

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة غرداية
كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير



إضافات إقتصادية

مجلة
دورية - علمية - محكمة



سبتمبر
العدد 04-2018

رقم التسلسل المعياري الدولي
ISSN : 2572-0074

مجلة إضافات اقتصادية

مجلة نصف سنوية علمية محكمة تهتم بمجالات الاقتصاد والمال والادارة
والمحاسبة وموضوعات التنمية والقضايا الاقتصادية المعاصرة .

المجلد: 2 العدد: 04 سبتمبر 2018

ISSN : 2572-0074

مدير المجلة

أ.د سليمان بلعور

مدير النشر

د. أحمد علماوي

الرئيس الشرفي

أ.د دادة موسى بلخير

رئيس التحرير

أ.د عبد اللطيف مصيطفى

أعضاء لجنة القراءة لمجلة إضافات اقتصادية

د. أولاد حيمودة عبد اللطيف د. شنيني حسين د. شنيني عبد الرحيم د. تيمائي عبد المجيد د. دحو سليمان	د. خنيش يوسف أ. د. غزيل محمد مولود د. شرقي مهدي د. شرع مريم د. لعمور رميلة	د. طويطي مصطفى أ. د بن سانية عبد الرحمان د. عمي سعيد حمزة د. علماوي أحمد أ.د. مصيطفى عبد اللطيف	أ.د. بوخاري عبد الحميد أ. د. بلعور سليمان د. رواني بوحفص د. قطيب عبد القادر
---	--	---	--

أعضاء لجنة التدقيق لمجلة إضافات اقتصادية

أ. برهان نور الدين	أ. طالب أحمد نور الدين
--------------------	------------------------

للتواصل والاشتراك: رئيس هيئة تحرير مجلة إضافات اقتصادية

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير جامعة غرداية

ص ب: ولاية غرداية 47000 الجزائر

كل الأعمال والأبحاث ترسل فقط عبر البريد الإلكتروني للمجلة

journal.additions@gmail.com

الهيئة العلمية للمجلة

أ.د معراج هوارى جامعة غرداية	أ.د عبد المجيد قدي جامعة الجزائر 3	د. يوسف ناصر الجامعة الاسلامية العالمية ماليزيا
أ.د مصيطفى عبد اللطيف جامعة غرداية	أ.د محمد بن بوزيان جامعة تلمسان	د. غسان عيسى العمري جامعة الزرقاء الاردن
أ.د بلعور سليمان جامعة غرداية	أ.د غزاوي اعمر جامعة ورقلة	د. محمد كنوش جامعة تراكيا، تركيا
أ.د غزيل محمد مولود جامعة غرداية	أ.د لعمى أحمد جامعة ورقلة	د. عبد الله محمد البدارين جامعة اليرموك الاردن
أ.د. أحلام بوعبدلي جامعة غرداية	أ.د ابراهيم بختي جامعة ورقلة	د. بابكر مبارك عثمان الشيخ جامعة نجران السعودية
أ.د. عبد الحميد بوخاري جامعة غرداية	أ.د محمد حمزة بن قرينة جامعة ورقلة	د. احمد بن عبد الرحمان بلالي جامعة الملك فيصل السعودية
أ.د عجيله محمد جامعة غرداية	أ.د سليمان ناصر جامعة ورقلة	د. يحضيه بن محمد سملاي جامعة الملك فيصل السعودية
د. بن سانية عبد الرحمان جامعة غرداية	أ.د صوار يوسف جامعة سعيدة	أ.د محمد عبد الواحد محمد عثمان جامعة حلوان القاهرة
د. محمد زوزي جامعة غرداية	أ.د محمد زرقون جامعة ورقلة	أ.د منير البلومي جامعة سوسة تونس
د. حسين شنيبي جامعة غرداية	أ.د إلياس بن ساسي جامعة ورقلة	د. عبد الفتاح علاوي جامعة نجران السعودية
د. مصطفى طويطي جامعة غرداية	أ.د هوارى سويسى جامعة ورقلة	د. ثامر علي النويران جامعة الزرقاء الأردن
د. علماوي أحمد جامعة غرداية	أ.د. علاوي محمد لحسن جامعة ورقلة	د. عبد الواحد أحمد حاشد عبد الله جامعة الامير سطاتم بن عبد العزيز السعودية
د. لعمور رميلة جامعة غرداية	أ.د محمد قويدري جامعة الاغواط	د. بن ضب علي المركز الجامعي بعين تموشنت
د. مريم شرع جامعة غرداية	أ.د محمد فرحي جامعة الاغواط	بوقناديل محمد المركز الجامعي بعين تموشنت
د. دوار ابراهيم جامعة غرداية	أ.د براق محمد المعهد العالي للعلوم التجارية الجزائر	د. عقبة عبد اللاوي جامعة الوادي
د. أولاد حيمودة عبد اللطيف جامعة غرداية	أ.د دادن عبد الغني جامعة ورقلة	د. عبدات مراد جامعة الجزائر 3
د. عمي سعيد حمزة جامعة غرداية	أ.د دحمان بن عبد الفتاح جامعة أدرار	د. ابو بكر بوسالم المركز الجامعي ميلة
د. تيمواوي عبد المجيد جامعة غرداية	أ.د مقدم عبيرات جامعة الاغواط	د. بوزيد سايح جامعة ورقلة
د. دحو سليمان جامعة غرداية	أ.د عبد السلام مخلوفي جامعة بشار	د. مولاي لخضر عبد الرزاق جامعة ورقلة
د. سيواني عبد الوهاب جامعة البويرة	د. فوزي محيريق جامعة الوادي	د. اسماعيل بن قانة جامعة ورقلة
د. غربي حمزة جامعة المسيلة	أ.د بورنان إبراهيم جامعة الاغواط	د. مجدوب خيرة جامعة تيارت
د. شاهد إلياس جامعة الوادي	د. بن عبد العزيز سفيان جامعة بشار	د. شراف عقون المركز الجامعي بميلة
أ.د شيخي محمد جامعة ورقلة	د. بن قدور أشواق المركز الجامعي بتمنغست	د. نصير أحمد جامعة الوادي

الرؤية العامة

دورية أكاديمية محكمة دولية ومتخصصة، نصف سنوية، تصدر عن كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير بجامعة غرداية. ترمي مجلة إضافات إقتصادية إلى الإسهام في تطوير المعرفة ونشرها، وذلك بنشر البحوث العلمية الأصيلة، والمراجعات العلمية في المجالات الاقتصاد والتسيير والتجارة. والمحاسبة والمالية.

اهتمامات المجلة : تعنى المجلة بنشر البحوث العلمية الرصينة في مجالات التخصص .

شروط وقواعد النشر

مجلة إضافات إقتصادية مجلة كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير بجامعة غرداية دورية علمية محكمة، تصدر عن جامعة غرداية. وتعنى بنشر البحوث العلمية وفق الضوابط والشروط الآتية:

- (1) تنشر المجلة البحوث العلمية الأصيلة التي تتوافر فيها شروط البحث العلمي وخطواته المتعارف عليها عالمياً. ويتم استلام البحث المستوفي للشروط والمعايير التالية:
 - وقوع موضوع البحث ضمن إهتمامات وأهداف المجلة. .
 - التزامه بقواعد النشر المتبعة في المجلة.
- (2) تتمثل العناصر الرئيسية التي يجب أن يركز عليها أي بحث في:
 - عنوان البحث وملخصا عنه .
 - مقدمة أو خلفية موضوع البحث وأدبياته ومسوغاته وأهميته.
 - مشكلة البحث وتحديد عناصرها وربطها بالمقدمة.
 - منهجية البحث المناسبة لطبيعة المشكلة البحثية وتتضمن الإجراءات والبيانات الكمية أو النوعية التي مكنت الباحث من معالجة المشكلة البحثية ضمن محددات وافترضات بحثية واضحة.
 - خاتمة تتضمن تلخيصاً للموضوع، والنتائج التي تم التوصل إليها (نتائج البحث ومناقشتها مناقشة علمية مبنية على إطار فكري متين يعكس تفاعل الباحث مع موضوع البحث من خلال ما يتوصل اليه الباحث من استنتاجات وتوصيات مستندة إلى تلك النتائج).
- (3) يجب أن لا يكون المقال منشوراً أو مقدماً للنشر لدى جهة أخرى.
- (4) تقبل المجلة المقالات المكتوبة باللغة العربية، الفرنسية أو الإنجليزية على أن يرفق المقال بملخصين، أحدهما باللغة العربية، وأن لا يتجاوز كل ملخص 150 كلمة. كما يجب أن يتضمن ملخصي المقال على: (الإشكالية، المنهجية المتبعة، أهمية المقال والأهداف المرجوة من خلاله).
- (5) يرفق كل ملخص بكلمات مفتاحية لا تقل عن 5 كلمات ترتب هجائياً، بالإضافة للتصنيف حسب نظام JEL (*Journal of Economic Literature (JEL) Classification*)، الصادر عن الجمعية الأمريكية للاقتصاد (*American Economic Association – AEA*) ، والذي يوضع بعد الكلمات المفتاحية لكل ملخص.
- (6) يكون المقال في حدود 20 صفحة، بما فيها الجداول والأشكال والمراجع والملاحق (إن وجدت).

- (7) تكتب كل المقالات المقدمة ببرنامج (MS Word)؛
- (8) بالنسبة للمقالات المكتوبة باللغة العربية: تكتب بخط (Traditional Arabic) حجم 14، وحجم 12 بالنسبة للهوامش.
- (9) بالنسبة للمقالات المكتوبة بلغة أجنبية: تكتب بخط (Times New Roman) حجم 12، و 10 للهوامش.
- (10) تكتب العناوين بخط غامق، ومسافة 1 بين الأسطر.
- (11) يكون التهميش في آخر المقال (Notes de fin) بطريقة آلية.
- (12) تتضمن الورقة الأولى عنوان المقال، اسم الباحث، اسم المؤسسة التي ينتمي إليها وبريده الإلكتروني.
- (13) تدوين المراجع يكون في آخر المقال باعتماد أسلوب "هارفارد" (أنظر الرابط <http://www.emeraldgroup.com/publishing.com/portal/ar/authors/harvard/2.htm>)، وذلك بإدراج إحالة (Notes de fin) في قلب النص، كما يمكن ذكر صاحب المرجع والسنة بين قوسين في قلب النص، على أن يدون المرجع كاملاً في قائمة المراجع.
- (14) قبول المقال للتحكيم مرهون بالالتزام الكامل بشروط النشر المذكورة أعلاه. كما يجب على الباحثين الاستعانة بالقالب النموذجي للمقالات (Template) الخاص بمجلة إضافات اقتصادية.
- (15) يحق لهيئة تحرير المجلة إجراء تعديلات شكلية على المقالات دون المساس بمضمونها متى لزم الأمر.
- (16) ترسل المقالات إلى عنوان المجلة الإلكتروني: (journal.additions@gmail.com).
- (17) يخضع البحث المرسل إلى المجلة إلى تحكيم أولي من قبل هيئة التحرير لتقرير أهليته للتحكيم الخارجي، ويحق للهيئة أن تعتذر عن السير في إجراءات التحكيم الخارجي أو عن قبول البحث للنشر في أي مرحلة دون إبداء الأسباب.
- (18) البحث المقبول للنشر يأخذ دوره للنشر حسب تاريخ قبوله للنشر بصرف النظر عن العدد الذي تم تحديده أو العدد الذي أرسل إليه أو في أحد الأعداد التي تليه.
- (19) تعتذر المجلة عن عدم إعادة البحث الذي يتم إرساله إلى المجلة (بكليته أو أجزاء منه) إلى الباحث في حالة عدم قبوله للنشر في أي مرحلة من المراحل.
- (20) المجلة غير مسؤولة عن أية سرقة علمية تتضمنها المقالات المنشورة.
- (21) ما ينشر في المجلة يعبر عن وجهة نظر الباحث (الباحثين)، ولا يعبر بالضرورة عن وجهة نظر المجلة.
- (22) ترتب البحوث عند النشر في عدد المجلة وفق اعتبارات فنية، وليس لأي اعتبارات أخرى أي دور في هذا الترتيب، كما أنه لا مكان لأي اعتبارات غير علمية في إجراءات النشر.

مجلة إضافات اقتصادية

المجلد: 2 العدد: 04 سبتمبر 2018

المقالات

الصفحات	عنوان المقال والمؤلفين
7	كلمة مدير النشر د. علماوي أحمد
24-8	من النمو الاقتصادي إلى مفهوم جودة الحياة: نحو بناء مؤشر السعادة د. أشواق بن قدور د. أحلام بوعزارة
51-25	تحليل الفقر العربي في ضوء دليل التنمية البشرية حالة الدول العربية خلال الفترة (1990-2015) د. كروش صلاح الدين. د. بلعابد فايزة د. دودان حنان
77 -52	قراءة في استراتيجية تطوير القطاع السياحي في الدول العربية - حالة : دولة قطر " رؤية 2030 " - د. أحمد نصير د. يونس الزين
99 -78	دور الهيئات المرافقة في تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة "حاضنات الأعمال أنموذجا" د. أولاد حيمودة عبد اللطيف د. شنيبي عبد الرحيم
124 -100	دور التمويل الأصغر الاسلامي في تحسين الوضع المعيشي -تجارب بعض البلدان- د. بن عزة هشام أ.د. / بوثلجة عبد الناصر
145 -125	استراتيجيات الحكومة في الحد من البطالة بالجزائر " دراسة تقييمية للسياسة المحلية بولاية البويرة ما بين 1980-2017 د. وزاني ليدية. د. طويطي مصطفى د. علماوي أحمد
165 -146	أثر الاستدانة على القيمة السوقية للأسهم دراسة حالة سوق باريس للفترة من (2011-2014) - أ.د. / محمد زرقون د / نفيسة حجاج أ. غربي صليحة
188 -166	أثر الإفصاح المحاسبي الالكتروني علي مستوى جودة المعلومات المحاسبية (دراسة تطبيقية علي القطاع المصرفي السوداني) د. زهراء احمد إسماعيل محمد

208 –189	الخيارات الحقيقية: خلق القيمة والمرونة د. لمياء عماني د. سمية بن علي
221 –209	تحليل جدول تدفقات الخزينة بالطريقة غير المباشرة وفق النظام المحاسبي المالي دراسة حالة مؤسسة اقتصادية جزائرية 2014_2010 أ. حنان رزاق سالم أ. خبيطي خضير
249 –222	دراسة تحليلية لأثر الهيكل التمويلي على الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية حالة مجمع صيدال (2013-2015) د. مولود فتحي د. قطاف عبد القادر
272 –250	THE ROLE OF BIG 4 AUDIT FIRMS IN THE REDUCTION OF AUDIT REPORT DELAY IN SAUDI ARABIA: EMPIRICAL EVIDENCE D.Khaled Salmen Aljaaidi Nabil Ahmad Senan Waddah Kamal Hassan Ghassan Saeed Bagulaidah

كلمة مدير النشر



والصلاة والسلام على أشرف خلق الله وسيد المرسلين سيدنا محمد عليه أفضل الصلوات
وأزكى التسليم وعلى آله وصحبه ومن ولاة إلى يوم الدين وبعد :

اعزائي القراء .. من أساتذة وباحثين وطلبة ...

السلام عليكم جميعا ورحمة الله وبركاته

إنه لمن دواعي سرورنا أن نتقدم إليكم بالعدد الرابع من مجلة إضافات إقتصادية
الصادرة عن كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير والتي تضع بين أيديكم
عددا من المقالات المتنوعة في مجال العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
والعلوم المالية والمحاسبة والتي نأمل أن تكون إضافة للفكر وسرحا وفضاءا علميا
واسعا لإكتساب ونشر المعرفة ودافعا لمواصل السير قدما للارتقاء بالبحث العلمي إلى
المستوى المطلوب من خلال الموضوعات المختلفة والبحوث المتنوعة.

كما لا يسعنا إلا أن نتقدم بالشكر الجزيل إلى كل أسرة المجلة وكذا الخبراء الذين
ساهموا في تقييم واختيار أفضل الأعمال وإلى كل من ساهم في إثراء المجلة بأبحاثهم.

مدير النشر

د. علماوي أحمد

من النمو الاقتصادي إلى مفهوم جودة الحياة: نحو بناء مؤشر السعادة

From economic growth to the concept of quality of life: towards building a happiness index

د. أحلام بوعزازة

جامعة الجزائر 03-الجزائر

ahlem.bouazzara@gmail.com

د. أشواق بن قدور *

المركز الجامعي تلمسان-الجزائر

achouakbenkaddour@yahoo.fr

الملخص:

تهدف هذه الورقة الى تحليل الاختلاف بن مصطلح النمو الاقتصادي ومؤشر جودة الحياة ومحاوله إيجاد صيغة رياضية لمؤشر يربط بينهما "مؤشر السعادة" باستخدام الطرق الرياضية والاحصائية لبناء المؤشرات. ومن اهم ما توصلت اليه الدراسة هو اتباع مراحل مكنت من صياغة مؤشر السعادة الذي يمزج بين مؤشرات موضوعية (دالة للزمن) وذاتية (دالة للمناطق) تؤثر على الرفاه.

الكلمات المفتاحية: نمو اقتصادي، مؤشر جودة الحياة، هرم ماسلو، مؤشر السعادة.

Abstract

The aim of this paper is to analyze the difference between the economic growth term and the quality of life index and to try to find a mathematical formula for an index linking the "happiness index" using mathematical and statistical methods for building indicators. One of the most important results of the study is the switching of stages that have enabled the formulation of the durable economic growth index, which combines objective (time function) and subjective (regional function) indicators that affect welfare.

Key words : economic growth, quality of life index, Maslow pyramid, happiness index.

JEL Classification : O40, I00, C43.

* أستاذة محاضرة قسم أ، مخبر التكامل الاقتصادي الجزائري الافريقي-أدرار.

مقدمة

يعتبر النمو الاقتصادي عملية شمولية تخص المجتمع بشكل مجمل ولا يهتم بالأفراد ونتاجاتهم وقيمة دخولهم، فأصبح تحقيق معدلات نمو مرتفعة محل اهتمام الاقتصاديين والساسة في العالم. لكن ما يعاب على النمو أن ثماره لا تتوزع بصورة عادلة على جميع فئات المجتمع حيث تستفيد فئة قليلة على حساب باقي الفئات الأمر الذي يلفت الانتباه أن النمو المرتفع قد لا يعكس مستوى الرفاه الاقتصادي للأفراد والحياة الجيدة. وبالمقابل نرى أن بعض الاقتصاديات لم تعرف ارتفاعا محسوسا في معدل نموها إلا أن مؤشر جودة الحياة يضعها في مراتب متقدمة.

ومن هذا المنطلق جاءت هذه الدراسة للإجابة عن الاشكال التالي:

كيف يمكن تطوير مقياس متكامل متوازن الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والبيئية يعبر عن التقدم والرفاه

للمجتمع؟

تهدف هذه الورقة الى تحليل كل من معدل النمو الاقتصادي ومؤشر جودة الحياة لتحديد وتقييم نوعية فروع كل منهما بغية تحديد مواطن عدم التناغم بينهما، وبذلك نحاول أن يتم جمع المزيد من المؤشرات التي تغطي الظاهرتين، والبحث عن مؤشر أكثر تمثيلا للواقع "مؤشر السعادة" باستخدام الطرق الرياضية والاحصائية لبناء المؤشرات.

أولا: من النمو الاقتصادي الى مفهوم جودة الحياة

عرف مصطلح النمو الاقتصادي حديثا من طرف الاقتصادي سايمون كوزنتس لأنه مصطلح مماثل للتنمية الاقتصادية من حيث المعنى ولكن بشكل أكثر دقة وتميزا حيث عرف بأنه طاقة الاقتصاد الوطني وقدرته في المدى الطويل على امداد السكان من السلع المتنوعة وتعتمد على التكنولوجيا المتجددة على التعديلات الهيكلية والسلوكية التي تتطلب عملية النمو.

ومن هذا التعريف يمكن أن نستخلص أن النمو هو عملية شمولية تتم على مستوى المجتمع وليس على مستوى الأفراد، فهو يعالج حالة الإنتاج الكلي والدخل القومي ويهدف إلى زيادتها ولا يتدخل في إنتاج الأفراد ومقدار دخولهم، لذلك من الممكن أن نشهد نموا اقتصاديا بفضل طفرة في أسعار الأسهم والعقارات والأصول المالية في بلد ما! وفي هذه الحالة يُطلق على هذا النمو بـ "النمو التضخمي"، حيث إذا اعتمدت الدولة على مصادر الموارد الطبيعية الريعية كمصدر لرفع معدلات النمو فإن هذا يصبح مرضا يصيب اقتصاديات كثير من الدول حول العالم وفي مقدمتها الدول الخليجية، وعليه فإنه ليس غريبا أن نلاحظ في بلدان عربية لها معدلات نمو مرتفعة وفي نفس

الوقت نشهد بطالة عالية ونسب فقر كبيرة وحالة اجتماعية سيئة تسود المجتمع، ففي ظل اتباع الدول هكذا نموذج فإنها ستبقى عاجزة عن توفير الرفاه والتشغيل العام لمجتمعاتها¹.

وبدراسة وتحليل التطور التاريخي الذي مر به النمو الاقتصادي في دول العالم نجد انه في القرن التاسع عشر لكنه شهد انخفاضا مع بداية القرن العشرين نتيجة الحرب العالمية الاولى والثانية حيث بلغ متوسط نمو في نصيب الفرد من الناتج 0.88 % عالميا، بينما عرفت اليابان معدل البالغ-0.10 % . ونتيجة اعاده بناء ما دمرته والحرب العالمية عادت معدلات النمو الى التحسن من جديد².

في الاربعينات من القرن العشرين حيث شهدت هذه الفترة ارتفاعا كبيرا في الانفاق الحكومي، خاصة في الدول الصناعية التي كانت تتسابق نحو التسليح وتعتبره مجالا مربحا للاستثمار. الامر الذي ساعد على استمرار ارتفاع معدلات النمو في سنوات الخمسينات وحتى السبعينات. بالمقابل لم تعرف الدول النامية خلال هذه الفترة معدلات مرتفعة، ولم يكشف هذا الوضع عن الاعتقاد الخاطيء في فهم مصطلح النمو بل ادى الحوار بين الشمال والجنوب آنذاك الى تحقيق مجموعه من المطالب السياسية لم يتحقق سوى البعض منها ما يناسب القوى العظمى فسعت تلك الدول جاهدة لإحداث جملة من التغييرات في بنيتها الاقتصادية والاجتماعية.

وفي عقد الثمانينات حدثت ازمه في النمو نتجت عن السياسة الاقتصادية التي انتهجتها خلال فتره السبعينات المتعلقة بالتجارة الدولية اخيار نظام بريتون وودز وازمه الطاقة التي لعبت دورا هاما في تراجع وتيره النمو الاقتصادي وارتفاع معدلات البطالة والمستوى العام للأسعار، كل هذا كان وقعه أكبر على الدول النامية.

اما خلال فتره التسعينات فعرفت وضعاً مغايراً، حيث فقدت الكثير من الدول التي استفادت من العولمة وانتشار التكنولوجيا القوة المحركة التقدم الكبير في معدل النمو الاقتصادي، واصبحت الدول التي تفتقر الى الامكانيات التقنية والقدرات الفنية للثورة المعلوماتية تحاول من اللحاق بركب الدول المتطورة.

وفي القرن العشرين شهد العالم معدلات نمو ايجابية تحققت في الدول الاسيوية التي كانت تعتمد على الصناعات التكنولوجية حيث استمرت حتى عام 2008 اين تضررت هذه الدول والعالم باسره من تداعيات الازمه الاقتصادية، لكنها عادت للتعافي مرة أخرى في 2010. ورغم تراجعها منذ 2011 الا ان معظم دول العالم قد حققت نموا حقيقيا حتى 2017.

وساد في العالم في العقود الماضية أن النمو هو العامل الأساسي لتحديد مستوى المعيشة، لذا بات تحقيق معدلات نمو مرتفعة الشغل الشاغل للاقتصاديين وصناع القرار في البلدان المتقدمة والنامية والمتخلفة، إلا أن عملية النمو هذه من حيث المفهوم يشوبها جملة من التشوّهات تم توجيه الانتقادات لأصحابها الكلاسيكيون من أمثال آدم سميث، ريكاردو، مالتس وستيوارت، حيث تسهم عملية النمو في سوء توزيع الثروة في المجتمع بشكل غير عادل ما يؤدي إلى تفاوتات كبيرة بين دخول الأفراد ضمن المجتمع، لأن ثمار النمو لا تتوزع بصورة عادلة على مستوى الدولة بل تستأثر بها فئة قليلة على حساب الفئة الأكبر ما يسهم في رفع معدلات الفقر، وعليه فإنه لا يعني زيادة النمو الاقتصادي في الدولة تحقيق الرفاه الاقتصادي للمواطن والمجتمع وهذا ما ينخّذ به كثير من المواطنين في الدول العربية³.

وان كانت هناك دول قد تمكنت من تحقيق هدف النمو الاقتصادي فقد ظل الفرق بينها في مستوى المعيشة ودرجة الرفاه الذي تعود أسبابه الى تدني مستوى التعليم والصحة ونقص في مستوى الإشباع من السلع والخدمات... الامر الذي يعكس فشل معدلات النمو في معالجة الكثير من المشاكل كالفقر والبطالة وعدم المساواة.

من هذا المنطلق تم تغيير دلالة مصطلح "التنمية" على فترة من الزمن منذ نهاية الحرب العالمية الثانية. في البداية كان مقتصرًا بشكل رئيسي على النمو والتنمية الاقتصادية في أي بلد والآن انتقل شيئًا فشيئًا لتشمل منظور الإنسان في مفهوم التنمية. إذ أصبح تحليل التنمية البشرية ينال جانبًا كبيرًا من الأهمية في تحليل التنمية. على الرغم من أن مفهوم التنمية البشرية ليس جديدًا، إذ كان محل اهتمام الأوائل من الساسة والمفكرين الاقتصاديين. على غرار أرسطو الذي يرى بأن الثروة واضحة ليس الخير الذي نسعى إليه، لأنه مفيد فقط ولصالح شيء آخر. أما إيمانويل كانط فقد ذكر بأن الإنسان يجب أن يعامل على أنه النهاية الحقيقية لجميع الأنشطة وليس فقط كوسيلة. أيضًا الاقتصادي آدم سميث أظهر قلقه من أنه يجب أن تمكن التنمية الشخص من الاختلاط بحرية الآخرين دون خجل من الظهور في الأماكن العامة.

من كل ما سبق نستشف طريقة رؤية موحدة للتنمية من حيث توسيع الحريات الحقيقية التي يتمتع بها المواطنون لمتابعة الأهداف لديهم وهي سبب للقيمة.

في أدب التنمية الحديثة لم يتم ابدا التغاضي تماما القدرات البشرية، ولكن كان التركيز أساسا على توليد النمو الاقتصادي، في الشعور بتوسيع الناتج القومي الإجمالي وما يتصل به المتغيرات، حيث يندرج الاسهام البشري في تعزيز القدرات بوضوح من خلال معدل النمو الاقتصادي المحقق (حتى بالمعنى المحدود لنمو الدخل الحقيقي لكل

فرد)⁴، ولكن هناك العديد من التأثيرات غير النمو الاقتصادي التي تعمل في هذا الاتجاه، وتأثير النمو الاقتصادي على قدرات الإنسان يمكن أن تكون متغيرة للغاية، اعتمادا على طبيعة هذا النمو⁵. عموما فإن نوعية حياة الأفراد أمر مهم للغاية. فهي أوسع من مفهوم الإنتاج الاقتصادي ومستويات المعيشة. ويشمل مجموعة كاملة من العوامل التي تؤثر على حياة الفرد وتصل إلى ما وراء جانبها المادي⁶.

على أساس هذه الفرضية تحاول هذه الورقة تقديم مفهوم ومؤشر جودة الحياة والنمو الاقتصادي وكيفية المزج بينهما بإيجاد صيغة رياضية تقريبية للجمع بينهما.

وقد تعددت تعريفات جودة الحياة بين الباحثين والمهتمين بمختلف مجالات العلوم الاجتماعية حيث أمكن حصر بعض التعريفات والتي منها:

تعريف عكاشة وآخرون: جودة الحياة مفهوم يتأثر بجوانب متداخلة من النواحي الذاتية والموضوعية المرتبطة بالحالة الصحية والنفسية للفرد ومدى الاستقلال الذي يتمتع به والعلاقات الاجتماعية التي يكونها، فضلا عن علاقته بالبيئة التي يعيش فيها⁷.

تعريف منظمة الصحة العالمية: هي قدرة الفرد على الاستمتاع بالإمكانيات المتاحة لديه في الحياة وشعوره بالامن والرضا والسعادة والرفاهية حتى لو كان لديه ما يعوق ذلك⁸.

وجودة الحياة تشير إلى شكل المجتمع ومستوي نموه وتقدمه وأوضاع مواطنيه ودرجة الرضا والإشباع والرفاهية التي يجيئها لذلك أصبحت مؤشرات جودة الحياة لها أهمية كبيرة في إصدار حكم صائب على التطور والتنمية المستدامة للمجتمعات البشرية⁹.

يستخدم مصطلح جودة الحياة لتقييم الرفاهية العامة للأفراد والمجتمعات. يستخدم المصطلح في مجموعة واسعة من السياقات، بما في ذلك مجالات التنمية الدولية والرعاية الصحية والسياسة.

لا ينبغي الخلط بين نوعية الحياة ومفهوم "مستوى المعيشة"، الذي يستند بالدرجة الأولى إلى الدخل. وبدلاً من ذلك، لا تشمل المؤشرات القياسية لنوعية الحياة الثروة والعمالة فحسب، بل تشمل أيضاً البيئة المبنية، والصحة البدنية والعقلية، والتعليم، والترفيه، ووقت الفراغ، والانتماء الاجتماعي. يمكن تقييم جودة الحياة من خلال الظروف الهيكلية القائمة لمختلف المؤسسات والسياسات التي تحتوي على أهداف يمكن رصدها. من أجل القيام بذلك، نحتاج إلى معرفة حالة مختلف وموضع الأشخاص الذين يعيشون في المجتمع.

ثانيا: أبعاد ومحددات جودة الحياة

كما سبق وان تمت الاشارة الى وجود اختلافات في مفهوم جودة الحياة فإن ذلك الاختلاف المفاهيمي ينعكس على ما يشمله المصطلح من ابعاد ومحددات-، ويرى عبد المعطي ان ابعاد جودة الحياة خمسة تتمثل فيما يلي¹⁰

- العوامل المادية والتعبير عن حسن الحال؛
- اشباع الحاجات والرضا عن الحياة؛
- إدراك واحساس الفرد في معنى الحياة؛
- جودة الحياة الوجودية وهي الوحدة الموضوعية والذاتية لجوانب الحياة، كما انها تمثل جودة الحياة الاكثر عمقا داخل النفس.

ويرى بيترمان أن أبعاد جودة الحياة عبارة عن سبعة ابعاد يمكن من خلالها قياس جودة الحياة لدى الفرد هي:

- التوازن الانفعالي ويتمثل في الانفعالات الإيجابية والسلبية الحزن والكآبة والقلق وغيرها من الانفعالات؛
- الحالة الصحية العامة للجسم؛
- الاستقرار المهني حيث يمثل الرضا عن العمل بعدا هاما في جودة الحياة؛
- استمراريته وتواصل العلاقات الاجتماعية خارج منطقته العائلية؛
- الاستقرار الاسري وتواصل العلاقات داخل البناء العائلي؛
- الاستقرار الاقتصادي وهو ما يرتبط بما الفرد الذي يعينه على مواجهة الحياة؛
- القوام والرضا عن المظهر والشكل العام.

اما القياس العالمي الحالي فقد تضمن 9 ابعاد لجودة الحياة وهي:

تتمثل العوامل التسعة الخاصة بنوعية الحياة والمؤشرات المستخدمة لتمثيل هذه العوامل في¹¹:

1. الرفاهية المادية: ويمكن التعبير عنها بمتوسط دخل الفرد بالقوة الشرائية المصدر Economist Intelligence Unit

2. الصحة: متوسط سنوات العمر المتوقع عند الولادة. المصدر: us Census Bureau

3. الاستقرار السياسي والأمن: الاستقرار السياسي والتصنيف الأمني. المصدر: Economist Intelligence Unit

4. الحياة الأسرية: معدل الطلاق (لكل 1000 من السكان)، وتحويلها إلى مؤشر من 1 (أدنى معدلات الطلاق)

إلى 5 (أعلى). المصادر: un; Euromonitor

5. الحياة المجتمعية: المتغير الوهمي الذي يأخذ القيمة 1 إذا كانت الدولة عالية معدل حضور الكنيسة أو العضوية في النقابة؛ صفر غير ذلك. المصادر: ilo; World Values Survey
6. المناخ والجغرافيا: Latitude، للتمييز بين المناخ الدافئ والبارد. المصدر: CIA World Factbook
7. الأمن الوظيفي: معدل البطالة %. المصادر: وحدة Economist Intelligence؛ منظمة العمل الدولية.
8. الحرية السياسية: متوسط مؤشرات الحريات السياسية والمدنية. مقياس 1 (مجاناً تماماً) إلى 7 (غير مجاناً). المصدر: Freedom House

9 - المساواة بين الجنسين: نسبة متوسط دخل الذكور والإناث، وآخرها البيانات. المصدر: تقرير التنمية البشرية

كما تم التحقق من فاعلية عدد من المتغيرات الأخرى ولكن النتائج لم يكن لها أي تأثير مثل: مستويات التعليم ، معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي وعدم المساواة في الدخل (معامل جيني). وجدت الدراسات في الغالب وجود علاقة ضعيفة بين التعليم والرضا عن الحياة، علاوة على أي تأثير للتعليم على الدخل والصحة ، وربما غيرها من المتغيرات مثل مدى الحرية السياسية. وقد خلاص تقرير حديث صادر عن ILO إلى أن وجود مؤشر على التعليم والتدريب كان مرتبطاً بصورة عكسية بالرفاهية عندما كانت الوظائف منسجمة بشكل سيئ مع احتياجات الناس وتطلعاتهم.

وبالرغم من أن الرفاه المادي الذي كان يعتبر المعيار الأهم للرضا عن الحياة. إلا أنه وعلى مدى عدة عقود لم يكن هناك سوى اتجاه تصاعدي متواضع جداً في متوسط درجات رضا الحياة في الدول المتقدمة، في حين أن متوسط الدخل نمت إلى حد كبير. لا يوجد دليل على وجود تفسير في بعض الأحيان عن المفارقة الظاهرة لزيادة الدخل وركود درجات رضى الحياة.

ثالثاً: مؤشرات جودة الحياة

لقد قُبل منذ زمن طويل أن الرفاهية المادية، وفقاً لقياس الناتج المحلي الإجمالي للشخص الواحد، لا يمكنها وحدها تفسير جودة الحياة الأوسع في بلد ما. حاول أحد فروع الأدبيات ضبط الناتج المحلي الإجمالي من خلال قياس الجوانب التي تم حذفها من خلال مقياس gdp - العديد من الأنشطة غير السوقية والعلل الاجتماعية مثل التلوث البيئي. لكن هذا النهج واجه صعوبات لا يمكن التغلب عليها في تحديد القيم النقدية للعوامل المختلفة وغير الملموسة التي تشكل مقياساً أوسع للرفاه الاجتماعي والاقتصادي.

نظرا لعدم وجود معايير واضحة ومحددة لقياس مفهوم جودة الحياة، لذا كان هناك حذر شديد لعمل قياس لجودة الحياة مع ضرورة هذا القياس، ونجد أن العلماء والباحثين استخدموا العديد من المقاييس لقياس جودة الحياة. إذ كانت هناك محاولات عديدة لإنشاء مؤشرات بديلة وغير نقدية من الرفاهية الاجتماعية والاقتصادية من خلال الجمع في مجموعة واحدة من مجموعة متنوعة من العوامل المختلفة التي يعتقد أنها تؤدي إلى تحسين نوعية الحياة. وتمثل المشكلة الرئيسية في جميع هذه التدابير في التحيز في الاختيار والتعسف في العوامل التي يتم اختيارها لتقييم نوعية الحياة، والأخطر من ذلك، في تحديد أوزان لمؤشرات مختلفة (مقاسة على مقياس قابل للمقارنة وذات معنى) للتوصل إلى قياس واحد اصطناعي. على الرغم من عيوبه، على الأقل، له معنى وأسعار واضحة وموضوعية هي الأوزان الموضوعية للسلع والخدمات التي تشكله (على الرغم من وجود مشكلات كبيرة جداً في تقدير تعادلات القوة الشرائية التي يجب استخدامها بدلاً من ذلك). أسعار صرف السوق من أجل التعبير عن دخول البلدان بنفس العملة.

لقد استند بعض الباحثين إلى الإعلان العالمي لحقوق الإنسان الصادر عن الأمم المتحدة لتحديد العوامل التي يجب تضمينها في تدبير من نوعية الحياة. ولكن حتى لو تم قبولها كنقطة بداية، فإنها لا تشير إلى مؤشرات محددة أو كيف هي أن تكون مرجحة. جهاز تكنولوجي وغير مرضي يستخدم أحياناً هو اللجوء إلى "رأي الخبراء".

”وقد اجتذبت نتائج الدراسات الاستقصائية اهتماماً متزايداً في السنوات الأخيرة. على الرغم من مجموعة من الانتقادات الموجهة لها (العوامل الثقافية غير قابلة للمقارنة وتأثير الاختلافات اللغوية بين البلدان؛ عوامل نفسية تشبه الردود)، وقد دلت الاختبارات أو خففت معظم المخاوف. ما يعاب عليها هو أن الردود لا تعكس الدراسات الاستقصائية كيف يشعر الناس فعلاً حيال حياتهم؛ يزعمون أنهم يبلغون عن مدى رضاهم. لكن الناس يعرفون جيداً مدى رضاهم. الردود على الأسئلة حول الرضا عن الحياة تميل إلى أن تكون فورية؛ معدلات عدم الاستجابة منخفضة للغاية. بالرغم من كل هذا أثبتت نتائج الاستطلاع بشكل عام أنها أكثر موثوقية وغنية بالمعلومات مما كان متوقعاً.

وهناك نقد آخر هو أن ردود الرضا عن الحياة تعكس وجهة النظر المسيطرة على الحياة، بدلاً من نوعية الحياة الفعلية في بلد ما. ينظر إلى رضا الحياة على أنه حكم يعتمد على الأطر المرجعية الاجتماعية والثقافية المحددة، لكن هذه النسبية تدحضها حقيقة أن الناس في مختلف البلدان يبلغون عن معايير مماثلة باعتبارها مهمة للرضا عن الحياة، وبسبب حقيقة أن معظم الاختلافات في الرضا عن الحياة عبر البلدان يمكن تفسيرها من خلال الاختلافات في

الظروف الموضوعية. بالإضافة إلى ذلك، تبين أن ردود المهاجرين في بلد ما أقرب إلى مستوى السكان المحليين من الاجابات في وطنهم الأم.

لذا، فلماذا لا نأخذ نتائج استطلاع الرأي بالكامل على عاتقنا، ونستخدم متوسط درجات الرضا عن الحياة كمؤشر لجودة الحياة للبلد؟ هناك عدة أسباب:

1- تميل النتائج المقارنة لعدد كاف من البلدان إلى أن تكون قديمة وغير محدثة العديد من الدول ليست مغطاة على الإطلاق.

2- تأثير أخطاء القياس على تقييم العلاقة بين تصورات ومدى إدراك مدى الحياة المؤشرات تميل إلى إلغاء عبر عدد كبير من البلدان. ولكن قد لا تزال هناك أخطاء لا يمكن وصفها لأي بلد. لذلك هناك فرصة أكبر للخطأ في تقييم جودة الحياة بين البلدان إذا أخذنا درجة واحدة في متوسط الرضا عن الحياة مقابل مؤشر متعدد المكونات.

3- أخيراً، والأكثر أهمية، على الرغم من أن معظم التباينات بين البلدان في مسوحات رضا الحياة يمكن تفسيرها بعوامل موضوعية، إلا أنه لا يزال هناك عنصر غير قابل للتفسير، والذي قد يرتبط، بالإضافة إلى خطأ القياس، بعوامل محددة.

- **المؤشرات الموضوعية والذاتية** ترى Barry, M.M and Crouby, C أن المؤشرات الموضوعية تتميز بأنها أقل إشكالية في المنهج وأكثر تحديداً، فالبيانات مثل مستوى المعيشة الحالي والمهنة والوضع المالي يمكن تحديدها بدقة، إلا أن ما يعيها أنها لا تعبر عن إدراك أو قيم الفرد الذي يجب على المقياس، فبينما تعكس الموضوعية المعيار الاجتماعي المقبول ولا تكون بالضرورة منسجمة مع قيم الفرد موضع الدراسة لهذا فإن المؤشر الذاتي أكثر تفضيلاً¹².

- **ويشترك مقياس "مانشستر" المختصر لجودة الحياة مع المقاييس الأخرى مثل المنهجية والمفاهيم نفسها، وعلى الرغم من أن هذا المقياس يقيس المؤشرات الموضوعية لجودة الحياة إلا أنه يركز على المؤشرات الذاتية**¹³.

- **القياس العالمي:** وصمم أسلوبه العام من أجل قياس جودة الحياة بصورة متكاملة وشاملة، وهذا قد يكون سؤالاً وحيداً يتم طرحه للشخص لحساب مقياس جودة الحياة بصورة عامة له مثل مقياس "فلائنجان" لجودة الحياة الذي يسأل الناس عن رضاهم عن 15 مجالاً من مجالات الحياة¹⁴.

- **القياس العام:** مؤشر جودة الحياة (الأعلى أفضل) هو تقدير لنوعية الحياة بشكل عام باستخدام صيغة تجريبية تأخذ في الاعتبار مؤشر القوة الشرائية (الأعلى أفضل)، مؤشر التلوث (الأقل أفضل)، سعر البيت إلى نسبة الدخل (الأقل أفضل)، مؤشر تكلفة المعيشة (الأقل أفضل)، مؤشر السلامة (الأعلى أفضل)، مؤشر الرعاية

الصحية (الأعلى أفضل) ، مؤشر زمن تنقل حركة المرور (الأقل أفضل) ومؤشر المناخ (الأعلى أفضل)¹⁵.
الصيغة الحالية (مكتوبة بلغة برمجية جافا):

$$\text{index.main} = \text{Math.max}(0, 100 + \text{purchasing Power InclRent Index} / 2.5 - (\text{house Price to Income Ratio} * 1.0) - \text{cost Of Living Index} / 10 + \text{safety Index} / 2.0 + \text{health Index} / 2.5 - \text{traffic Time Index} / 2.0 - \text{pollution Index} * 2.0 / 3.0 + \text{climate Index} / 3.0;$$

ما يمكن الإشارة إليه هو غموض طريقة صياغة هذا المؤشر.

رابعاً: نموذج رياضي مقترح لحساب مؤشر السعادة

نقطة انطلاقنا لإيجاد صيغة لمؤشر السعادة الذي يمزج بين النمو الاقتصادي من ناحية ومؤشر جودة الحياة والذي يعتبر أكثر شمولاً للأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والبيئية هي جملة الاستقصاءات الذاتية للرضا عن الحياة (مسوحات الرضا عن الحياة ، بدلا من الدراسات الاستقصائية لمفهوم السعادة وغيرها من المفاهيم الجزئية). ويشمل مؤشر السعادة أبعاداً متعددة تؤثر على الرفاه. حيث نفترض أن المؤشر المقترح يمزج بين مؤشرات موضوعية وذاتية.

فالمؤشر الموضوعي Objective Indicator وهو محصلة المؤشرات الخارجية للفرد وتشمل تدابير مستويات المعيشة المادية ومكوناتها، وكذلك الحياة الأسرية، والصحة البدنية والعقلية، والعمل، والبيئة، وما إلى ذلك. ونفترض أنها دالة في الزمن بافتراض أن هذه المؤشرات تتأثر بعامل الزمن كالمستوى التعليمي والتكنولوجي... وبصفة مختصرة فهو عبارة عن مجموعة واسعة من مؤشرات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية التي ترتبط ارتباطاً وثيقاً بمستويات الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي للفرد في المقارنات الزمنية من البلدان.

أما **المؤشر الذاتي Subjective Indicator** فهو نتيجة تقارير ذاتية عن الرفاهية الشخصية، يتم الحصول عليها في استطلاعات عن السعادة (تجدر الإشارة هنا إلى أن لدى المسلمين والشعوب العربية خاصة السعادة تكمن في التمسك بالدين والحفاظ على العادات والتقاليد)، ورضا الحياة العامة، والشعور الرفاهية وانتشار المزاجية الإيجابية والسلبية، وما شابه ذلك. ونفترض أنه دالة للمكان، فهذه المؤشرات تختلف من منطقة إلى أخرى ومن دولة إلى أخرى...

وكما تشير الكثير من الكتابات إلى أن نوعية الحياة تبحث العلاقات القطاعية (نقطة من الزمن)، وعادةً ما تكون البلدان في مستويات مختلفة من الواقع¹⁶.

دائمًا ما ترتبط البيانات الواردة في هذه الدراسات بالتجربة الحديثة - في السنوات القليلة الماضية، أو العقد الأخير، أو على مدار الأربعين أو الخمسين سنة الأخيرة. في هذه الدراسات المقطعية.

فيما يلي نقوم بمسح كلٍّ من أدلة السلسلة العرضية والسلاسل الزمنية، مع الأخذ أولاً بالمؤشرات الموضوعية، ثم ذاتيًا.

في البداية وقبل إيجاد صيغة لمؤشر السعادة يجب وضع جملة من الافتراضات:

- ✓ هناك فروق في تحديد أولويات أبعاد جودة الحياة حسب المناطق (السلسلة المقطعية)؛
- ✓ هناك فروق في تحديد المؤشرات الموضوعية حسب الزمن (السلسلة الزمنية)؛
- ✓ نفترض وجود علاقة خطية بين المؤشرات الموضوعية.

1.4. الصيغة الرياضية للمؤشر الموضوعي:

حيث x_i يمثل:

- تدابير مستويات المعيشة المادية ومكوناتها ويمكن التعبير عنها بحاصل ضرب معدل النمو الاقتصادي في مؤشر عدم المساواة في توزيع الدخل (معامل جيني)؛
- الحياة الأسرية؛
- الصحة البدنية والعقلية؛
- العمل؛
- البيئة؛
- المستوى التعليمي: ونعبر عنه بمتوسط سنوات الدراسة ودرجة الولوج الى التعليم.

2.4. الصيغة الرياضية للمؤشر الذاتي: نحاول توسيع عدد الأبعاد التي تكون هذا المؤشر بالاعتماد على سلم

الحاجيات لماسلو بوضع بنود تمثل مستويات السلم والتي تدل على ميزات الرفاه. ثم بعد ذلك نقوم بالتحليل العملي ليحدد لنا أفضل الأبعاد التي يمكن ان تكون هذا المؤشر.

في النموذج الرياضي المقترح، يتم حساب مؤشر جودة الحياة بواسطة تلخيص القيم المجمعة والمرجحة لتلك المؤشرات.

كما ذكر Stiglitz الطريقة الأكثر وضوحا لتقدير التوزيع المشترك من مختلف سمات جودة الحياة سيكون من خلال مسح شامل تم جمع البيانات حول جميع أبعاد جودة الحياة لنفس العينة من الناس. أقل طموحة (ولكن دون المستوى الأمثل) تقنية تتكون في استخدام عينات مختلفة لأبعاد مختلفة، ولكن مع وجود متغيرات كافية مشتركة بين المسوحات المختلفة للسماح بها تقدير التوزيع المشترك. يمكن تحقيق ذلك من خلال تضمين الأسئلة التي تسمح تصنيف المستجيبين حسب الوضع الاجتماعي الاقتصادي أو التعليم أو العرق أو وضع المهاجرين داخل المسوحات المستخدمة في المجالات المتخصصة. مهما تكن التقنية المستخدمة، وتطوير معلومات عن التوزيع المشترك لأبعاد جودة الحياة المختلفة ستشكل حقيقة تقدم¹⁷.

على الرغم من هذا النقص المذكور، فهو نموذجي لجميع المؤشرات المضافة، باستخدام مؤشرات المضافة هو شرط أساسي وأحيانا طريقة فريدة للتمهيد التقديرات. الروابط بين أبعاد مختلفة أو عوامل أخرى محددة جدا ويمكن وصفها بشكل موثوق فقط، إذا كانت خصائص المجتمع قيد التقدير تحدد بدقة.

- تحديد أوزان المعاملات

من الضروري ملاحظة مستوى عال من الصعوبة لتحديد معاملات الوزن المذكورة أعلاه. بشكل عام، لا يعرف العلماء كيف تحديد معاملات الوزن.

أولا: من المناسب الاستفادة من هرم الحاجيات الذي طوره عالم النفس ماسلو. حيث رتب الحاجات البشرية في مستويات خمسة وهي مرتبة من أدنى مستوى (قاعدة الهرم) لأعلى مستوى (قمة الهرم) كما يلي:

- الحاجات الفسيولوجية/ الجسدية (الطعام، الملابس، الراحة، الجنس)
- الحاجة للأمان (السلامة الجسدية، الامن الوظيفي، الأمن الأسري، أمن الممتلكات)
- الحاجة الاجتماعية (العلاقات الاسرية، الصداقة، ..)
- الحاجات النفسية/ التقدير (التقدير الثقة، احترام الذات والآخرين)
- الحاجة لتحقيق الذات والطموحات (الابداع، حل المشكلات، النشاط السياسي).

حيث يتم بلوغ أعلى مستوى من احتياجات الفرد تصبح مهمة فقط عندما يكون قد استوفى احتياجات المستوى الأدنى.

ثانيا: ينبغي إدراك الأولويات فقد تختلف في مجتمع في مناطق مختلفة من الأداء بشكل كبير، لذلك من الضروري تقييم بنية المجتمع، وعدد الأعضاء في كل مجموعة، وإيجاد طريقة لتقييم هذه الاختلافات.

ثالثاً: من الضروري إدراك أن العوامل المؤثرة على الوزن بأن لها طبيعة متقلبة.

رابعا: نحتاج إلى تعظيم استخدام البيانات الإحصائية المتاحة، رغم أنه في كثير من الحالات لا يوجد بعض المؤشرات الهامة في الإحصاءات، لذلك من الضروري دعوة الخبراء واستخدام استبيان لمسح السكان.

من الضروري اختيار الخبراء المناسبين، الذين يجب أن يحددوا نظام مؤشرات لكل مجال من مجالات النشاط، لاقتراح طرق لتوسيع نطاق هذه المؤشرات، مصادر المعلومات لاستخدامها، وكيفية تحديد موثوقية المعلومات المختارة، كيفية أخذ آراء السكان في الاعتبار، ومعالجة القضايا الأخرى ذات الصلة.

- المؤشرات المستخدمة في كل منطقة

أثناء تقييم تأثير مؤشرات كل منطقة على الجودة المتكاملة من مؤشر الحياة من الضروري اتخاذ قرار بشأن المؤشرات التي ستستخدم في كل منطقة، لتكوين محفظتها، لتحديد قيم كل مؤشر مما يسمح باتخاذ قرار بشأن تأثيرها النوعي، لتحديد طرق قياس قيم كل مؤشر. هناك مجموعة معقدة من القضايا التي يجب معالجتها: لتحديد من يمكنه صياغة مجموعة مناسبة من المؤشرات لكل مجال، لتحديد مستويات أهمية كل مؤشر، وإجراء استنتاج موجز حول تأثير كل مؤشر تستخدم لحساب مؤشر جودة الحياة. مرة أخرى، يجب دعوة الخبراء الذين لديهم فهم كامل لخصائص العملية في المنطقة المحددة لاقتراح طرق جمع المعلومات الضرورية، وتحديد مدى ملاءمتها واختيار مصادر المعلومات المحتملة، وتقييم صحة وموثوقية تلك المعلومات.

- استخراج المؤشر المجمع للمؤشرات السابقة

ينبغي استخراج كل مؤشر بالاعتماد على بعض التقديرات الكمية، لأنه يجب التعبير عن مؤشر جودة الحياة المتكاملة في شكل رقمي. حيث يتوقف على أهمية أي مؤشر. إذا تم الحصول على تقييمات نوعية خلال مسح السكان من قبل تطبيق مقياس ليكرت، يتم تطبيق درجة واحدة، إذا كان هو / هي على الأقل يوافق مع السؤال

الذي تمت صياغته ، وخمس ، إذا ما وافق / هي في الغالب ، على متوسط تقييم يمكن حساب المؤشر النوعي وفقا للصيغة التالية:

حيث:

Γ_{ij} - قيمة أي مؤشر محسوب باستخدام بيانات المسح الخاصة بالسكان ؛

N_{ij} العدد الإجمالي للمستجيبين الذين عبروا عن رأيهم بالرد على هذا السؤال؛

k - عدد الدرجات المرفقة من المبحوثين؛

n_{kij} - عدد المبحوثين الذين وافقوا على الخيار k .

عندما يتم اختيار المؤشرات اللازمة ويتم تحديد قيمها، فهي كذلك اللازمة لإجراء مسح للسكان وتكوين الاستبيانات تعكس ملخص تقييم آراء السكان. فقط عندما السكان يعبرون عن رأيهم حول كل مؤشر، يمكن للمرء تحديد ما إذا كانوا حقاً توافق على هذا المؤشر لتقييم نوعية حياة السكان، على وجه الخصوص، قيمة المؤشر.

يجب إنشاء نظام القياس بشكل فردي لكل مؤشر. التكوين مثل هذا النظام ، والهدف والوظائف تعتمد على ما هو ضروري لقياس المساحة التي يشير إليها المؤشر ، ما هي مراحل العملية التي يتم التحقيق فيها وعلى العديد من العوامل الأخرى وتوليقاتها.

- وحدات قياس كل مؤشر

من المهم اختيار وحدة قياس كل مؤشر. لان الجميع يجب أن تشتمل المؤشرات على وحدة واحدة ونفس الوحدة ، أو لا تملك أي منها ، لذا يوصى بتحديد وحدة قياس تقوم على افتراض ما إذا كانت نوعية أو كمية. إذا تم قياس المؤشر بمقياس نوعي - قد تكون وحدة القياس هي النتيجة ، إذا يتم قياس المؤشر من خلال مقياس كمي - لا يحتوي على وحدة القياس ، لأنه يتم حساب قيمته كنسبة باستخدام الصيغة التالية:

حيث: $HappySubject_{ij}$ - قيمة المؤشر الموحد ؛

r_{0ij} - قيمة المؤشر الأساسي الذي تم اختياره كمستوى مقارنة.

من المستحسن التقاط قيمة المؤشر الأساسي الذي تم اختياره باعتباره مستوى المقارنة على أساس متوسط هذا المؤشر بين البلدان

المنطقة التي هي موضوع الدراسة. قد يكون الاتحاد الأوروبي، العالم أو بعض جزء من العالم. من الواضح أن قيمة المؤشر الموحد قد تكون موجبة.

لنفترض أن كل حالة من المؤشرات المذكورة أعلاه قد تم تحديدها ويعرف معاملات وزن هذه المؤشرات، وبالتالي نفترض ان تعطى الصيغة الرياضية لمؤشر السعادة كما يلي:

ومن ثم، فإن السمات المشتركة لإنشاء وتشغيل القياس يجب إنشاء أنظمة وميزات محددة تناسب كائن معين، وأهداف التقييم والبيئة التي يعمل فيها النظام وعوامل محددة أخرى التأثير على الإدراك والقياسات.

ترتبط مرحلة مهمة في عمل نظام القياس بإجراءات اختيار البيانات، وتحليل المعلومات المتاحة من مصادر مختلفة، وصحة المعلومات وموثوقية التقييمات، وتطبيق معلمات الاختبار المحددة لاختيار طرق التصميم، وصحة وموثوقية البيانات التي تم جمعها، والمعالجة السليمة والعرض، وصياغة النتائج المؤقتة والنهائية وغيرها من العوامل اللازمة لضمان الاستخدام الفعال لأخذ العينات وتحليل البيانات.

هناك العديد من العقبات اللازمة للنظر بشكل منفصل. ويمكن ذكر المشاكل التالية فيما بينها: ما إذا كان لوقت اختبار المعلومات والسعر والجهود الأخرى تأثير كاف على دقة وموثوقية وموضوعية النتائج التي تم الحصول عليها؛ هل من الضروري إجراء تجارب خاصة أو استطلاعات أو مقابلات أو ما إلى ذلك؛ هل من الضروري إنشاء طرق اختبار جديدة، مناسبة فقط لهذا المؤشر المحدد لفحصها وتقييمها.

تشمل مرحلة تنفيذ نظام القياس العديد من العوامل، من بينها ما يلي يمكن ذكره: الموافقة على النظام، أي إدراك ما إذا كان قد يعمل بشكل صحيح؛ مقدمة من البيانات اللازمة لإجراءات الاختيار. إنشاء الآلية والموافقة عليها معالجة البيانات وأجراء عملية المحاكاة؛

خامسا: خلاصة واستنتاجات

- وجود اختلافات في مفهوم جودة الحياة وهذا الاختلاف المفاهيمي ينعكس على ما يشمله المصطلح من أبعاد ومحددات وبالتالي على نوع وطبيعة القياس.
- يشار على الصعيد العالمي الى أن نظم القياس لحساب مؤشر جودة الحياة لا يتم تطويره بما فيه الكفاية ويجب إنشاؤه بشكل فردي لكل مؤشر.
- يشمل مؤشر السعادة أبعادا متعددة تؤثر على الرفاه. حيث نفترض ان المؤشر المقترح يمزج بين في مؤشرات موضوعية وذاتية.
- ان النموذج الرياضي المقترح لحساب تقديرات مؤشر السعادة (الذي يشمل العديد من المؤشرات على غرار الحالة الصحية، والعمالة وحالة معدل الإشغال، وجودة حالة العمل مدى الحياة، حالة الدخل، وحالة الاستهلاك، والوضع البيئي والسكن، والحالة التعليمية، والسلامة، والقانون والنظام وحالة الفساد، والأخلاقيات المعنوية، والقيم الروحية والثقافية، وحالة وقت الفراغ والمساواة بين الجنسين.) ما يزال فكرة غير مجسدة. اذ يتطلب تجسيدها مراحل عديدة تمت الاشارة اليها.
- لحساب هذا المؤشر، نحتاج إلى تحديد معاملات الأوزان المناسبة. هذا يُقترح استخدام قائمة الدرجات الهرمي ماسلو، ورأي الخبراء والسكان. لتكوين صيغة لتقييم قيمة نوعية الحياة الملخصة مؤشر السكان في منطقة معينة.
- لتقريب النتائج غير المنطقية لمؤشرات جودة الحياة من الواقع والتي كانت لا تراعي الاختلاف حسب الافراد او المناطق تم اقتراح طرق لاختيار وتوحيد وحدات قياس كل مؤشر تستخدم في منطقة معينة، لتحديد قيمة كل مؤشر.
- إن المؤشرات المضافة لديها بعض النقص وهو نموذجي لجميع المؤشرات الإضافية، واستخدامها هو شرط أساسي وأحيانا طريقة فريدة للتقييمات الأولية. الروابط بين الأبعاد المختلفة أو عوامل أخرى محددة للغاية ويمكن وصفها بشكل موثوق فقط، إذا كانت خصائص المجتمع يتم تقديرها بشكل صارم.

تحليل الفقر العربي في ضوء دليل التنمية البشرية
حالة الدول العربية خلال الفترة (1990-2015)

**Analysis of Arab Poverty in the Light of the Human Development Index The
State of the Arab States during the Period (1990-2015)**

د. دودان حنان

د. بلعابد فايزة

د. كروش صلاح الدين.

جامعة الجزائر-3

جامعة طاهري محمد -بشار

المركز الجامعي عبد الحفيظ بالصوف-ميلة

hanene2108@gmail.com

b_fayza@yahoo.fr

s.kerrouche@centre-univ-mila.dz

الملخص.

تهدف هذه الدراسة إلى توصيف التداخل بين مفاهيم الفقر البشري و التنمية البشرية و رصد وتحليل الفقر العربي وفقاً لمكونات (دليل الفقر البشري-1) وكذا دليل الفقر المتعدد، وأخيراً بيان العلاقة السببية بين الأداء الاقتصادي والفقر البشري، وقد ركزنا في دراستنا على الجزائر والدول العربية خلال الفترة (1990-2015م)، حيث تتباين مستويات التنمية البشرية في هذه الدول؛ حيث وجب على هذه الدول السعي إلى تبني سياسات وإجراءات أكثر تنوعاً وشمولية لمعالجة هذه الظاهرة وفقاً لمنظور التنمية البشرية المستدامة، وكذا إطلاق مشروع عربي متكامل لمعالجة الفقر البشري العربي على غرار إعلان الألفية للتنمية واستئصال الفقر، الذي تبنته الأمم المتحدة، واعتماد تخطيط مرحلي لتنفيذ أهداف المشروع، مما يحفز المؤسسات الحكومية وغير الحكومية للإهتمام بقضايا التنمية البشرية بشكل عام والفقر البشري بشكل خاص.

الكلمات المفتاحية: إعلان ألفية للتنمية، إستئصال الفقر، تنمية بشرية مستدامة، دليل الفقر البشري، دليل الفقر المتعدد.

Abstract :

This study aims to characterize the overlap between the concepts of human poverty and human development and the monitoring and analysis of Arab poverty according to the components of the (human poverty index -1) as well as the multiple poverty index and finally the causal relationship between economic performance and human poverty. (1990-2015), where the levels of human development vary in these countries. These countries should seek to adopt more diversified and comprehensive policies and procedures to address this phenomenon in accordance with the perspective of sustainable human development, as well as

launching an integrated Arab project to address Arab human poverty. The United Nations Millennium Declaration on Development and Poverty Eradication and the adoption of phased planning to implement the objectives of the project, thus stimulating governmental and non-governmental institutions to address human development issues in general and human poverty in particular.

keywords: Millennium Declaration on Development, Poverty Eradication, Sustainable Human Development, Poverty Index, Multiple Poverty Index,

JEL Classification : I32 , O15.

مقدمة.

يُعد الفقر ظاهرة نسبية شديدة التعقيد متعددة الأوجه والأنواع، تنمو في سياق تاريخي، مجتمعي، جغرافي ضمن زمن محلي وكوني في الوقت نفسه، وحتى وقت قريب كانت أدبيات الفقر تركز على المظاهر المادية للمشكلة وأبرزها مؤشرات متوسط دخل الفرد وفجوة الدخل وخطوط الفقر المتعلقة بالدخل، وقد بينت على أساسها نظريات وحلول ركزت على الجوانب المادية للظاهرة، مما أوقع العديد من بلدان العالم النامي بمشاكل اقتصادية واجتماعية مزمنة، وعلى إثر التطورات السياسية والاقتصادية التي شهدتها العالم بعد الحرب العالمية الثانية، حدثت نقلة في تناول الفقر على مستوى المفاهيم والمسببات والحلول، بحيث أعطت أوزاناً مهمة للجوانب غير المادية لهذه الظاهرة وآخرها تبني برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لمنهج التنمية البشرية المستدامة الذي يقيس مؤشرات الإنجاز الدولية في العديد من الأبعاد الإنسانية المتعلقة بالصحة والتعليم والمستوى المعيشي والنوع الاجتماعي والثقافة، ومنذ تلك الفترة أصبح هنالك دليل للفقر البشري يخص البلدان المتقدمة والنامية على حد سواء.

فرضية البحث.

إن توسع مفهوم الفقر من المضامين المادية إلى المضامين المادية-البشرية قد ساهم في إبراز دور الفقر المؤسسي (المتعلق بالدولة) وفقر التمكين (المتعلق بالموارد البشري) في تفسير ظاهرة الفقر في الدول العربية.

هدف البحث: إن الهدف الأساسي لهذا البحث المقترح يتمثل في النقاط التالية:

- (1) - توصيف التداخل بين مفاهيم الفقر البشري و التنمية البشرية؛
- (2) - رصد وتحليل الفقر العربي وفقاً لمكونات (دليل الفقر البشري-1)
- (3) - رصد وتحليل الفقر العربي وفقاً لمكونات دليل الفقر المتعدد؛
- (4) - بيان العلاقة السببية بين الأداء الاقتصادي العربي والفقر البشري.

منهج البحث: اعتمد البحث على المنهج الوصفي التحليلي في معالجة ظاهرة الفقر البشري في الدول العربية المختلفة من خلال سنوات مختلفة اعتمدها على أساس التقارير المختلفة خاصة منها تقارير منظمة الأمم المتحدة للتنمية البشرية.

هيكل البحث: لقد تطرقنا من خلال معالجتنا لظاهرة ظاهرة الفقر البشري من خلال خمس نقاط رئيسية؛ تناولت الأولى التنمية البشرية المستدامة من خلال المفهوم وتوصيف الدليل والأبعاد العامة للتقارير السنوية، في حين تناولت النقطة الثانية أبعاد دليل الفقر البشري الخاص بالبلدان النامية والتعرف من خلاله على أبعاد تطور مفهوم الفقر كظاهرة اقتصادية - اجتماعية مزمنة تشكل جزءاً رئيسياً من دليل التنمية البشرية المستدامة، وفي النقطة الثالثة انصب التركيز على اتجاه التنمية البشرية العربية من خلال مؤشرات الإنجاز الرئيسية، وبما يمهّد لتحليل ظاهرة الفقر البشري العربي، في حين استكملت النقطة الرابعة تلك الرؤية من خلال متابعة ظاهرة الفقر البشري وفقاً لمكونات دليل الفقر البشري المعتمد دولياً، أما النقطة الخامسة فكانت بمثابة التقويم العام لدليل الفقر البشري في إطار إشكالية التنمية البشرية العربية، واختتم البحث ببعض النتائج والتوصيات مثلت الرؤية المعاصرة للفقر في الدول العربية مع رؤية استشرافية لمستقبل تلك الظاهرة في تلك الدول.

أولاً: مفهوم الفقر وخارطة الفقر العربية:

1_1) مفهوم الفقر.

إن الفقر يشير في اللغة إلى الإفتقار بمعنى العوز، والمتعارف عليه أن الفقر هو حالة العوز المادي حيث يعيش الإنسان دون حد الكفاف، المتمثل بسوء التغذية والمجاعة حتى الموت، والذي يؤدي إلى انخفاض المستوى الصحي والتعليمي والحرمان من إمتلاك السلع المعمرة والأصول المادية الأخرى وفقدان الضمان لمواجهة الحالات الطارئة كالمرض والإعاقة والبطالة والكوارث والأزمات وغيرها¹.

وقد عرف Rowntree الفقر في نهاية القرن التاسع عشر بأنه كمية المبالغ النقدية المقبولة اجتماعياً للحصول على الحد الأدنى الضروري للحياة من أجل البقاء واستمرار الكفاءة البدنية²، وبما أن للفقر جذور عميقة ومتشابكة يجب مواجهتها والتخفيف منها بالعمل الجاد وبشكل علمي ومدروس، كان يجب الالتزام بالخطوات الآتية:

- 1_1_1) الخطوة الأولى:** تحديد من هم الفقراء، وتقدير حجمهم ومدى معاناتهم من الفقر وبشكل دقيق؛
- 1_1_2) الخطوة الثانية:** تحديد السمات الأساسية للفقراء من حيث توزيعهم الجغرافي ومعرفة مستوى التعليم والصحة والتغذية والسكن لهم؛

1_1_3) الخطوة الثالثة: تتمثل بتحليل آثار السياسات والبرامج المختلفة لمواجهة الفقر ومدى إرتباطها بالمسائل الاقتصادية والاجتماعية؛ كالنمو الاقتصادي وعدالة توزيع الدخل والثروة والنمو السكاني وغيرها؛
1_1_4) الخطوة الرابعة: تتمثل بوضع السياسات لتخفيف الفقر ووضعها موضع التنفيذ، ومن ثم يتم تشخيص الخلل في تنفيذ هذه السياسات ومعالجته.

رغم الإرث التاريخي للثورات الاجتماعية والتغيرات الكبيرة التي اجتاحت العديد من الشعوب، والتي كان دافعها وسببها ظاهرة الفقر، ورغم حجم الإلهام الفكري المعبر عن الإستهاء والرفض لكل أشكال الفقر، ونتيجة لتعدد المرجعيات التي تعكس اختلاف الإيديولوجيات في العالم، ونظراً لتداخل العوامل الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والثقافية مع بعضها البعض، حيث أصبح في حكم المؤكد بأنه ليس هناك تعريفاً مشتركاً لمفهوم الفقر، ولا سيما إذا أخذ في الاعتبار المفهوم النسبي للأشياء، ومع ذلك يُعد الفقر ظاهرة اقتصادية اجتماعية سياسية عالمية متعددة الجوانب وذات أبعاد نفسية وإنسانية كبيرة وسنحاول استعراض بعض وجهات النظر المختلفة حول مفهوم الفقر.

فقد عرّف البنك الدولي الفقر بأنه "عدم القدرة على تحقيق الحد الأدنى من مستوى المعيشة"، بينما ترى "منظمة الأمم المتحدة" أن الفقر هو "العوز المادي، وأن الفقراء هم أشخاص مضطرة للكفاح بصفة مستمرة لإنقاذ نفسها وعيالها من الفقر ولتضمن لنفسها إمكانية الحصول على الاحتياجات الإنسانية الأساسية"³.

أما الدين الإسلامي فيرى أن الفقر شراً إنسانياً بسبب حرمان الإنسان من أحد حقوقه الذي هو الكفاية في العيش، وشرّاً اجتماعياً باعتباره يعوق المجتمع عن التقدم المادي والمعنوي، ويعتبر أن المجتمع الأمثل الذي يسعى إلى تكوينه هو المجتمع الذي لا فقر فيه ولا فقراء⁴، وبهذا المفهوم نستطيع القول أن الفقر يُعد من أخطر التحديات التي تواجه الإنسان، حتى يكاد أن يكون كُفراً، حيث نجد أن مفهوم الحرمان النسبي هو مفهوم تشترك فيه كل التعريفات السابقة للفقر، حيث قدّم تقرير للتنمية الإنسانية أصدرته الأمم المتحدة العام 1977م مقياساً للفقر الإنساني تحت اسم "دليل الفقر الإنساني" يقيس الحرمان والفقر من خلال خمسة خصائص للفقر مستنبطة من واقع الحياة وهي: الجهل، وسوء التغذية بين الأطفال، والوفاة المبكرة، فقر الرعاية الصحية، وعدم القدرة على الوصول إلى حياة آمنة.

و على الصعيد الدولي؛ فقد أقر مجلس وزراء المجموعة الأوروبية ومنذ العام 1975م التعريف الآتي للفقر: "يوصف بالفقر الأفراد والأسر ذات الموارد التي تقل إلى درجة تبعدهم عن الحد الأدنى المقبول للحياة في الدول الأعضاء التي يعيشون فيها، وفي سنة 1994م حدد المجلس الأوروبي المحرومين بأنهم فئة من البشر تخرج من مجالات

التمتع بحقوق الإنسان جزئياً أو كلياً"، ومن الواضح أن هذا الربط بين الفقر وحقوق الإنسان هو امتداد لاتفاقيات "هلسنكي" ومؤتمر "باريس"، كما أنه يعكس توسعاً واضحاً في مفهوم الفقر، أما الأمم المتحدة فقد فضلت مؤشرات تركييبية تراعي فرصة الحصول على التعليم والرعاية الصحية الأساسية عند حساب الفقر والتنمية البشرية، كما وأنها قد تبنت في البداية مفهوماً ضيقاً للفقر، إذ عرفت الفقر بأنه العوز المادي والفقراء هم أشخاص و أسر مضطرة للكفاح بصورة مستمرة لإنقاذ نفسها وعيالها من الفقر ولتضمن لنفسها إمكانية الحصول على الإحتياجات الإنسانية الأساسية.

1_2) المفهوم النسبي للفقر:

يمثل الحد الضروري لتأمين السلامة الصحية وتجنب سوء التغذية وغيرها من الإحتياجات الإنسانية الضرورية، وهذا الحد يرتبط ويتغير بتغير الدخل من بلد إلى آخر ومن فترة زمنية إلى أخرى في نفس البلد (المفهوم النسبي للفقر)، حيث ان الدارسين يقرّون بان الفقر ظاهرة نسبية، وان فكرة ميزانية الكفاف تتسع لعدد من المسائل الشخصية كالذوق والتقاليد الاجتماعية وغيرها، وما يُعد فقراً في دولة ما (كالولايات المتحدة الأمريكية مثلاً) لا يُعد فقراً أو قد يعد غنى في دولة أخرى (كالصومال أو الكونغو مثلاً).

حيث أن الفقر في الولايات المتحدة الأمريكية يتحدد بمستوى كفاف أو دخل 16800 دولار كدخل سنوي للفرد، وهو مستوى الدخل الذي يُعبر عن معيار الفقر في الولايات المتحدة الأمريكية في عام 1988م، ويعتبر هذا الدخل الحد الفاصل بين الأسر الفقيرة وغير الفقيرة، وعند المقارنة مع الدول النامية، نجد أن للفقر وجوه أخرى هناك حيث أن معيار الفقر، الذي وضعته المؤسسات الدولية ومنها صندوق النقد والبنك الدوليين، في الدول النامية هو (من يعيش بأقل من دولار واحد يومياً)⁵، ولأجل المقارنة فهذا يعني أن حد الفقر في الدول النامية يتحدد بمستوى 367 دولار كدخل سنوي للفرد، وإذا افترضنا أن معيار الفقر هو (من يعيش بأقل من دولارين يومياً) فيُصبح حد الفقر هو 734 دولار كدخل سنوي في الدول النامية⁶.

2) خارطة الفقر العربية:

تتسع ظاهرة الفقر جغرافياً، ولا سيما في البلدان الأقل نمواً، فضلاً عن نظيرتها النامية كما أن مظاهرها واضحة في الإقتصاديات المتقدمة (الرأسمالية)، وتباين أهميتها النسبية داخل هذه الإقتصاديات وفيما بينها أيضاً، ويتمركز الفقر في بعض الدول بسبب الجغرافية السياسية التي غالباً ما تقيد حركته من اقتصاد لآخر، وبذلك تؤثر الحدود الجغرافية السياسية التي غالباً ما تُقيد حركته من اقتصاد لآخر، وبذلك تؤثر الحدود القطرية والإقليمية في نمط توزيع الفقر وتتركزه على الصعيد العربي، وتُعد الدول العربية من المناطق القليلة في العالم التي كان الناتج المحلي للفرد

فيها في منتصف عقد تسعينات القرن الميلادي الماضي أقل من مستواه في مطلع السبعينات، مما يعني أن هذا المتوسط يعاني من تباطؤ وتقلبات في معدلات النمو، بحيث أن الآثار التي يحدثها معدل النمو السكاني تلغي الآثار التي يمكن أن يحدثها النمو في متوسط الناتج المحلي للفرد، وهو الأمر الذي ترتب عليه تزايد الفقر العربية.

وتتحدد خارطة الفقر العربية في ضوء مستوى ونمط توزيع المؤشرات المرتبطة بظاهرة الفقر، وفي مقدمة هذه المؤشرات خط الفقر، فقد أظهر هذا المؤشر أن ما يقارب (75.6 في المائة) من سكان الوطن العربي قد تجاوزوا هذا الخط، في حين قدر عدد الفقراء في الوطن العربي خلال العقدین الأخيرین ما يقارب 75.5 مليون نسمة، أي ما يعادل (24.4 في المائة) من إجمالي السكان في الوطن العربي، يتوزعون بشكل متفاوت بين البلدان المذكورة، على وفق مستويات الدخل، إذ يشكل معدل الفقر في الدول ذات الدخل المنخفض ما نسبته (37.98 في المائة) إلى إجمالي الفقراء في الوطن العربي⁷، وتباينت معدلات الفقر بين السودان وموريتانيا (40 في المائة) العام 2004م، واليمن (54.2 في المائة) العام 2003م، والصومال بمعدل (60 في المائة) خلال المدة (1980-1990م)، أما في الدول ذات الدخل المتوسط فقد قدر معدل الفقر (54.4 في المائة) أذناها توزع في تونس بمعدل (7.4 في المائة) العام 2005م، في حين تجاوز (42 في المائة) في جيبوتي للعام 2007م، بينما يمثل معدل الفقر (7.19 في المائة) في الدول ذات الدخل المتوسط الأعلى، فقد احتلت ليبيا أدنى أهمية نسبية للسكان الذين تحت خط الفقر إذ لم يتجاوزوا (7.4 في المائة) في العام 2005م، في حين ارتفع معدل الفقر في لبنان إلى (28 في المائة) العام 1999م، وأما الدول ذات الدخل المرتفع فقد كانت أوفر حظاً من حيث انخفاض معدلات الفقر، والتي قدرت بنسبة (0.37 في المائة) توزع أذناها في الإمارات العربية المتحدة وبمعدل (3.4 في المائة)، بينما ارتفعت إلى (11 في المائة) في كل من الكويت وقطر العام 1992م.

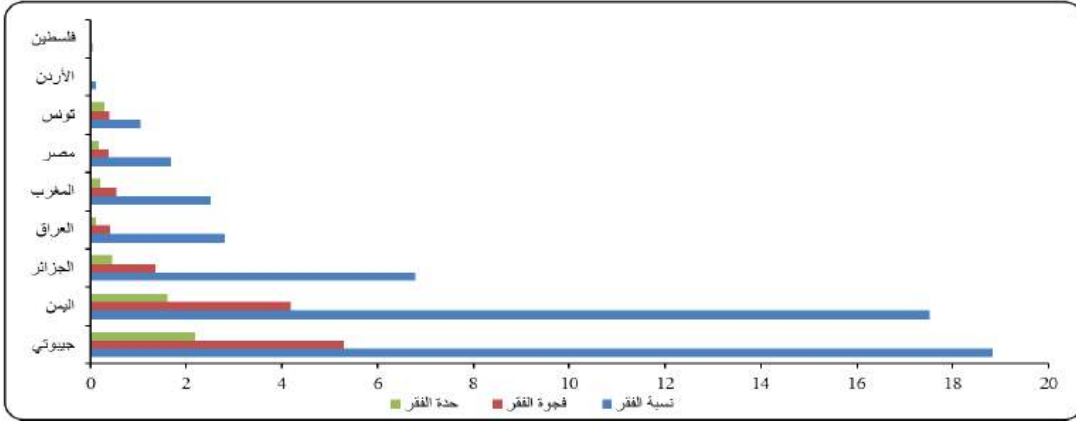
إن توسع ظاهرة الفقر في الوطن العربي نتيجة للأداء غير المتناغم بين معدل النمو الاقتصادي ومعدل نمو السكان من جانب، وسوء توزيع الدخل من جانب آخر، تركز في بؤر معينة بين الفجوة الثنائية بين الريف والحضر العربي، فقد قدرت الأهمية النسبية للفقر في الريف العربي بما نسبته (65 في المائة)، في حين انخفضت هذه الأهمية إلى (23 في المائة) في القطاع الحضري في مطلع عقد التسعينات⁸.

3) تطور مؤشرات الفقر في الدول العربية حتى العام 2015م:

يعتبر متوسط معدل الفقر في المنطقة العربية منخفضاً نسبياً بالقانة مع نظيره في بعض المناطق الجغرافية الأخرى مثل منطقة آسيا، وتفيد مؤشرات الفقر بصفة عامة إلى تحسن معدلاته في الدول العربية بشكل عام خلال الفترة (1995-2005م)، إلا أن المعدلات زادت في عدد من الدول خاصة نتيجة الظروف التي شهدتها تلك الدول

خلال الفترة (2011-2015م) ولا زالت تشهدها حتى اليوم، ورغم عدم توفر بيانات دقيقة حول تطور الفقر في بعض الدول العربية خلال الفترة المذكورة، إلا أنه يتوقع أن يكون قد سقط في براثن الفقر عدد كبير من الشباب بسبب الركود الاقتصادي الذي أعقب الفترة المشار إليها، فضلاً على ارتفاع عدد السكان اللاجئين والنازحين العرب الذين يعيشون في المخيمات بسبب الظروف التي تمر بها بعض الدول العربية لا سيما في سورية واليمن وليبيا والصومال وفلسطين والعراق⁹، وترزح نسبة كبيرة من السكان تتجاوز الثلث تحت خط الفقر المدقع في عدد من الدول العربية وهي السودان وجزر القمر والصومال وجيبوتي ومريتانيا واليمن (أنظر الشكل الموالي)، ورغم تحقيق عدد من الدول العربية تقدماً في مجال تخفيف المستوى العام لفقر الدخل، إلا أنها لم يحالفها نفس النجاح في التغلب على مظاهر أخرى للفقر لا سيما في مجال التفاوت في مستويات النفاذ إلى خدمات التعليم والصحة، وكذا تدهور المستوى المعيشي بشكل عام، وقد شكلت هذه العوامل مصحوبة بغياب نمو شامل تحدياً أمام عدد من الدول العربية على صعيد جهودها نحو تحقيق التنمية المستدامة، وكجزء من برنامج الأمم المتحدة الجديد للتنمية المستدامة لعام 2030م¹⁰، فقد تم تحديد نحو 17 هدفاً رئيسياً و 169 هدفاً فرعياً لأهداف التنمية المستدامة بغرض مكافحة الفقر والجوع، وتعزيز الصحة والتعليم، ومعالجة عدم المساواة، وتحقيق الإستدامة البيئية، إلا أن المنطقة العربية تواجه تحديات كثيرة في إطار سعيها لتحقيق بعض تلك الأهداف نتيجة للظروف التي تعيشها المنطقة وفقاً لتقرير الإستدامة العربية لمنطقة الإسكوا (2015)¹¹

الشكل(1): مؤشرات الفقر حسب خط الفقر الدولي



المصدر: التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2016، ص 50، المرجع [20]

ثانياً: تأسيس منهج التنمية البشرية.

كان لاهتمام الأمم المتحدة بقضايا التنمية لمرحلة ما بعد الحرب العالمية الثانية، الدور الكبير في دعم الجهود النظرية والتطبيقية الخاصة ببرامج التنمية في البلدان النامية، بالتزامن مع حصول تلك الدول على استقلالها السياسي وبداية السيطرة على ثرواتها الوطنية، وبغض النظر عن تقويم النجاحات والإخفاقات، فقد ساهمت تلك الجهود باستحداث خطوط غير تقليدية للتنمية، تداخلت فيها الجوانب الاجتماعية والبيئية والتقنية، وقد توج البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة (UNDP) تلك الجهود بطرحه مفهوم التنمية البشرية (Human Development) كمدخل للتنمية المستدامة¹² (Sustainable Development)، التي تستمد عناصرها من تنمية قدرات البشر جميعاً، وتمكينهم من استخدام طاقاتهم وتوسيع خياراتهم.

تعد تقديرات دليل الفقر البشري (HPI) أحد المؤشرات المعتمدة في قبل البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة للفقر، في إطار برنامج التنمية البشرية كونه أقرب إلى الواقعية مقارنة بما يناظره من التقديرات الأخرى، والذي يوضح أن بؤر الفقر في إطار الخارطة العربية في تركزت في الدول العربية ذات التنمية البشرية المنخفضة، والتي هي في الغالب منخفضة الدخل، بينما تضاءلت أهميته النسبية في معظم الدول العربية ذات التنمية البشرية المرتفعة والمرتفعة جداً، والتي تمثل الإقتصادات ذات الدخل المتوسط الأعلى والمرتفعة الدخل، كما يعد مؤشر التنمية البشرية من المؤشرات التي تعكس أوضاع الفقر في الدول العربية.

ومنذ التقرير الأول (1990م) تم اعتماد دليل التنمية البشرية (HDI) الذي يعد ملخصاً لمقياس التنمية البشرية، إذ يقوم بقياس متوسط الإنجازات لبلد ما بالنسبة لثلاثة أبعاد رئيسية للتنمية البشرية وهي¹³:

- حياة مديدة وصحيحة، وتُقاس بالعمر المتوقع عند الولادة؛
 - المعرفة؛ وتُقاس بمعدل معرفة القراءة والكتابة بين البالغين (بوزن الثلثين)، ونسبة القيد الإجمالية في التعليم الإبتدائي والثانوي والعالي معاً (بوزن الثلث)؛
 - مستوى معيشة لائق، ويقاس بنصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي.
- ولحساب أدلة هذه الأبعاد يتم تحديد قيمان قصوى ودنيا (1-0) وذلك بتطبيق العلاقة التالية:

دليل البعد = القيمة الحقيقية - القيمة الدنيا

القيمة القصوى - القيمة الدنيا

ويحسب بعد ذلك دليل التنمية البشرية بقسمة حاصل جمع هذه الأدلة الثلاثة على 3 كالتالي:

$$H = \frac{H_1 + H_2 + H_3}{3}$$

حيث أن:

H : دليل التنمية البشرية؛

H₁ : دليل العمر المتوقع عند الولادة؛

H₂ : دليل التحصيل العلمي (بوزنين)؛

H₃ : دليل نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي المعدل.

لقد كان لتنوع مضامين أدلة التنمية البشرية دور في تأسيس نهج تنموي تجاوز المفهوم التقليدي للتنمية ليشمل آفاقاً أوسع لتنمية البشر أنفسهم، يتماشى مع المتغيرات الاجتماعية والإقتصادية والتقنية والبيئية التي يمر بها عالم اليوم، والجدول (1) يوجز تلك التوجهات وفقاً لعناوين التقارير السنوية للتنمية البشرية. كما أن ارتقاء مفهوم التنمية وفقاً للأبعاد الواردة في الجدول السابق سوف يسهم في تأصيل هذا المفهوم الجديد نظراً للإلتزام الدولي به (الأمم المتحدة) وعمق مضامينه (تنمية؛ بشر؛ استدامة) وسعة الشراكة في مكوناته (سياسية؛ اجتماعية؛ تقنية؛ ثقافية...).

الجدول (1): مضامين التقارير السنوية للتنمية البشرية للفترة (1990-2016م)¹⁴

السنة	موضوع التقرير
1990	مفهوم وقياس التنمية البشرية
1991	تمويل التنمية البشرية
1992	الأبعاد العالمية للتنمية البشرية
1993	المشاركة الشعبية
1994	الأبعاد الجديدة للأمن البشري
1995	التنمية المرتبطة بنوع الجنس والتنمية البشرية
1996	النمو الإقتصادي والتنمية البشرية
1997	التنمية البشرية للقضاء على الفقر
1998	الإستهلاك من أجل التنمية البشرية
1999	العولمة بوجه إنساني
2000	حقوق الإنسان والتنمية البشرية
2001	توظيف التقنية الحديثة لخدمة التنمية البشرية

2002	الديمقراطية المعمقة في عالم مجزأ
2003	أهداف التنمية للألفية: تعاهد بين الأمم
2004	الحرية الثقافية في عالمنا المتنوع
2005	التعاون الدولي على مفترق طرق: المعونة والتجارة والأمن في عالم غير متساوٍ
2006	ما هو أبعد من الندرة: القوة والفقر وأزمة المياه العالمية
2008/2007	محااربة تغير المناخ: التضامن الإنساني في عالم متقسم
2009	التغلب على الحواجز: قابلية التنقل البشري والتنمية
2010	الثروة الحقيقية للأمم: مسارات إلى التنمية البشرية
2011	الإستدامة والإنصاف: مستقبل أفضل للجميع
2013	نهضة الجنوب: تقدم بشري في عالم متنوع
2014	المضي في التقدم: بناء المنعة لدفع المخاطر
2015	التنمية في كل عمل
2016	تنمية للجميع

المصدر: تم إعداد الجدول من طرفنا اعتماداً على الموقع الإلكتروني (تاريخ الإطلاع 2018/5/1م):
< URL://http://www.un.org/ar/esa/hdr>

ثالثاً: أبعاد دليل الفقر البشري.

على امتداد الزمن شكلت مشكلة الفقر (Poverty) كل المجتمعات الإنسانية، بسبب تعدد أسباب هذه الظاهرة وتنوع قياسها وتحدد مضامينها و الاختلاف الإيديولوجي في النظر إليها، وإلى وقت قريب كانت معظم المعالجات النظرية لظاهرة الفقر قائمة على أسس مادية تقليدية محدودة الأفق في معالجتها للأسباب والمعايير والحلول، مما جعلها قاصرة على صفة الشمول، بسبب شدة التباين فيما بين الدول من جهة ولظهور متغيرات متسارعة في منظومات الحياة العلمية والاجتماعية والسياسة والاقتصادية من جهة أخرى.

وبعد تبني الأمم المتحدة عن طريق (UNDP) لظاهرة الفقر نقلة جديدة في تحديد الأسباب و المضامين والحلول، ويتم استخدام دليل الفقر البشري-1 (HPI-1)¹⁵ ، فبينما يقوم دليل التنمية البشرية بقياس متوسط الإنجازات يعمل دليل الفقر البشري-1 على قياس أوجه الحرمان في الأبعاد الثلاثة الأساسية للتنمية البشرية والمتضمنة في دليل التنمية البشرية وهي:

حياة مديدة وصحيحة، التعرض لخطر الوفاة المبكر نسبياً والذي يتم قياسه بعمر متوقع عند الولادة يقل عن أربعين عاماً؛

اكتساب المعرفة، الحرمان من عالم القراءة والتواصل و الذي يُقاس بمعدل الأمية لدى البالغين؛
مستوى معيشة لائق، الإفتقار إلى سبل الحصول على التوفير الإقتصادي الإجمالي والذي يُقاس بالمتوسط غير المرجح لمؤشرين هما النسبة المئوية للسكان الذي لا يستعملون مصدر مياه جيد، والنسبة المئوية من الأطفال دون معدل الوزن الطبيعي لأعمارهم.

ويتم حساب دليل (الفقر البشري-1) بشكل أكثر مباشرة مقارنة بحساب دليل التنمية البشرية، حيث أن المؤشرات المستخدمة لقياس الحرمان قد تم تعديلها طبيعياً بين الصفر والمائة (نظراً لأنه يتم التعبير عنها كنسبة مئوية)، وبالتالي لا حاجة لإعداد أدلة للأبعاد كما هو الحال في دليل التنمية البشرية، و يتم حساب "دليل الفقر البشري-1" كمايلي¹⁶:

1_1) قياس الحرمان من مستوى معيشة لائق: يتم استخدام متوسط غير مرجح لمؤشرين بغرض قياس الحرمان من التمتع بمستوى معيشة لائق حيث أن:
المتوسط غير المرجح = $\frac{1}{2}$ (نسبة السكان المحرومين من الحصول المستدام على مصدر مياه محسن)
+ $\frac{1}{2}$ (نسبة الأطفال دون مستوى الوزن الطبيعي لأعمارهم)

2_1) حساب دليل الفقر البشري-1 : المعادلة الخاصة بحساب "دليل الفقر البشري-1" هي:

$$[(P_3^\alpha + P_2^\alpha + P_1^\alpha) \frac{1}{3}]^{\frac{1}{\alpha}} = 1 - \text{دليل الفقر البشري}$$

حيث أن:

P_1 : احتمال الوفاة قبل بلوغ سن الأربعين (مضروباً في مائة)؛

P_2 : نسبة الأمية لدى البالغين؛

P_3 : المتوسط غير المرجح للسكان المحرومين من الحصول على مصدر مياه محسن و للأطفال دون

مستوى الوزن الطبيعي لأعمارهم؛

$$173 = \alpha$$

وهكذا يمثل دليل الفقر البشري نقلة مفاهيمية جديدة نحو إدراك الفقر بأبعاد متنوعة يمكن من خلالها رصد حالة الفقر دولياً، ووضع آليات الحلول والرؤى المستقبلية الملائمة، ويمكن تبيان أبرز أوجه التطور في مفهوم الفقر على النحو التالي:

اتسعت مؤشرات الفقر لتشمل جوانب نوعية إلى جانب المؤشرات المادية، وتبع ذلك ظهور تسميات الفقر البشري والفقر الاجتماعي وفقر الرفاهية، وقد ساعد هذا التنوع في إشراك العلوم الإنسانية الأخرى لمعالجة مشكلة الفقر؛

مثل دليل الفقر البشري نتاجاً لجهود دولية رعتها الأمم المتحدة، وهو ما مثل تدويلاً في تحديد مفهوم هذه الظاهرة، بعدما اقتصر سابقاً على الأدبيات الكلاسيكية ذات التفسيرات الأحادية، وهذا التحول شجع كافة الأطراف على الحوار والتقارب في وجهات النظر لحل هذه المشكلة؛

أضاف المفهوم الجديد للفقر صعوبات جديدة لتعريف هذه الظاهرة، بسبب تعدد عناصره الكمية والنوعية، مما سيفتح المجال واسعاً للمزيد من الجهود النظرية والتطبيقية للإحاطة بهذه الظاهرة الاجتماعية-الاقتصادية-الثقافية؛

بينما يقوم دليل التنمية البشرية بقياس متوسط الإنجازات يقوم دليل الفقر البشري بقياس نسب الحرمان في الثلاثة أبعاد الرئيسية للتنمية البشرية المشار إليها سابقاً، وهذا ما يجعل من (دليل الفقر البشري-1) مقياساً آخر لحالة التنمية البشرية؛

إن توسيع الحاجات التي شملها مفهوم الفقر البشري سوف يحرق الإنسان من المفهوم الضيق للفقر المرتبط بالدخل ليتعدى ذلك إلى تعزيز القدرات الذاتية، وعليه سينسحب مفهوم الفقر البشري على الأغنياء (بالقياس المادي) إذا كانوا أميين أو في حالة عزلة اجتماعية، ومن هذا المنطلق تأتي الحاجة إلى جهود مؤسسية متكاملة تعمل على تشكيل خطوط جديدة للفقر تركز في جزء منها على الدخل، وهذا يجد ذاته ارتقاء نوعي في المفهوم، مما يحتم على الدول النامية -ومنها العربية- أن تؤسس له بما تمتلك من مؤهلات مادية وبشرية وحضارية متنوعة.

رابعاً: الإتجاه العام للتنمية البشرية في الجزائر وباقي الدول العربية.

قبل البدء بتحليل الفقر العربي من منظور التنمية البشرية المستدامة لا بد من معرفة اتجاهات التنمية البشرية في البلدان العربية، وسيتم الإعتماد على مقاييس التنمية البشرية الرئيسي بمؤشراته الثلاث ولسنوات مختارة "أنظر الجدول (2)" لنحصل على درجة تعاطي الدول العربية مع المفهوم المعاصر للتنمية، إضافة إلى ترتيب تلك الدول على مستوى المقارنات الدولية كما هو مبين في الجدول (2).

و اعتماداً على الجدول (2) يمكن الإستدلال بالنتائج الآتية في تحديد اتجاهات التنمية البشرية في الدول العربية:

1-1) احتلت خمس دول عربية¹⁸ وهي: (قطر، السعودية، الإمارات، البحرين، الكويت) التصنيف الأول (تنمية بشرية مرتفعة جداً) سنة 2015م، وهي تمثل مجتمعة دول ما يُعرف بمجلس التعاون الخليجي (ما عدا دولة عُمان)،

ويلاحظ أن هناك تقارب في مستويات الإنجاز في المؤشرات، مما يعطي نتائج إيجابية تتعلق بتنوع أبعاد التنمية في تلك البلدان بعدما وظفت عوائدها النفطية المتنامية لتطوير منظومتها الصحية والتعليمية، إلا أن تمثيلها السكاني عربياً لا يمثل إلا نسبة (2.7 في المائة)، وبالتالي يمكن لدول هذه المجموعة أن تأخذ دوراً محركاً لاتجاهات التنمية البشرية داخل محيطها العربي من خلال قدرتها على تهيئة المؤسسات الراعية لبرامج التنمية البشرية من جهة ولإمكانياتها في توفير فرص حقيقية للاستثمارات المالية والبشرية؛

1_2 احتلت ست دولة عربية (عُمان، لبنان، الجزائر، الأردن، تونس، ليبيا) التصنيف الثاني (تنمية بشرية مرتفعة)، ويلاحظ التفاوت بين أدلة هذه المجموعة نظراً لكون بعضها دولاً نفطية (ليبيا، الجزائر) والبعض الآخر متنوعة مصادر الدخل (عمان، تونس) أو فقيرة الموارد (الأردن)، وقد انعكس هذا التباين في ترتيبها الدولي؛ حيث احتلت ليبيا المرتبة (102) حسب تقرير 2015م بعد أن كانت تحتل مرتبة جيدة (61) العام 2001م، وبالمقابل نجد أن الجزائر جاءت في المرتبة (83) عالمياً بعد أن كانت (103) العام 2001م، ويلاحظ أيضاً الإستجابة الإيجابية في اتجاه الترتيب الدولي لهذه المجموعة، مما يعطي الفرصة لانتقال بعض دولها إلى التصنيف الأول، كما أن الثقل السكاني لهذه المجموعة من حجم السكان، مما يجعل إنجازاتها في مجال التنمية البشرية أكثر مردوداً على مستوى التنمية المحلية والتنمية العربية؛

1_3 احتلت أربع دول (مصر، فلسطين، العراق، المغرب) التمثيل الثالث (تنمية بشرية متوسطة) مع وجود تحسن ملحوظ في مؤشرات الثلاث، مما انعكس بالتالي على تحسين ترتيبها الدولي، إلا أنه ما زالت تواجهها تحديات اقتصادية واجتماعية وصحية وتعليمية واسعة، عبرت عنها المؤشرات الخاصة بفقر الدخل والفقر البشري؛

1_4 باقي الدول العربية تحتل آخر تصنيف وهي تنمية بشرية منخفضة، وتلك الدول إما أنها فقيرة للموارد (باستثناء السودان) أو أنها تعاني من مشاكل وحروب داخلية (سوريا و اليمن)، والتي أثرت بشكل كبير على ترتيبها الدولي، كما نجد أن ترتيب تلك الدول هو في تراجع كبير بين سنتي 2001 و 2015م (خاصة سوريا التي تراجعت من المرتبة 110 سنة 2001م إلى 149 سنة 2015م).

الجدول (2): الإتجاه العام للتنمية البشرية في الدول العربية

الترتيب					دليل التنمية البشرية					الدولة	
2015	2014	2010	2005	2000	2015	2014	2010	2005	2000		
33	32	38	33	44	0.856	0.885	0.803	0.815	0.781	تتمة بشرية مرتفعة جداً	قطر
38	39	...	38	73	0.847	0.837	0.752	0.836	0.744		السعودية
42	41	32	42	48	0.840	0.833	0.815	0.827	0.797		الإمارات
47	45	39	47	37	0.824	0.820	0.801	0.815	0.784		البحرين
51	48	46	51	46	0.800	0.811	0.771	0.814	0.804		الكويت
52	52	...	52	79	0.796	0.799	...	0.783	...		عُمان
76	67	...	76	83	0.763	0.777	...	0.777	...		لبنان

المصدر: من طرفنا اعتمادا على : - تقرير التنمية البشرية 2003م، ص ص 237-240، المرجع [8]

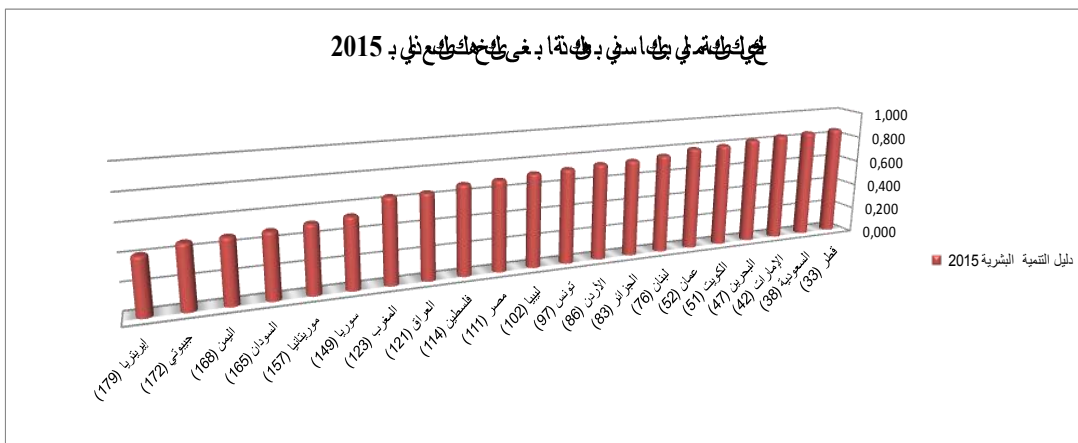
- تقرير التنمية البشرية 2010م، ص ص 156-159، المرجع [12]

- تقرير التنمية البشرية 2015م، ص ص 30-33، المرجع [16]

- تقرير التنمية البشرية 2016، ص ص 22-25، المرجع [17]

وفيما يلي التمثيل البياني لبيانات الجدول (2) والخاص بترتيب الجزائر و البلدان العربية بالإعتماد على دليل التنمية البشرية للعام 2015م.

الشكل (2): ترتيب البلدان العربية بالإعتماد على دليل التنمية البشرية للعام 2015م



المصدر: بيانات الجدول (2)

1-5) إن تحليل المؤشرات السابقة بعيداً عن أثر العوامل السياسية الداخلية والخارجية سيعطي نوعاً من تضليل الحقائق الخاصة بإنجازات التنمية البشرية، فالمعروف أن عقد التسعينات من القرن الميلادي العشرين ومطلع القرن الحالي قد شهدا أنواعاً متعددة من الضغوطات السياسية والعسكرية والإقتصادية على معظم الدول العربية وبالتزامن مع شيوع مفاهيم التنمية البشرية المستدامة، حيث أثرت تلك الأحداث بشكل مباشر وغير مباشر على القدرات البشرية والمادية لحمل مناطق الوطن العربي، مما انعكس سلباً على أدلة التنمية البشرية المعتمدة في تقويم الأداء، ومن ثم يمكن القول بأن خصوصية الحالة السياسية العربية تتطلب تأسيس دليل تنموي جديد يمكن تسميته تسميته (دليل الإنجاز السياسي)، تحدد معاييرهِ وفقاً لمستويات الأداء السياسي العربي محلياً ودولياً، ويمكن اعتماده عربياً في إطار تقارير التنمية الإنسانية العربية، مما يفتح المجال واسعاً لمعالجة قضايا التنمية البشرية - ومنها قضية الفقر - برؤية سياسية سليمة.

1_6) من خلال مقارنة أدلة التنمية البشرية على مستوى المجموعات الدولية نلاحظ أن البلدان العربية حققت 0.687 (حسب تقرير التنمية البشرية 2016م) مقارنة مع 0.892 للدول المتقدمة ذات التنمية البشرية المرتفعة جداً، و 0.668 للدول النامية، وعليه فإن القيمة العربية للدليل تمثل على العموم تنمية بشرية متوسطة، وذلك على الرغم من أن تحسناً قد طرأ على القيمة على القيمة منذ تقرير 2001م (كانت 0.64)، إلا أن الأمر يتطلب المزيد من الإنجازات المحلية وتوسيع دائرة الإنماء في الدول العربية التي تتميز خاصة بضعف الموارد المحلية وتحسين مؤشرات الفقر البشري.

خامساً: قياس الفقر العربي وفق مؤشر الفقر المتعدد الأبعاد:¹⁹

وفقاً لهذا الدليل يمنح كل فرد درجة وفقاً لأوجه الحرمان الثلاثة (الصحة، التعليم ومستوى المعيشة) موزعة بين عشرة مؤشرات فرعية يشير دليل الفقر المتعدد الأبعاد الذي درجة الحرمان الفردي من النفاذ للخدمات الأساسية في مجالات الصحة والتعليم ومستوى المعيشة، فإن ترتيب الدول العربية وفق آخر البيانات المتوفرة في تقرير التنمية البشرية للعام 2015م، يضع الصومال كأفقر دولة عربية متبوعة بكل من موريتانيا والسودان واليمن، بينما كانت كلاً من الأردن وليبيا وتونس من أقل الدول العربية فقراً نظراً بالخصوص إلى أن مستويات التعليم والصحة في تلك الدول تعتبر جيدة بالمقارنة مع نظيراتها من الدول الأخرى من حيث متوسط دخل الفرد، إلا أنه ورغم أن مؤشر الفقر المبني على هذا الدليل لا يقتصر على تعريف الفقر من خلال الدخل فحسب، إلا أن بعض مؤشرات كالتعليم والصحة هي بذاتها مرتبطة بالدخل، وبالتالي فإن هذا المؤشر بمفرده قد لا يعبر على جوانب أخرى لرفاه الفرد. وللأسر المتعدد الأبعاد خاصة جغرافية إذ يرتفع، عامة، في المناطق الريفية. ففي الصومال يعيش 60 في المائة من الأسر في المناطق الحضرية وأكثر من 90 في المائة من الأسر في المناطق الريفية في حالة فقر متعدد الأبعاد، وفي العديد من البلدان ينتشر الفقر المتعدد الأبعاد في الأسر التي ترأسها امرأة والأسر التي تضم شخصاً من الفئة العمرية 60 سنة وما فوق. ووجود الأطفال في الأسرة هو من العوامل المهمة أيضاً. ففي بوليفيا مثلاً، يبلغ مجموع نسبة السكان الذين يعيشون في فقر متعدد الأبعاد 12 في المائة، وتصل هذه النسبة إلى 34 في المائة من الأسر التي تضم طفلاً واحداً على الأقل دون خمس سنوات، وتبلغ النسب 21 في المائة و 42 في المائة في غانا، و 7 في المائة و 19 في المائة في بيرو، و 4 في المائة و 11 في المائة في الجمهورية العربية السورية، وفيما يلي الجدول الذي يبين الفقر في الدول العربية المعنية التي يشملها المسح حسب تقارير التنمية البشرية الصادر عن الأمم المتحدة:

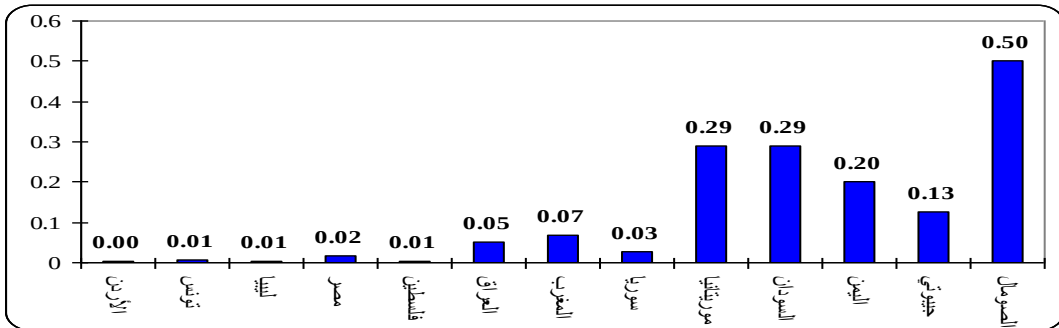
الجدول (3): - الفقر حسب دليل الفقر المتعدد الأبعاد

الترتيب حسب دليل التنمية البشرية 2011	الدولة	قيمة مؤشر الفقر المتعدد	سنة المسح	الترتيب حسب دليل التنمية البشرية 2015	الدولة	قيمة مؤشر الفقر المتعدد	سنة المسح
94	تونس	0.01	2003	86	الأردن	0.004	2012
95	الأردن	0.008	2009	97	تونس	0.006	2012/2011
113	مصر	0.024	2008	102	ليبيا	0.005	2007
114	فلسطين	0.005	2007	111	مصر	0.016	2014
119	سوريا	0.021	2006	114	فلسطين	0.005	2014
130	المغرب	0.048	2007	121	العراق	0.052	2011
132	العراق	0.059	2006	123	المغرب	0.069	2011
154	اليمن	0.283	2006	149	سوريا	0.028	2009
159	موريتانيا	0.352	2007	157	موريتانيا	0.291	2011
165	جيبوتي	0.139	2006	165	السودان	0.29	2010
188	الصومال	0.514	2006	168	اليمن	0.2	2013
				172	جيبوتي	0.127	2006
					الصومال	0.5	2006

المصدر: - تقرير التنمية البشرية 2011 م ، ص ص 147-149، المرجع [13]

- تقرير التنمية البشرية 2016 م، ص ص 22-25، المرجع [17]

الشكل (3): مؤشر الفقر متعدد الأبعاد لسنة 2015



المصدر: معطيات الجدول (4) الخاصة بسنة 2015 م

ومن ملاحظة الشكل البياني فإن ترتيب الدول العربية وفق آخر تقرير التنمية البشرية لسنة 2016م؛ فإنه يضع دولة الصومال كأفقر دولة عربية متبوعة بكل من موريتانيا والسودان واليمن وجيبوتي، بينما كانت كلاً من الأردن وليبيا وتونس من أقل الدول العربية فقراً نظراً بالخصوص إلى أن مستويات التعليم والصحة في تلك الدول تعتبر جيدة بالمقارنة مع نظيراتها الأخرى، وكذا متوسط دخل الفرد.

سادساً: تقويم دليل (الفقر البشري-1) في ظل استحقاقات التنمية البشرية:

من أجل الإحاطة بمساهمة (دليل الفقر البشري-1) في تحقيق الإستراتيجية المطلوبة لإنجاز أهداف التنمية البشرية العربية ومنها القضاء على الفقر البشري، لابد من التطرق إلى أهم الإستحقاقات التنموية للدول العربية وعلى النحو التالي:

1_1) الإستحقاق المفاهيمي: مازالت الدول العربية مستورة لمفاهيم واستراتيجيات التنمية ومن ضمنها مفاهيم وتفسيرات الفقر، وهذا ما يجعلها رهينة النظريات الغربية والشرقية دون الإنتماء الحقيقي للواقع العربي التي تتطلب الإحاطة بما فكرنا أولاً، حتى ولو الإعتماد إلى تلك النظريات الغربية وصولاً إلى نظرية خاصة بالفقر العربي يتم تأصيلها وتقويمها وفقاً للمتغيرات المحلية والخارجية، وعن طريق هذه الإحاطة يتم بناء وإنجاز الخطط العملية للقضاء على هذه الظاهرة، وما يعزز ضرورة ذلك الإخفاقات المستمرة في التعاطي مع مشكلة الفقر في تلك الدول بأوجهه المتعددة الخاصة بمراحل التنمية البشرية طوال السنوات التي أعقبت حقبة استقلال تلك الدول (مرحلة السبعينات من القرن العشرين واليسر المالي، مرحلة الثمانينات من القرن العشرين والعسر المالي، مرحلة التسعينات من القرن العشرين والرجوع إلى العسر المالي، مرحلة الألفية الجديدة ونوعن العسر المالي من جديد؛

1_2) الإستحقاق الإقتصادي: مازالت الإقتصاديات العربية متدنية بإنجازاتها مقارنة مع المجموعات الدولية الأخرى، مما انعكس سلباً على مجهودات التنمية المستدامة ومنها محاربة الفقر البشري، فبيانات الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية تُشير إلى معدل نمو قدره (أقل من 5 في المائة) للفترة (2000-2011م)، وخلال الفترة (2012-2015) إنتقلت نسبة الناتج المحلي الإجمالي من (6.69 بالمائة إلى 1.19 بالمائة) بالعالم العربي حسب معطيات البنك الدولي ، بحيث نلاحظ هناك تراجع فادح في معدلات نمو هذا الأخير ويعود ذلك إلى درجة الإعتماد الكبير على قطاع النفط ببالأخص بعد السداسي الثاني من سنة 2014م لما انخفضت أسعار البترول بالأسواق العالمية، وضعف القاعدة المتنوعة للإقتصادات العربية، حيث تستحوذ الصناعات الإستخراجية على (18.8 في المائة سنة 2016م) من الناتج المحلي الإجمالي، بينما يشكل قطاع الخدمات نسبة (53.5 في المائة سنة 2016م)، أما الصناعات التحويلية (11.1 في المائة سنة 2016م) ثم الزراعة (6.1 في المائة سنة

2016م)، كما أثرت أحداث (الربيع العربي) على الدول العربية بشكل متفاوت فقد أدت إلى تراجع الناتج في عدد من الدول العربية التي شهدت تغيرات سياسية وعدم استقرار خاصة سنة 2011م، إضافة إلى انخفاض الضغوط التضخمية في معظم الدول العربية، بالمقارنة مع سنة 2011م، والتي كانت تعكس زيادة في الضغوط التضخمية على خلفية زيادة الطلب المحلي خاصة في الدول المصدرة للنفط وتأثر السلع والخدمات في الدول العربية التي شهدت الأحداث المذكورة، كما أن تبايناً واضحاً بين تقديرات نمو الناتج المحلي الإجمالي في مجموع الدول العربية بالأسعار الثابتة وبالعملات المحلية سنة 2016م، ولكن هذا التباين في معظم الدول العربية كان يتجه نحو الزيادة إلا القليل منها.²⁰

وكان لضعف التعاون الإنمائي العربي من جهة، و انخفاض تدفق العوائد النفطية نحو الدول العربية بسبب انخفاض أسعار البترول في الأسواق العالمية، إضافة إلى أسباب أخرى كأوضاع الداخلية غير المواتية وكذلك انخفاض قيمة العملة الوطنية دور كبير في التراجع الواضح في متوسط دخل الفرد بالدول العربية، حيث إنتقل متوسطه العام بهذه الأخيرة خلال سنة 2011 من حوالي 7211 دولار إلى حوالي 6420 دولار العام 2016م ، وبلغ الذروة خلال سنة 2012م بحيث وصل إلى 8040 دولار.²¹

و حسب معطيات البنك الدولي خلال سنة 2017م بلغت فجوة الموارد (الصادرات-الواردات) حوالي (109.757-96.105=13.652 مليون دولار أمريكي)، مما يعطي طابع المجتمعات الاستهلاكية على الإقتصادات العربية رغم فوائض المدخرات العربية ذات التوجهات الخارجية، أما فيما يتعلق بأوليات الإنفاق العربي فيشير الجدول (4) إلى هيمنة الإنفاق العسكري في بعض الدول العربية على النسب المتعلقة بالإنفاق على الصحة والتعليم وخاصة في الدول الخليجية النفطية، إضافة إلى أثر ذلك الإتفاق على نمو حجم المديونية في بعض الدول العربية خاصة الفقيرة منها؛ فمثلاً نجد في السعودية فإن نسبة الإنفاق العسكري إلى الناتج الداخلي الخام (GDP) تتفوق بكثير على نسبة الإنفاق في كل من التعليم والصحة في كل من سنتي 2000 و 2010م، وهو ما يطرح علامات استفهام كبيرة حول فعالية تلك السياسات المتبعة من الدول الخليجية، أما في الجزائر فإننا نجد أن هناك زيادة في نسبة الإنفاق العسكري بين سنتي 2010 و 2015م، و خلال سنة 2017م لقد قدر بحوالي 5.91 بمعنى احتفظ بنفس النسبة تقريبا ، مما يطرح كذلك علامات استفهام حول هذا الإندفاع نحو التسليح من قبل السلطات خاصة في ظل تأخر ترتيب الجزائر في التنمية البشرية (المرتبة 83 سنة 2015م).

الجدول (4) - أولويات الإنفاق العام في الدول العربية

دولة	الترتيب حسب دليل التنمية البشرية HDR 2015	الإنفاق على الصحة كنسبة من GDP			الإنفاق على التعليم كنسبة من GDP			الإنفاق على القطاع العسكري كنسبة من GDP		
		2015	2010	2000	2015	2010	2000	2015	2010	2000
تونس	33	1.6	1.4	2.61	..	2.4	3.61	..	2.3	
ليبيا	42	2.5	2.7	2.50	1.3	1	...	9.4	9.6	5.64
مغربية	38	3.1	2.7	4.16	5.9	5.6	...	10.6	10.1	13.33
إثيوبيا	86	4.7	5.4	3.59	..	..	3.90	6.3	5	4.30
مصر	97	3.3	3.4	3.80	6.2	6.3	6.60	1.8	1.4	2.27
جيبوتي	83	2.6	3.2	4.98	..	4.3	...	3.4	3.6	6.42
نمبيا	111	2.2	1.7	4.17	..	3.8	...	3.2	2	1.72
نفق	123	1.2	2	2.39	5.8	5.4	...	2.3	3.5	3.25
بنين	121	0.4	6.8	3.40	..	..		..	2.4	5.35

المصدر: - بالنسبة لسنتي 2000 و 2010 تقرير التنمية البشرية 2013م، ص ص 174-177، المرجع [14]

المرجع [22] worldbank - بالنسبة لسنة 2015 قاعدة بيانات البنك الدولي

3_1) الإستحقاقات الدولية المعاصرة: منذ مطلع عقد تسعينيات القرن الميلادي العشرين دخل العالم مرحلة جديدة من التطور في ظل ثورة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، مما ترك آثاراً مباشرة وغير مباشرة على مجمل القضايا السياسية والإقتصادية والإجتماعية والعلمية، مما أدى إلى تدشين ما عرف بعصر العولمة وما رافقته من دعوات للإنتعاش والإندماج فيما بين إقتصاديات الدول، وقد تفاوتت درجة استجابة دول العالم لهذه المرحلة على قدر تطورها الإقتصادي والعلمي والثقافي، والدول العربية بما تحمل من تناقضات سياسية وسوء توزيع للثروات وضعف الإستعداد التقني المهاري، وفي ذات الوقت الذي تمتلك فيه ثورات معدنية هائلة وفرص استثمارية كبيرة (الجزائر مثلاً) أصبحت تعاني من أشكال الإختراق المتعددة، مما أضاف لها تحديات مصيرية جديدة، وعلى سبيل المثال انعكست الظواهر السابقة على درجة الإندماج العربي؛ حيث لم تتعد التجارة البينية العربية نسبة (12.1) في

المائة) بالنسبة للصادرات و (13.8 في المائة) بالنسبة للواردات من التجارة العربية الكلية سنة 2017م مثلاً بعد أن كانت التجارة البينية العربية نسبة (8 في المائة سنة 2010م)²²، وقد تزايد الارتباط بالأسواق العالمية البعيدة، وعلى الرغم من أن نسبة البلدان العربية هامشية في التجارة الدولية، وعلى قدر تعلق الموضوع بقضايا الفقر في الدول العربية فإن جملة الإنكشافات التجارية والتقنية التي خلفها الظهور المفاجئ للإقتصاد المعولم قد انعكست سلباً على سوق العمل العربية واتجاهات الهجرة سواءً البينية بين الدول العربية أو بين الدول العربية و أوروبا خاصة، وهكذا أصبحت لمؤسسات العملة (صندوق النقد الدولي (FMI)، البنك العالمي، منظمة التجارة العالمية (WTO) أدواراً مباشرة وغير مباشرة في تحديد مسارات الإقتصادات العربية، ويبقى مستوى التحدي مقروناً بقدرة تلك البلدان على الإستجابة لمتطلبات تلك المرحلة.

الخاتمة: مما سبق يمكن تقديم أهم نتائج البحث، إضافة إلى اقراح بعض التوصيات حسب ما يلي:

النتائج.

- 1) يُعد دليل الفقر البشري (HPI) إضافة مفاهيمية نوعية يمكن أن توصلنا إلى حقيقة الفقر بشكل يتجاوز المنظور المادية لهذه الظاهرة، وهذه النقطة تشكل توسيعاً لقاعدة المهتمين بظاهرة الفقر نزراً لشمول هذا المفهوم عدة جوانب اجتماعية واقتصادية وسياسية وعلمية عديدة؛
- 2) يمثل دليل الفقر البشري (HPI) جانب الحرمان لثلاثة مقاييس يعتمد عليها دليل التنمية البشرية لقياس الإنجاز التنموي، والطبيعة العكسية لهذه العلاقة تجعل من أهداف تحقيق التنمية البشرية العالية نحو القضاء على الفقر، وهذا ما يُجسّد المضامين الإنسانية للتنمية البشرية المستدامة؛
- 3) تعتبر ظاهرة الفقر البشري في معظم الدول العربية عن عدم كفاءة السياسات الإقتصادية والإجتماعية الكلية وليس عن فقر الموارد والدخول، ويعز من هذه الحقيقة التفاوت في توزيع الثروات عربياً من جهة وضعف الجهود الإنمائية العربية-العربية من جهة أخرى؛
- 4) يشير دليل الفقر المتعدد الأبعاد الذي درجة الحرمان الفردي من النفاذ للخدمات الأساسية في مجالات الصحة والتعليم ومستوى المعيشة، و يمنح كل فرد درجة وفقاً لأوجه الحرمان الثلاثة (الصحة، التعليم ومستوى المعيشة) موزعة بين عشرة مؤشرات فرعية ثم تجمع النقاط المسجلة في كل وجه من وجوه الحرمان، بحيث أن العلامة القصوى هي 10، والحد الفاصل بين الفقير وغير الفقير هو 3،
- 5) إن ترتيب الدول العربية وفق آخر البيانات المتوفرة في تقرير التنمية البشرية للعام 2015م، حسب مؤشر الفقر المتعدد يضع الصومال كأفقر دولة عربية متنوعة بكل من موريتانيا والسودان واليمن، بينما كانت كلاً من الأردن

وليبيا وتونس من أقل الدول العربية فقراً نظراً بالخصوص إلى أن مستويات التعليم والصحة في تلك الدول تعتبر جيدة بالمقارنة مع نظيراتها من الدول الأخرى من حيث متوسط دخل الفرد.

6) يتطلب التعاطي العربي مع دليل الفقر البشري جملة من الإستحقاقات المتعلقة بمفهوم الفقر والبيئة الإقتصادية العربية وجهود التكامل العربي وتغليب المصالح الإقتصادية عند التعامل مع العالم الخارجي؛

7) يشكل عدم الإستقرار السياسي والإقتصادي في الدول العربية سبباً رئيسياً لتعثر التقدم نحو تحقيق أهداف الألفية الثالثة للتنمية، وبالأذات الأهداف الخاصة بتعميم خدمات الصحة الإنجابية والتعلم والتغذية، علاوة على ذلك، فإنه سيبقى إلى حين هاجساً لصناع القرار المعنيين بتوسيع فرص العمل والقضاء على الفقر ومواجهة التحديات لتخفيفه؛

8) تعاني الدول العربية من اختلال النوع الإجتماعي في محيط العمل والفعاليات الإجتماعية، حيث بينت مؤشرات العمالة العربية (1995-2015م) حسب التقرير الإقتصادي العربي الموحد (تقارير مختلفة) إلى تدني حصة النساء من مجموع القوى العاملة إلى 31.1 في المائة مع ارتفاع نسبة الأمية بين الإناث قياساً بالذكور، مما يشكل عبئاً إضافياً لفقر الدخل وبالتالي الفقر البشري.

التوصيات.

1) ضرورة إطلاق برامج وطنية على مستوى المؤسسات الأكاديمية ومؤسسات المجتمع المدني بالتنسيق مع المحيط العربي والدولي للتعاطي مع مكونات أدلة التنمية البشرية، ومنها دليل الفقر البشري لمعالجة إشكالية ثقافة الفقر وفقر الثقافة التنموية؛

2) ضرورة قيام الدول العربية و النامية والفقيرة بإعادة هيكلة اقتصادياتها بما يتوافق مع مصالحها القومية وكذلك مع المتغيرات العالمية، وعدم التسليم بسياسات الإصلاح ولا سيما فيما يتعلق بالحرية وانسحاب الدولة من واجباتها الإنسانية والإجتماعية بحجة تقليص الإنفاق ومن ثم تضيق العجز في موازين مدفوعاتها وحساباتها الخارجية؛

3) إطلاق مشروع عربي متكامل لمعالجة الفقر البشري العربي على غرار إعلان الألفية للتنمية، واستئصال الفقر الذي تبنته الأمم المتحدة، واعتماد تخطيط مرحلي لتنفيذ أهداف المشروع، مما يحفز المؤسسات الحكومية وغير الحكومية للإهتمام بقضايا التنمية البشرية بشكل عام والفقر البشري بشكل خاص؛

4) تأسيس ما يمكن تسميته بدليل الإنجاز السياسي العربي، تتحدد من خلاله مستويات للأداء السياسي العربي على الأصعدة المحلية والعربية والدولية، مما سيفتح المجال لمناقشة قضايا التنمية البشرية برؤية سياسية؛

- (5) إطلاق برامج إعادة تأهيل الكادر البشري وفقاً "لأنظمة التعليم المعاصرة ولكافة الأعمار"، إضافة إلى إشاعة برامج ماثلة للعاملين في مؤسسات الدولة نظراً لأهمية التعليم في محاربة الفقر من خلال مساهمته في الحصول على فرص العمل وسرعة التفاعل مع عناصر التنمية البشرية الأخرى؛
- (6) العمل على زيادة الإستثمار من خلال عمل القطاع الخاص جنباً إلى جنب مع القطاع العام في النشاط الإقتصادي مع السماح للقطاع الخاص الوطني والأجنبي للإستثمار بحرية، مع قيام الحكومات العربية بوضع سياسات اقتصادية فعالة ومدروسة تهدف إلى استغلال الموارد الاقتصادية المتاحة بشكل امثل بعيداً عن التبذير والإستغلال الخاطي، لتحقيق تنمية مستدامة وتخفيف حدة الفقر؛
- (7) لا بد من خلق تكتل اقتصادي عربي قومي مثل الإتحاد الأوروبي، ليساعد في تحقيق زيادة في الإنتاجية، وتعزيز القدرات التنافسية والإستقرار الاقتصادي، والتخلص من التبعية الاقتصادية بما يحقق بيئة اقتصادية مواتية، وبما يحقق مبدأ التكافؤ والتكافل، من أجل خلق تنمية اقتصادية حقيقية ومستدامة.

الهوامش

¹ (أنظر [الخفاجي، 2009-ص2] المرجع [4].

² (أنظر [النحفي وآخرون، 2008-ص39] المرجع [6].

³ (أنظر [الحميلي وأحمد عباس، 2007-ص12] المرجع [3].

⁴ (هي مقوله لسيدنا أبو بكر الصديق (رضي الله عنه) "يكاد ان يكون الفقر كفرة" وهناك قول لسيدنا علي بن أبي طالب الصديق (كرم الله وجهه) "لو كان الفقر رجلاً لقتلته"

⁵ (يعد معيار أقل من واحد دولار يومياً معياراً زهيداً و محضاً، فليس في بعض مناطق العالم من يستطيع العيش به المبلغ القليل، ومن ثم فإن هذا المعيار يقلل كثيراً من خطورة مشكلة الفقر في الدول النامية.

⁶ [UNDP , Human Development Report , 1997 , p.34] المرجع [15]

⁷ (إن نسب تركيز معدلات الفقر تمثلت بمعدل (34.6 في المائة) في الدول ذات الدخل المنخفض، بينما تركز بمعدل (19.54 في المائة) في الدول ذات الدخل المتوسط الأدنى خلال العقد الأول من الألفية الثالثة، بينما أظهرت نسب تركيز معدلات الفقر بمعدل (18.6 في المائة) في الدول ذات الدخل المتوسط الأعلى، بينما كانت أقل نسبة لترمز الفقر في الدول ذات الدخل المرتفع ونسبة (6.99 في المائة) خلال النصف الأول من عقد التسعينات، أنظر المرجع [16]

⁸ (أنظر [الصقور، 1996-ص 100] المرجع [5]

⁹ (أنظر التقرير العربي الإقتصادي الموحد

- ¹⁰ (للمزيد من التفاصيل حول برنامج الأمم المتحدة الجديد للتنمية المستدامة لعام 2030م، أنظر [التقرير الإقتصادي العربية الموحد، 2017-ص37 المرجع [.....]
- ¹¹ (أنظر [التقرير الإقتصادي العربية الموحد، 2017-ص36] المرجع[.....]
- ¹² (تم تبني مفهوم التنمية البشرية المستدامة من قبل مؤتمر الأمم المتحدة حول البيئة والتنمية الذي عقد في "ريودي جانيرو" بالبرازيل عام 1992م، حيث تم ربط أهداف التنمية البشرية بالمستقبل عن طريق تلبية حاجات الأجيال الحالية بدون تعريض حاجات الأجيال المستقبلية للخطر، للتفصيل أنظر [قبرصي، 2000] المرجع[1]
- ¹³ (للإطلاع أكثر حول قياس الأبعاد أنظر: [تقرير التنمية البشرية، 1990] المرجع [7]
- ¹⁴ (إن تقارير التنمية البشرية؛ ذات الاستقلال المتين والرأي المبين إلى حد أنها لا تعكس بالضرورة سياسات الأمم المتحدة أو برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، رغم رعاية البرنامج لها؛ اكتسب عبر السنين سمعة عالمية مستحقة في التفوق. وقد قامت هذه التقارير بدور محفز لا غنى عنه في المساعدة على تأطير وتطوير ردود ملموسة على المناظرات الرئيسية حول السياسات التنموية في زمننا الحالي. ويصدر تقرير التنمية البشرية نتيجة جهد جماعي في مكتب تقرير التنمية البشرية، حيث يوفر أعضاء وحدة تقرير التنمية البشرية القطرية تعليقات مفصلة على المسودات ونصائح بشأن المحتويات، كما يصلون تقرير التنمية البشرية بشبكة عالمية للأبحاث في بلدان نامية.
- ¹⁵ (سُمي بدليل "الفقر البشري-1" تمييزاً له عن دليل "الفقر البشري-2" الخاص بالدول المتقدمة، حيث أُضيف للأخير مؤشر الإستهلاك الاجتماعي الذي يتعلق بمعدل البطالة طويلة الأجل، للإطلاع أكثر أنظر: [تقرير التنمية البشرية، 2007/2008] المرجع[12]
- ¹⁶ (أنظر: [تقرير التنمية البشرية، 2008/2007-ص345] المرجع[11]
- ¹⁷ (إن قيمة (α) لها تأثير على قيمة دليل الفقر البشري، فإذا كانت قيمة (α) تساوي 1 الصحيح فسيكون دليل الفقر البشري متوسط الأبعاد، وكلما زادت قيمة (α) زاد وزن البعد الذي به أقصى درجة للحرمان، وعليه فقد أعطيت قيمة (α) تساوي 3 لإضافة وزن إضافي ولكن غير طاغي لمناطق الحرمان الشديد.
- ¹⁸ (حسب تصنيف البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة تنحصر قيمة دليل التنمية البشرية المرتفعة بين (0.00-1.00) والمتوسطة بين (0.500-0.799)، أما المنخفضة فهي تنحصر بين (0.00-0.499).
- ¹⁹ (وفقاً لهذا الدليل بمنح كل فرد درجة وفقاً لأوجه الحرمان الثلاثة (الصحة، التعليم ومستوى المعيشة) موزعة بين عشرة مؤشرات فرعية، ثم تجمع النقاط المسجلة في كل وجه من وجوه الحرمان، بحيث أن العلامة القصوى هي 10، والحد الفاصل بين الفقير وغير الفقير هو 3، أي أن علامة 3 أو أكثر تدل على وجود فقر متعدد الأبعاد، وعلى هذا الأساس كلما ارتفعت قيمة مؤشر الفقر المتعدد الأبعاد زادت درجة الفقر والعكس، وتم في تقرير التنمية البشرية للعام 2014م تغيير تعريف بعض مكونات الدليل. أنظر [التقرير الإقتصادي العربية الموحد، 2016-ص50] المرجع [.....]
- ²⁰ (للتفصيل أكثر أنظر [التقرير الإقتصادي العربي الموحد، 2016] المرجع[10]

²¹ (الأرقام حسب التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2017، المرجع [8])

²² (أنظر [التقرير الاقتصادي العربي الموحد، 2017] المرجع [9])

المراجع.

- [1]- قيرصي عاطف عبد الله (2000)، التنمية البشرية المستدامة في ظل العولمة، نيويورك: سلسلة دراسات التنمية البشرية.
- [2]- حمزة محمد كريم (2011)، «الفقر: تطور مؤشرات الإطار المفاهيمي» في مجلة دراسات اجتماعية، بغداد، العدد 11/2001م.
- [3]- الجميلي سامي حامد عباس، أحمد عباس عبد الله (2007)، «الفقر في ظل العولمة»، في مجلة كلية العلوم التطبيقية، جامعة حضرموت للعلوم والتكنولوجيا، العدد 5/ مايو 2007م.
- [4]- الخفاجي راجي محيل هليل (2009)، قياس وتحليل ظاهرة الفقر وعلاقته بالتفاوت في توزيع الدخل في الاقتصاد العراقي للمدة (1987-2007)، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، الجامعة المستنصرية، كلية الإدارة والاقتصاد.
- [5]- الصقور محمد (1996)، «السياسات الاجتماعية والفقر في المنقة العربية: في مناهضة وإزالة الفقر»، ورقة قدمت إلى: تقرير عن اجتماعات الخبراء عن القضاء على ظاهرة الفقر وتوفير سبل العيش المستدام في الدول العربية دمشق: 28-29 شباط/فبراير 1996م، نيويورك: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي.
- [6]- النجفي سالم توفيق (2008)، فتحي أحمد، «السياسات الاقتصادية الكلية والفقر في إشارة خاصة إلى الوطن العربي»، ط(1)؛ مركز دراسات الوحدة العربية، بيت النهضة.
- [7]- تقرير التنمية البشرية (1990)، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، نيويورك.
- [8]- تقرير التنمية البشرية (2003)، (تاريخ الإطلاع 2018/8/15م)، عنوان الموقع الإلكتروني:

Adresse URL : <

>http://www.un.org/ar/esa/hdr/pdf/hdr03/HDR_2003_Complete.pdf

[9]- تقرير التنمية البشرية (2006)، (تاريخ الإطلاع 2018/5/15م)، عنوان الموقع الإلكتروني:

Adresse URL: <

>http://www.un.org/ar/esa/hdr/pdf/hdr06/HDR_2006_Complete.pdf

- [10] - تقرير التنمية البشرية الصادر عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (2008/2007)، حساب أدلة التنمية البشرية، تاريخ الإطلاع 2018/5/20م)، عنوان الموقع الإلكتروني:
< www.un.org/ar/esa/hdr/pdf/hdr0708/technical.pdf //Adresse URL: http
- [11] - تقرير التنمية البشرية الصادر عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (2009)، (تاريخ الإطلاع 2018/5/1م)، عنوان الموقع الإلكتروني:
> Adresse
- < [URL:http://www.un.org/ar/esa/hdr/pdf/hdr09/HDR_2009_Complete.pdf](http://www.un.org/ar/esa/hdr/pdf/hdr09/HDR_2009_Complete.pdf)
- [12] - تقرير التنمية البشرية الصادر عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (2010)، (تاريخ الإطلاع 2018/5/19م)، عنوان الموقع الإلكتروني:
< Adresse URL: http:// <http://www.un.org/ar/esa/hdr/pdf/hdr10/complete.pdf>
- [13] - تقرير التنمية البشرية (2011)، (تاريخ الإطلاع 2018/5/15م)، عنوان الموقع الإلكتروني:
> Adresse
- > [URL:http://www.un.org/ar/esa/hdr/pdf/hdr11/HDR_2011_AR_Complete.pdf](http://www.un.org/ar/esa/hdr/pdf/hdr11/HDR_2011_AR_Complete.pdf)
- [14] - تقرير التنمية البشرية الصادر عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (2013)، (تم التحميل بتاريخ 2018/5/1م)، عنوان الموقع الإلكتروني:
> www.un.org/ar/esa/hdr/pdf/hdr14.pdf //Adresse URL: http
- [15] - تقرير التنمية البشرية الصادر عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (2014)، (تم التحميل بتاريخ 2018/5/1م)، عنوان الموقع الإلكتروني:
> www.un.org/ar/esa/hdr/pdf/hdr13/complete.pdf //Adresse URL: http
- [16] - تقرير التنمية البشرية الصادر عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (2015)، (تم التحميل بتاريخ 2018/5/1م)، عنوان الموقع الإلكتروني:
> Adresse URL: http:// www.un.org/ar/esa/hdr/pdf/hdr15.pdf
- [17] - تقرير التنمية البشرية الصادر عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (2016)، (تم التحميل بتاريخ 2018/5/1م)، عنوان الموقع الإلكتروني:
//Adresse URL: <
- > http://hdr.undp.org/sites/default/files/HDR2016_AR_Overview_Web.pdf
- [18] - صندوق النقد العربي: التقرير الإقتصادي العربي الموحد (2012)، أبوظبي، (تاريخ الإطلاع 2018/5/10م)، عنوان الموقع الإلكتروني:

<Adresse URL:

<http://www.amf.org.ae/sites/default/files/econ/annual%20reports/ar/Annual-Arab-2012.pdf>

[19] - صندوق النقد العربي: التقرير الإقتصادي العربي الموحد (2015)، أبوظبي، (تاريخ الإطلاع 2018/6/10م)، عنوان الموقع الإلكتروني:

<Adresse URL:

<http://www.amf.org.ae/ar/content/%D8%A7%D9%84%D8%AA%D9%82%D8%B1%D9%8A%D8%B1-%D8%A7%D9%84%D8%A5%D9%82%D8%AA%D8%B5%D8%A7%D8%AF%D9%8A-%D8%A7%D9%84%D8%B9%D8%B1%D8%A8%D9%8A-%D8%A7%D9%84%D9%85%D9%88%D8%AD%D8%AF-2015>

[20] - صندوق النقد العربي: التقرير الإقتصادي العربي الموحد (2016)، أبوظبي، (تم التحميل بتاريخ 2018/9/1)، عنوان الموقع الإلكتروني:

<Address URL:// <http://www.amf.org.ae/ar/content/%D8%A7%D9%84%D8%AA%D9%82%D8%B1%D9%8A%D8%B1-%D8%A7%D9%84%D8%A5%D9%82%D8%AA%D8%B5%D8%A7%D8%AF%D9%8A-%D8%A7%D9%84%D8%B9%D8%B1%D8%A8%D9%8A-%D8%A7%D9%84%D9%85%D9%88%D8%AD%D8%AF-2016>>

[21] - صندوق النقد العربي: التقرير الإقتصادي العربي الموحد (2017)، أبوظبي، (تم التحميل بتاريخ 2018/9/1)، عنوان الموقع الإلكتروني:

<Address URL://

<http://www.amf.org.ae/ar/content/%D8%A7%D9%84%D8%AA%D9%82%D8%B1%D9%8A%D8%B1-%D8%A7%D9%84%D8%A7%D9%82%D8%AA%D8%B5%D8%A7%D8%AF%D9%8A-%D8%A7%D9%84%D8%B9%D8%B1%D8%A8%D9%8A-%D8%A7%D9%84%D9%85%D9%88%D8%AD%D8%AF-2017>>

UNDP , Human Development Report , 1997 [22]-

U.N, Millennium Development Goals Indicators, UUSTATS, July 2009 [23]-

(Consulate on 7/5/2018), Available from: <Address URL:

<http://mdgs.un.org/unsd/mdg/data.aspx>>

World Bank: ((Consulate on 7/5/2018), Available from: [24]-

<Address URL: [http:// https://data.worldbank.org/country](http://https://data.worldbank.org/country)>

قراءة في استراتيجية تطوير القطاع السياحي في الدول العربية
- حالة : دولة قطر " رؤية 2030 " -

*Reading the strategy of developing the tourism sector in the Arab countries
- "Status: State of Qatar "Vision 2030 -*

د. يونس الزين

جامعة الشهيد حمه لخضر الوادي / الجزائر
zine-younes@univ-eloued.dz

د. أحمد نصير

جامعة الشهيد حمه لخضر الوادي / الجزائر
necir-ahmed@univ-eloued.dz

الملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على التجربة القطرية من خلال الاستراتيجية المتبعة في القطاع السياحي الذي يعتبر من أهم القطاعات الفعالة في التنمية الاقتصادية ، وتعتبر دولة قطر من بين الدول النامية التي تطمح إلى جعل السياحة محركا رئيسا لنموها الاقتصادي، واستقطاب ما يزيد على 7 ملايين زائر سنويا بحلول العام 2030، كجزء من استراتيجيتها للتنوع الاقتصادي، بعيدا عن الاعتماد الكلي على قطاع الطاقة الذي ظل لسنوات طويلة وحده المحرك الأساس لهذا النمو.

الكلمات المفتاحية: قطاع سياحي ، استراتيجية تنمية، دولة قطر ، اقتصاد قطري

Abstract:

This study aims at highlighting the Qatari experience through the strategy adopted in the tourism sector, which is one of the most effective sectors in economic development. The State of Qatar is one of the developing countries that aspires to make tourism a major engine for its economic growth and attracting more than 7 million visitors. Annually by 2030, as part of its strategy of economic diversification, away from the total dependence on the energy sector, which for many years alone has been the main driver of this growth.

key words : Tourism Sector , Development Strategy , Qatar , Qatar economy

JEL : L83.Z32

المقدمة :

تعد السياحة من الأنشطة الاقتصادية ذات التأثير الواضح والمباشر على كل من التنمية الاقتصادية والدخل الوطني وتحقيق التوازن الاقتصادي والداخلي والخارجي ، إذا تستوعب أعدادا كبيرة من الأيدي العاملة في معظم الدول السياحية وتساهم في تحقيق قيمة مضافة مرتفعة إلى جانب الدخل الوطني سواء في صورة أجر وأرباح أو غيرها ، بالإضافة إلى جانب التأثير الإيجابي للسياحة على ميزان المدفوعات والاستثمار الوطني وعلى مستوى الأسعار المحلية ، وهو ما يؤكد على أهمية توظيف قطاع السياحة بطريقة اقتصادية تحقق عوائد صافي إيجابية من خلال التشغيل الأمثل لكافة عناصر الإنتاج سواء على مستوى المشروع السياحي أو على المستوى الوطني ¹.

وتعتبر دولة قطر من بين الدول النامية التي تطمح إلى جعل السياحة محركا رئيسا لنموها الاقتصادي، واستقطاب ما يزيد على 7 ملايين زائر سنويا بحلول العام 2030، كجزء من استراتيجيتها للتنوع الاقتصادي، بعيدا عن الاعتماد الكلي على قطاع الطاقة الذي ظل لسنوات طويلة وحده المحرك الأساس لهذا النمو.

وتشمل الأهداف السياحية للعام 2030 عدا عن ذلك، نمو إجمالي عائدات إنفاق السياح في قطر ليصل إلى 11 مليار دولار ارتفاعا من 1.3 مليار دولار في عام 2012، وزيادة نسبة السياح القادمين بغرض الترفيه والاستجمام إلى 64% بعد أن كانت لا تتعدى 27 في المائة في عام 2012. ²

أما مرحليا فتستهدف قطر الوصول في العام 2018 إلى المركز 35 عالمياً في مؤشر "القدرة التنافسية للسفر والسياحة" لترفع آنذاك مساهمة القطاع في الناتج المحلي الإجمالي إلى 3.1 مليار دولار، وتصل إلى ما مجموعه 2.4 مليون سائح دولي و1.7 مليون سائح محلي، إضافة إلى استقبال مليون سائح قادم بغرض الترفيه بحلول العام نفسه على أن يجذب نصف هذا الرقم من خلال العروض الثقافية التي تقدمها البلاد.

وتبدو هذه الطموحات مشروعة في ظل عدد من المعطيات المحلية والخارجية، فمن جهة تتزايد وتيرة حضور الدولة في مشهد السياحة العالمية بالنظر إلى التعاون المثمر لدولة قطر مع منظمة السياحة العالمية لتأهيل الثروة البشرية في القطاع السياحي المحلي بما يتماشى معاً على المعايير الدولية، وإبرام اتفاقيات التعاون وتطوير السياسات والأنظمة المرتبطة بالقطاع، والمشاركة بفاعلية في العديد من الفعاليات الإقليمية والعالمية ذات الصلة. ³

ومما سبق يمكن طرح الإشكال التالي :

ما هو واقع الاقتصاد القطري في ظل التغيرات المعاصرة ؟ وما هي خطط وأهداف إستراتيجية للقطاع السياحي

من خلال رؤية 2030؟

أهمية وأهداف الدراسة :

لقد لعبت السياحة في دولة قطر دورا بارزا في تطوير البنى التحتية ومد الجسور والطرق الرئيسية وإنشاء العديد من الفنادق والمنتجعات السياحية وقامت بإطلاق المرحلة القادمة من إستراتيجيتها الوطنية لقطاع السياحة 2030 بهدف تحديد مسار النمو والمعالن الخاصة في القطاع السياحي القطري خلال السنوات الخمس المقبلة.

كما تهدف هذه الدراسة إلى إظهار الإمكانيات السياحية في دولة قطر والاستراتيجيات ورؤى المستقبلية لنجاحها وتطورها ، وتبسيط الضوء على ملامح الاقتصاد القطري ورؤى 2030 وإظهار وضعية القطاع السياحي ومدى مساهمته في الاقتصاد الوطني.

ولقد تم تقسيم الدراسة إلى اأأاور التالية :

أولا : الخلفية النظرية ، تعريف حول السياحة ، دوافعها أنواعها ، أثارها

1- تعريف السياحة:

أأمت لجنة التجارة والعلوم والنقل في الولايات المتحدة إأأأأا بتعريف السياحة عام 1987 أألت فيه إن السياحة هي أأأأك عدد من الأعمال والمنظمات والهيئات الحكومية والعمالة التي أقدم وسائل الانتقال والخدمات والإقامة والبرامج السياحية ومصادر الترفيه والترويج للسائأين أو بعضها ⁴. ليس من السهل إعطاء تعريف وأيد وشامل للسياحة يكون مقبولا من طرف مختلف الدارسين والباحأين والفاعلين في هذا النشاط الذي أصبح يشكل ظاهرة اقتصادية واجتماعية ذات أبعاد دولية هامة، في هذا الشأن، يقول Gérard Guibilato أأبير السويسري المتخصص في السياحة " إن أول صعوبة لمن يريد دراسة السياحة هو تعريفها ⁵.

فالسياحة هي كلمة ذات مفهوم واسع جدا وترتبط بعدد كبير من الأنشطة كالسفر والإيواء والإطعام والترفيه والتنشيط وحب الاطلاع والانتفاع من العوامل الطبيعية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية للأمان أو البلدان التي يزورها السائأ، فتعدد مجالات السياحة وتنوع الأهداف المراد أأقيقها من خلال ممارستها أو تنظيمها يشكلا ن صعوبة في أأديد مفهوم دقيق وموحد للسياحة .وعليه، سنأأرق في هذا المبحث لتعريف مختلفة للسياحة وسنأأول في الأأير استنتاج النقاط المشتركة بينها والتي يمكن من أأالها إعطاء مفهوم شامل لهذه الظاهرة.

وبالنسبة للمنظمة العالمية للسياحة فتعرفها على أنها الأنشطة التي يقوم بها الأفراد خلال أسفارهم وإقامتهم في أمان موجودة خارج محيطهم الاعتيادي لمدة متتالية لا تتعدى سنة بغرض الترفيه أو الأعمال أو لأي سبب آخر.⁶ من خلال هذا التعريف، نستنتج أن مفهوم السياحة يركز على ثلاثة معايير، يتمثل المعيار الأول في التنقل من مكان الإقامة المعهود، أي القيام بسفر، إلى مكان أو مقصد جديد. أما المعيار الثاني فيتعلق بمكان المكوث أو الإقامة إذ لا يجب أن يشكل أو يتحول إلى إقامة رئيسية أو دائمة. بينما نجد المعيار الثالث يتمثل في الدافع أو الغاية من السفر أو التنقل الذي يجب أن لا يتم من أجل ممارسة عمل بمقابل.⁷

2- دوافع السياحة:

تتنوع الأسباب التي تدفع وتحفز الناس للقيام برحلة إلى منطقة ما من العالم الواسع، فالتخاذ قرار التوجه إلى منطقة ما يكون نتيجة عدة عوامل نفسية واجتماعية واقتصادية متداخلة مع بعضها البعض والتي تتبلور ضمن نظام متحرك ومتغير، يبدأ بظهور الفكرة وينتهي بإتخاذ القرار النهائي للقيام بسياحة ما، ونتطرق فيما يلي إلى أهم دوافع السياحة .

2-1- دوافع ثقافية ، تاريخية ، تعليمية : وتتمثل هذه الدوافع في: ⁸

- ✓ مشاهدة الآثار وتاريخ الحضارات القديمة والمواقع الأثرية مثل زيارة البتراء في الأردن، والأهرامات في مصر، مدينة تمقار في بباتنة (الجزائر) .
- ✓ مشاهدة بعض الأحداث المهمة بالعالم أو حضور مهرجانات أو حفلات ثقافية أو معارض ... إلخ .
- ✓ الإطلاع على حياة الناس في البلدان الأخرى والتعرف على حياتهم وأعمالهم وثقافتهم ونمط حياتهم الاجتماعية ، الحضارية والثقافية، وإكتشاف أشياء جديدة لغرض العلم والمعرفة .
- ✓ معرفة ما يدور في العالم من حوادث في الوقت الراهن والتقدم العلمي مثل مشاهدة إنطلاق المركبات الفضائية مثلاً .

2-2 - دوافع الراحة والاستجمام والترفيه : وتكون بهدف الاستمتاع بأوقات الفراغ في الأماكن الهادئة أو على ساحل الشاطئ أو في أي منطقة جميلة، أو الهروب من الجو الروتيني اليومي للعمل والابتعاد عن صخب المدينة، أو للترفيه عن النفس عند توفر المال والوقت .

2-3- دوافع دينية: السفر بدافع الحج إلى الأماكن المقدسة مثل مكة المكرمة، القدس، وكذلك زيارة الأماكن الدينية المشهورة مثل أضرحة الصاحبة أو جامع الحسين بالقاهرة، والنحف وكربلاد بالنسبة للشيعة .

2-4 - دوافع عرقية : وهي المتعلقة بالرغبة في زيارة البلد الأصل وتحديد الروابط الأسرية كزيارة مكان الميلاد مثلا أو الرغبة في زيارة أماكن سبق وأن زارها الأصدقاء في البلد الأم وتركت لديهم إنطبعا جيدا فكانت دافع لجعل شخص ما يزورها.⁹

2-5 - دوافع صحية : وهي الدوافع المتعلقة ب :¹⁰

✓ الابتعاد عن الجو البارد والتوجه إلى أماكن دافئة أو الابتعاد عن الجو الحار والتوجه إلى أماكن باردة خاصة بالنسبة لكبار السن والمرضى .

✓ السفر لغرض العلاج والمداواة .

✓ السفر لغرض النقاهة والاسترخاء بعد الشفاء من مرض معين أو لغرض الراحة النفسية بعد إصابة الشخص بمرض أو أزمة نفسية أو التمتع بالجو الصافي والهواء النقي .

2-6 - دوافع رياضية : وتتعلق بالرغبة في مشاهدة المباريات الرياضية أو المشاركة فيها أو تشجيع فريق معين خلال دورة رياضية ما كالألعاب الأولمبية أو كأس العالم لكرة القدم وهما الدورتان الأكثر استقطابا للسياح ذوو الدوافع الرياضية.

2-7 - دوافع اقتصادية : وتشمل العناصر التالية :¹¹

✓ فرق العملة في التحويل يؤدي إلى تدفق السياح إلى بلد ما انخفضت عملته، فهم يستفيدون تلقائيا من انخفاض في الأسعار لأنهم يحملون عملة صعبة مقارنة بالعملة المحلية .

✓ الحصول على صفقات تجارية أثناء القيام برحلات سياحية بالنسبة لرجال الأعمال .

4- أنواع السياحة: لقد تعددت دوافع وأهداف السياحة مع مرور الزمن، فبعدما كانت هذه الأخيرة تقتصر على الترفيه فقط أصبحت اليوم لها أهداف ودافع متعددة، ومن ثم صنفنا السياحة إلى عدة أنواع، أهمها:¹²

4-1- السياحة الترفيهية: يعتبر هذا النوع من السياحة من أهم وأكثر أنواع السياحة شيوعا في كافة الدول، ويمتاز بأن له طابع جماهيري، وكثيرا من المواطنين في أكثر الدول يمارسون هذا النوع من السياحة، ويعرف هذا النوع " تغيير مكان الإقامة لفترة أكثر من يوم واحد لغرض الاستمتاع والترفيه عن النفس وليس لغرض آخر"، ومنه الدافع الأساسي من هذا النوع هو الثقافة بمعناها الواسع بتعدد أوجهها.

4-2- السياحة الدينية: تعرف السياحة الدينية بأنها " ذلك النشاط السياحي الذي يقوم على انتقال السائحين من أماكن إقامتهم إلى مناطق أخرى، وذلك بهدف القيام بالعبادة أو زيارة الأماكن المقدسة لفترة زمنية معينة ، ومن أمثلة ذلك رحلات الحج والعمرة التي يقوم بها المسلمون إلى مكة المكرمة والمدينة المنورة.¹³

4-3- السياحة الأثرية التاريخية: يتمثل هذا النوع من السياحة في زيارة الآثار والأماكن الأثرية التاريخية، يعتبر هذا النوع من السياحة من أرقى أنواع السياحة ويستقطب أعداد ضخمة من السواح وتستطيع الدول المضيفة أن تحدد نوعية السواح ومستواه.

4-4- السياحة الثقافية: تعتبر السياحة الثقافية بأنها " كل استجمام يكون الدافع الرئيسي فيه هو البحث عن المعرفة من خلال اكتشاف تراث عمراني، مثل المدن والقرى والمعالم التاريخية والحدايق والمباني الدينية، أو تراث روحي مثل الحفلات التقليدية والتقاليد الوطنية أو المحلية"، إذن الدافع الأساسي من السياحة الثقافية هو الثقافة بمعناها الواسع بتعدد أوجهها، والتي تعكس تقدم وازدهار البلد والمستوى الثقافي لشعبها، ومن مظاهرها زيارة المواقع الأثرية والمعالم التاريخية، كالحدايق المعلقة ببابل، أهرامات الجيزة بمصر، برج بيزا المائل بإيطاليا...¹⁴

4-5- السياحة العلاجية: هناك مناطق أنعم الله عليها بإمكانات تتسم بخصوصيتها كوفرقتها على مقومات العلاج الطبيعي، من المياه الحارة الغنية بالأملاح المعدنية، مما ساهم ويساهم في إنشاء منتجعات سياحية علاجية لأعداد كبيرة من السياح طالبي الشفاء من الأمراض المختلفة، وقد عرف الاتحاد العالمي للسياحة العلاجية بأنها "تقديم التسهيلات الصحية باستخدام المصادر الطبيعية للبلد، .

4-6- سياحة المؤتمرات: يعتبر هذا النوع من أنماط السياحة الحديثة، وهي تطور لصناعة السياحة عن طريق تنظيم مؤتمرات دولية مهمة تمتاز بضخامة الحجم وعلو الدرجات ووفرة الأرباح بالإضافة إلى تطوير البلد المضيف.

15

4-7- السياحة الرياضية : وتقسم إلى نوعين سالبة وموجبة ، والسياسة الرياضية الموجبة تتمثل بالسفر والإقامة للمشاركة الفعلية في المباريات الرياضية ويضم هذا النوع جميع أنواع الرياضات المعروفة وتمثل السياحة الرياضية السالبة بالسفر والإقامة من أجل مشاهدة المباريات والاحتفالات الرياضية، والسياسة الرياضية بشكل عام تشكل وسيلة لتطوير التبادل السياحي بالنسبة للشباب ، ويستحسن أن تشجع الجزائر تنظيم هذه التظاهرات عبر الوطن.

5- أهمية السياحة:

إن الأهمية البالغة التي اكتسبها النشاط السياحي على المستوى العالمي الذي أصبح يحتل اليوم حيزا معتبرا في المبادلات التجارية وفي موازين المدفوعات بين الأمم أدت إلى ظهور منظمة دولية رسمية متخصصة تعمل على قياس هذا النشاط وتحديد التدفقات المالية والخدمات البشرية الناجمة عنه وكذا المكانة التي يحتلها ضمن الاقتصاد الدولي، ويمكن إبراز أهمية السياحة في العناصر التالية:¹⁶

❖ السياحة وسيلة اجتماعية لتنمية الثقافات بين الشعوب و مجتمعات الدول السياحية؛

- ❖ تعتبر السياحة وسيلة التقاء الشعوب مع بعضها البعض، إذ توفر الاحتكاك المباشر بين هذه الشعوب ، وبالتالي انفتاح الشعوب على العالم؛
- ❖ تعمل السياحة على تطوير وسائل النقل و المواصلات ، و إقامة المطارات و الموانئ و شق الطرقات؛
- ❖ تؤدي السياحة إلى الرفع من المداخل المحققة من الضرائب؛
- ❖ تساعد السياحة على ترقية الصناعات التقليدية و التراث الثقافي؛
- ❖ الحفاظ على الآثار التاريخية و ترقيةها؛
- ❖ تساهم السياحة في دمج سكان المجتمع المحلي و توعيتهم و تثقيفهم بيئيا و سياحيا¹⁷؛
- ❖ السياحة تساهم في تحقيق التوازن الاقتصادي بين مختلف مناطق البلاد وذلك عن طريق إقامة المشاريع السياحية في المناطق الأقل حظا في التنمية كالمناطق الجبلية والصحراوية والزراعية والتي تتمتع بعناصر الجذب السياحي.

6- الآثار التي تخلفها السياحة :

وهناك آثار اقتصادية واجتماعية نوردها في التالي :

1-6- الآثار الاقتصادية للسياحة : سبل الترويج للسياحة كمفهوم مهد الطريق لها لتصبح صناعة

واعدة في الوقت الراهن من خلال الاستراتيجيات التي تحكمها وتنظمها وبذلك تتدخل مع القطاعات الأخرى لتساهم في تحقيق التنمية الشاملة ونجد أن معظم الدول تسعى جاهدة لتنمية هذا القطاع لكون له أثر كبير في قضايا التنمية وانطلاقا من الأهمية التي يكتسبها هذا القطاع سنحاول دراسته من منظور اقتصادي وتحديد كل من الأهمية الاجتماعية والسياسية له. وتعد السياحة بأشكالها المختلفة الركيزة الأساسية من الركائز الاقتصادية التي تزداد أهميتها مع ارتفاع مردودها والذي أصبح يشكل مصدرا من مصادر التمويل حيث منه الدول ذات الإمكانات السياحية الكبيرة كونه يساهم في زيادة الدخل الوطني بالعملات الأجنبية وبذلك قدرة البلد على تسديد الديون وتغطية العجز في ميزان المدفوعات للدول باعتبار النشاط السياحي جزء من قطاع الخدمات كالنقل والخدمات المالية... إلخ، كما يلعب دورا هاما في خلق فرص العمل للعديد من القطاعات المرتبطة به وهذا من خلال مايلي:

- ❖ **الإيرادات السياحية:** تعتبر الإيرادات السياحية لأي بلد مدى القدرة على تلبية احتياجاته وبمقابل ذلك يقوم بالإففاق على مختلف الخدمات فهي ترتبط بشكل كبير بحجم الوافدين، وبالتالي فإن الإيرادات

السياحية مرتبطة بحجم الطلب السياحي لهذا القطاع وخاصة جودة الخدمات المقدمة للسياح والتي لها الدور الكبير في ذلك.

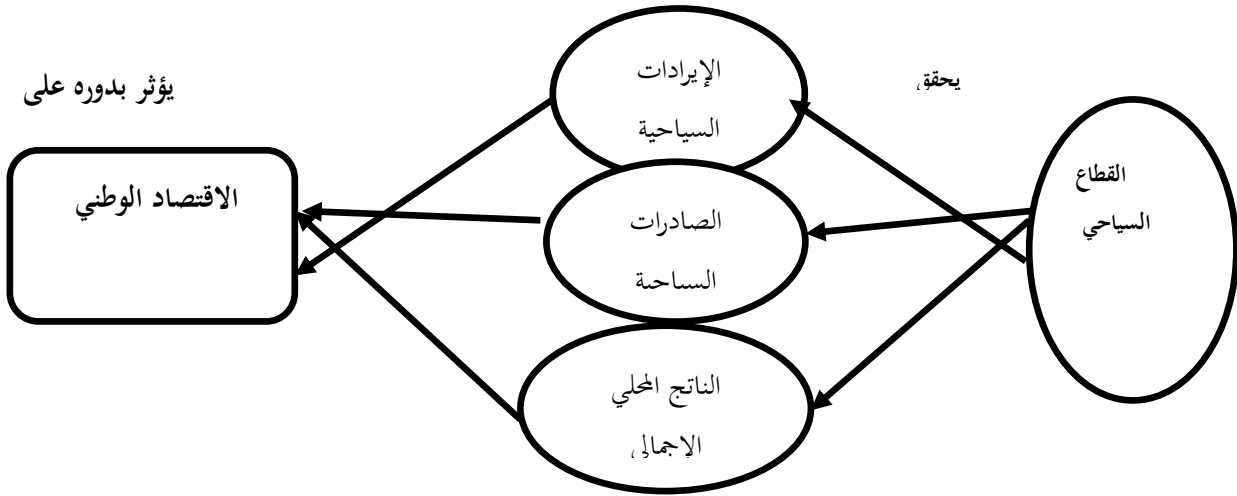
❖ **الصادرات السياحية :** كما هو معروف أن القطاع السياحي يؤثر ويتأثر بالقطاعات الأخرى وتناسب الحركة الاقتصادية في البلد طردا مع الحركة السياحية فكلما تطورت هذه الأخيرة ارتفع الطلب على الخدمات.

❖ **الناتج المحلي الإجمالي:**

يقصد به القيمة للأنشطة التي تنتج سلعا وخدمات موجهة لفئة السياح كالفنادق وشركات الطيران والنقل بينما الناتج المحلي لاقتصاد السياحة والسفر يمثل الناتج السابق بالإضافة إلى قيمة السلع والخدمات المنتجة في الأنشطة المرتبطة ارتباطا قويا بإنفاق السياح وهذا الناتج يمثل في الواقع التأثير الأوسع للطلب من السفر والسياحة بعد أخذ التداخل بين القطاعات السياحية وغيرها من الأنشطة المساندة.

حيث أن هناك دراسات وإحصائيات للمجلس العالمي للسياحة والسفر تؤكد إلى أن متوسط مساهمة قطاع السياحة في الناتج المحلي الإجمالي تصل إلى 10% على المستوى العالمي، حيث يعتبر هذا القطاع أكبر قطاع مكون للناتج المحلي في كثير من الدول غير البترولية ولهذا يمكن القول أن قطاع السياحة هو قطاع واعد من خلال كون أنه حتى اقتصاد الدولة الذي يكون غير مبني على قطاع المحروقات يحقق نمو وتقدما من خلال القطاع السياحي.¹⁸ وفي الأخير يمكن القول أن لقطاع السياحة دور في التنمية الاقتصادية من الجانب الاقتصادي يوضحه الشكل الموالي:

الشكل رقم 01: السياحة والاقتصاد



المصدر: من إعداد الباحثين بالاستناد :

-هاني حامد الضمور، تسويق الخدمات، دار وائل للنشر والتوزيع، الأردن، ط3، 2005، ص: 18.

6-2- الآثار الاجتماعية للسياحة : بالإضافة لكون أن لقطاع السياحة دور مهم وأثر كبير على الناحية الاقتصادية من خلال مساهمته في العديد من المؤشرات الاقتصادية فإن له كذلك أثر على الاقتصاد الوطني من الناحية الاجتماعية والمتمثلة في:

❖ **السياحة والتشغيل:** تلعب السياحة دورا كبيرا في مجالات عديدة ومتنوعة فهي كثيفة العمالة كما أن معدل توفير الوظائف في قطاع السياحة يعد أسرع من القطاعات الأخرى بنمو 1.5% حيث يعتبر قطاع السياحة له دور كبير في توفير فرص العمل من خلال استغلال المقاصد السياحية أي داخل القطاع نفسه، ومن أمثلة تلك الخدمات نجد العمالة المتخصصة في النقل السياحي والإرشادي وحماية السياح وحفظ شؤونهم أو بشكل آخر مثل التفاعلات التي تمد السياحة باحتياجاتها والمتعلقة بالبنية التحتية والزراعية والصناعية وخدمات الصحة... إلخ.

❖ **السياحة والمستوى المعيشي :** حيث تسمح هذه الأخيرة من خلال مساهمتها في الناتج المحلي وخلق الثروة للبلد وتوفيرها لمناصب الشغل فهي تسمح بذلك بتحسين المستوى المعيشي للأفراد وتحسين ظروف الحياة لديهم ومن ثم تحقيق الرفاهية لهم.

ثانياً: ملامح وواقع الاقتصاد القطري ورؤية 2030

1 - دولة قطر واقتصادها:

تقع دولة قطر في جنوب غرب آسيا، في شرق شبه الجزيرة العربية، منتصف الساحل الغربي للخليج العربي، يتبعها عدد من الجزر أهمها جزر حالول وشراعه والأسحاط. لها حدود برية مشتركة من الجنوب مع المملكة العربية السعودية، وبحرية مع دولة الإمارات العربية المتحدة، ملكة البحرين.

ويبلغ طول شبه الجزيرة القطرية (185) كيلو متراً وبعرض (85) كيلو متراً، تحيط بغالبيتها مياه الخليج العربي، في حين تفصلها الحدود البرية البالغة نحو (60) كيلو متراً عن المملكة العربية السعودية. تمتد المياه الإقليمية القطرية إلى نحو (95) ميلاً بحرياً في عرض البحر باتجاه الشرق وحوالي (51) ميلاً بحرياً باتجاه الشمال في الخليج العربي، تربع على مساحة قدرها 11.521 كم¹⁹.

وصل عدد سُكَّان قطر الأصليين وفقاً لإحصاءات شهر كانون الثاني (يناير) من عام 2017م، والصادرة عن وزارة التخطيط التنموي والإحصاء في دولة قطر، إلى 2,576,181 نسمة²⁰.

يعتبر اقتصاد دولة قطر اقتصاداً ريعياً كباقي دول العالم العربي، يعتمد أساساً على النفط والغاز الطبيعي، فهي تمتلك ثالث أكبر احتياطي من الغاز في العالم بعد كل من روسيا وإيران، والذي يقدر بنحو 872 تريليون قدم مكعب، أو ما يعادل 188 مليار برميل من النفط المعادل، كما يقدر إنتاجها من النفط بمليون برميل يومياً، وقد عرفت قطر طفرة في هذا المجال منذ منتصف الثمانينات عندما تم اكتشاف أكبر حقل بحري معروف في العالم للغاز في منطقة الشمال الساحلية بدولة قطر، فبدأت بالاستثمار على نطاق واسع في صناعة الغاز الطبيعي المسال منذ سنة 1990،²¹ وصارت منذ سنة 2006 أكبر مصدر للغاز الطبيعي في العالم، كما اتجهت لتطوير موارد الغاز الطبيعي.²²

فالرغم من تراجع أسعار النفط في السنوات الأخيرة والأزمة التي أصابت أغلب الدول النفطية، لم تتأثر قطر بذلك حيث واصل اقتصادها نموه وتقدمه على المستوى العربي والعالمي، فقد حلت دولة قطر في المركز الثاني عالمياً من بين أكثر الاقتصاديات نمواً في العالم لسنة 2015 بمعدل نمو بلغ 7.1% حسب تصنيف لشبكة CNN الأمريكية وتقرير صندوق النقد الدولي لشهر أبريل 2015، ذلك أن دولة قطر يغلب فيها تصدير الغاز الطبيعي على النفط.

كما يعتبر اقتصاد دولة قطر من بين أكثر اقتصادات الدول تنافسية، حيث جاءت في المرتبة الثالثة عشر عالمياً والثانية عربياً بعد الإمارات العربية المتحدة حسب تقرير "الكتاب السنوي للتنافسية العالمية" الصادر عن

المعهد الدولي للتنمية الإدارية (IMD) بسويسرا، والذي ضم 61 دولة في العالم معظمها من الدول المتقدمة.²³

وبعد نجاح استراتيجية دولة قطر في تطوير موارد الغاز الطبيعي، توجهت إلى تبني استراتيجية التنويع الاقتصادي تتضمن تنفيذ برنامج واسع النطاق في الاستثمارات العامة لتعزيز التنويع الاقتصادي والاستعداد لكأس العالم لكرة القدم في سنة 2022، ويشتمل هذا البرنامج على استثمار عائدات النفط والغاز في مشاريع البنية الرئيسية، والصناعات التحويلية وتطوير الخدمات المالية والحكومية كالنقل والسياحة، وذلك لمساهمة القطاعات الغير نفطية في النمو الاقتصادي لدولة قطر، فقد عرفت هذه الأخيرة زيادة كبيرة في معدلات نموها في سنة 2013 مقارنة بسنة 2012²⁴ وفق النسب التي يوضحها الجدول التالي:

الجدول رقم 01: نسب نمو القطاعات خارج المحروقات لسنة 2013

النسب	القطاعات
18.5%	قطاع الخدمات الحكومية والأسرية والاجتماعية
14.3%	الخدمات المالية والعقارية
13.6%	البناء
12.8%	التجارة والفندقة

المصدر: وزارة الاقتصاد والتجارة القطرية، تاريخ الاطلاع عليه 2018/08/08

<http://www.mec.gov.qa/ar/qatar-at-a-glance/Pages/Economy-of-living-in-Qatar-.aspx>

نلاحظ من خلال الجدول تطور نسب النمو في عديد القطاعات خارج قطاع المحروقات، وهو ما يعكسه تطور الناتج المحلي الإجمالي من 43.2% سنة 2012 إلى 45.6% خلال سنة 2013، فيما تقدر نسبة النمو في قطاع المحروقات لنفس الفترة بـ 0.1% فقط، وهو ما يفسره انخفاض حصة قطاع المحروقات في الناتج المحلي من 56.8% سنة 2012 إلى 54.4% سنة 2013، وهو ما يعكس اهتمام الحكومة القطرية بالاستثمار خارج قطاع المحروقات وبالتالي تطوير الاقتصاد القطري دون الاعتماد على مورد واحد، وقد نتج عن هذه الإستراتيجية استمرار النمو السريع للاقتصاد القطري وبمعدلات جد ايجابية، حيث بلغ الناتج الإجمالي المحلي سنة 2012 حوالي 6.1% ليرتفع سنة 2013 إلى 6.5% أي في حدود 200 مليار دولار سنة 2012 و 202.5 مليار دولار سنة 2013²⁵.

كما انعكس نمو الاقتصاد القطري خارج قطاع المحروقات ايجابيا على كل من الميزانية العامة للدولة والميزان التجاري، فقد قدر الفائض في الميزانية العامة في سنة 2014 بنحو 12.6% من الناتج المحلي الإجمالي، كما بلغ الفائض في

الميزان التجاري لدولة قطر لنفس الفترة بحوالي 52.1%، وبلغ معدل الادخار بنحو 58.4% من الناتج المحلي الإجمالي ويعتبر هذا المعدل الأعلى في العالم.

وقد حققت دولة قطر عدة تطورات ايجابية كنتيجة لسياسة التنويع الاقتصادي المنتهجة من طرف الحكومة القطرية وظهرت في كل المجالات وخاصة في الجانب الاجتماعي والتنمية الاجتماعية، ومن أهم هذه النتائج الايجابية نذكر ما يلي:

- النمو السريع للاقتصاد القطري نتيجة تطوير قوة عاملة فنية مؤهلة؛
- اتجاه الدولة إلى الاعتماد على الخبرات العالية وتطوير الكفاءات حسب ما تتضمنه رؤية قطر 2030؛
- تصنيف دولة قطر من بين أكثر الدول ثراء في العالم من ناحية نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، حيث وصل في سنة 2013 إلى أكثر من 369.000 ريال قطري أي ما يعادل 102 ألف دولار؛

- تحسن مستوى المعيشة من خلال ارتفاع متوسط دخل الفرد في قطر.
- وما زالت دولة قطر تواصل سياستها في تنويع اقتصادها والتخلي تدريجياً عن الاعتماد على قطاع المحروقات، وهو ما يبرر وضع الحكومة القطرية لخطة طويلة الأمد للاقتصاد القطري تمتد إلى غاية 2030 والمسماة برؤية قطر 2030 تهدف من خلالها إلى جعل دولة قطر في مصاف الدول المتقدمة، وضمان العيش الكريم لشعبها جيلاً بعد جيل، وهو ما سنوضحه في الفرع الموالي.

2- خطة رؤية قطر 2030:

تم إصدار خطة رؤية قطر 2030 سنة 2008، وكانت متنوعة بإستراتيجية التنمية الوطنية لدولة قطر للفترة من 2011-2016، ومنه فقد سعت الحكومة القطرية من خلال هذين الخطتين إلى تغطية عقدين من الزمن يمتد من 2008 إلى غاية 2030، وتركز رؤية قطر 2030 على إيجاد توازن بين الاقتصاد القائم على النفط واقتصاد أكثر اعتماداً على المعرفة، وذلك في إطار سعي الدولة القطرية إلى تنويع اقتصادها وضمان مناخ أعمال مستقر ومستدام قصد الإدارة الرشيدة للاقتصاد القطري وتعزيز تنافسيته من خلال استقطاب المزيد من الاستثمارات وتحفيز النمو²⁶، كذلك فإن رؤية قطر 2030 تركز أيضاً على الجانب الاجتماعي والتنمية البشرية في قطر. لتحقيق الأهداف التالية:

-تهدف رؤية قطر 2030 إلى تحقيق هدف رئيسي يتمثل في تحويل قطر بحلول سنة 2030 إلى دولة متقدمة قادرة على تحقيق التنمية المستدامة وتأمين استمرار العيش الكريم لشعبها جيلا بعد جيل، كما ينبثق من هذا الهدف عدة أهداف فرعية:²⁷

-استدامة مستوى معيشة عال، وتوسيع القدرات الإبداعية وريادة الأعمال وتعزيز الاستقرار الاقتصادي والمالي. هذا وقد عرفت رؤية قطر الوطنية 2030 الاستدامة بأنها تلبية احتياجات الجيل الحالي دون المساس باحتياجات الأجيال المقبلة.

-ضرورة تحقيق التقدم في ثلاثة اتجاهات وهي:

-توسيع قاعدة الإنتاج: والتي هي شرط أساسي لاستدامة الازدهار، في اقتصاد يشهد زيادة في عدد السكان، ويهدف لزيادة الفرص المتاحة للأجيال المقبلة؛

-حرص الحكومة على الاستقرار الاقتصادي وتعزيز الكفاءة؛

-إدماج الحكومة للقطاع الخاص بالشراكة للمساهمة في تنويع الاقتصاد وتشجيع ثقافة الاكتشاف والابتكار.

كل هذه الأهداف وغيرها تسعى الحكومة القطرية إلى تحقيقها والوصول إليها في حدود سنة 2030، لذلك فقد بنيت هذه الرؤية في ظل خمس تحديات رئيسية تتمثل في الموازنة بين الخيارات التالية:²⁸

❖ **التحديث والمحافظة على التقاليد:** فالهدف من هذا هو ضمان رؤية قطر 2030 لمواكبة التحديات الحاصلة على المستوى العالمي وفي كل المجالات دون التخلي عن التقاليد القطرية والتملص من الهوية الوطنية؛

❖ **احتياجات الجيل الحالي واحتياجات الأجيال المقبلة:** تسعى رؤية قطر 2030 إلى تطبيق مفهوم التنمية المستدامة في ضمان حقوق الجيل الحالي من الموارد المختلفة لكن دون المساس بقدرة الأجيال القادمة على تحقيق احتياجاتها، وهو ما يعرف بتحقيق العدالة البيئية خاصة فيما يخص استنزاف الثروة النفطية؛

❖ **النمو المستهدف والتوسع غير المنضبط:** تتطلع قطر من خلال رؤية قطر 2030 إلى التحرك بمعدل سرعة يتماشى مع تطلعات واقعية لتحسين مستدام في مستوى المعيشة ونوعية الحياة، وأن تهدف إلى معدلات نمو تتماشى مع قدرة الاقتصاد على التوسع الحقيقي؛

- ❖ **مسار التنمية وحجم ونوعية العمالية المستهدفة:** تشهد قطر تزايداً سكانياً سريعاً وتوافداً من الأجانب بمعدلات كبيرة ومنه زيادة في حجم العمالة الغير ماهرة، لذلك تسعى إلى الموازنة بين ما يترتب على استقطاب هذه العمالة من حقوق واحتياجات وبين ما ينتظر تحقيقه من هذه العمالة؛
- ❖ **مسار التنمية الاقتصادية-الاجتماعية وحماية البيئة وتنميتها:** تلتزم دولة قطر بتطبيق المعايير الدولية لحماية البيئة عند تصميم وتنفيذ مشاريعها المختلفة، كما أن تضمن أن يكون مسار التنمية في المستقبل متسقاً مع متطلبات حماية البيئة، فالتنمية وحماية البيئة مطلبان لا يمكن التضحية بأحدهما لحساب الآخر.

3- مبادئ رؤية قطر 2030:

تقوم رؤية قطر 2030 على المبادئ التي تعكس تطلعات الشعب، وتهدف إلى إرساء مجتمع أساسه العدل، الإحسان والمساواة، كما تجسد مبادئ الدستور التي:

- تصون الحريات العامة والشخصية؛
- تحمي القيم الأخلاقية والدينية والتقاليد؛
- تحقيق تكافؤ الفرص وتكريس الأمن والاستقرار.

4- أسس وركائز رؤية قطر 2030: تقوم رؤية قطر 2030 على أربعة أسس رئيسية هي: التنمية البشرية، التنمية الاجتماعية، التنمية الاقتصادية والتنمية البيئية.

4-1- التنمية البشرية: تدعو ركيزة التنمية البشرية في رؤية قطر الوطنية 2030 إلى "تطوير وتنمية سكان دولة قطر كي يتمكنوا من بناء مجتمع مزدهر" و"تلبية احتياجات هذا الجيل دون المساس باحتياجات الأجيال القادمة"، ويبرر الرؤية اتساع نطاق التنمية البشرية لتشمل الوافدين ومساواتهم مع المواطنين قائلة أن "عدد سكان قطر لا يكفي في الأمد المنظور للتعامل مع النظم والبنى التحتية والمتطلبات الأخرى لنمو سريع في اقتصاد مُتشعب ومُعقد، لذا فإن تحقيق طموحات الرؤية المستقبلية يتطلب سد النقص في قوة العمل الوطنية بالعمالة الوافدة" فيتضح لنا من هذه الزاوية من الرؤية أن دولة قطر تريد الاستثمار في الشعب بصفته أعلى ثروة في البلاد، من خلال إشراكهم مشاركة كفوءة وفاعلة في الحياة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية للبلاد.²⁹

كما تعد الصحة أحد الجوانب الرئيسية في ركيزة التنمية البشرية، وبعد تحقيق التقدم في الرعاية الصحية جزواً لا يتجزأ من تحقيق رؤية قطر الوطنية 2030، فعلى الصعيد الفردي، تعتبر الرعاية الصحية من أهم مكونات الحياة لأن الصحة والعافية البدنية والاجتماعية والنفسية تؤثر على جودة الحياة في كل جوانبها. أما على صعيد المجتمع، فللرعاية الصحية تأثير كبير على إنتاجية المجتمع والتنافسية الاقتصادية لأن وجود مواطنين أصحاء تعزز صحتهم عبر نظام

رعاية صحية آمن وفعال ومتاح للجميع، عنصر حاسم في نجاح دولة قطر وازدهارها في المستقبل. وهذا ما يقر به الدستور الدائم لدولة قطر الذي ينص على أن: "تتولى الدولة تعزيز الصحة العامة، وتوفير وسائل الوقاية والعلاج من الأمراض والأوبئة وفقاً للقانون"³⁰.

4-2- التنمية الاجتماعية: تقوم رؤية قطر 2030 على بناء مجتمع عادل يقوم على الأخلاق الحميدة والرعاية الاجتماعية وقادر على لعب دور هام في الشراكة العالمية من أجل التنمية.³¹

4-3- التنمية البيئية: تسعى رؤية قطر 2030 إلى إدارة البيئة بشكل يضمن الانسجام والتناسق بين النمو الاقتصادي والتنمية الاجتماعية وحماية البيئة.

4-4- التنمية الاقتصادية: تطوير اقتصاد تنافسي متنوع قادر على تلبية احتياجات جميع السكان، وتأمين مستويات معيشية مرتفعة في الحاضر والمستقبل، وقد ركزت رؤية قطر 2030 على ثلاث نقاط اقتصادية مهمة هي³²:

● **الإدارة الاقتصادية السليمة:** تهدف إلى تحقيق الإدارة الاقتصادية السليمة من خلال:

- تحقيق معدلات نمو اقتصادية مقبولة ومستدامة للحفاظ على مستوى معيشة جد مرتفع للجيل الحالي والأجيال المقبلة؛

- استقرار مالي واقتصادي يتميز بمعدلات تضخم منخفضة وسياسة مالية سليمة ونظام مالي كفؤ مأمّن على المخاطر؛

- مناخ استثماري محفز قادر على جذب الأموال والتقنيات الأجنبية وتشجيع الاستثمارات الوطنية؛

- بيئة اقتصادية منفتحة ومرنة قادرة على التنافس في عالم متغير؛

- التنسيق بين دولة قطر ودول مجلس التعاون الخليجي والتعاون مع منظمات اقتصادية عربية وعالمية لإقامة روابط تجارية واستثمارية ومالية.

● **الاستغلال المسؤول للنفط والغاز:** من خلال:

- الاستغلال الأمثل لهذه الموارد وخلق التوازن بين الاحتياطي والإنتاج، وبين التنوع الاقتصادي ودرجة الاستنزاف؛

- إدارة قطاع نفط وغاز محفز ومحرك للابتكارات التكنولوجية المتقدمة ومشارك في التنمية البشرية وبناء القدرات الاقتصادية؛

- بذل جهود مكثفة لتطوير صناعة الغاز وجعلها تحتل مرتبة متقدمة كمصدر للطاقة النظيفة لقطر والعالم؛

-الاحتفاظ باحتياطي استراتيجي من النفط والغاز على أسس طويلة الأمد لأسباب تتعلق بالأمن الوطني والتنمية المستدامة.

- **التنوع الاقتصادي المناسب:** تسعى حكومة قطر من خلال رؤية قطر 2030 إلى تحقيق التنوع الاقتصادي الذي يعتمد على التخلي التدريجي على قطاع المحروقات وتزايد دور وأهمية القطاع الخاص والمحافظة على تنافسيته من خلال المراحل التالية:

-التوسع في النشاطات والصناعات والخدمات ذات الميزة التنافسية من الصناعات المرتبطة بالمحروقات؛
-تطوير أنشطة اقتصادية تخصص بها دولة قطر وبناء الطاقات التقنية والبشرية لمتطلبات هذه الأنشطة؛
-اقتصاد معرفي يتميز بكثافة الاعتماد على البحث والتطوير والابتكار، وبالتميز في قطاع الأعمال وتعليم رفيع المستوى يهدف لتنمية الاقتصاد وتطوير المجتمع، وبنية تحتية مادية ومعلوماتية متطورة، ومؤسسات حكومية تقدم الخدمات المطلوبة من المجتمع بكفاءة وشفافية وإخلاص وتنال ثقة المستفيدين من هذه الخدمات.

ثالثاً: استراتيجية التنمية الوطنية من زاوية القطاع السياحي لدولة قطر 2011-2016

1- إستراتيجية التنمية الوطنية لدولة قطر 2011-2016:

تعتبر هذه الإستراتيجية أيضاً من الخطط المهمة التي وضعتها الحكومة القطرية لذا وجب الإشارة إليها لأنها تهدف إلى تنمية اقتصاد دولة قطر وإخراجه من التبعية النفطية عبر التخلص التدريجي من الاعتماد على مداخل الغاز والطبيعي وتنويع اقتصادها عبر صياغة عدة مشاريع وبرامج خلال الفترة 2011-2016 والتي يوضحها الجدول التالي:

جدول رقم 02: برنامج بناء اقتصاد متنوع 2011-2016

البرامج / المشاريع	الأهداف المحددة	النتائج
تعزيز مساهمة القطاع الخاص في الاقتصاد الوطني	-العمل على بدء أنشطة جهاز قطر للمشاريع الصغيرة والمتوسطة؛ -قيام بنك قطر للتنمية بتقديم خدمات ومنتجات جديدة من شأنها توسيع نطاق عمله ومهامه؛ -إصلاح القوانين الحكومية المتعلقة بالمشتريات لتخفيض الأعباء عن المشاريع الصغيرة.	تعزيز القطاع الخاص وتشجيع ريادة الأعمال.

التركيز على دور المعرفة، والبحث، والتطوير في دعم الاقتصاد الوطني	-تطوير استراتيجية وطنية للبحث والتطوير مرتبطة بإستراتيجية نقل التكنولوجيا؛ -تأسيس حاضنة للأعمال القائمة على المعرفة في واحة قطر للعلوم والتكنولوجيا؛ -تأسيس إطار للشراكة بين القطاع الخاص والعام لدعم نمو قطاع الأعمال القائم على المعرفة.	زيادة مهارات وقدرات الابتكار والاكتشاف.
دعم قطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات	-اعتماد استراتيجية المجلس الأعلى للاتصالات وتكنولوجيا المعلومات وتنفيذها.	تعزيز قطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات لخدمة التنمية الاقتصادية.
تطوير قطاع التمويل	-تنفيذ استراتيجية مركز قطر للمال وتوسيع نطاق أنشطة أكاديمية قطر للمال والأعمال.	توسيع أنشطة قطاع التمويل.

المصدر: الأمانة العامة للتخطيط التنموي، استراتيجية التنمية الوطنية لدولة قطر 2011-2016 ملخص البرنامج، ط1، قطر، 2011، ص:12.

من خلال الجدول أعلاه يتضح لنا أن قطر من خلال استراتيجية التنمية الوطنية التي أعدها، أعدت برنامج لبناء اقتصاد متنوع، يسعى لتحويل دولة قطر إلى دولة ذات اقتصاد متنوع ومستدام قائم على المعرفة، يتناقض فيه الاعتماد على قطاع المحروقات وتزايد فيه أهمية القطاع الخاص وريادة الأعمال، فرأت أن الاستثمار في الجانب البشري جد مهم، إضافة إلى تعليم ريادة الأعمال والإبداع من خلال إدماجهما في النظام التعليمي والثقافة المحيطة بها، كما أولت للقطاع الخاص المزيد من الأهمية من أجل تحفيز فرص نموه عن طريق خوصصة المشروعات الناجحة في كافة المجالات الأمر الذي ينعكس على أداء القطاع بشكل عام ويزيد من استمرار في معدلات نمو القطاع الاقتصادي للدولة.

2- إستراتيجية قطر السياحية:

بعدما تطرقنا إلى أهم ما جاء في رؤية قطر 2030، التي انطلق العمل بها بداية من سنة 2008، كخطوات تجسدية نحو تحقيق التنوع الاقتصادي، سعت الحكومة القطرية للاستثمار في قطاع آخر والنهوض به فعلا وجعله محركا أساسيا لنموها الاقتصادي ألا وهو قطاع السياحة والابتعاد من خلاله عن الاعتماد على قطاع الطاقة، ذلك أن قطر تمتلك الكثير من المقومات السياحية التي تؤهلها لأن تصبح وجهة سياحية مميّزة. ومن أجل ذلك قامت

بتدشين استراتيجية سمّتها بـ "استراتيجية قطر الوطنية لقطاع السياحة 2030"، وهي استراتيجية مستلهمة من الرؤية الوطنية لقطر 2030 وإستراتيجية التنمية الوطنية 2011-2016، تم وضعها من خلال عملية تشاورية وطنية بقيادة الهيئة العامة للسياحة شاركت فيها العديد من مؤسسات القطاعين العام والخاص، ومنظمات المجتمع المدني، وعدد من خبراء القطاع والجهات المعنية بالسياحة والذي كان الهدف منها وصول دولة قطر إلى حدود 7 ملايين سائح بحلول سنة 2030، وقد تم تدشينه فعلا في سنة 2014، وتسعى دولة قطر من خلال استراتيجية السياحة إلى تحقيق عدة أهداف منها:³³

- تنمية الاقتصاد وزيادة أعداد الشركات الصغيرة والمتوسطة، وتشجيع ريادة الأعمال، وإعطاء دور أكبر للقطاع الخاص في الاقتصاد؛

- الاستفادة بشكل كامل من مقومات قطر السياحية، وتجسيد تطلعات الشعب القطري لمستقبل هذه البلاد؛
- تحقيق إجمالي عائدات إنفاق السياح في قطر ليصل إلى 11 مليار دولار ارتفاعا من 1.3 مليار دولار في عام 2012؛

- زيادة نسبة السياح القادمين بغرض الترفيه والاستجمام إلى 64 % بعد أن كانت لا تتعدى 27 % في عام 2012؛

- تعزيز مكانة قطر الإقليمية والدولية كوجهة رئيسية توفر للزوار فرصة خوض تجارب أصيلة تنفرد بها؛³⁴
- مساعدة قطر على تنويع اقتصادها وخفض اعتمادها الكبير على موارد الطاقة وبالتالي حمايتها من تقلبات السوق التي يمكن أن تؤثر بشكل كبير على الاقتصاد والنمو؛

- الوصول إلى رفع مساهمة قطاع السياحة في الناتج المحلي الإجمالي إلى 3.1 مليار دولار في حدود سنة 2018؛
- تنمية الثروة البشرية في القطاع السياحي وتعزيز مهارات العاملين في القطاع ومستوى الخدمات التي يقدمونها.
لذلك يمكن القول إن إطلاق الإستراتيجية الوطنية لقطاع السياحة 2030، فضلا عن كونه يشكل خريطة طريق واضحة لمستقبل القطاع، هو جزء من جهود متكاملة ودؤوبة لضمان تنمية استدامة البلاد من خلال تقليل اعتمادها على مواردها الطبيعية من النفط والغاز، وفي الوقت نفسه وضع قطر على خريطة السياحة العالمية والمساعدة على نشر ثقافة وقيم وتقاليده الشعب القطري.

كما تعتبر إستراتيجية طويلة الأمد تساعد على دفع قطاع السياحة في قطر إلى الأمام من خلال سلسلة من الخطط والبرامج والمشاريع والسياسات المحددة التي جرى تطويرها وفقا لأفضل الممارسات وبناء على عملية مشاور وطنية.

وينتظر أن يكون للعديد من البرامج والمشاريع المحددة فيها تأثيرات طويلة المدى على قطر والقطريين، وفي الوقت نفسه فإن الإستراتيجية تشتمل على أهداف متوسطة وقصيرة المدى سيشرع القطريون من خلالها بالفرق في حياتهم اليومية خلال فترة زمنية قصيرة نسبياً سواء من حيث زيادة الفعاليات والنشاطات الترفيهية وتحسن البنى التحتية، وزيادة أعداد الفنادق والمطاعم، أو زيادة الوعي العالمي بتراث قطر الثقافي وتقاليد البلاد. وستقوم الهيئة العامة للسياحة بمراقبة تطبيق الإستراتيجية في إطار مهمتها كهيئة تشرف على تخطيط وتنظيم وتطوير والترويج لسياحة مستدامة في قطر بهدف تحقيق النمو الاقتصادي والتنمية الاجتماعية، كما ستعاون بشكل وثيق مع جميع الجهات سواء في القطاع العام أو الخاص لضمان نجاح تطبيق الإستراتيجية طبقاً للأهداف والجدول الزمني المحدد.

ومن المهم هنا الإشارة إلى أن ما سيساعد الهيئة على القيام بدورها المرسوم في الإستراتيجية، هو أن دولة قطر تتكئ على عدد من العناصر تجعلها مؤهلة لأن تصبح وجهة سياحية مميّزة حيث تمت لك الأسواق التقليدية والمتاحف الرائعة والكثبان الرملية المطلّة على شواطئ نظيفة ونقية، ومنشآت الرياضة ذات المستوى العالمي، والمتاجر الفاخرة ومنشآت المعارض والمؤتمرات المتطورة.

ويزيد من تلك الفرص أن صناعة السياحة نفسها تحولت في عالم اليوم، من غرض الترفيه وإشغال وقت الفراغ والتسوق والعلاج لتغدو صناعة قائمة بذاتها وذات طابع إنتاجي متكامل تعتمد عليها العديد من دول العالم النامية والمتقدمة في بناء اقتصادياتها وزيادة إيراداتها المادية، علاوة على دورها في عكس صورة البلد الحضارية ومساهماتها في التطوير والتنمية، وتعمل فوق ذلك على تنمية 30 قطاعا اقتصاديا متصلا بها.

لهذه العوامل مجتمعة فإن القطاع السياحي بدولة قطر يعد بتحقيق المزيد من الإنجازات خصوصا إذا تضافرت الجهود للاستمرار في إطلاق المبادرات التي من شأنها إثراء القطاع وتنويع المنتجات السياحية، الأمر الذي سيؤدي إلى استقطاب السياح من كل أنحاء العالم، ويساهم في تحقيق أهداف الإستراتيجية التي تسعى إلى ترسيخ مكانة قطر وتنويع مصادر الدخل وخفض نسب معدلات تسرب الأموال إلى الخارج وتوفير فرص العمل.

3- الاستثمار في السياحة:

كما تتعزز داخليا أو تتنوع المقاربات القطرية للجذب السياحي على أكثر من صعيد فثمة استثمارة ضخما في السياحة من القطاعين الحكومي والخاص يتوقع أن تصل ما بين 40 - 45 مليار دولار بحلول العام 2030، ويتم ذلك بالتوازي مع تنظيم العديد من المهرجانات والمعارض والمؤتمرات والأنشطة سنويا، للتعريف بما تزخر به الدولة من بنية تحتية حديثة ومقومات تجعلها مقصدا سياحيا رائدا في المنطقة.

ويمكن الإشارة في هذا الخضم إلى معرض قطر الدولي للسيارات، ومعرض الدوحة للمجوهرات والساعات، والعديد من المهرجانات الدورية مثل مهرجان قطر الدولي للأغذية، ومهرجان ربيع سوق واقف، والمهرجان الدولي للصقور والصيد، والفعاليات الترفيهية الحية للعائلات، بالإضافة إلى مهرجان الصيف حيث تدخل جميعها في مجال بناء قدرات القطاع وتنوع وتطوير مجموعة المنتجات والخدمات السياحية في قطر.³⁴

وفي سياق الحديث عن الاستثمارات المرتبطة مباشرة بالقطاع، تخطط دولة قطر لزيادة عدد الفنادق ومنشآت الشقق الفندقية من حوالي 107 فنادق ومنشأة للشقق الفندقية قائمة حالياً إلى 187، عبر افتتاح أكثر من 80 فندقاً ومنشأة للشقق الفندقية خلال السنوات الخمس القادمة، ومن بينها 20 يتوقع افتتاحها بنهاية هذا العام ستضيف ما يقارب 4 آلاف غرفة، لحوالي 16 ألف غرفة موجودة حالياً ما يعني أن القطاع الفندقية بالدولة دخل بالفعل مرحلة غير مسبقة من توسيع قدراته.

ويتوقع القائمون على قطاع السياحة، أن يلعب الترويج والتخطيط الجيد للسياحة، فضلاً عن تنوع اقتصاد البلاد، دوراً في توسيع رقعة الاقتصاد، وتعزيز مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي، وزيادة عدد الشركات الصغيرة والمتوسطة، وتشجيع المبادرات الخاصة وريادة الأعمال، وإعطاء دور أكبر للقطاع الخاص في الاقتصاد.

كما ينظرون إلى السياحة كقطاع أوسع من أن يحد في الاستجمام والترفيه، وبالتالي شموله قطاع الأعمال والرعاية الصحية والاستجمام، والرياضة، والسياحة البيئية، والسياحة التعليمية، وهي قطاعات تتمتع قطر بمقومات النجاح والتميز فيها، بعد أن أصبحت وجهة للأعمال معترفاً بها وحائزة على جوائز متعددة.

ومع أن البعض يرى أن القطاع السياحي بالدولة لا يزال في مراحل التطوير الأولية فإن أرقام الهيئة للسنة الماضية وحدها، توضح مدى التطورات المهمة التي يشهدها القطاع، إذ استضافت قطر أكثر من 2.8 مليون زائر في العام 2014، وهو ما يشكل نمواً بنسبة 8.2% مقارنة مع معدل النمو خلال عام 2013.

كما شكلت نسبة الزائرين من الدول الخليجية 40% من إجمالي عدد الزائرين لعام 2014، وشكلت نسبة الزائرين من مختلف الدول الآسيوية وجنوب غرب المحيط الهادئ 28%، ووصلت نسبة الزائرين من أوروبا إلى 15% خلال نفس العام.

وفضلاً عن ذلك نمت أعداد الزيارات إلى دولة قطر من مختلف أنحاء العالم خلال السنوات الخمس الماضية، فمنذ العام 2009، أظهر سوق الزائرين الآسيويين ومن أوقيانوسيا إلى دولة قطر نمواً بنسبة 107%، كما أظهر سوق الزائرين الخليجيين نمواً بنسبة 102%، وشكل نمو سوق الزائرين الأوروبيين إلى دولة قطر نسبة 82% خلال نفس الفترة.

وعلاوة على ذلك يساهم القطاع السياحي حاليا وبصورة مباشرة بقيمة 13.6 مليار ريال (3.7 مليار دولار) في الناتج المحلي الإجمالي لدولة قطر خلال العام 2013، ما يمثل بدوره نسبة 4% من الاقتصاد الوطني غير النفطي. ويصل إجمالي مساهمة القطاع إذا أخذت في الاعتبار التأثيرات غير المباشرة، إلى 28 مليار ريال (7.6 مليار دولار)، أي ما يمثل نسبة 8.3% من الناتج المحلي الإجمالي للاقتصاد الوطني غير النفطي، ويؤثر القطاع وبشكل كبير على سوق العمل المحلي، حيث يوفر 61 ألف وظيفة داعمة للقطاع بشكل مباشر.

وقد ترافق مع هذا النمو تحقيق الفنادق في دولة قطر أداء قويا خلال العام نفسه بارتفاع نسب الإشغال في مختلف فئاتها حيث وصل متوسط معدل إشغال الفنادق نسبة 73% في عام 2014، مقارنة بنسبة 65% خلال العام 2013.

ونال قطاع الفنادق ذات الخمس نجوم النصيب الأكبر من المنجزات، حيث ارتفع معدل الإشغال لديها من نسبة 61% خلال العام 2013 إلى نسبة 71% خلال العام 2014، وانعكست هذه المنجزات ارتفاعا في عائدات القطاع بشكل عام.

وارتفع متوسط العائد على الغرفة بنسبة 8.3% خلال العام 2014 بظهور الأداء القوي خاصة لدى الفنادق ذات الخمس والثلاث نجوم، حيث حققت الأولى نسبة عائدات على الغرفة وصلت إلى 9.5% وحققت الثانية نسبة عائدات على الغرفة وصلت إلى 15.5%.

وقد احتلت الفنادق ذات الخمس نجوم، الصدارة في توفير الغرف فوفرت ما مجموعه 7748 غرفة من مجموع هذا الصنف من الفنادق الذي يشمل 33 فندقا، وتتوقع قطر نمو في عدد الزيارات من مختلف أنحاء العالم، ومن المتوقع أن يرفده التجهيز لاستضافة الفعاليات الكبرى كاستضافة بطولة كأس العالم لكرة القدم عام 2022.

وتشير هذه الأرقام في مجملها إلى أن قطاع السياحة القطري أظهر في 2014 بشكل عام، نموا متواصلا أو تحسنا في جميع المؤشرات الرئيسية لقطاع السياحة مقارنة مع العام 2013، كما تعكس في الوقت نفسه حقيقة الجهود الكبيرة التي تبذلها الدولة ممثلة في الهيئة العامة للسياحة لجعل قطر وجهة سياحية تفخر بجذورها الثقافية.³⁵

ويمكن القول إن هذا التحول الكبير الذي يشهده القطاع يعود بالأساس إلى مرتكزين مهمين الأول هو إطلاق الهيئة العامة للسياحة رسميا عام 2007، بغية تحقيق نمو مستدام للقطاع في الدولة والترويج لقطر كوجهة سياحية عالمية فريدة للتجارة والأعمال والتعليم والرياضة والترفيه في المنطقة، فضلا عن سن التشريعات وتوفير مجالات للاستثمار السياحي وتشجيع الاستثمار المحلي لإقامة المشروعات السياحية.

بين الدول الرائدة في العالم من حيث أعداد السياح القادمة إليها، ومع ذلك فإن شعوبها هي من بين أكثر الشعوب التي تسافر إلى الخارج بغرض السياحة.

4- تأثير أزمة الحصار على قطر :

يواجه القطاع السياحي القطري أسوأ أزمة في تاريخه على الإطلاق بسبب المقاطعة الشاملة التي فرضتها ثلاث دول خليجية ومصر على دولة قطر، حيث أجرت مراجعة للبيانات الحكومية الرسمية التي صدرت مؤخراً عن التدفق السياحي إلى دولة قطر ليتبين أن نحو نصف السياح الذين يقصدون الدوحة أو ربما أكثر يأتون من دول الخليج. وبحسب البيانات الإحصائية الرسمية الصادرة مطلع العام الجاري عن وزارة التخطيط التنموي والإحصاء في قطر، فإن نصف السياح الذين يقصدون الدوحة يأتون من دول الخليج، أما السعوديون فيشكلون ثلث العدد الإجمالي للسياح الذين زاروا الدوحة العام الماضي، وهو ما يعني أن القطاع السياحي القطري قد يفقد نصف زبائنه العام الحالي في أفضل الأحوال، فضلاً عن أن الخطر الجوي والأزمة السياسية قد يؤديان إلى تراجع في أعداد السياح الذين يأتون من الدول غير المقاطعة أيضاً.

وتقول البيانات التي اطلعت على تفاصيلها "العربية.نت" إن 2.91 مليون سائح زاروا دولة قطر خلال العام الماضي 2016، من بينهم 1.4 مليون سائح خليجي، أي نحو النصف، وسجل الزوار الخليجيون ارتفاعاً بنسبة 8.5% عما كان عليه الحال في العام 2015.

وخلال الشهور التسعة من العام الماضي زار قطر 740 ألف سعودي، أما خلال العام بأكمله فتجاوز عدد السعوديين الذين زاروها الـ 900 ألف، وهو ما يكشف أهمية الحركة السياحية التي تأتي من السعودية وتقصد مدينة الدوحة في مختلف أوقات السنة.

ويشكل الزوار القادمون من القارة الأوروبية ما نسبته 14.4% فقط من إجمالي الزوار الذين يقصدون الدوحة، وذلك على الرغم من أن الخطوط القطرية ذات نشاط مرتفع إلى مختلف أنحاء دول أوروبا. واستناداً لهذه البيانات فإن استمرار المقاطعة الخليجية لدولة قطر بما في ذلك استمرار إغلاق الحدود البرية والمجال الجوي وانعدام المواصلات البرية والجوية المباشرة بين الدوحة والمدن الخليجية الرئيسية سوف يعني أن القطاع السياحي القطري يواجه انخياراً كاملاً خلال الشهور المقبلة، حيث إن الهبوط المؤكد في أعداد السياح سوف يتجاوز الـ 50%، وقد يصل إلى 70% أو 80% إذا أضيف لإجراءات المقاطعة عامل مهم مؤثر في تدفق السياح وهو الأزمة السياسية التي تعيشها البلاد.³⁶

الخاتمة :

كان القصد من هذه الدراسة هو تسليط الضوء على تجربة القطرية في مجال القطاع السياحي والإستراتيجية المتبعة من طرف دولة قطر ، ولقد توصلت هذه الدراسة إلى مجموعة من النتائج نوردتها في الآتي :

- وتركز رؤية قطر 2030 على إيجاد توازن بين الاقتصاد القائم على النفط واقتصاد أكثر اعتمادا على المعرفة، وذلك في إطار سعي الدولة القطرية إلى تنويع اقتصادها وضمان مناخ أعمال مستقر ومستدام قصد الإدارة الرشيدة للاقتصاد القطري وتعزيز تنافسيته من خلال استقطاب المزيد من الاستثمارات وتحفيز النمو.
 - استراتيجية التنمية الوطنية التي أعدتها، أعدت برنامج لبناء اقتصاد متنوع، يسعى لتحويل دولة قطر إلى دولة ذات اقتصاد متنوع ومستدام قائم على المعرفة، يتناقص فيه الاعتماد على قطاع المحروقات وتزايد فيه أهمية القطاع الخاص وريادة الأعمال،
 - ويمكن القول إن هذا التحول الكبير الذي يشهده القطاع يعود بالأساس إلى مرتكزين مهمين الأول هو إطلاق الهيئة العامة للسياحة رسميا عام 2007، بغية تحقيق نمو مستدام للقطاع في الدولة والترويج لقطر كوجهة سياحية عالمية فريدة للتجارة والأعمال والتعليم والرياضة والترفيه في المنطقة،
 - حسب بيانات فإن استمرار المقاطعة الخليجية لدولة قطر بما في ذلك استمرار إغلاق الحدود البرية والبحال الجوي وانعدام المواصلات البرية والجوية المباشرة بين الدوحة والمدن الخليجية الرئيسية سوف يعني أن القطاع السياحي القطري يواجه انخياراً كاملاً خلال الشهور المقبلة، حيث إن الهبوط المؤكد في أعداد السياح سوف يتجاوز الـ 50%.
- ومن اهم التوصيات والاقتراحات نوردها في التالي :
- تنشيط قطاع السياحة من خلال الجولات السياحية الافتراضية .
 - ضرورة إنشاء صندوق للتنمية السياحية بهدف الحصول على الأموال اللازمة لمواجهة متطلبات القطاع السياحي بعمولات منخفضة وشروط ميسرة وتوجيه التمويل الى المشروعات الجديدة السياحية.
 - تنويع المنتجات السياحية تطلب ذلك الاستمرار في تطوير المواقع السياحية وتأهيلها واستثمارها، وتنمية المنتجات ذات الصلة بالسياحة الترفيهية سواء البحرية أو الصحراوية، أو سياحة الواحات والمؤتمرات والمنتديات العلمية والتقنية وغيرها، ورفع جودتها .
 - استحداث عدد من الإجازات لتوسيع حجم الموسم السياحي تبني المقترحات التي تدعو لاستحداث عدد من إجازات نهاية الأسبوع الممتدة ، حيث أن هذا بدوره سيساعد على زيادة عدد الرحلات السياحية خارج المواسم التقليدية .

المصادر والإحالات:

- 1 عبد السلام أبو قحف وريم فاروق النشار، أساسيات صناعة السياحة والسياحة الالكترونية ، مكتبة الملكة والأمل ، الإسكندرية، مصر ، 2014، ص:03.
- 2 وكالة الأنباء القطرية ، تقرير حول : السياحة مدخل جديد لتنويع الاقتصاد القطري ، على الرابط : <https://www.kuna.net.kw> ، تاريخ الاطلاع : 2018/08/20 ، على الساعة : 20:00 ، ص:01.
- 3 نفس المرجع ونفس الصفحة .
- 4 عبد السلام أبو قحف وريم فاروق النشار ، مرجع سابق ، ص:05.
- 5 أبو بكر بوسالم وآخرون ، مداخلة بعنوان : تشخيص واقع السياحة كبديل اقتصادي تنموي في الدول المغاربية - الجزائر نموذجاً ، مقدمة للملتقى الدولي السادس حول : بدائل النمو والتنويع الاقتصادي في الدول المغاربية بين الخيارات والبدائل المتاحة، المنعقد يومي : 03/02 نوفمبر 2016، جامعة الشهيد حمه لخضر الوادي ، الجزائر ، ص: 05.
- 6 Pierre Py, Le tourisme , Un phénomène économique, Ed. La documentation française, France, 1996, P 14.
- 7 أبو بكر بوسالم وآخرون ، مرجع سابق ، ص: 05.
- 8 الطيب بولحية وعبد الحفيظ مسكين ، مداخلة بعنوان : مساهمة القطاع السياحي الجزائري في التنمية الاقتصادية بين الواقع والمأمول ، مقدمة للملتقى الدولي السادس حول : بدائل النمو والتنويع الاقتصادي في الدول المغاربية بين الخيارات والبدائل المتاحة، المنعقد يومي : 03/02 نوفمبر 2016، جامعة الشهيد حمه لخضر الوادي ، الجزائر ، ص: 05.
- 9 نفس المرجع ونفس الصفحة .
- 10 عبد العزيز ماهر توفيق ، صناعة السياحة ، دار مهران للنشر والتوزيع ، عمان ، 1997 ، ص:47.
- 11 نفس المرجع، ص: 50.
- 12 عشي صليحة ، الآثار التنموية للسياحة دراسة مقارنة بين الجزائر تونس و المغرب، مذكرة ماجستير في العلوم التجارية غير منشورة، جامعة محمد بوضياف المسيلة ، 2005، ص: 23.
- 13 صبري عبد السميع، نظرية السياحة، مطبعة كلية السياحة والفنادق، جامعة حلوان، مصر، 1994، ص:94.
- 14 الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 11، فيفري 2003، ص: 05.
- 15 زيد منير عبوي، السياحة في الوطن العربي دراسة لأهم المواقع السياحية العربية، الطبعة الأولى ، دار الراية للنشر و التوزيع، عمان- الأردن، 2007، ص: 45-47.
- 16 عبد السلام أبو قحف، صناعة السياحة في مصر، المكتب العربي الحديث، 1992 ، ص : 25.
- 17 أبو بكر بوسالم وآخرون ، مرجع سابق ، ص: 07.

- 18 هاني حامد الضمور، تسويق الخدمات، دار وائل للنشر والتوزيع، الأردن، ط3، 2005، ص 18.
- 19 https://www.moi.gov.qa/unccpcjdoha/Arabic/General_Information.html 01consulte le 1708/2018; P
- ، على الساعة : 21:00، ص:01. 18/01/2018 تاريخ الاطلاع : ، <http://mawdoo3.com/> ،
- على الرابط : الأصليين تقرير حول : عدد سكان 20
- 21 <http://www.4arb.com/%d9%85%d8%b9%d9%84%d9%88%d9%85%d8%a7%d8%aa-%d8%b9%d9%86-c> consulte le 20/01/2018; P01.
- 22 <http://www.mec.gov.qa/ar/qatar-at-a-glance/Pages/Economic-Development-and-standard-of-living-in-Qatar-.aspx> consulte le 20/01/2018; P01.
- 23 مقال بعنوان: "الثاني عالميا في النمو، طيف قاوم اقتصاد قطر نكسة النفط؟" منشور على الصفحة: تاريخ الاطلاع 2018/08/21:
- على الساعة : 18:00، ص: 01.
- 24 وزارة الاقتصاد والتجارة القطرية، <http://www.mec.gov.qa/ar/qatar-at-a-Development-and-standard-of-living-in-Qatar-.aspx> glance/Pages/Econom
- تاريخ الاطلاع : 2018/08/21، على الساعة : 21:00، ص ص: 01، 02.
- 25 وزارة الاقتصاد والتجارة القطرية، <http://www.mec.gov.qa/ar/qatar-at-a-Development-and-standard-of-living-in-Qatar-.aspx> glance/Pages/Econom
- تاريخ الاطلاع : 2018/08/21، على الساعة : 21:00، ص ص: 01، 02.
- 26 مقال بعنوان : رؤية قطر وإستراتيجيتها من منظور الإصلاح، <http://www.alhourriah.org/article> ،
- تاريخ الاطلاع : 2018/08/24 ، على الساعة : 10:00، ض: 01.
- 27 وزارة التخطيط التنموي والإحصاء <http://www.mdps.gov.qa/ar/nds1/Pages/default.aspx>
- 28 وثيقة رؤية قطر 2030 الصادرة عن الأمانة العامة للتخطيط التنموي، منشورة على موقع وزارة التخطيط التنموي والإحصاء القطرية، <http://www.mdps.gov.qa/>
- تاريخ الاطلاع : 2018/08/25 ، على الساعة : 21:00، ص: 01.
- 29 مقال بعنوان : رؤية قطر وإستراتيجيتها من منظور الإصلاح، <http://www.alhourriah.org/article> ،
- تاريخ الاطلاع : 2018/08/24 ، على الساعة : 11:00، ض: 01.

30 تطوير الرعاية الصحية، رؤية قطر 2030، على الرابط : <http://www.nhsq.info/about-the-strategy-ar/qatar-national-vision-ar>، تاريخ الاطلاع : 2018/08/25 على الساعة : 22:00، ص:02..

General Secretariat For Development Planning, Qatar's National Vision 31
2030, 2008, p11.

32 وثيقة رؤية قطر 2030 الصادرة عن الأمانة العامة للتخطيط التنموي ص 22، منشورة على موقع وزارة التخطيط التنموي والإحصاء القطرية، مرجع سابق،

<http://www.mdps.gov.qa/ar/qnv1/Pages/default.aspx>

33 مقال بعنوان: الاستثمار في قطر، على الموقع : <http://uae-embassy.ae/Embassies/qa/Content/2389>، تاريخ الاطلاع : 2018/08/26 ، على الساعة : 20:00، ص:02..

34 بوابة الشروق الالكترونية ، تقرير حول : قطاع السياحة مدخل جديد لتنويع الاقتصاد القطري ، على الرابط : <https://www.al-sharq.com/news/details/346788> ، تاريخ الاطلاع : 2018/08/27 ، على الساعة : 23:00 ص:01

35 نفس المرجع ونفس الصفحة .

36 قناة العربية ، تقرير حول : القطاع السياحي في قطر مهدد بالانهيار مع المقاطعة ، على الرابط : <http://www.alarabiya.net> ، تاريخ الاطلاع : 2018/08/27، على الساعة : 11:00، ص:01.

دور الهيئات المرافقة في تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

"حاضنات الأعمال أنموذجا"

The Role of the Accompanying Organizations in the Development of Small and Medium Enterprises " Business incubators model"

د. شيني عبد الرحيم

د. أولاد حيمودة عبد اللطيف

جامعة غرداية

جامعة غرداية

abd83.chenini@yahoo.fr

ouladhaimouda@yahoo.fr

الملخص : تهدف هذه الدراسة إلى عرض أحد أهم الهيئات المرافقة الحديثة الخاصة بدعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بمختلف أحجامها ونشاطاتها ومواقعها متمثلة في حاضنات الأعمال التي يرجع تاريخها إلى أول مشروع تمت إقامته في مركز التصنيع المعروف بإسم Batavia في ولاية نيويورك في الولايات المتحدة الأمريكية عام 1959 عندما قامت عائلة بتحويل مقر شركتها التي توقفت عن العمل إلى مركز للأعمال يتم تأجير وحداته للأفراد الراغبين في إقامة مشروع مع توفير النصائح والاستشارات لهم، كما يقوم مبدئها الأساسي على تقديم حزمة متكامل من الخدمات والتسهيلات والآليات المساندة للمؤسسات الناشئة فضلا عن الاستشارة القانونية والتنظيمية و الفنية التي توفرها لهذه الفئة من المؤسسات بهدف تزويدها بمقومات النمو والإستمرار ، وبذلك فأن حاضنة الأعمال هي عملية وسيطة بين مرحلة بدء النشاط ومرحلة النمو للمؤسسات تقوم خلالها برعايتها لتمكينها من البدء بأعمالها بصورة صحيحة من مرحلة النشأة قبل الانطلاق و الدخول عالم المنافسة ، وعند انتهاء مرحلة الاحتضان لتلك المشروعات والتي من المؤكد تتفاوت حسب قدرة المشاريع على الاستفادة من الرعاية ومن ثم نموها وتطورها الاقتصادي يتم الانفصال عنها وترك المجال لأفكار أخرى جديدة لاستفادة من هذه الخدمات.

الكلمات المفتاحية: مرافقة، لهيئات مرافقة، حاضنة أعمال، مشثلة مؤسسات، مراكز تسهيل، نزل مؤسسات، مؤسسات صغيرة ومتوسطة.

Abstract: The aim of this study is to show one of the most important modern organizations, special which support small and medium enterprises, in all their sizes, activities and locations, represented by business incubators dating back to the first project at the Batavia Manufacturing Center in New York, USA, in 1959. When a family relocated the headquarters of its discontinued company to a business center, units are rented to people who wish to establish a project, including providing advice and consultations. Its basic principle is to provide an integrated package of services, facilities, and mechanisms supporting the emerging enterprises, as well as legal, regulatory and technical advice provided to them, in order to provide them with elements of growth and continuity.

Thus, the business incubator is an intermediate process between the start-up phase and the stage of growth of organizations, during which they take care of them to enable to start their work properly from the stage of emergence before the start and enter the competition, and at the end of the incubation stage, which will certainly vary, according to the ability of enterprises to benefit from the care, and their growth and economic development, then let them get from new idea and services.

Keywords: an Accompaniment, Accompanying organizations, Business Incubator, Enterprises Incubator, Facilitation Centers, Enterprise Hostel, Small and Medium Enterprises.

مقدمة :

يشهد قطاع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر مع نهاية الثمانينات و بداية التسعينات من القرن الماضي وحتى الآن اهتمام كبير بتطوير وتنمية هذا المجال و البحث عن طرق و أساليب لتشجيع وزيادة عدد المؤسسات بمختلف أحجامها و نشاطاتها و مواقعها وذلك للدور الذي تلعبه في تنمية ودعم الإقتصاد الوطني لقدرتها على الإستجابة السريعة للتغيرات في الأسواق و الظروف الإقتصادية بالإضافة إلى مساهمتها في تحقيق التوازنات الإقتصادية كالتقليل من حدة البطالة عن طريق قدرتها على خلق فرص عمل جديدة ومتنوعة لتواضع مؤهلات العمالة المطلوبة مما يعزز دورها في إمتصاص البطالة التي في الأغلب تتصف بتدني مستواها التعليمي و المهني ، وكذا جاذبيتها لأفراد المجتمع أصحاب المشاريع و الأفكار التي تبحث عن فرصة لتجسيدها في مؤسسات تنتج أو تقدم خدمات للسوق كما أن إعتمادها على تكاليف رأسمالية منخفضة و ذلك راجع لطبيعة الإجراء الانتاجي المستخدم حيث أسلوب الانتاج كثيف العمل خفيف رأس المال عامل إيجابي لذلك ، أيضا المساهمة في علاج جزئي للإختلال الحاصل في ميزان المدفوعات بدرجات متفاوتة من خلال تصنيع السلع المحلية بدلا من استيرادها وتصدير السلع الصناعية لقدراتها على إستغلال و حشد و توظيف الموارد المحلية .

إنطلاقا من الأدوار الحالية و المتوقعة لهذه المؤسسات و كتوجه جديد نحو عصر مجتمع المعلومات أو ما يسمى بما وراء السوق حسب ما ذكره كل من tefire et ghaneyt مثل مبدأ ألتزامن وضبط توقيت حدوث الأشياء فضلا عن تعاضم بدايات ظهور المؤسسات و الهيئات الجديدة التي تعتمد على مبدأ عديدة كإمكانيات لا مركزية الطاقة ، المال ، القوة وغيرها ، فقد إتجهت كثير من الدول على غرار الجزائر إلى التركيز لإستحداث هذه الهيئات كونها قادرة على مرافقة المؤسسات التي بحاجة للعديد من المساعدات في مختلف المجالات عند إنشائها و الرعاية الفائقة و الإهتمام الشامل قصد حمايتها من المخاطر التي تحيط بها ، لذلك كان من الضروري إيجاد آليات دعم و مساندة تتجسد في شكل مؤسسات أو شركات تتولى هذه المهمة وتعمل على دفع هذه المؤسسات تدريجيا لتصبح قادرة على النمو ومؤهلة للمستقبل ومزودة بآليات ومقومات الإستمرار و البقاء .

بناءا على ماسبق طرحه فإن الإشكالية المراد معالجتها من خلال هذه الورقة البحثية تتمثل في تشخيص الدور الذي تلعبه الهيئات المرافقة في تطوير و تنمية المؤسسات الصغير و المتوسطة بالجزائر عن طريق تقديمها حزمة متكامل من

الخدمات والتسهيلات والآليات المساندة للمؤسسات الناشئة بهدف تزويدها بمقومات النمو و الإستمرار ، وذلك من خلال الإجابة على الإشكالية الرئيسية التالية:

ما مدى قدرة حاضنات الأعمال كأحد أهم الهيئات المرافقة للمؤسسات الصغيرة من توفير مقومات النجاح و الإستمرارية وإنعكاسها على تطوير قطاع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة بالجزائر ؟
وللإحاطة بجوانب هذه الإشكالية سيتم الإعتماد على المحاور الرئيسية المتمثلة فيما يلي :

المحور الأول: طبيعة مرافقة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة

المحور الثاني : أساسيات حاضنات الأعمال و دورها في تطوير المؤسسات الصغيرة و المتوسطة

المحور الثالث :آليات حضانات الأعمال في مرافقة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة بالجزائر

I-1- طبيعة مرافقة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة :

إن سعى الدول إلى تشجيع الشباب على العمل الحر و تتمين قيمة التشغيل الذاتي عن طريق تمكينهم من تحويل أفكارهم إلى مشروعات قادرة على النمو يتطلب ضرورة إستحداث هيئات و مؤسسات توكل لها مهمة تعميق فكرة العمل الحر وبدرجة كبيرة إلى تنمية معارف ومهارات و إتجاهات الشباب خصوصا في مرحلة إنطلاقها حيث تواجه صعوبات عدة يمكن أن تحول دون إستمرارية المشروع

I-1- تعريف مرافقة المؤسسات :

يشهد مصطلح المرافقة تداولاً في أدبيات التسيير الحديث خاصة عندما يتعلق الأمر بإنشاء المؤسسات الصغيرة ، حيث يعرفها "André Letowski" كونه مسؤول عن الدراسات في وكالة إنشاء المؤسسات بفرنسا (APCE) بأنها عملية تجنيد للهيكل و الاتصالات و الوقت من أجل مواجهة المشاكل المتعددة التي تعترض لها المؤسسة و محاولة تكييفها مع ثقافة و شخصية المنشئ⁽¹⁾

و بالتالي فعملية المرافقة تتعلق بإتباع إجراءات يمكن حصرها في ثلاثة مراحل أساسية متمثلة فيما يلي :

☐ إستقبال الأشخاص الذين يرغبون في إنشاء مؤسسة

☐ تقديم خدمات تتناسب و شخصية كل فرد

☐ متابعة المؤسسة الفتية لفترة عموماً تكون طويلة(حسب طبيعة المرافقين)

I-2- المراحل الأساسية لمرافقة المؤسسات الصغيرة :

بالتدقيق في الصعوبات التي تواجه إنشاء المؤسسات الصغيرة و التي يمكن حصر أهمها في العناصر التالية :

- صعوبة المهارة الإدارية و القدرة على المبادرة

- الحاجة إلى التمويل و الإقتراض
 - البيروقراطية وصعوبة الإجراءات الإدارية
 - النقص في الخبرة و المهارات التسييرية
- كل هذه الصعوبات و غير تفرض المؤسسات الصغيرة و المتوسطة إذا ما أرادت الناحج التركيز على المراحل الأساسية التالية⁽²⁾ :

- تحديد المنتج أو الخدمة التي ستوم بتقديمها إلى السوق
 - دراسة أولية للمشروع تحدد إتجاه المشروع (الهدف)
 - وضع خطة عمل تفصيلية
 - إخضاع التنفيذ إلى فترة تجربة
- بالمقارنة بين الصعوبات التي تعيق تنمية و تطور المشروعات الصغيرة و المراحل الضرورية لإنشائها نجد أنها بحاجة إلى مساعدة ملموسة لتستطيع تخطي صعوبات الإنطلاق وفي هذا المجال يبرز دور الهيئات المرافقة لها من أجل زيادة فرص النجاح و التطوير كتوفير مكان إدار المؤسسة المرافقة يؤجر بأسعار منخفضة ، بالإضافة إلى مكان لإنتاج و تقديم الخدمات ضمن الحدود التي تسمح بها الهيئة المرافقة ، توفير خدمات إدارية مشتركة ، تقديم معلومات تفصيلية حول كيفية الإستفادة من الأجهزة الحكومية الداعمة و المساعدة على تخطي الصعوبات التمويلية خاصة ، وكذا تقديم المساعدات و الإستشارات لدراسة السوق حسب نوع المنتج وحجم السوق ، تقديم الإرشادات اللازمة في وضع خطة العمل التفصيلية وأيضاً المساعدة على وضع تفاصيل الموازنة وتحديد مستلزمات التمويل و القروض و السيولة المالية .

1-3- أشكال الهيئات المرافقة للمؤسسات :

يمكن أن تأخذ المرافقة أشكال متعددة حسب الجهة القائمة عليها و كذا حسب طبيعتها و مدة تدخلها ، بالإضافة إلى القطاع الذي تهتم به، لأجل هذا يمكن حصر أهم الأجهزة و الهيئات الفاعلة في مجال مرافقة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة نذكر مايلي⁽³⁾ :

1-2-1- الدولة والهيئات المحلية : نجد حالياً أن الدول المتطورة تشهد حركة واسعة للمساعدات المالية بالإضافة إلى تنظيم المسابقات ومنح تسهيلات مختلفة من أجل مساعدة الأفراد المنشئين للمؤسسات الصغيرة ، بينما في الدول النامية فيبقى هذا الموضوع تقريباً نظرياً فقط، و ذلك نتيجة لتأخر تطبيق القرارات الوزارية، وغياب

استراتيجية عامة تعنى بالمؤسسات الصغيرة، و التي قد تظهر في شكل اضطرابات ناتجة عن عدم التكوين الجيد للأعوان المعنيين بالمرافقة.

1-2-2- التنظيمات المالية : تلعب التنظيمات المالية دورا هاما فيما يتعلق بالدعم المالي و الاستشاري، فهي تساهم في إنجاز الملفات المالية و الدراسات اللازمة لحاملي المشاريع و أيضا في مجال منح القروض، إضافة إلى ذلك توجد مؤسسات رأس المال المخاطر، والتي عادة ما تمنح أموالا للمؤسسات الجديدة التي تتميز بقدرة عالية على النمو رغبة في الحصول على أرباح عالية مستقبلا.

1-2-3- حاضنات الأعمال : تعتمد هذه الهيئة على فكرة مفادها أن كل المشروع صغير كأنه وليد يحتاج إلى الرعاية الفائقة و الإهتمام الشامل لذلك يحتاج إلى حضنة تضمنه منذ مولده لتحميه من المخاطر التي تحيط به و تمدّه بطاقة الإستمرارية وتدفع به تدريجيا بعد ذلك قويا قادرا على النمو و مؤهلا للمستقبل ومزودا بفعاليات و آليات النجاح⁽⁴⁾.

1-2-4- مشتلة المؤسسات : تعتبر مشتلة المؤسسات أحد أجهزة المرافقة المكملة لدور و مهام الحاضنات ، حيث تعرف على أنها الهيئة التي تهتم باستقبال و استضافة حاملي المشاريع في المراحل الأولى من حياة المؤسسة (عادة الأربع سنوات الأولى) أي بعد إنشائها، و تتكفل المشتلة بأداء ثلاث مهام أساسية متمثلة في مرافقة حامل المشروع ، توفير الخدمات الاستشارية ، وإستضافة المؤسسة الفتية .

وبالتالي فالإختلاف بين الحاضنة و المشتلة يكمن في كون الحاضنة تتكفل بإستقبال و مرافقة حاملي المشاريع و الأفكار عند قيامهم بإنشاء مؤسساتهم، أما المشتلة فيتمثل دورها في إستضافة المؤسسات التي أنشئت حديثا و تزويدها بخدمات ملحقة .

1-2-5- نزل المؤسسات : قد تصل مهلة إنشاء مؤسسة و إستقرارها الفعلي خمسة عشرة سنة ، لهذا تقوم المشتلة باستعمال طريقة الإيجار المؤقت (عادة خلال كل 23 شهر) حتى تتجنب خطر بيع أو التصرف في المحلات من طرف المؤسسات التي تم استضافتها، لهذا جاء نزل المؤسسات الذي يقوم بإمضاء عقد إيجار عادي(عادة لفترة 48 شهر) مع المؤسسة التي تخرج من المشتلة مع متابعة مرافقتها.

1-2-5- مراكز التسهيل : لا تختلف بشكل كبير عن مشتلة المؤسسات لهذا فهي تعبر عن مراكز لتوطين المؤسسات الجديدة عن طريق منح خدمات مختلفة مثل الهاتف و الفاكس... إلخ ، إضافة إلى توفير أماكن جديدة لإقامة مؤسسات جديدة ، و تختلف هذه المراكز عن المشاتل في كون هدفها الأساسي هو الربح مما يعني أنها

تتطلب بذلك تسديد إيجار معتبر من قبل المؤسسات المستضيفة يتناسب و هذه الأماكن ، بينما أوجه الإختلاف مع حاضنات الأعمال فنلخصها من خلال الجدول التالي :

الجدول رقم 01 : المقارنة بين حاضنات الأعمال ومراكز التسهيل

مراكز التسهيل	حاضنات الأعمال
- عادة ما تخدم جميع الأعمال الصغيرة - استشارات عامة وتدريب (داخلي, خارجي) - لا تلزم المشاريع للخروج منها - نجاحها في تأجير كامل مساحاتها - مشاريع إبداعية جديدة - يتم الإشراف عليها من قبل مركز بحث وتطوير - رأسمال استثماري قليل	- تخدم القطاعات ذات النمو المرتفع - استشارات وتدريب مخصص للحاضنة فقط - لديها سياسة لإخراج المشاريع بعد نجاحها - نجاحها في عدد المشاريع الناجحة الخارجة منها - مشاريع إبداعية جديدة - يتم الإشراف عليها من قبل مركز بحث وتطوير - تكاليف عالية نوعا ما لكنها تخدم قطاعات متخصصة - سريعة النمو في مراحلها الأولى ومنشآت سريعة التطور

المصدر : من إعداد الباحثين

I-2-6- الإفراق (Essaimage) : يعتبر الإفراق أحد الأشكال الجديدة التي بدأت تأخذ موقعها في مجال مرافقة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة إذ يتمثل في قيام مؤسسة ما بدفع عمالها إلى إنشاء مؤسساتهم الخاصة ، ومنحهم مساعدات مالية و دعم إمدادي ، إضافة إلى متابعة المؤسسة الجديدة مع الحق في الرجوع إلى الوظيفة في حالة الفشل.

II- أساسيات حاضنات الأعمال و دورها في تطوير المؤسسات الصغيرة و المتوسطة

تشهد الأونة الأخيرة إهتمام كبير بتطوير المؤسسات الصغيرة و المتوسطة من خلال إستحداث تقنيات جديدة لدعم و تشجيع إنشاء المؤسسات خاصة في مرحلة التأسيس و الإنطلاق و التشغيل ، حيث تعتبر حاضنة الأعمال إحدى أهم الهيئات المرافقة عن طريق تقديمها لمجموعة متكاملة من الخدمات والتسهيلات وآليات المساندة و الإستشارة بإعتبارها مؤسسة هيئة ذات كيان قانوني لديها الخبرات اللازمة و القدرة على الإتصالات و الحركة الضرورية لنجاح مهامها ، كما تركز على الأفراد الذين يملكون مواهب العمل الحر و الذين يرغبون البدء بإقامة مؤسساتهم الصغيرة بهدف تخفيف أعباء مرحلة الإنطلاق ، ويشترط على المؤسسات المحتضنة ترك الحاضنة بعد إنتهاء الفترة الزمنية المحددة و الخروج من الحاضنة لإفساح المجال أمام مؤسسات صغيرة أخرى في مراحل التأسيس الأولى للإستفادة منه .

II-1- تعريف حاضنات الأعمال :

تعرف حاضنات الأعمال بأنها بناء مؤسسى حكومي أو خاص تمارس مجموعة من الأنشطة التي تستهدف تقديم المشورة و النصح و الخدمات المساعدة المالية و الإدارية و الفنية لمنشآت الأعمال و الصناعات الصغيرة سواء في المراحل الأولى لبدأ النشاط أو أثناء ممارسته أو من خلال مراحل النمو التي تمر بها المنشآت المختلفة ، كما توفر هذه الحاضنات فرصا للشراكة في الخدمات المكتبية و التجهيزات و الآلات و التأجير و نقل التقنيات و التكنولوجيا.... وغيرها من الخبرات التي تهدف إلى تجسيد فكرة إنشاء المنشأة⁽⁵⁾

تعرفها الجمعية الوطنية لحاضنات الأعمال (NBIA)⁽⁶⁾ بأنها منظومة مساعدة للمؤسسات الوليدة من خلال تقديم موارد و خدمات دعم ومساندة مختلفة وتزويد المبادرين Entrepreneur بالخبرات و المعلومات و الأدوات اللازمة من أجل تمكين تخرج مؤسسات ناجحة قادرة على النمو و الإستمرار إلى ما بعد فترة الإحتضان ، و بالتالي فإن حاضنة الأعمال تعد برنامج تنموي يساعد في تنوع النشاط الإقتصادي و تكوين الثروة ونشر التكنولوجيا وتسويقها وكذلك خلق فرص الإستثمار و تخفيض المخاطر فيها⁽⁷⁾ .

كما تعرفها اللجنة الإقتصادية و الإجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا) بأنها مؤسسات تعمل على دعم عملية ريادة الأعمال و تساعد الشركات الناشئة من أجل تعظيم فرص نجاح إبتكاراتها ، عادة لا يقبل ضمن منظومة الحاضنة سوى المبادرين المنشئين الواعدين و المنشآت الناشئة و التي لديها أفكار مجدية ، وتقوم الحاضنات بدعم مبادري الأعمال بالموارد و الخدمات الضرورية اللازمة وتطوير خطة المشروع و الخدمات المالية ، القانونية ، التنظيمية والدعم التقني و النصح في أمور الملكية الفكرية ومصادر التمويل⁽⁸⁾ .

وتجدر الإشارة إلى أن عملية الحضانة تستغرق حوالي ستة أشهر إلى سنة لكل شركة محتضنة (incubee) ، أما الحاضنات ذاتها فلكي تحقق إستدامتها الذاتية تحتاج لفترة من 7 إلى 8 سنوات حسب ما أظهرت التجارب الدولية ، وقد أظهرت الإحصائيات أن نسبة نجاح المؤسسات الصغيرة و المتوسطة التي تم إنشائها بواسطة الحاضنات هي 85% مقابل 45% للمؤسسات التي أنشئت من دون حاضنات ، ففي أوروبا و الولايات المتحدة ثبت بعد التقييم أن 90% من المؤسسات الناشئة التي تحتضن تصبح فعالة النمو بعد ثلاث سنوات من التشغيل ، فضلا عن ذلك فإن المؤسسات المحتضنة توفر حوالي 40 إلى 50% من تكاليف النشوء من خلال الحاضنات .

II-2- مميزات حاضنات المؤسسات الصغيرة :

- تطور أفكار جديدة لإيجاد مشروعات إبداعية جديدة أو المساعدة في توسيع القائمة منها
- مساعدة أصحاب الإبتكارات و الإختراعات في تحويل أفكارهم إلى منتجات قابلة للتسويق

- توفير الدعم و التمويل و الخدمات و التسهيلات لمنتسبيها و التي من أهمها مايلي :
- تأمين مكان للمشاريع لكي تنتج و تسوق منه و تستقبل العملاء
- دعم مالي من خلال الاستفادة من القروض المسددة و تملك المعدات
- الاستفادة من التسهيلات المتوافرة في الحاضنة مثل موظف الإستقبال (هاتف ، فاكس ، طابعة ...)
- تقديم دعم فني و إعطاء إستشارات في مجال الإدارة ، التسويق ، المحاسبة و الأمور القانونية
- تنمية المهارات من خلال التدريب المستمر على بنود البيع ، التفاوض ، المناقصات ...
- دعم تسويقي من خلال معاونة المؤسسات الصغيرة في الإشتراك بالمعارض المحلية و الدولية و مساعدته بتسويق منتجاته من خلال شركة متعاونة مع الحاضنة

- توفير خدمات للجهات التمويلية من حيث الابحاث و المعرفة والتدريب والإشراف والمراقبة لزيادة وتعزيز النمو.

- مراجعة عمليات التشغيل لمنتسبيها بصورة دورية لتحقيق الأهداف المرسومة

II-3- أشكال حاضنات الأعمال :

يمكن الإعتماد على تصنيف حاضنات الأعمال وفق عدت معايير كمعيار الملكية ، طبيعة النشاط وأيضاً السوق المستهدف وفيما يلي أبرز أشكال حاضنات الأعمال :

II-3-1- معيار الملكية : بالإعتماد على هذا المعيار يمكن التمييز بين حاضنات الأعمال العامة و الخاصة و أخرى مختلطة وذلك كمايلي⁽⁹⁾ :

○ حاضنات أعمال خاصة : تعني الحاضنات التي يعود ملكيتها إلى الخواص لهذا فهي تسعى بالدرجة الأولى إلى تحقيق الأرباح لكن هناك البعض منها غير ربحية حيث تقدر نسبتها 8% من عدد الحاضنات أمريكا الشمالية على سبيل المثال .

○ حاضنات أعمال عامة : تمثل الحاضنات المملوكة من طرف الدولة و بالتالي فهي حاضنات غير ربحية ، كما أنها تكون بدعم و رعاية الأجهزة و الهيئات الحكومة وبالتالي فهي تسعى إلى تحقيق التنمية الاقتصادية من جهة وتنمية روح المبادرة لدى الشباب الذين يفكرون في إنشاء مؤسسة أو إنتاج أو ممارسة تقديم خدمة ما من جهة أخرى .

○ حاضنات الأعمال المختلطة: تمثل المزيج بين المملكتين العامة والخاصة رغم هيمنة الملكية العامة عليها كون الرسالة الأساسية تتمثل في خلق فرص عمل، تنويع أو توسيع النشاط الإقتصادي، وتنويع مصادر الضرائب.

II-3-2- معيار طبيعة النشاط : يتم التمييز بين الحاضنات وفق هذا المعيار على نوع النشاط المستهدف أي

المجال الذي يتم توجيه الخبراء في الحاضنة بتنميته وتقديم نصائح بحيث تكون أكثر جدوى و فيما يلي أهم هذه المجالات⁽¹⁰⁾ :

- حاضنة الأعمال الصناعية : تقوم على تقديم خدمات و مساعدات للشركات الصناعية المبتدئة .
- حاضنة الأعمال الخدمية التكنولوجية العامة
- حاضنة الأعمال السياحية
- حاضنة الأعمال التكنولوجية عالية المستوى
- حاضنة الأعمال الطبية
- حاضنة الأعمال الخاصة بالمعلوماتية و الإعلام
- حاضنة الأعمال الشاملة أو المختلطة

II-3-3- معيار السوق المستهدف : يركز هذا المعيار على تحديد الحاضنة وفق المنطقة الجغرافية التي تعمل في

إطارها الحاضنة لهذا نميز بين الحاضنات الإقليمية أو المحلية و الحاضنات الدولية و ذلك كمايلي⁽¹¹⁾ :

- الحاضنة الإقليمية : تخدم هذه الحاضنة منطقة جغرافية معينة بمهدف تنميتها وتعمل على إستخدام الموارد المحلية من الخامات و الخدمات و إستثمار الطاقات الشبابية العاطلة في هذه المنطقة أو خدمات أقلييات معينة أو شريحة من المجتمع .

- الحاضنة الدولية : تروج الحاضنات لإستقطاب رأس المال الأجنبي مع عملية نقل التقنية مؤكدة على الجودة العالية و التصدير للخارج

- بالإضافة إلى ما ذكر يمكن الإشارة إلى أن هناك حاضنات أعمال تتخذ من الفضاء الإلكتروني موقع لها مما يسمح بتقديم خدماتها على نطاق أوسع لتنمية الأفكار و روح المبادرة للعملاء المرتقبين إي الأشخاص الذي يفكرون في إنشاء مؤسساتهم ، ومن بين هذه الأشكال نجد⁽¹²⁾ :

- الحاضنة الافتراضية : هي حاضنة بدون جدران ، حيث يتم تقديم خدمات الحاضنة المعتادة بإستثناء إحتضانها بالعقار الذي يتوفر بالتصنيفات السابقة ، وتعد مراكز تنمية المنشآت الصغيرة و المتوسطة بالغرف التجارية الصناعية مثالا جيدا للحاضنات الافتراضية .

- الحاضنة الإنترنت : تعرف من حيث المبدأ أنها مؤسسة تساعد شركات الإنترنت و البرمجيات الناشئة على النمو حتي الوصول لمرحلة النضج ، وتشير الإحصائيات أن عدد مستخدمي الإنترنت في العالم وصل إلى نحو

1.966 مليون مستخدم في نهاية عام **2010** بحيث تصبح نسبة الأفراد الذين يتاح لهم الدخول إلى الإنترنت حوالى **% 28,7 من سكان العالم**⁽¹³⁾، ونتيجة هذا التزايد الملحوظ في عدد مستخدمي الإنترنت يتوقع أن يستمر إزدياد حجم التجارة الإلكترونية التي تتم عبر الإنترنت و بالتالي سوف تزداد الحاجة إلى حاضنات أكثر تطورا لتلبية إحتياجات الأعداد المتزايدة من المستخدمين .

II-4- العوامل المساعدة على تفعيل دور حاضنات الأعمال :

بالرغم من جاذبية المنافع المتوقعة و أهمية الدور الذي تلعبه حاضنات الأعمال إلا أن عدد من المشكلات أو القيود قد تؤثر إما على تفعيل دورها أو على فعاليتها في وقت واحد ، حيث أن المشكل الأساسي يتمثل في مستوى التوقعات المرتبطة بالمنافع التي يتحصل عليها المنشآت المحتضنة خاصة في مراحل نشأتها الأولى ، فقد يرتفع مستوى الطموح في الوقت الذي تقل فيه قدرات الحاضنة المالية و البشرية التي تمكنها من تلبية هذا المستوى خاصة إذا كان مستوى الطموح مبالغاً فيه ، كذلك إشكالية جودة و نوعية الاتصالات وردود فعل الجهات التي سوف تستهدفها الحاضنة لتسهيل عمل المنشآت المحتضنة حيث يعتبر التباين في أهداف المنشأة المحتضنة و المنشأة الحاضنة من المشكلات المتوقعة الأخرى خاصة أن الأخيرة سوف تواجه درجة معينة من المخاطرة في حالة قيامها بمنح مساعدات مالية للأولى أو ضمانها أمام المؤسسات المالية المانحة للقروض مثلاً ، كما قد يخشى البعض ظهور مشكلة الإعتماد المنشأة المحتضنة على المنشأة الحاضنة في مجالات عديدة .

كل هذه المشاكل وغيرها تصعب من مهمة الحاضنة في تخريج مؤسسات قادرة على النمو و الإستمرارية إلى ما بعد فترة الإحتضان ، لهذا يجب على القائمين على هذه الحاضنات البحث عن العوامل التي من شأنها تفعل وتساعد على نموها والتي نذكر أهم هذه العوامل في النقاط التالية ⁽¹⁴⁾ :

- التركيز على إحتضان المشروعات الجديدة ، وعدم إهمال تلك المؤسسات المتواجدة في المناطق النائية (المناطق الواجب ترقيتها) وذلك بإنعاشها وبث الدم فيها من جديد .
- الترحيب بكل المبادرات التي يقدمها رجال الأعمال و المستثمرين و المبادرين لنقل خبراتهم في مجالات الإستثمار و الأعمال المختلفة للمؤسسات الجديدة أو الناشئة و في بيئة تتصف بالإبتكار و تنوع فيها فرص الإستثمار ، التجارة.... إلخ
- التأكد من إحتياجات المشروعات لبرنامج الإحتضان ومدى ملائمة هذه الإحتياجات للخدمات و المباني و البنية الأساسية الموجودة بالحاضنة .
- تصميم برنامج الحاضنات التي تعتمد أساساً على قدرتها على توليد موارد ذاتية

- توظيف إستراتيجيات متطورة تعمل على تنمية الحاضنات و التخطيط طويل المدى
- توظيف العناصر البشرية التي تتواءم مع مفهوم إحتضان أصحاب الأفكار و تستطيع تلبية إحتياجاتهم و مساعدتهم
- إستيعاب إحتياجات الشركات الناشئة من الدعم و الخدمات
- تركيز وقت العمل لمدير الحاضنة في تنمية القيمة المضافة للمشروعات الموجودة بالحاضنة
- تركيز خدمات الحاضنة و إستخدام كامل مساحتها لخدمة الشركات الملتحقة
- دعم و مساعدة إدارة الحاضنة من خلال المجتمع المحيط وشبكة كبيرة من الخدمات و الشركاء
- التقييم المستمر لبرنامج الحاضنات و تحسين الأداء .
- الإستفادة من التمويل الفكري الذي توفره المؤسسات العلمية لغرس روح المبادرة و الإبتكار في الجامعات الرئيسية

III- آليات حاضنات الأعمال في مرافقة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة بالجزائر

III-1- المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتطورها في الجزائر :

تباينت التعاريف التي قدمت للتعبير عن المؤسسات الصغيرة و المتوسطة من دولة إلى أخرى نظر لإختلاف قدرات هذه الدول الإقتصادية و الإجتماعية و درجة نموها ، حيث نجد كذلك أن التعريف المقترحة قد تعتمد على الجانب القانوني كما هو الشأن في الولايات المتحدة الأمريكية التي تعرف المؤسسات الصغيرة حسب قانون المنشأة الصغيرة لسنة 1953 على أنها ذات ملكية و إدارة مستقلة و لاتسيطر على مجال نشاطها المؤسسات الكبرى ، تعتبر مؤسسة صغيرة أو متوسطة كل مؤسسة تضم على الأقل 500 عامل ، كما يمكن أن تعتمد على الجانب الإداري كتعريف كندا الذي يعرفها بأنها مستثمرات تجارية هدفها الربح وهي تضم أقل من 500 عامل بحصيلة سنوية تقدر بـ 50 مليون دولار على الأقل ، كما تعد مشروع صناعي كبير إذا كانت تضم 50 عامل في بلجيكا و اليونان ، و 200 عامل في إيطاليا و إسبانيا و 500 عامل في الدانمارك و إيرلندا و في غالبية هذه البلدان تعد المشروعات التي يقل عدد عمالها عن 10 عمال أو 20 عاملا إما مشروعات صغيرة جدا أو مؤسسات ضغرى و إما تستبعد من الإحصاءات الرسمية⁽¹⁵⁾ .

أما في الجزائر فقد أخذ المشرع الجزائري بالمعايير الأوربية في تحديد مفهوم المؤسسات وذلك بإستخدام ثلاثة معايير متمثلة في عدد العمال، رقم الأعمال والإستقلالية ، وهذا ما تضمنه القانون التوجيهي لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الوارد في القانون رقم 02-17 مؤرخ في 11 ربيع الثاني عام 1438 هـ الموافق 10 يناير سنة 2017

م ، فحسب المادة 5⁽¹⁶⁾ من نفس القانون تعرف المؤسسة الصغيرة والمتوسطة مهما كانت طبيعتها القانونية بأنها مؤسسة إنتاج السلع و / أو الخدمات التي :

- تشغل من واحد (1) إلى مائتين وخمسين (250) شخصا،
 - لا يتجاوز رقم أعمالها السنوي أربعة (4) ملايين دينار جزائري، أو لا يتجاوز مجموع حصيلتها السنوية مليار (1) دينار جزائري،
 - تستوفي معايير الإستقلالية* .
- كما ورد في المواد الثلاثة الموالية (8، 9 و 10) تصنيف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على النحو المبين في الجدول رقم (02) كالآتي؛

الجدول رقم 02 : معايير تصنيف وتعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائري

طبيعة التصنيف	عدد العمال	رقم الأعمال (الوحدة : دج)	الحصيلة السنوية (الوحدة : دج)
المؤسسة المتوسطة	من 50 إلى 250 شخص	من 400 مليون إلى 4 مليار	من 200 مليون إلى مليار
المؤسسة الصغيرة	من 10 أشخاص إلى 49 شخص	أقل من 400 مليون	أقل من 200 مليون
المؤسسة الصغيرة جدا	من شخص واحد إلى 9 أشخاص	أقل من 40 مليون	أقل من 20 مليون

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على ما ورد في المواد 8، 9 و 10 من القانون التوجيهي لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية

وعلى الرغم من أهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الإقتصاد الوطني، إلا أن حصيلتها الحالية لم تتجاوز المستوى المطلوب لدفع عجلة التنمية المحلية، إذ أن مجموع هذه الفئة من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بلغ 1.060.289 مؤسسة مع نهاية السداسي الأول لسنة 2017، تتوزع حسب معيار الفئة العمالية على النحو المبين في الجدول الآتي :

* المؤسسة المستقلة: كل مؤسسة لا يملك رأسمالها بمقدار 25% فما أكثر من قبل مؤسسة أو مجموعة مؤسسات أخرى، لا ينطبق عليها تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

الجدول رقم 03 : توزيع حصيلة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب عدد العمال إلى غاية

2017/06/30

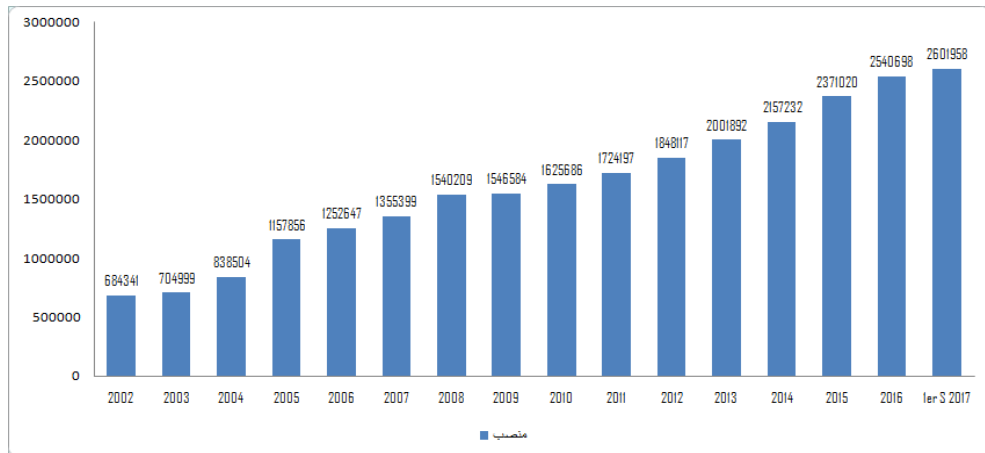
النسبة(%)	عدد المؤسسات	طبيعة المؤسسة
97.7	1 035 891	مؤسسة صغيرة جدا (TPE)
2.00	21 202	مؤسسة صغيرة (PE)
0.30	3 196	مؤسسة متوسطة (ME)
100	1 060 289	إجمالي المؤسسات

source : Bulletin d'information statistique n°31, 1^{er} semestre 2017, P09

نلاحظ من الجدول أعلاه تركز إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على الفئة التي تشغل أقل من 10 عمال، وذلك بنسبة 97.7%، هذا وقد بلغت مساهمة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في مناصب الشغل مع نهاية السداسي الأول لسنة 2017، بـ 2601958 منصب، بنسبة زيادة عن السداسي الفارط (2016/06/30) قدرت بـ 4.58% أي ما يعادل 114044 منصب، والشكل رقم (01) يعرض تطور حجم العمالة التي تم إنشائها من قبل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة خلال الفترة الممتدة من سنة 2002 إلى غاية السداسي الأول من سنة 2017 وذلك كما يلي :

الشكل رقم (01): مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في إنشاء فرص عمل حسب نوع النشاط

خلال 2017/06-2002



المصدر : من إعداد الباحثين بالاعتماد على التقارير السنوية لوزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

الشيء الممكن ملاحظته من هذه البيانات أن مساهمة القطاع الخاص في خلق فرص عمل يفوق تلك التي توفرها المؤسسات العمومية بل حتى أن المؤسسات ذات الطابع الحرفي في السنوات الأخير تفوق نسبة مساهمتها في التشغيل عن تلك المقدمة من القطاع العام، وهذا ما يؤكد الفكرة أو الهدف الأساسي الذي تسعى إليه معظم الدول من خلال تبني العديد من السياسات والإستراتيجيات الحديثة للتخفيف من حدة البطالة عن طريق تنمية روح المبادرة عند الشباب في إنشاء مؤسسات صغيرة ومتوسطة خاصة عوض الاتكال على تلك التي تقوم الدولة بإحداثها .

فيما يتعلق بتطور عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي تم إنشائها شهدت تطور إجمالي قدر بأكثر من الضعف للفترة ما بين سنتي 2008 - 2017/06، أي بفارق يصل إلى 540763 مؤسسة، حيث تجسد هذا النمو بشكل ملفت للإنتباه في القطاع الخاص وخلال نفس الفترة بنسبة 104,28% في حيث تستمر المؤسسات العمومية في انخفاضها، ولتوضيح حالات التطور التي عرفتتها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر خلال العقد الأخير نقوم بإدراج الجدول التالي :

الجدول رقم 04 : تطور عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية من 2008 إلى غاية

2017/06/30

إجمالي المؤسسات	المؤسسات العامة PME publiques	المؤسسات الخاصة PME privées			السنوات
		شخص طبيعي		شخص اعتباري	
		حرف تقليدية	أعمال حرة		
519526	626	126887	70626	321387	2008
587494	591	131505	109496	345902	2009
619072	557	135623	113573	369319	2010
659309	572	146881	120095	391761	2011
711832	557	160764	130394	420117	2012
777816	557	175676	142169	459414	2013
852053	542	194562	159960	496989	2014
1014075	438	233298	202953	577386	2015
1022621	390	235242	211083	575906	2016
1060289	264	243699	220516	595810	2017/06/30

Source : ministère de la PME : - Bulletin d'information statistique n°31, 1er semestre 2017

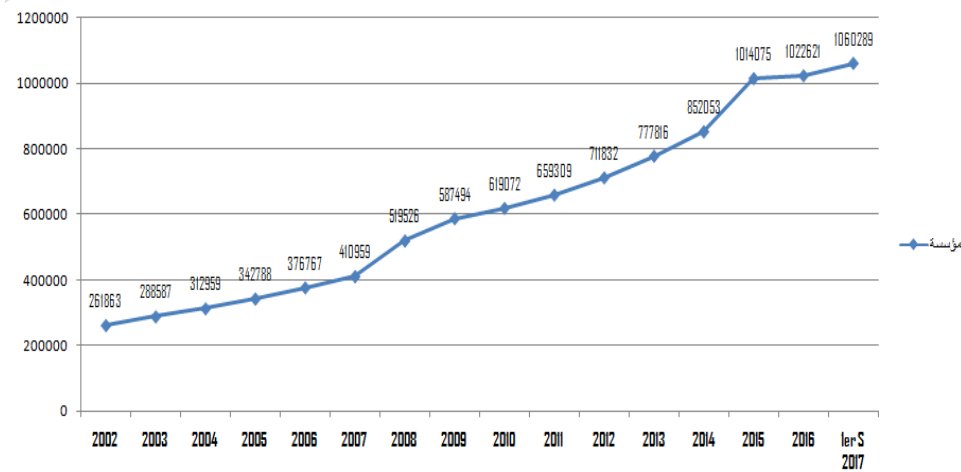
- Bulletin d'information statistique n°30 à n°12

وبالنظر إلى التطور السنوي لعدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، حيث تجاوز مليون مؤسسة أي

1060289 مؤسسة، فإن الشكل رقم (02) يبين هذا التزايد على النحو الآتي ؛

الشكل رقم (02) : منحني تطور عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية ما بين 2002 –

2017/06/30



المصدر : من إعداد الباحثين بالاعتماد على التقارير السنوية لوزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

من خلال الجدول رقم (04) والمنحنى البياني أعلاه يتضح أن المؤسسات العمومية تعرف انخفاضا يرجع بشكل أساسي إلى خصوصية بعض مؤسسات القطاع العام وفي المقابل نلاحظ تزايد ملحوظ في المؤسسات الخاصة وبالمثل الصناعة التقليدية عرفا تطورا كبيرا، لهذا فقد عرف نسيج المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تطورا ملحوظا خلال الفترة ما بين سنة 2002 و 2017/06/30 وصلا إلى 104,28% إذ إنتقل تعدادها الإجمالي من 261863 مؤسسة إلى 1060289 مؤسسة، حيث يترجم هذا الإرتفاع العالي في الدعم الحكومي في سن قوانين ومراسيم لصالح دعم الإستثمار في المؤسسات الصغيرة و المتوسطة التي تتناسب و منطق الإصلاحات الإقتصادية و بشكل أساسي من خلال إنشاء الهيئات و الأجهزة الداعمة و المساندة لها كوكالة الوطنية لتطوير الإستثمار (ANDI)، صندوق ضمان القروض للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة (FGAR)، الوكالة الوطنية لتشغيل الشباب (ANSEJ)، الوكالة الوطنية لتطوير الإجتماعي (ADS)، الصندوق الوطني لضمان البطالة (CNAC).... إلخ.

III-2- أسلوب حضانة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة :

لا تعتبر الحاضنة مجرد مكان للعمل به مجموعة من الخدمات المشتركة و لكن يجب أن تكون الحتقديم المساعدة للمستفيدين في المراحل المختلفة من عمر المشروع بدءا من مرحلة الدراسة إلى البدء في النشاط و النمو ثم التخرج و ذلك على النحو التالي (17) :

III-2-1- الدراسة و المناقشات الإبتدائية و التخطيط : يتم تقديم المساعدة في هذه المرحلة بمعرفة أعضاء مدرين من إدارة الحاضنة و يقوم هؤلاء الأشخاص بمناقشة و دراسة المنتج أو الخدمة التي في ذهن المستفيد ويرغب في تقديمها للسوق ، حيث يتم إعطاء أفضلية للمشروعات التي تقوم على :

- مبادرات تكنولوجية

- إستغلال للموارد المحلية

- إستعواض الواردات (المنتجات التي تخفف من الإستيراد)

- تشجيع التصدير

وتتضمن هذه المرحلة أيضا دراسة الملامح العامة للمشروع المقترح و الأسواق التي يخطط لخدمتها ، وكذا الموردون الأساسيون لمتطلباته والشريحة التي سوف يساهم بها في السوق وعملائه و المتطلبات المالية اللازمة لبدء المشروع وغيرها من المساعدات الضرورية .

III-2-2- إعداد خطة المشروع : يقوم المستفيد بإعداد خطة المشروع بمساعدة و إرشاد من إدارة الحاضنة و

تشتمل على النقاط التالية

- وصف تفصيلي للمنتج / الخدمة و ملامحها المميزة
- بحث عن السوق شاملا الحجم و الحيز المتاح للمستفيد ومدى قوته في السوق
- سياسة التسعير المقترحة
- إستراتيجية التسويق شاملة ترويج البيع و التوقيت المناسب
- تكلفة المنتج و الموردين الرئيسيين
- متطلبات المشروع مثل المكان و المعدات و الآلات و أي أشياء أخرى و تكلفتها
- الشكل النقدي الشهري المتوقع للمشروع خلال ثلاث سنوات (فترة الإحتضان)
- توزيع العمالة المطلوبة خلال الثلاث سنوات الأولى

III-2-3- الإنضمام إلى الحاضنة وبدء المشروع : يتم قبول المستفيد للإنضمام إلى الحاضنة بعد موافقة

مجلس إدارة الحاضنة بشرط توافر النقاط التالية :

- المنتج أو الخدمة المقترحة من المستفيد مقبولة و تتفق و أهداف الحاضنة
 - خطة المشروع تظهر جدوى المشروع الإقتصادية و موافقة جهات التمويل على تقديم التمويل المطلوب
 - توافر قدرات أولية للإدارة لدي المستفيد
 - أن يكون المشروع المقترح جديد أو في مرحلة الإبتدائية
- بمجرد إنضمام المستفيد للحاضنة تتاح له الخدمات التالية :
- مكان مناسب للإيجار لمدة محددة
 - إستعمال الخدمات المشتركة (سكرتارية ، إستقبال و أمن ، كمبيوتر ، هاتف ، فاكس)
 - حق الدخول على مركز المعلومات بالحاضنة للإستفادة منه
 - إستعمال غرفة الإجتماعات و المساحة المخصصة لعرض المنتجات و إستخدام المناطق المخصصة للشحن و التفريغ
 - إستشارة داخلية من طاقم إدارة الحاضنة أو من بعض المستشارين الخارجيين
 - الإستفادة والمشاركة في الندوات وورش العمل والدورات التدريبية التي تتم داخل الحاضنة وذلك بالتعاون مع المؤسسات المعنية

III-2-4- التخرج من الحاضنة : يتوقع أن يكون المشروع قد حقق قدرا من النجاح و النمو و أصبح قادرا

على بدء نشاطه خارج الحاضنة غالبا بحجم أكبر بعد فترة تتراوح بين سنتين إلى ثلاث سنوات و في هذه الحالة تساعد إدارة الحاضنة المشروع في المجالات التالية:

- ❖ إيجاد مكان مناسب لإنتقال المشروع في نفس المنطقة
 - ❖ تنسيق تحرك المشروع إلى المكان الجديد بأقل تأثير بمس إستمرارية العمل
 - ❖ المساعدة في إعداد خطة عمل للثلاث السنوات التالية
- وعموما في معظم الأحوال يجب أن يستمر الإتصال بين الحاضنة و خريجها حيث يمثل هؤلاء الخريجين أفضل دعاية للحاضنة و يمكن الإستفادة بهم في البرامج التدريبية و تنظيم لقاءات لهم مع المستفيدين الجدد لنقل خبراتهم .
- ### III-3- عرض التجربة الجزائية في مجال إنشاء حاضنات الأعمال :

لقد أثبتت التجارب و الخبرات الدولية أنه يلزم لتنفيذ إستراتيجية طموحة لتنمية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة مساهمة و تضافر جهود مختلف الجهات و الأجهزة و الهيئات العاملة في مجال مرافقة المؤسسات الصغيرة ، إلا أن الحاجة ضرورية هيئة مركزية لإدارة و تنفيذ ومتابعة هذه الإستراتيجية كما أثبتت خبرات الدول التي سبقتنا في هذا المجال أهمية رعاية الدولة للحاضنات كما هو الحال في الولايات المتحدة الأمريكية و التي تتبع إدارة الرئاسة الأمريكية ، و في فرنسا و ماليزيا من خلال وزارة خاصة بالمنشآت الصغيرة و المتوسطة ، و في جمهورية مصر العربية ممثلة في الصندوق الإجتماعي للتنمية التابع لرئاسة مجلس الوزراء أما في الجزائر فهو تابع لوزارة الصناعة و المؤسسات الصغيرة والمتوسطة و ترقية الإستثمار (وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعة التقليدية سابقا) حيث قامت هذه الأخيرة بإنشاء مجموعة من مشاتل المؤسسات في مختلف أنحاء الوطن بإعتبارها مؤسسات عمومية ذات طابع صناعي و تجاري تتمتع بالشخصية المعنوية والإستقلال المالي وتخضع في تنظيمها وسيورها لأحكام المرسوم التنفيذي رقم 03-78 المؤرخ في 24 ذي الحجة عام 1423 الموافق لـ 25 فبراير 2003 المتضمن القانون الأساسي لمشاتل المؤسسات والتي يوضح أشكالها كما يلي⁽¹⁸⁾

- **المحضنة :** هيكل دعم يتكفل بحاملي المشاريع في قطاع الخدمات
- **ورشة الربط :** هيكل دعم يتكفل بحاملي المشاريع في قطاع الصناعة الصغيرة و المهن الحرفية
- **نزل المؤسسات :** هيكل دعم يتكفل بحاملي المشاريع الممتدين إلى ميدان البحث وتنشأ هذه المشاتل بموجب مرسوم تنفيذي وتوضع تحت وصاية الوزير المكلف بالمؤسسات الصغيرة و المتوسطة ، حيث كانت المراسيم التنفيذية لإنشائها على النحو التالي⁽¹⁹⁾ :
- المرسوم التنفيذي رقم 03-375 مؤرخ في 30 أكتوبر 2003 يتضمن إنشاء مشاتل المؤسسات المسماة " **محضنة الأغواط** "
- المرسوم التنفيذي رقم 03-376 مؤرخ في 30 أكتوبر 2003 يتضمن إنشاء مشاتل المؤسسات المسماة " **محضنة باتنة** "
- المرسوم التنفيذي رقم 03-377 مؤرخ في 30 أكتوبر 2003 يتضمن إنشاء مشاتل المؤسسات المسماة " **محضنة البليدة** "
- المرسوم التنفيذي رقم 03-378 مؤرخ في 30 أكتوبر 2003 يتضمن إنشاء مشاتل المؤسسات المسماة " **محضنة تلمسان** "

- المرسوم التنفيذي رقم 03- 379 مؤرخ في 30 أكتوبر 2003 يتضمن إنشاء مشتلة المؤسسات المسماة "محضنة سطيف"
- المرسوم التنفيذي رقم 03- 380 مؤرخ في 30 أكتوبر 2003 يتضمن إنشاء مشتلة المؤسسات المسماة "محضنة عنابة"
- المرسوم التنفيذي رقم 03- 381 مؤرخ في 30 أكتوبر 2003 يتضمن إنشاء مشتلة المؤسسات المسماة "محضنة قسنطينة"
- المرسوم التنفيذي رقم 03- 382 مؤرخ في 30 أكتوبر 2003 يتضمن إنشاء مشتلة المؤسسات المسماة "محضنة وهران"
- المرسوم التنفيذي رقم 03- 383 مؤرخ في 30 أكتوبر 2003 يتضمن إنشاء مشتلة المؤسسات المسماة "محضنة الوادي"
- المرسوم التنفيذي رقم 03- 384 مؤرخ في 30 أكتوبر 2003 يتضمن إنشاء مشتلة المؤسسات المسماة "محضنة تيزي وزو"
- المرسوم التنفيذي رقم 03- 385 مؤرخ في 30 أكتوبر 2003 يتضمن إنشاء مشتلة المؤسسات المسماة "ورشة ربط - الجزائر"
- المرسوم التنفيذي رقم 03- 386 مؤرخ في 30 أكتوبر 2003 يتضمن إنشاء مشتلة المؤسسات المسماة "ورشة ربط - سطيف"
- المرسوم التنفيذي رقم 03- 387 مؤرخ في 30 أكتوبر 2003 يتضمن إنشاء مشتلة المؤسسات المسماة "ورشة ربط - قسنطينة"
- المرسوم التنفيذي رقم 03- 388 مؤرخ في 30 أكتوبر 2003 يتضمن إنشاء مشتلة المؤسسات المسماة "ورشة ربط - وهران"
- المرسوم التنفيذي رقم 03- 389 مؤرخ في 30 أكتوبر 2003 يتضمن إنشاء مركز التسهيل للشلف
- المرسوم التنفيذي رقم 03- 390 مؤرخ في 30 أكتوبر 2003 يتضمن إنشاء مركز التسهيل للأغواط
- المرسوم التنفيذي رقم 03- 391 مؤرخ في 30 أكتوبر 2003 يتضمن إنشاء مركز التسهيل لبجاية
- المرسوم التنفيذي رقم 03- 392 مؤرخ في 30 أكتوبر 2003 يتضمن إنشاء مركز التسهيل للبلدية
- المرسوم التنفيذي رقم 03- 393 مؤرخ في 30 أكتوبر 2003 يتضمن إنشاء مركز التسهيل للجزائر

- المرسوم التنفيذي رقم 03-394 مؤرخ في 30 أكتوبر 2003 يتضمن إنشاء مركز التسهيل لجيجل
 - المرسوم التنفيذي رقم 03-395 مؤرخ في 30 أكتوبر 2003 يتضمن إنشاء مركز التسهيل لسطيف
 - المرسوم التنفيذي رقم 03-396 مؤرخ في 30 أكتوبر 2003 يتضمن إنشاء مركز التسهيل لسيدي بلعباس
 - المرسوم التنفيذي رقم 03-397 مؤرخ في 30 أكتوبر 2003 يتضمن إنشاء مركز التسهيل لقسنطينة
 - المرسوم التنفيذي رقم 03-398 مؤرخ في 30 أكتوبر 2003 يتضمن إنشاء مركز التسهيل لوهران
 - المرسوم التنفيذي رقم 03-399 مؤرخ في 30 أكتوبر 2003 يتضمن إنشاء مركز التسهيل لبومرداس
 - المرسوم التنفيذي رقم 03-400 مؤرخ في 30 أكتوبر 2003 يتضمن إنشاء مركز التسهيل للوادي
 - المرسوم التنفيذي رقم 03-401 مؤرخ في 30 أكتوبر 2003 يتضمن إنشاء مركز التسهيل لتيبازة
 - المرسوم التنفيذي رقم 03-402 مؤرخ في 30 أكتوبر 2003 يتضمن إنشاء مركز التسهيل لغرداية
- مشكلة المؤسسة بصفتها مؤسسة عمومية ذات طابع صناعي و تجاري وهي هيئة لمساعدة و دعم إنشاء المؤسسات التي تدخل في إطار سياسة ترقية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة ، حيث تدخل نشاطاتها المحددة بموجب دفتر الشروط هذا في إطار تكثيف نسيج المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و تساهم في النمو الإقتصادي عن طريق خلق مناصب الشغل و التزود ، كما تضمن المادة الثانية من نفس المرسوم المهام الأساسية التالية :

- تقديم إستشارات خاصة
 - فحص مخططات الأعمال للمستأجرين المحتملين الحاملين للمشاريع داخل المشكلة
 - دراسة كل أشكال المساعدة والمتابعة
 - إعداد مخطط توجيه لمختلف قطاعات النشاطات التي تحتضنها المشكلة
 - دراسة و إقتراح وسائل و أدوات ترقية المؤسسات الجديدة و إقامتها
 - مساعدة المؤسسات على تجاوز الصعوبات و العقول التي تواجهها
 - وضع تحت تصرف المؤسسات المحتضنة الأدوات و التجهيزات المكتبية و الإعلامية
- كما تلزم مشكلة المؤسسة بإعداد برنامج عمل وعرضه على الوزير المكلف بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعة التقليدية للمصادقة عليه في بداية كل سنة ، كما تساهم الدولة و الجماعات المحلية في تمويل الإستثمارات الضرورية لتطوير مشاتل المؤسسات على أساس برنامج يدخل في إطار تطوير قطاع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة .

الخاتمة :

عمدت الورقة إلى تحديد الدور الذي تلعبه الهيئات المرافقة للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة كأحد البدائل الإستراتيجية التي يمكن الإعتماد عليها من قبل الدولة إذا ما أرادت تطوير و تنمية هذا القطاع خاصة في ظل الضغوط المحلية و العالمية التي يواجهها ، فالحاجة إلى تبني سياسة حاضنات الأعمال بإعتبارها مؤسسات مساندة في القطاعين العام و الخاص وتقديمها للمشورة و المساعدات كما سبق الإشارة إليها ، وبالتالي فهي هيئات تساند الحكومة في دعم و تطوير قطاع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة كما يتم إدارة هذه الحاضنات بإعتبارها مشروع قادر على الإستمرار بشكل مستقل معتمدا في ذلك على دعم مالي خارجي من المؤسسات المالية التي تربطها علاقة تبادل منافع أو بمساعدات مالية تتمثل في رأس المال الذي يدفعه المؤسسين و إشتراكات المؤسسات المحتضنة أو التي سوف يتم إحتضانها وكذلك الدعم المالي الحكومي بشكل أساسي مع الأخذ بعين الإعتبار طبيعة الملكية في ذلك .

لذا فالحاجة ماسة لإعادة صياغة السياسات و الإجراءات المطلوبة من المؤسسات الصغيرة إذا رغبت أن تمارس دورها المطلوب مستقبلا وذلك من خلال :

- ✓ زيادة الاستثمار في حاضنات الأعمال و زيادة توسيع القائمة منها وتسهيل إجراءاتها الإدارية و القانونية.
- ✓ زيادة التخصص في الحاضنات وتنويع مجالات عملها لتغطية مختلف أنواع المقاولات لتحقيق التوازن الاقتصادي.
- ✓ الاحتكاك بالدول السابقة في هذا المجال و التعلم من خبراتها و تجاربها مثل أمريكا و فرنسا.
- ✓ القيام بعمليات التوعية والتحسيس بأهمية أنشطة الابتكار و الاختراع على كل المستويات (مدارس, معاهد, جامعات....)
- ✓ إصدار نصوص قانونية مدعمة لنشاط هذه الحاضنات
- ✓ إيجاد الظروف المناسبة لإطلاق الحاضنات لإتاحة المزيد من فرص العمل في المناطق التنموية.

قائمة الهوامش والإحالات المرجعية:

- ¹ عبد الفتاح بوخمحم، صندرة سايبى " دور المرافقة في دعم إنشاء المؤسسات الصغيرة (واقع التجربة الجزائرية) " ورقة بحثية مقدمة في المؤتمر الثاني للقضايا المالية للاقتصاديات الناشئة في بيئة الاعمال الحديثة بكلية الأعمال الجامعة الأردنية 15/14 افريل 2009 ، بدون ترقيم الصفحات (المداخلة الخامسة).
- ² نبيل جواد " إدارة و تنمية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة " مجد المؤسسة الجامعية للدراسات و النشر و التوزيع بيروت ، لبنان ، ط1 ، 2007 ، ص116
- ³ عبد الفتاح بوخمحم، صندرة سايبى ، مرجع سبق ذكره ، بدون ترقيم الصفحات (المداخلة الخامسة).
- ⁴ نبيل جواد ، مرجع سبق ذكره ، ص 116 .
- ⁵ عبد السلام أبو قحف " مقدمة في الأعمال " الدار الجامعية الإسكندرية ، مصر 2004 ، ص 237 .
- ⁶ National Business Incubation Association
- ⁷ Mohamed Raef MASMOUDI " Etude exploratoire des processus et des modèles d'incubation en entrepreneuriat : cas des pépinières tunisiennes "، these pour l'obtention du doctorat en sciences de gestion، universite du sud toulon-var Ecole doctorale management, information, finance de lyon 3،p 74.
- ⁸ اللجنة الاقتصادية و الإجتماعية لغربي أسيا (الإسكوا) " الموارد المالية ، ورأس المال المخاطر وريادة الأعمال في تكنولوجيا المعلومات و الإتصالات " ، الأمم المتحدة ، نيويورك ، أكتوبر 2007 ، ص 38 .
- ⁹ عبد السلام أبو قحف ، مرجع سبق ذكره ، ص 227 .
- ¹⁰ عبد السلام أبو قحف ، مرجع سابق ، ص 226 .
- ¹¹ زكريا مطلق الدوري ، أحمد علي صالح "إدارة الأعمال الدولية (منظور سلوكي و إستراتيجي)" ، دار البازور العلمية للنشر و التوزيع عمان ، الأردن ، 2009 ، ص 415.
- ¹² نفس المرجع .
- ¹³ www.internetworldstats.com/stats.htm
- ¹⁴ عاطف الشبراوي "حاضنات الأعمال مفاهيم مبدئية و تجارب عالمية " منشورات المنظمة الإسلامية للتربية و العلوم والثقافة (إيسيسكو) ، 2005 ، ص 27.
- ¹⁵ بلحاج فراحي " المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و دورها في عملية التنمية بالجزائر " مجلة الإقتصاد التطبيقي و الإحصاء مجلة صادرة عن المدرسة الوطنية العليا للإحصاء و الإقتصاد التطبيقي الجزائر ، العدد 11 ، سنة 2009 ، ص 11 .
- ¹⁶ الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية /العدد 02 ، بتاريخ الأحد 12 ربيع الثاني عام 1438 هـ الموافق 12 يناير سنة 2017 م ، ص 5-
- ⁶ ، على الرابط : <https://www.ioradp.dz/FTP/JO-ARABE/2017/A2017002.pdf>
- ¹⁷ محمد وجيه بدوي " تنمية المشرعات الصغيرة لشباب الخريجين ومردودها الإقتصادي و الإجتماعي " المكتب الجامعي الحديث الإسكندرية ، مصر ، 2004 ، ص 34-36 .
- ¹⁸ الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية /العدد 13 ، بتاريخ 25 ذو الحجة عام 1423 هـ الموافق 26 فبراير 2003 م ، ص 14 .
- ¹⁹ الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية /العدد 67 ، بتاريخ 10 رمضان عام 1424 هـ الموافق 05 نوفمبر 2003 م ، ص 11-31 .

دور التمويل الاصغر الاسلامي في تحسين الوضع المعيشي

-تجارب بعض البلدان-

Role of Islamic microfinance in improving living conditions - Experiences of some countries

أ.د. / بوثلجة عبد الناصر

كلية العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية

جامعة تلمسان

bouteldja_nacer@yahoo.fr

د. بن عزة هشام

كلية العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية

جامعة تلمسان

benazzahicham@gmail.com

الملخص:

يتطلب الشمول المالي توافر القدرة لدى الأفراد ومؤسسات الأعمال على الحصول على الخدمات المالية واستخدامها بفعالية بأسعار معقولة وبطريقة مسؤولة. وقد أظهرت بحوث البنك الدولي الخاصة أن حوالي 38٪ من إجمالي السكان البالغين على مستوى العالم لا يتمتعون بالقدرة على الحصول على الخدمات المالية الرسمية.

ورغم قناعة الدول المعنية بهذه المشكلة بأن القضاء على الفقر ودعم الطبقات الفقيرة ذات الدخل المحدود يعد أهم محرك لتنمية الدول والمجتمعات، وترجع الكثير من الدراسات تنامي هذه النسبة إلى حرمان الفقراء ذوي الدخل المحدود من دعم المؤسسات التمويلية، سواء منها الحكومية أو شبه الحكومية أو الخاصة لمشاريعهم بسبب ضعف جدارتهم الائتمانية، والضمانات المقدمة على التمويلات المطلوبة

حيث دفعت هذه المشاكل المجتمع الدولي لتنظيم مؤتمر قمة الألفية عام 2000 بمقر الأمم المتحدة في نيويورك، ومن بين أهدافها الإنمائية للألفية خفض عدد الفقراء.

ولتحقيق هذه الأهداف وضعت العديد من البلدان هياكل وآليات تمويلية عامة وخاصة أكثر ملائمة لاحتياجات الفئات الاجتماعية الأكثر حرمانا من جهة، و لاحتياجات أصحاب المشاريع الصغيرة من جهة أخرى، لذلك برز التمويل الأصغر التقليدي باعتباره أداة هامة لمساعدة عدد كبير من الفقراء في المجتمع وتحفيز استقلاليتهم الاجتماعية والاقتصادية.

ورغم الجهود المبذولة فقد أظهرت عدة تقارير (CGAP، اندراباديش 2010) أن التمويل الأصغر التقليدي (غير المنضبط بأحكام الشريعة) لم يحقق كامل الأهداف المرجوة، وكانت نتائج الاجتماعية والاقتصادية محدودة للغاية، وذلك لاعتبارات دينية ترتبط برفض غالبية الشعوب الإسلامية للمنتجات المالية التي لا تتطابق مع الشريعة الإسلامية، سنحاول من خلال ورقتنا البحثية تبيان الدور الذي يلعبه التمويل الاصغر الاسلامي في تحسين الوضع المعيشي وذلك باستعراض اهم التجارب الدولية المختلفة في هذا المجال.

الكلمات المفتاحية: تمويل أصغر تقليدي، تمويل اصغر إسلامي، منتجات مالية، شمول مالي، مستوى معيشي.

summary:

Financial inclusion requires the ability of individuals and businesses to access and use financial services effectively at reasonable prices and in a responsible manner. Private World Bank research has shown that about 38% of the world's adult population does not have access to formal financial services.

Despite the conviction of the countries concerned that the eradication of poverty and the support of low-income groups is the most important engine for the development of countries and societies, many studies indicate that this increase deprives the poor and low-income support of financial institutions, both governmental and quasi-governmental Or private for their projects because of their poor creditworthiness, and the guarantees provided on the required funding

These problems have prompted the international community to organize the 2000 Millennium Summit at United Nations Headquarters in New York. Among its Millennium Development Goals is to reduce the number of poor people.

To achieve these goals, many countries have developed public and private financing structures and mechanisms more suited to the needs of the most disadvantaged social groups on the one hand and the needs of small entrepreneurs on the other. Traditional microfinance has emerged as an important tool to help a large number of the poor in society Their social and economic independence.

In spite of the efforts made, several CGAP reports (Andrapradesh 2010) have shown that traditional microfinance (unregulated by shari'a) has not achieved all the desired objectives and its social and economic consequences have been very limited due to religious considerations associated with the rejection by the majority of Islamic peoples of financial products that do not In our paper, we will attempt to demonstrate the role played by Islamic microfinance in improving financial coverage by reviewing the most important international experiences in this field.

Keywords: Traditional Microfinance, Islamic Microfinance, Financial products, living standard, Financial Inclusion.

المقدمة:

يواجه العالم اليوم مجموعة من المشاكل الاقتصادية و الاجتماعية المؤدية لزيادة حدة الفقر في معظم دول العالم، حيث تشير إحصائيات الجهات المتابعة لتنمية إقتصادات الدول إلى تنامي نسبة الفقر في دول العالم لاسيما الدول النامية، وهذا رغم التقدم التكنولوجي و الصناعي الذي شهده العالم ، ورغم قناعة الدول المعنية بهذه المشكلة بأن القضاء على الفقر و دعم الطبقات الفقيرة ذات الدخل المحدود يعد أهم محرك لتنمية الدول و المجتمعات. وترجع الكثير من الدراسات تنامي هذه النسبة إلى حرمان الفقراء و ذوي الدخل المحدود من دعم المؤسسات التمويلية، سواء منها الحكومية أو شبه الحكومية أو الخاصة لمشاريعهم بسبب ضعف جدارتهم الائتمانية، والضمانات المقدمة على التمويلات المطلوبة، حيث دفعت هذه المشاكل المجتمع الدولي لتنظيم مؤتمر قمة الألفية عام 2000 بمقر الأمم المتحدة في نيويورك، و حددت القمة من بين أهدافها الإنمائية للألفية خفض عدد الفقراء.

ولتحقيق هذه الأهداف وضعت العديد من البلدان هياكل وآليات تمويلية عامة و خاصة أكثر ملائمة لاحتياجات الفئات الاجتماعية الأكثر حرمانا من جهة، و لاحتياجات أصحاب المشاريع الصغيرة من جهة أخرى، لذلك برز التمويل الأصغر التقليدي باعتباره أداة هامة لمساعدة عدد كبير من الفقراء في المجتمع و تحفيز استقلاليتهم الاجتماعية و الاقتصادية.

حيث عرفت صناعة التمويل الأصغر نموا جيدا في السنوات الأخيرة، و ذلك راجع للاهتمام الدولي بهذه الصناعة التي أثبتت كفاءتها و فعاليتها في مكافحة الفقر و البطالة في مختلف الدول، وهذا من خلال إتاحة التمويل للفقراء و محدودي الدخل الذين يعتبرون من أهم عملائها، ويعتبر إعلان **هيئة الأمم المتحدة سنة 2005** السنة الدولية للتمويل الأصغر بمثابة الاعتراف الدولي بأهمية الدور الذي يمكن أن تلعبه برامج التمويل الأصغر المنفذة من قبل الجهات المؤسساتية المختلفة ، سواء من حيث أهمية الخدمات المالية المتاحة للجميع في إطار بناء أنظمة مالية مفتوحة للجميع، أو من حيث أهمية المشروعات الصغيرة المحدثة في ظل هذه البرامج كإحدى دعائم التنمية الأساسية للاقتصاد الوطني في كثير من دول العالم، وذلك من خلال دورها الفعال في التطور و النمو الاقتصادي و الاجتماعي، وتحقيق الأهداف الإنمائية الأساسية، و خلق مناصب العمل و رفع مستويات المعيشة ، و لذلك فقد اكتسبت المشروعات الصغيرة أهمية بالغة في النشاط الاقتصادي و الاجتماعي و دورها الفعال في تحقيق التنمية.

ورغم الجهود المبذولة فقد أظهرت عدة تقارير (**CGAP، اندرابراديش 2010**) أن التمويل الأصغر التقليدي (غير المنضبط بأحكام الشريعة) لم يحقق كامل الأهداف المرجوة، و كانت نتائجه الاجتماعية و الاقتصادية محدودة للغاية، وذلك لاعتبارات دينية ترتبط برفض غالبية الشعوب الإسلامية للمنتجات المالية التي لا تتطابق مع الشريعة الإسلامية، التي تحرم الربا و تحدد المبادئ العامة للتعاملات المالية بين المسلمين.

ومن هذا المنطلق جاءت الكثير من المحاولات لبناء نموذج ناجح للتمويل الأصغر الإسلامي يركز على المبادئ العامة للشريعة و السنة النبوية ، و مستفيدا من القبول العام و الازدهار الملحوظ التي تعرفه الصناعة المالية الإسلامية، وبذلك ظهر إلى الوجود مصطلح التمويل الأصغر الإسلامي، حيث يتلاقى التمويل الأصغر و التمويل الإسلامي في أن كل منهما قد أصبح شائعا و انتشر انتشارا واسعا، وقد كانت اللحظة الأكثر شهرة للتمويل الأصغر في العام 2006 ، بفوز البروفيسور محمد يونس، و بنك جرامين بجائزة نوبل للسلام، ويشير مفهوم التمويل الأصغر الإسلامي بشكل عام، إلى تقديم تمويل عيني أو نقدي للفقراء، أو تقديم خدمات مالية أخرى لهم مثل التأمين، والادخار، وتحويل الأموال... الخ ، بصيغ تتفق مع أحكام و مبادئ الشريعة الإسلامية، ووفق معايير و

ضوابط شرعية و فنية ، لتساهم بدور فعال في محاربة الفقر و الإقصاء الاجتماعي و بذلك تحقيق التنمية الاقتصادية و الاجتماعية.

ومن أجل هذا عرفت الجزائر تحولات عميقة حيث أعطت الدولة مجالا واسعا لدعم نمو و تطوير المؤسسات المصغرة والصغيرة و المتوسطة، وذلك من خلال إنشاء هياكل وإقامة برامج تهتم خصيصا بدعمها و تمويلها.

ونظرا للمكانة التي يلعبها قطاع التمويل في العملية التنموية، وفي ظل تراجع الجدارة المالية للأفراد في المجتمع الجزائري لعدم تمكن الكثير منهم من توفير الضمانات الكافية للاقتراض من البنوك التقليدية ، كان من الضروري البحث عن سبل جديدة للتمويل تتوافق مع تلك المتغيرات الاقتصادية و الاجتماعية التي أصبحت تميز المجتمع الجزائري، لذا بادرت السلطات في الجزائر إلى محاولة وضع الآليات اللازمة و الكفيلة بتوفير التمويل الذي يصب في مصلحة الفقراء.

والجزائر من بين الدول الإسلامية التي وجدت في التمويل الأصغر الإسلامي، بديلا تمويليا يلبي حاجات و رغبات العديد من مالكي المشروعات الصغيرة الذين يرفضون التعامل بالصيغ التمويلية التقليدية، نظرا لما تحويه من مبادئ تتنافى و الشريعة الإسلامية السمحاء، وعلى الرغم من حداثة تجربة الجزائر في مجال التمويل الأصغر لعدم وجود مؤسسات متخصصة بهذا النوع من التمويل، على غرار النموذج السائد في العالم ، والمتمثل في بنوك الفقراء أو منظمات غير حكومية، تمثل صيغة القروض الحسنة أفضل مثال على النجاح الذي شهدته أساليب التمويل الإسلامية في الجزائر في إطار الإستراتيجية القائمة على دعم الطبقات الفقيرة و أصحاب المشروعات الصغيرة.

وهنا سنحاول تبيان الدور الذي يلعبه التمويل الأصغر الاسلامي في تحسين الشمول المالي وذلك باستعراض اهم التجارب الدولية المختلفة في هذا المجال.

وعليه ضمن ما تقدم فان الاشكالية التي نعمل على معالجتها في هذه الورقة تتلخص في السؤال الرئيسي التالي:

ما هو الدور الذي يمكن ان يلعبه التمويل الأصغر الاسلامي في تحسين الوضع المعيشي ؟ وكيف يمكن

الاستفادة من التجارب الرائدة في هذا المجال؟

ولمعالجة الاشكالية السابقة سوف نتطرق إلى المحاور التالية:

المحور الأول: التمويل الأصغر التقليدي... مفاهيم اساسية.

المحور الثاني: واقع صناعة التمويل الأصغر الإسلامي و تحدياتها:

المحور الثالث: تجربة التمويل الأصغر في الجزائر

المحور الرابع: التمويل الأصغر التقليدي و الاسلامي :-تجارب عالمية ناجحة-

المحور الأول: التمويل الأصغر التقليدي... مفاهيم أساسية.

1-تعريف التمويل الأصغر:

توجد عدة مسميات للتمويل الأصغر مثل ،التمويل المتناهي الصغر،التمويل البالغ الصغر ، التمويل الصغير ، الائتمان البالغ الصغر، القروض المتناهية الصغر، وغيرها من المسميات والتي غالبا ما تحمل نفس المعنى ، وهو ترجمة لفظة: microfinance المستعملة في أدبيات الاقتصاد في اللغة اللاتينية.

وتجدر الإشارة أن استخدام المصطلحين التمويل الأصغر microfinance و القرض الصغير microcredit يدعو الى ضرورة التمييز بينهما منذ البداية ،فمصطلح القرض الصغير يشير الى منح الائتمان بكميات صغيرة الى الفقراء الذين يستبعدون عادة من الخدمات المصرفية التقليدية ، نظرا لافتقارهم الى الضمانات أو الى الوظائف ، أما التمويل الأصغر فانه يقدم للفقراء النشطين اقتصاديا مجموعة كاملة من الخدمات المالية و غير المالية مثل : الائتمان الصغير، والادخار،التأمين،التحويلات المالية، المدفوعات،التدريب،الاستشارات..الخ¹ ، فالفقراء تماما كأى شخص آخر يحتاجون الى مدى واسع من الخدمات المالية و غير المالية حتى يتمكنوا من بناء أصولهم / موجوداتهم و لكي يحموا أنفسهم ضد المخاطر.

كما انه لا يوجد تعريف شامل ونهائي لمفهوم التمويل الأصغر فهو يختلف من بلد الى آخر، حتى قيل أن مفهوم التمويل الأصغر مفهوم يمكن فهمه ولكن لا يمكن تحديده، فمجلة " الاكونوميست " The economist كتبت العام 2005 : "أن التمويل متناهي الصغر ، قد يعني أي شئ يتراوح ما بين حفنة من الصدقات التي يوزعها رجل دين في قرية وما تقدمه المصارف الحكومية لعمالئها".²

2- نشأة التمويل الأصغر:

بدأ التطور التاريخي للتمويل الأصغر بالاقراض (أو التسليف) الودي بين الاصدقاء و الأهل، ثم ظهرت الجمعيات (أو جمعيات التوفير الدوارة)، ثم المرابون، فتجار الرهن، وظهرت أخيرا المنح و الهبات من الدول الأكثر غنى و أخيرا منظمات تمويل المشروعات المصغرة

وفي الواقع تعلمنا الدراسات التاريخية أن جميع البلدان المتقدمة في وقتنا الحاضر كان لهم تجاربهم الخاصة في مجال التمويل الأصغر ، والتجربة الأوروبية ترجع الى القرن السادس عشر ، ومن أشهر التجارب في هذا الصدد تجربة كل من ايرلندا وألمانيا ، و التجربة الايرلندية أقدم من التجربة الألمانية وترجع الى القرن السابع عشر ، ويذكر أن عام

1720 شهد أول قرض موجه للفقراء في ايرلندا ، وكان اثر الزيادة المتصاعدة للفقير في أوروبا حيث أشارت الأرقام الى أن ما يعادل 20% من الأسر الايرلندية حصلت على قروض صغيرة ومتناهية الصغر عام 1843، أما التمويل الأصغر في ألمانيا فهو يرجع الى تجربتين في القرن التاسع عشر 1846/1847 احدهما في الريف وكان يقودها رجل اسمه Reiffeisen و الأخرى في الحضر ورائدها رجل اسمه Schulze-Delitzch فقد أسس Friedrich-Wilhelm Reiffeisen أول نظام تعاوني للائتمان في ألمانيا عام 1846 والذي كان يمنح للقرويين قروض صغيرة بأسعار فائدة مقبولة، وعند وفاته كانت أفكاره قد انتشرت في كل من أستراليا و بلجيكا و فرنسا و هولندا و النمسا.

المحور الثاني: واقع صناعة التمويل الأصغر الإسلامي و تحدياتها:

اصبح التمويل الاصغر و التمويل الاسلامي اليوم يصنفان كصناعتين مهنتين تتسم كل واحدة منهما بتنوع منتجاتها و تنامي قاعدة عملائها واتساع نطاق انتشارها الجغرافي، فقد نجحت كل صناعة منهما في استحداث حلول مبتكرة لتلبية احتياجات السكان العاجزين عن النفاذ الى خدمات التمويل التقليدي، هذا ما جعل القطاعين يشتركان في عدة اهداف من بينها هدف توفير خدمات مصرفية شاملة من خلال تمويل الانشطة الانتاجية المدعومة بالأصول ، وهدف تعزيز التمكين الاقتصادي عن طريق تنفيذ مشروعات جديدة مبتكرة ، هذا التكامل في الاهداف بين القطاعين يخلق اطارا جاهزا لانصهارهما معا في قطاع جديد متخصص يعرف باسم التمويل الاصغر الاسلامي.³

1- مفهوم التمويل الاصغر الاسلامي:

يمثل التمويل الاصغر الاسلامي ملتقى مجالين يشهدان نموا سريعا، وهما التمويل الاصغر و التمويل الإسلامي، وان كانت توافر لديه امكانية الاستجابة لطلب غير ملبي، إلا انه يجمع ايضا ما بين المبادئ الاجتماعية و الاسلامية الداعية الى مراعاة الاشخاص الاقل حظا ، وبين قدرة التمويل الاصغر على توفير فرص لحصول الفقير على التمويل.

فالتمويل الاصغر الاسلامي يشير الى "تقديم تمويل عيني او نقدي للفقراء او تقديم خدمات مالية اخرى مثل التامين ، والادخار، وتحويل الاموال... الخ بصيغ تتفق مع احكام و مبادئ الشريعة الاسلامية ووفق معايير و ضوابط شرعية و فنية لتساهم بدور فعال في تحقيق التنمية الاقتصادية و الاجتماعية، وبذلك نجد ان هناك اتفاق بين التمويل التقليدي الاصغر و التمويل الاصغر الاسلامي في ان كلاهما يهدف لمساعدة الفقراء لإخراجهم من براثن الفقر و المساهمة في التنمية

2- مقارنة سريعة بين التمويل الاصغر التقليدي و التمويل الاصغر الاسلامي:

بالنظر للتعريف السابقة لكل من التمويل الاصغر التقليدي و التمويل الاسلامي فكلاهما يهدف الى مساعدة الفقراء لإخراجهم من براثن الفقر و المساهمة في التنمية، ولكن يكمن الاختلاف في الوسيلة او الطريقة التي يتم بها تقديم التمويل ، فحسب الشريعة الاسلامية فان التمويل يمكن ان يكون عيني او نقدي بصيغ تتفق مع احكام و مبادئ الشريعة الاسلامية ووفق ضوابط شرعية، اما التمويل التقليدي فيقدم القروض و الخدمات المالية الاخرى حسب نظام الفائدة و لا يشترط خضوع معاملاته لمبادئ و احكام الشريعة الاسلامية.⁴

كما ان مؤسسات التمويل الاصغر التقليدي ليست مناسبة عادة للفقراء المزمين لأنهم سيستخدمون القروض لتوفير احتياجاتهم الاساسية مثل الغذاء و الملابس و السكن بدلا من انشاء المشاريع الصغيرة و هذا ما يجعلهم غير قادرين على تسديد قروضهم بل سيقعون في الدين و يصبحون اكثر فقرا ، بينما في التمويل الاصغر الاسلامي فتعطى الاولوية للاحتياجات الرئيسية للفقراء المزمين، حيث يوفر الاسلام العديد من الاشكال الخيرية التطوعية و اهمها الوقف و الزكاة.⁵

كما بينت تجربة جرامين ببنغلاديش، باعتبارها التجربة المؤسسة لانطلاق التمويل الاصغر ، عن فعاليتها في انتشال الفقراء من دائرة الفقر و تمويل مشاريعهم المنتجة، لكنها سرعان ما برهنت على محدوديتها في ذلك، بل ادت في احيان كثيرة الى اقحام الفقراء في حلقة مديونية مفرغة.

3- لماذا التمويل الاصغر الاسلامي:

تثبت الاستقصاءات التي تم اجراؤها مؤخرا ان هناك فرصة هائلة امام سو التمويل الاصغر الاسلامي، ذلك السوق الناشئ الشباب للنمو والوصول الى عدد غير مسبوق من عملاء التمويل الاصغر على مستوى العالم الاسلامي، فهناك طلب قوي من قبل عملاء التمويل الاصغر في المجتمعات الاسلامية على ادوات التمويل الاسلامي لأسباب دينية.

اظهرت الدراسات التي اجرتها كل من الوكالة الامريكية للتنمية الدولية ومؤسسة التمويل الدولية بالنسبة للأردن أن 24.9% و 32% على التوالي من اولئك الذين اجريت معهم مقابلات ذكروا اسبابا دينية لعدم اقدامهم على الحصول على القروض التقليدية وأظهرت دراسة أيضا أن 18.6% من اولئك الذين اجريت معهم مقابلات يجعلون الاسباب الدينية العامل الاوحد الاكثر اهمية في اتخاذهم لقرار الحصول على القرض.

وكذلك في الجزائر كشفت دراسة اجريت عام 2006 ان 20.7% من مالكي المؤسسات الصغرى لا يتقدمون بطلبات للحصول على قروض لأسباب دينية في المقام الاول.

وفي اليمن يطالب 40% من الفقراء حسب التقديرات بالخدمات المالية الاسلامية مهما كانت كلفتها. وإضافة إلى تلك الدراسات التي تمت بتكليف من مؤسسة التمويل الدولية ، اشار تقرير بنك اندونيسيا لعام 2000 الى ان 49% من سكان المناطق الريفية يؤمنون بتحريم الربا ويجذون التعامل مصرفيا مع مؤسسة مالية خاضعة لأحكام الشريعة الاسلامية.

فحسب الاحصائيات انه لا تقل نسبة مقاطعي المعاملات البنكية التقليدية عن 72% من سكان الدول الاسلامية، وتصنف نسبة كبيرة من هذه الشريحة من الفقراء الذين لا يتوفرون على الضمانات الكافية للاستفادة من خدمات البنوك، وهذا ما يفسر ارتفاع عدد المؤسسات التي تقدم خدمات التمويل الاصغر الاسلامي في السنوات الأخيرة، لكنه مع ذلك لا يرقى الى الحاجة في ارض الواقع، حيث ان 650 مليون شخص يعيشون على اقل من دولارين في اليوم في هذه الدول.⁶

وحسب بعض الاحصائيات فان عددا قليلا من الدول وهي ،بنجلاديش واندونيسيا و أفغانستان، تستأثر وحدها بنسبة 80% من اجمالي عملاء التمويل الأصغر، ويعزو مسؤولو مؤسسات التمويل الاصغر الاسلامي محدودية الانتشار الى قلة الموارد المالية لهذه المؤسسات مقارنة بمؤسسات التمويل الاصغر التقليدية.⁷

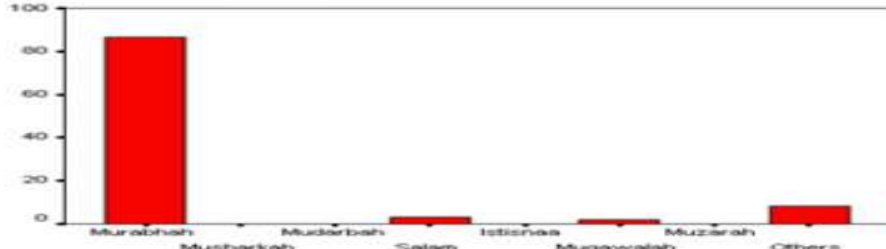
4- التحديات التي يواجهها التمويل الاصغر الاسلامي:

بالرغم من ان عمر هذه الصناعة صغير إلا انه يمكن للتمويل الاصغر الاسلامي ان يوسع نطاق انتشاره الى مستويات غير مسبوقة في العالم الإسلامي، إلا أن القائمين على نشاطها قد كشفوا لها عددا من التحديات ، منها ما اتصل بالممارسة و منها ما ارتبط بالبيئة المحيطة.

-تنوع سلة الخدمات المقدمة:على الرغم من كثرة صيغ التمويل الاسلامية ، مازال التمويل الاصغر الاسلامي يتركز على صيغ المراجعة بالدرجة الاولى ، وعلى الرغم من ان صيغ المشاركة في الربح و الخسارة يعتبرها الكثيرون مثالية فإنها قلما تستخدم، وحتى ان سلما بأهمية اسلوب المراجعة فان المدخرات الالزامية و خدمات الادخار والتأمين و التحويلات و غير ذلك من الخدمات القائمة على الرسوم غير مستخدمة بالشكل المطلوب في مؤسسات التمويل

الاصغر الاسلامي ، وبغرض الاستفادة من القطاع العريض لمجال التمويل الاصغر يجب تصميم و ابتكار منتجات تلبي رغباتهم و تكون موافقة للشريعة.⁸

الشكل رقم : 01 : اساليب التمويل المستخدمة في برامج التمويل الاصغر بالسودان:



المصدر: فريد ، هبة محمود صادق ، التمويل الاصغر في السودان ، المؤتمر الثامن للتمويل الاصغر ، الاردن، 2011.

-البنية التحتية: حيث تعد هذه الصناعة صناعة ناشئة تفتقر لمؤسسات البنية التحتية تدعم نشاطها و توسعها، وهذا يعتبر اكبر تحديا تعرفه هذه الصناعة فالإحصائيات تشير إلى وجود اقل من 200 مؤسسة تقدم خدمات التمويل الاصغر الاسلامي في دول العالم الاسلامي ، وهو ما يدل على ضآلة حجم التمويل الاصغر الاسلامي لا من حيث عدد المؤسسات المشاركة و لا من حيث حجم التمويل ، اذ تشير التقديرات الى ان حجمها لا يتجاوز 1% من حجم السوق التقليدية.⁹

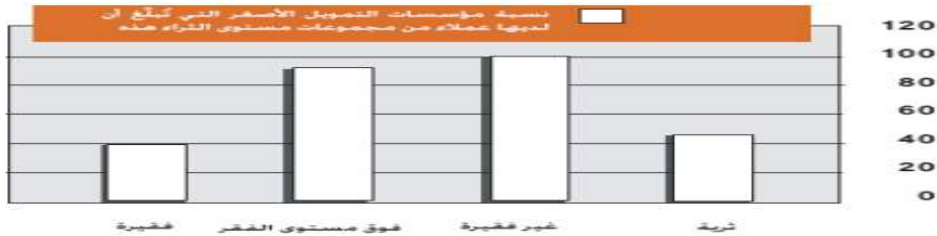
-التكاليف العالية: إذا كان نظام التمويل الاصغر التقليدي صاحب الخبرة الطويلة يعاني من ارتفاع هذه التكاليف ، فان تكاليف مؤسسات التمويل الاصغر الاسلامية ليست بأقل من ذلك بالنظر الى خصوصية نشاطها وقصر التجربة وهذا ما يستوجب من مؤسسات التمويل تصميم انظمة متطورة لاحتساب التكاليف تمكنها من رفع تقارير ربع سنوية و تساعد على تدقيق عملياتها بانتظام.

-الالتزام بأحكام الشريعة الإسلامية: حيث تعد المشكلات الفقهية تحديا امام تطوير التمويل الاسلامي لاختلاف آراء العلماء في الفقه الاسلامي، وهذه المشكلة تبدو اكبر حدة في اطار التمويل الاصغر الاسلامي و ذلك بسبب بعض الممارسات المحلية في مجال التمويل الاصغر التي سمحت بالحياد عن العقود التي حددتها كتب الفقه الاسلامي مما يفتح المجال امام الجدل و مثال ذلك اختلاف الآراء في المعاقبة على التأخير او الامتناع عن السداد.¹⁰

-صعوبة الموازنة بين الاهداف الاجتماعية و الربحية في التمويل الأصغر: من المهام الأكثر تحديا امام مؤسسات التمويل الاصغر الاسلامية هي الموازنة بين الرسائل الاجتماعية و الربحية، فقد اثبتت افضل ممارسات التمويل الاصغر بان هذين الهدفين مكملان لبعضهما و هما يعكسان نفس المفاضلة، وكل منهما يدعم الآخر، كما يعكسان نفس المظاهر لفلسفة العمل ، فالرسالة الاجتماعية توجه مؤسسة التمويل الاصغر تجاه موضعية متخصصة في السوق من اجل خدمة السوق بفعالية و ربحية.

ولكن فقد اصبح التركيز على الربحية هو العنصر الأهم، فلم تعد برامج التمويل الاصغر تولي اهمية للفئة الفقيرة، اذ يتضح لنا من خلال الشكل الموالي ، معظم التمويلات اتجهت نحو عائلات غير فقيرة و هذا ما لا يخدم الهدف الاجتماعي لبرامج التمويل الاصغر.

الشكل رقم 02: نسبة العائلات التي تصلها خدمات التمويل الاصغر في افريقيا



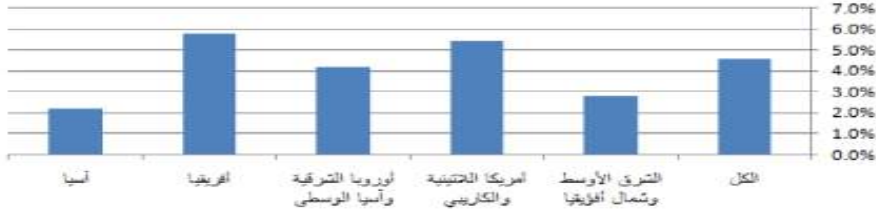
المصدر: المجموعة الاستشارية لمساعدة الفقراء، من ينسحبون و من يحجمون عن الانضمام، افكار متبصرة من مؤسسات التمويل الاصغر بشرق إفريقيا، مذكّرة مناقشة ، العدد 16، 2000، ص04.

-التعليم و التدريب و البحوث و التطوير: يشكل غياب التكوين و التدريب فيما بين العملاء و العاملين بالمنظمات تحديا كبيرا امام قطاع التمويل الاصغر الإسلامي، فمثلا اننا لا نجد مؤسسات التمويل الاسلامية تنفق ما يكفي من الاموال على البحوث و التدريب، فمن دون تعليم العملاء بمبادئ و آلية عمل برامج التمويل الاصغر الاسلامي سيبقى العملاء بعيدون عن تناول منتجات هذه الصناعة.¹¹

- مخاطر الائتمان: تنشأ مخاطر الائتمان في التمويل الاسلامي عن الذمم المدينة لعقود المراجعة و مخاطر الاطراف المتعامل منها في الصيغ الاسلامية الاخرى ، ويؤدي استفحال حجم هذا النوع من المخاطر الى ارتفاع خطر التعثر بالنسبة للمشروع لينتقل بذلك الاثر الى مؤسسة التمويل الاصغر مما قد يسبب الإفلاس، حيث يعد متوسط مخاطر المحافظ عند 30 يوما لكل من البنوك التقليدية الريفية و المتوافقة مع الشريعة في العالم العربي متماثلا ، حيث يقدر

بـ9% تقريبا وهي نسبة مرتفعة مقارنة بمعايير التمويل الاصغر التقليدي التي سجلت معدلات اقل كما هو موضح في الشكل ادناه .

الشكل رقم 03: نسبة التأخر في السداد لأكثر من ثلاثين يوما



المصدر: تقرير ميكس لتحليل و مقارنة الاداء للتمويل الاصغر في العالم العربي ، 2010، ص16.

-الانتشار و الوصول: حيث يعد انتشار التمويل الاصغر الاسلامي محدودا للغاية ، حيث يصل عدد عملاء مؤسسات التمويل الاصغر الاسلامية الى حوالي 380 الف عميل من خلال 126 مؤسسة تعمل في 14 بلد، وتتمتع بنغلاديش بأوسع انتشار للتمويل الاسلامي الاصغر بما يزيد عن 100 الف عميل و مؤسستين نشطتين، وبشكل عام لا يزال التمويل الاصغر الاسلامي يشكل حصة صغيرة للغاية من اجمالي انتشار التمويل الاصغر في العالم فعلى سبيل المثال في سوريا و اندونيسيا شكلت ادوات التمويل الاسلامية نسبة 3 % و 2 % على التوالي من قروض التمويل الاصغر المستحقة عام 2006.

-الاستدامة: وهي قدرة البرنامج على الاستمرار و التوسع اعتمادا على ايرادات التشغيل التي يحققها نتيجة لتقديم الخدمات للمستهدفين، حيث اصبحت الاستدامة من اهم ما تتميز به برامج التنمية الحديثة ، بل وأضحت شرطا لا بد من توافره.

المحور الثالث: تجربة التمويل الأصغر في الجزائر

لقد انشأت الجزائر العديد من الهيئات لتنفيذ مختلف البرامج الرامية لتشغيل الشباب و تمويل مؤسساتهم المصغرة، منها ما يمول المشاريع المصغرة بالاشتراك مع البنوك خاصة التقليدية منها ، ومنها ما يمول هذه المشاريع دون الاشتراك مع البنوك و بقروض بدون فوائد ، ويبلغ حجم السوق المحتمل (حرفيون، وأصحاب محال و فلاحين...) حوالي خمسة ملايين أسرة و 150 ألف شركة صغيرة، وإضافة إلى ذلك هناك قطاع غير رسمي ضخم يوجد به 1.25 مليون عامل لا يتعاملون مع بنوك ، إذ تشير التقديرات إلى أن 30% فقط من الجزائريين يتعاملون مع البنوك.

غير أن الخبرة الجزائرية في التمويل الأصغر حديثة للغاية وأواخر التسعينات، وبدأتها الحكومة بالتوازي مع مشروعات تنمية أخرى ، واليوم توجد 15 منظمة غير حكومية في القطاع غير الهادف للربح في الجزائر ومن أهمها: التوزيع،

وكالة التنمية الاجتماعية ، بريد الجزائر، الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب ANSEJ ، الصندوق القومي لتنظيم الدعم الزراعي ، الوكالة الوطنية للقرض المصغر ANGEM
وفيما يلي سنحاول أن نتطرق إلى أهم الهيئات الحكومية المتخصصة في تمويل هذه المشاريع المصغرة في الجزائر.

1- التمويل الأصغر في إطار الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر ANGEM:

تشكل الوكالة أداة لتجسيد سياسة الحكومة فيما يخص محاربة الفقر ، تم إنشاؤها بموجب المرسوم التنفيذي رقم 04-14 المؤرخ في 22 جانفي 2004¹² ، حيث تتمثل مهامها الرئيسية فيما يلي:
-تسيير جهاز القرض المصغر الذي يمنح لفئات المواطنين بدون دخل أو ذوي الدخل الضعيف غير المستقر ، ويهدف هذا الجهاز إلى الإدماج الاقتصادي و الاجتماعي للمواطنين المستهدفين عبر إحداث الأنشطة المنتجة للسلع والخدمات.

-دعم و نصح و مرافقة المستفيدين من القرض المصغر في تنفيذ أنشطتهم. - منح سلف بدون فوائد.
-تضمن متابعة الأنشطة التي ينجزها المستفيدون و مساعدتهم عند الحاجة لدى المؤسسات والهيئات المعنية لتنفيذ مشاريعهم.

حيث يرمي القرض المصغر إلى الإدماج الاقتصادي و الاجتماعي للفئات المستهدفة من خلال إنشاء أنشطة منتجة للسلع و الخدمات، وتشرف الوكالة في إطار جهاز القرض المصغر على تسيير صيغتين للتمويل ، فالأولى عبارة عن سلفة صغيرة بدون فوائد تمنحها الوكالة و التي لا يتجاوز 100.000 دج و تصل مدة تسديدها إلى 36 شهر ويمكن أن تصل قيمة القرض 250.000 دج في المناطق الجنوبية¹³ ، و الصيغة الثانية عبارة عن قروض تمويل المشاريع المصغرة التي لا تتجاوز كلفتها مليون دج و المستعملة في اقتناء عتاد صغير و شراء المواد الأولية، ودفع المصاريف الضرورية لانطلاق النشاط ، وقد تصل مدة تسديده 8 سنوات والتي في هذه الحالة تستدعي تركيبا ماليا مع احد البنوك الشريكة مع الوكالة و تسمى نمط التمويل الثلاثي (المستفيد---الوكالة---البنك)، حيث قدر العدد الإجمالي للقروض (السلف) الممنوحة خلال الفترة (2004-2014) بـ 622481 سلفة موزعة على نمطي التمويل سلف بغرض شراء مواد أولية أو سلف لإنشاء مشروع مصغر.

الجدول رقم 01: توزيع القروض الممنوحة من طرف الوكالة ANGEM حسب قطاعات النشاط 2004- السداسي 1- 2014

قطاع النشاط	عدد القروض الممنوحة	النسبة %
الزراعة	95804	15.39
الصناعة	234401	37.66
البناء والاشغال العمومية	52655	8.46
الخدمات	129960	20.88
الصناعة التقليدية	108550	17.44
تجارة	737	0.12
الصيد البحري	374	0.06
المجموع	622481	100

Source : www.angem.dz , le 15/10/2014

على الخدمات المالية و المتمثلة في القروض المصغرة التي تقدمها الوكالة ،فانها تقدم خدمات غير مالية للمستفيدين من القروض المصغرة ،منها خدمات المرافقة و الدعم و المساعدة على انشاء الانشطة من خلال تقديم الاستشارات الفنية وتقدم خدمات التكوين لاصحاب المشاريع المصغرة والمساعدة التقنية لهم، وكذلك في تنظيم الصالونات الوطنية و الجهوية لعرض بيع المنتجات.

وللوقوف على مدى مساهمة جهاز القرض المصغر في استحداث مناصب الشغل للفئات المهمشة و المساهمة في تحسين أوضاعهم المعيشية و التخفيف من معدلات البطالة و الفقر، يلاحظ زيادة عدد مناصب الشغل المستحدثة، حيث بلغ في سنة 2012 بـ 219640 منصب¹⁴.

2-الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب ANSEJ:

وهي مؤسسة عمومية مكلفة بتشجيع و تدعيم مرافقة الشباب البطال الذين لديهم فكرة مشروع إنشاء مؤسسة، يستفيد الشباب صاحب المشروع من خلال مراحل إنشاء مؤسسته و توسعها من:¹⁵

- مساعدة مجانية (استقبال ،إعلام، مرافقة و تكوين). - الإعفاء من مختلف الرسوم والضرائب.
- الإعانات المالية المتمثلة في قروض بدون فائدة أو تخفيض نسب الفوائد البنكية.

ويوجد نوعان من تركيبة التمويل ، تمويل ثنائي حيث يتم إنشاء المشروع المصغر عن طريق توفير نصيب من الأموال اللازمة لانجاز المشروع من طرف صاحب المشروع المصغر على شكل مساهمة 71% ونصيب من الأموال من طرف الوكالة على شكل قرض حسن يتم استرجاعه لاحقا 29% للاستثمارات الأقل أو يساوي من

5000.000 دج، والتمويل الثلاثي فيتم إنشاء المشروع من طرف الوكالة و البنك و الشباب ، كل نسبة مساهمته في المشروع ، صاحب المشروع 1%، والوكالة 29%، والبنك 70%.
فبالرغم من المساهمة الشخصية لصاحب المشروع الضئيلة التي تكاد تنعدم في صيغة التمويل الثلاثي إلا أن تلك المساهمة من طرف البنك على شكل قرض بفوائد تشكل الحاجز الأكبر أمام الشاب الجزائري المسلم (الفوائد).
وشهد عدد المشاريع الممولة من طرف الوكالة تطورا في بالغ الأهمية في الفترة الممتدة من تاريخ إنشائها إلى غاية السادس الأول من سنة 2013، حيث ساهمت في دعم و مرافقة 270288 مشروع وهو ماساهم في خلق 660935 منصب شغل¹⁶، فمن خلال ما هو ملاحظ أن تمويلات الهيئات الحكومية قد لا تفي بجميع متطلبات المشاريع المصغرة خاصة صيغ التمويل التي تجمع بين المتطلب الديني و الاقتصادي في نفس الوقت مما يجعل صاحب المشروع يتردد في تمويل مشروعه من طرف هذه الهيئات ، ويفكر أو يحتاج إلى بدائل أخرى ، وهذا ما سنحاول التطرق إليه من خلال الفصول القادمة من خلال تطرقنا لدور الوقف و الزكاة في ذلك.

3- تجربة بنك البركة الجزائري في مجال الاهتمام بتمويل النساء الماكثات في البيوت:

حيث انه في إطار احد المشاريع التنموية الممولة من قبل برنامج التعاون الدولي الألماني GTZ-DEVED بمشاركة وزارة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة على مستوى مدينة غرداية ، تم تأسيس مع نهاية 2008 مؤسسة للخدمات المالية والمسماة FIDES ALGERIE بالتعاون مع بنك البركة الجزائري من اجل تسهيل حصول الحرفيين على التمويل الكافي لممارسة نشاطاتهم الحرفية ، حيث تتمثل الفئات المستهدفة ضمن البرنامج مجموعة من الفئات المحدودة الدخل والتي تشمل الأفراد التالية:

*النساء الفقيرات الماكثات بالبيوت.

*الأفراد المحدودي الدخل من ذوي أصحاب المشروعات الحرفية والصناعات التقليدية.

* الأفراد المحدودي الدخل من ذوي أصحاب المشروعات المدرة للدخل والمشروعات المصغرة جدا.

*الأفراد من ذوي أصحاب المشروعات المدرة للدخل الناشطين في القطاع غير الرسمي.

ومن نتائج البرنامج من حيث العدد الإجمالي للمشروعات الممولة نقلا عن تصريحات لأمين العام لبنك البركة الجزائري حيدر ناصر ، إلى انه تم تمويل 1000 امرأة لها نشاطات اقتصادية ممارسة على مستوى البيوت ، كما تم تقديم التمويل لما يقارب 130 مشروعا اقتصاديا على أساس التمويل بالمشاركة ، وفيما يخص بصيغة المراجعة المصغرة

تشير الإحصائيات انه تم تمويل حوالي 125 امرأة لها مشروعات اقتصادية ممارسة على مستوى البيوت و ذلك إلى غاية نهاية سنة 2013.¹⁷

وبلغت القيمة الإجمالية التراكمية لحجم التمويل المقدم ضمن هذا البرنامج أكثر من 100.000.000 دج وذلك إلى غاية نهاية سنة 2013، وفي الأخير بإمكاننا القول أن تجربة بنك البركة الجزائري في مجال التمويل الأصغر الإسلامي، بأنها تجربة هامة على مستوى الاقتصاد الجزائري لما لها من إيجابيات لا سيما في إطار تمويل الأفراد الفقراء المستبعدين للعديد من الأسباب من التعامل مع المؤسسات المالية الرسمية.

المحور الرابع: التمويل الأصغر التقليدي و الاسلامي :-تجارب عالمية ناجحة-

1-تجربة بنك الفقراء ببنغلاديش:

بنك الفقراء هو ذلك البنك الذي أسسه "محمد يونس" في أكتوبر 1983 تحت اسم بنك غرامين Grameen Bank (وتعني بالبنغالية بنك القرية) ليكون بذلك أول بنك في العالم يقوم بتوفير رؤوس الأموال للفقراء في صورة قروض بدون ضمانات مالية، ليقوموا بتأسيس مشاريعهم الخاصة المدرة للدخل ، وذلك تأسيسا على الضمان الجماعي.

حيث يهدف نظام بنك القرية إلى تحسين معيشة شديدي الفقر و تسهيل الخدمات المالية للفقراء و مساعدتهم للاعتماد على الذات، إيجاد فرص للعمل الحر للشريحة الكبيرة من البطالين ، دمج الفئات الهشة من المجتمع وتغيير مفهوم إدارة الحلقة المفرغة للفقر ، دخل قليل—مدخرات قليلة—استثمار قليل—دخل قليل ، لتصبح نسقا متصاعدا من دخل منخفض—ائتمان—استثمار في مشروع صغير—دخل كبير—اائتمان اكبر—مزيد من الاستثمار—مزيد من الدخل.¹⁸

حيث يمتاز بنك الفقراء بمنهجية معاكسة لمنهجية البنوك التقليدية وهذا لتمييزها بالعديد من السمات التي استطاعت أن تخرج بين الهدف الاجتماعي و الهدف الاقتصادي ، حيث تعامل الفقير كإنسان كامل الأهلية له الأولوية في الحصول على قرض وكذلك التركيز على النساء كقوة عمل وبأنها تجربة إبداعية تدعم الإبداع.

حيث تعتمد فكرة بنك الفقراء على مبدأ الإقراض متناهي الصغر لشريحة أفقر الفقراء ، الذين تضيق أمامهم ، بل تنعدم فرص الاقتراض من البنوك العادية،

1-1- المقاربات التنموية للبنك:

حيث اعتمد البنك على عدد من المقاربات التنموية لمكافحة ظاهرة الفقر في بنغلاديش ، والمتمثلة في مقارنة التنمية الاقتصادية و مقارنة التنمية الاجتماعية و مقارنة تحسين نوعية الحياة.

أ-مقاربة التنمية الاقتصادية: حيث تتخذ في البنك عدة محاور أهمها:

*قروض الاستثمار الفردي: حيث يرى البنك ان معيار التنمية هو ما يحدث من تحسين في حياة الـ50% التي تقع في ادنى المجتمع ،حيث يمكننا تصور حجم التنمية التي أحدثها البنك من خلال عدد المقترضين من البنك الذي بلغ في السادسي الثاني لـ2013 أكثر من 8.41 مليون مقترض مقسمين على 2567 فرعا تعمل في أكثر من 81386 قرية.¹⁹

*صناديق الادخار: حيث أهم هذه الصناديق :

-صندوق ادخار المجموعة Group Fund ، وهو صندوق ادخار إجباري يلزم كل عضو من أعضاء المجموعة بالاشتراك فيه ، وتجمع تلك المدخرات في حساب خاص و تدير رصيده المجموعة مبدأ الإجماع.

-صندوق الطوارئ Emergency Fund ،وهو نوع من الغطاء التأميني لحالات التخلف عن السداد و الوفاة وغيرها من الحوادث.

-صناديق أخرى: مثل صندوق المدخرات الخاصة و صندوق رفاة الأطفال.

ب-مقاربة التنمية الاجتماعية:حيث يعتمد البنك التركيز والاعتماد على شبكة العلاقات الاجتماعية من خلال بناء تنظيمات اجتماعية صغيرة قائمة على مبدأ الثقة و الاعتماد المتبادل ، مستندا عليها و على متانتها و التزامها كضمان أساسي وبديل عن الضمانات المادية ، مما يقوي تلك الروابط الاجتماعية و يقوي من بناء البنك و يعضد من نجاحه الذي تجلّى في نسبة سداد القروض التي بلغت 98%.

ج-مقاربة تحسين نوعية الحياة: وهي المقاربة التنموية الثالثة في نموذج بنك غرامين ويتم ذلك من خلال 4 مداخل.

-المدخل الإسكاني:ويعطي البنك للأعضاء 3 مستويات من قروض الإسكان حسب عدد سنوات العضوية.

-المدخل الصحي: وذلك من خلال برنامج غرامين الصحي والذي تقوم عليه مؤسسة غرامين ترست ، ويهدف إلى مد الرعاية الصحية للفقراء المحرومين منها ، وكذلك رفع مستوى الوعي الصحي لديهم، ويركز البرنامج على الوقاية وتحسين الصحة.

-المدخل التعليمي: ويتم ذلك من خلال صندوق رفاة الأطفال الذي يصبح إجباريا من القرض الثاني ، وتستخدم موارده في بناء أو تجهيز فصل متوسط الحجم أو مدرسة ذات فصل واحد لتعليم الأطفال في كل مركز.

-برنامج إعادة التأهيل بعد الكوارث: تامين الاحتياجات الغذائية الأساسية من خلال قرض للمخزون الغذائي، قروض لاستعادة رؤوس الأموال، إعادة دمج أولئك الأعضاء من خلال ورشة عمل لمدة عشرة أيام. كما يتضمن البرنامج أيضا قروضا لاستعادة الأراضي الزراعية و أخرى لاستعادة الثروة الحيوانية وكذلك قروض لآلات الري و الزراعة.²⁰

1-2-1 مدى مساهمة خدمات التمويل الأصغر المقدمة من قبل بنك الفقراء في تحسين الوضع المعيشي للفقراء:

حيث يقدم البنك مجموعة متنوعة من خدمات التمويل الأصغر لصالح الفقراء الأعضاء في البنك، تضم خدمات الإقراض الأصغر و الادخار الأصغر و التامين الأصغر ، تصب كلها في تحسين الوضع المعيشي للفقراء و تحسين نوعية حياتهم من خلال تلبية حاجات الفقراء المتعددة من تعليم و صحة و مسكن و اتصالات.

1-2-1- الإقراض الأصغر: حيث انه ابتداء من سنة 2002 أصبح يركز نظام الإقراض في بنك غرامين على أربعة أنواع من القروض، وهي القرض الأساسي، قرض الإسكان، قرض المرن، وأخيرا قروض التعليم العالي ، حيث يقوم البنك بتقديم خدمات الإقراض لعدة شرائح من الفقراء لاستعمالها في عدة مجالات، حيث يقوم البنك بتقديم خدمات الإقراض لأصحاب المشروعات الاقتصادية الصغيرة المدرة للدخل كما يقوم البنك بتقديم قروض لبناء و تحسين المسكن ، أما في جانب التعليم يقوم بتقديم قروض التعليم العالي والمنح الدراسية لأبناء الأعضاء ، كما يقدم خدمات الاقراض للأعضاء المتسولين او كما يسميهم البنك المكافحين و قد بلغت نسبة استرجاع القروض 97.05% الى غاية 2011/12/31.²¹

*قروض المشاريع المصغرة: قدم البنك منذ نشأته عددا معتبرا من القروض حيث استفاد من هذه الخدمات 3.733.833 عضو بمبلغ إجمالي قدره 11.6 مليار دولار و هذا الى غاية 2011/12/31 ، حيث يقوم البنك بتمويل مجموعة متنوعة من النشاطات.

قروض السكن: حيث يعتبر تحسين السكن من المطالب الأساسية للتنمية المعتمدة في البنك، وخاصة في بلد مثل بنغلاديش بحكم ان اغلب سكان الريف به أكواخ، حيث يساهم قرض السكن في تحسين الوضع الصحي للفقراء ، حيث ادخلت هذه الخدمة في سنة 1984 ، وقدرت عدد المنازل المبنية بقرض السكن 694032 مسكن الى غاية 2013/04/30 والتي ساهمت بدورها في تحسين الوضعية الاجتماعية و الصحية للفقراء.

*قروض التعليم العالي و برامج المنح الدراسية:اهتم البنك بتحسين التعليم العالي للفقراء، وذلك عبر برامج قروض التعليم العالي لمساعدة الطلاب الفقراء و المتفوقين على مواصلة تعليمهم العالي ، حيث بلغ اجمالي قروض التعليم العالي المقدمة من قبل البنك 43.12 مليون دولار منحت لـ 51959 من ابناء الاعضاء في البنك، اما بالنسبة لبرامج المنح الدراسية تقوم رؤية بنك الفقراء على السعي لنشر التعليم من اجل تنمية المجتمع بوجه عام و تحسين مستويات حياة الاطفال من خلال ضمان تمويل الاطفال المحتاجين بواسطة المنح الدراسية، كما يقوم البنك بالتركيز على اهمية تعليم الاناث حيث يخصص 50% من المنح لصالحهن و لقد قام البنك بتقديم 165264 منحة دراسية ،حيث قدرت قيمة هذه المنح الممنوحة الفترة (1999-2011) 3.33 مليون دولار.

*قروض المتسولين (المكافحين):نظرا لتركيز البنك على فئة شديدي الفقر فقد اوجد برنامجا خاصا بالإقراض يصب في مصلحة المتسولين او المكافحين كما يسميهم البنك،وتنبع فكرة البنك الى تقديم قروض بدون فائدة لهذه الفئة من اجل مساعدتهم على كسب قوتها بطرق تحفظ ماء الوجه،حيث منذ انطلاق المشروع سنة 2002 الى غاية 2013/04/30 قام البنك بمنح 80323 قرض بدون فائدة لمصلحة الفقراء ، وقدرت المبالغ المصروفة على هذا البرنامج 2.48 مليون دولار،حيث حقق هذا البرنامج نجاحا من خلال مساهمته في تحقيق اهدافه من خلال خلق انشطة مدرة للدخل تصب في مصلحة الفقراء حيث احصى البنك 17113 متسول أصبحو يمارسون مهنة الباعة المتجولين ، كما استفاد 9131 متسول من خدمات القرض الاساسي مما يدل على تحسن وضعهم الاقتصادي عما كانوا عليه من قبل.

1-2-2-الادخار الاصغر:حيث يشجع البنك على الادخار من خلال 3 حسابات اجبارية وهي الحساب الشخصي، والحساب الخاص،وصندوق المعاش ، حيث يقدم بنك غرامين معدلات فائدة جذابة جدا للودائع تتراوح ما بين 8.5 و 12% سنويا حيث ساهم البنك في الرفع من قيمة مدخرات الفقراء لاستعمالها وقت الحاجة، حيث بلغ اجمالي ودائع (مدخرات) بنك غرامين الى غاية 2013/04/31 اكثر من 1.6 مليار دولار.²²

1-2-3-التامين الاصغر:حيث يقوم نظام التامين الاصغر المتبع من قبل البنك على منهجية بسيطة يقوم من خلال الایداع في حساب صندوق التامين مبلغ يقدر بـ 3% من قيمة القرض الجاري وذلك لمرة واحدة في السنة و قد بلغ رصيد صندوق التامين للقروض الصغيرة 99.67 مليون دولار الى غاية افريل 2013 ويقدم صندوق التامين خدمات التامين على الحياة لأسر الاعضاء في البنك المتوفين ، حيث بلغ اجمالي المبالغ المدفوعة لأسر

المتوفين منذ انشاء الصندوق في سنة 2002 الى غاية 2013 اكثر من 5 مليون دولار الناجمة عن وفاة 152860 مقترض.

وبصفة عامة ساهم البنك من خلال تقديم مختلف خدمات التمويل الاصغر من اقراض وادخار و تأمين ، في تحسين الوضع المعيشي للفقراء في مختلف نواحي الحياة الاقتصادية والاجتماعية ، حيث ساهمت خدمات الاقتراض الاصغر في توفير مصدر رزق ثابت عن طريق تمويل المشاريع المصغرة المدرة للدخل و بتحسين وضعية السكن للفقراء ورفع مستوى تعليم الفقراء

2- التجربة السودانية:

تجربة السودان في تنمية التمويل الاصغر فريدة من نوعها و متكاملة الاوجه ومدعومة من قبل الدولة،تجربة التمويل الاصغر الاسلامية السودانية،هي احدى العلامات الفارقة و المميزة و التي تستحق التوقف و التمعن ، لأول مرة في عام 1990 تم ادراج وتضمين قطاع الحرفيين كأولوية للتمويل و ذلك وفقا لسياسة التمويل المصرفي السنوية التي يصدرها بنك السودان المركزي،ففي سياسة التمويل المصرفي للسنة المالية 1994،1995 ، فقد تم ادراج (الحرفيين ،المهنيين وصغار المنتجين ، بما في ذلك الاسر المنتجة) كقطاع ذو اولوية للتمويل ، وضعت اللجنة الولي لصناعة التمويل الاصغر عام 2006 ، عندما تم اصدار لائحة شروط ترخيص مزاولة النشاط الذي بموجبه اصدر البنك المركزي السوداني الاطار الرقابي الذي يعمل بمقتضاه مصارف و مؤسسات التمويل الاصغر.

وقد قام البنك المركزي السوداني في الآونة الاخيرة بإصدار بعض التنظيمات التي من شأنها العمل على انتشار الصناعة ، منها تخصيص نسبة 12% من المحفظة التمويلية للمصارف ، وتم توزيع النسبة المحددة مناصفة بين التمويل الاصغر و متناهي الصغر 6% ، والتمويل الاصغر و التمويل ذي البعد الاجتماعي 6%.

تجربة السودان قام بها بنك السودان المركزي في الفترة 2006 و حتى 2010 بتخصيص مبلغ 350 مليون جنيه سوداني لتنفيذ البرنامج التجريبي للتمويل الاصغر ، وكذلك تكوين محفظة امان براس مال قدره 200 مليون كمرحلة اولى ، بمساهمة ديوان الزكاة بمبلغ 50 مليون جنيه و الجهاز المصرفي بمبلغ 150 مليون جنيه، وفيما يلي اهم الاحصائيات المتعلقة بالتمويل الاصغر الاسلامي خلال الفترة 2010-2013 كما يلي

الجدول رقم 02: عدد المستفيدين من التمويل الاصغر خلال الفترة 2010-2013

المصدر: التقارير السنوية لبنك السودان المركزي 2012،2010،2013.

السنة	2010	2011	2012	2013
عدد المستفيدين من التمويل الاصغر	80.583	/	183.269	290.718

الجدول رقم 3: حجم التمويل الممنوح خلال الفترة 2011--2013

البيان العام	2011	2012	2013
اجمالي التمويل المصرفي	22867.1	30483	37622
المخصص حسب السياسة 12%	3456	3652	4515
حجم التمويل الاصغر	938	1496	1546
نسبة التمويل الاصغر من اجمالي التمويل	4.1	4.9	5

المصدر: التقارير السنوية لبنك السودان المركزي 2011، 2012، 2013.

الجدول رقم 04: اجمالي عدد عملاء التمويل الاصغر بالمصارف و المؤسسات المالية

السنة	2011	2012	2013
العملاء (مصارف) الف	197	300	406
العملاء (مؤسسات تمويل اصغر) الف	47	194	300
اجمالي العملاء	244	494	706
نسبة الزيادة مقارنة بالعام 2011	---	100%	186%

المصدر: بدر الدين عبد الرحيم ، الممارسة الحالية للتجربة للسودان في مجال التمويل الاصغر الاسلامي في اطار اهداف التنمية الاقتصادية في الاسلام، مجلة المصرفي ، العدد 71، مارس 2014، ص 6.

حيث من بين المبادرات التي قامت بها دولة السودان في مجال التمويل الاصغر الاسلامي هو تمويل مشروعات المرأة، حيث تم توفير 10 مليون جنيه بواسطة بنك السودان المركزي ، وقام البنك المركزي السوداني بتوفير التمويل لتمليك وسائل الانتاج و التدريب ، حيث يستهدف المشروع 67500 امرأة في 09 ولايات ، تم تنفيذ المرحلة الاولى من المشروع بتمويل 2117 امرأة بإجمالي مبلغ 4.3 مليون جنيه بنهاية عام 2013. فاعتمادا على بيانات الجهاز المركزي للإحصاء يتوقع ان يغطي مستقبلا 7.2 مليون زبون محتمل ، مقارنة بـ 14.4 مليون فقير يمثلون 46.5% من اجمالي السكان ، كما يتوقع الوصول لنحو 1.5 مليون عميل سنويا في عام 2017 مقارنة 706000 عميل بنهاية عام 2013، حيث تهدف التجربة السودانية في مجال التمويل الاصغر الاسلامي الى القضاء على الفقر بدرجة اولى ، فقد قامت مؤسسات التمويل الاصغر الاسلامي بهذه المنطقة على تمويل عدد كبير من الافراد حيث عرف عدد العملاء وإجمالي التمويل نموا كبيرا ، وقد ساهمت هذه الصناعة من

اخراج العديد من العملاء من شبح الفقر و ازمة البطالة و مساهمتهم في خلق وظائف عمل جديدة قصد توظيف العاطلين الآخرين.

3- تجربة البحرين "بنك الأسرة":

ركزت البحرين منذ العقدين الماضيين على محاربة البطالة و تطوير قطاع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و كذا انتقاء المعايير العالمية للإنتاج و المساهمة في خلق فرص العمل ، قامت البحرين في عام 1972 بمبادرة "المساعدات الاجتماعية" ، حيث بلغ مجموع الاسر المستفيدة من الضمان الاجتماعي حتى نوفمبر 2013 حوالي 17528 اسرة ، ومن المؤكد ما ان تم توفير برامج التكوين الاقتصادي السليم لهم فاحتمال خروجهم من براثن الفقر وارد و هذا ما تسعى الوزارة تحقيقه من خلال انشاء اداة انمائية مناسبة لتصميم و تنفيذ مثل هذه البرامج، ولقد تم اعتماد التمويل الاصغر في البحرين عام 1999 من قبل كل من برنامج الامم المتحدة الانمائي UNDP ووزارة العمل و الشؤون الاجتماعية من خلال برنامج "ميكروستارت" ، ويتجسد في شكل قروض صغيرة و متوسطة الاجل موجهة للأفراد ذوي الدخل المحدود بما فيهم الفئة النسوية ، حيث وفر البرنامج 7637 قروض قصيرة الاجل الى 4347 فرد ذوي الدخل المنخفض بقيمة اجمالية 2532713 دولار من اجل معالجة ظاهرة البطالة و الفقر في البلاد.

كما اطلقت وزارة العمل و الشؤون الاجتماعية برنامج تنمية المشروعات الصغيرة و العمل الحر بعنوان "الاسر المنتجة" ، حيث اطلقت هذه الاخيرة في 2006 برنامج وطني يهدف الى تحقيق تغيير جذري في ثقافة و حجم و كفاءة المشاريع الصغيرة و خاصة المنزلية منها، و يسعى هذا المشروع الى انشاء نموذج متكامل ناجح لدعم الاسر المنتجة.

تم تأسيس بنك الاسرة بمبادرة من وزارة التنمية الاجتماعية و ذلك بشراكة بين كل من المؤسسة الخيرية الملكية ، بنك البحرين و الكويت ، بنك الاثمار و البنك الاهلي المتحد، وبيت التمويل الكويتي²³، ووفق اطار تعاون مع مؤسسة غرامين و يأتي تأسيس بنك الاسرة كبنك اسلامي للتمويل المتناهي الصغر متوافقا من توجهات تمكين الافراد و اطلاق قدراتهم و تحسين مستوياتهم المعيشية و تفعيلها للإستراتيجية الاقتصادية الوطنية 2030، وبرنامجها التنفيذي (2009--2014)، حيث قدم البنك خدماته لأكثر من 1500 مستفيد منذ تأسيسه.²⁴

3-1- توفير برامج و خدمات متكاملة:

حيث تنقسم الانشطة الاساسية للبنك الى 4 برامج رئيسية :²⁵

* برنامج غرامين: يقدم تمويل اسلامي من 500 دينار بحريني لغاية 3000 دينار بحريني بدون طلب ضمانات.

* برنامج دعم المشاريع الصغيرة و المتناهية الصغر: يهدف الى تقديم الدعم المالي و الاستشاري لأصحاب المشاريع الصغيرة و المتناهية الصغر.

* برنامج دعم المنظمات غير الحكومية : من خلال تقديم تسهيلات تمويلية لكي يتسنى لها اداء دورها بشكل فعال باعتبارها مؤسسات تمويل اصغر و يعمل على استهداف بعض الفئات المحرومين مثل النساء ، المعوقين، الشباب.

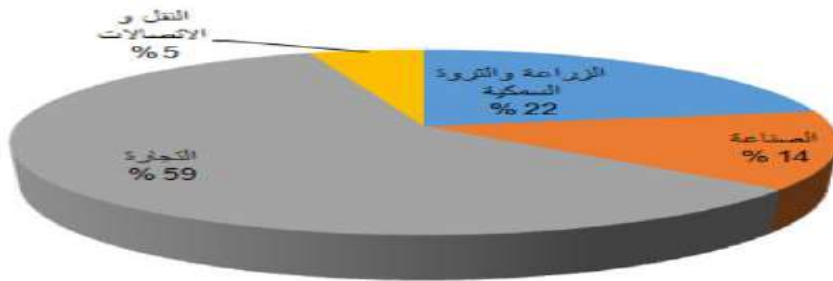
* برنامج الخدمات غير المالية: يهدف الى تمكين العملاء من خلال الخدمات الاستشارية و المشاركة في المعارض و طرح افكار جديدة للمشروعات.

3-2-- اهم انجازات البنك و مؤشرات نجاحه:

حيث تلعب مؤسسته غرامين دور كبير في مساعدة الفقراء في العالم لا سيما النساء من اجل تحسين حياتهم و تجنب الوقوع في الفقر و ذلك من خلال الحصول على التمويل الاصغر ، وقد تم عقد اتفاقية بين بنك الاسرة و مؤسسة غرامين تراست من اجل تطبيق برنامج غرامين.

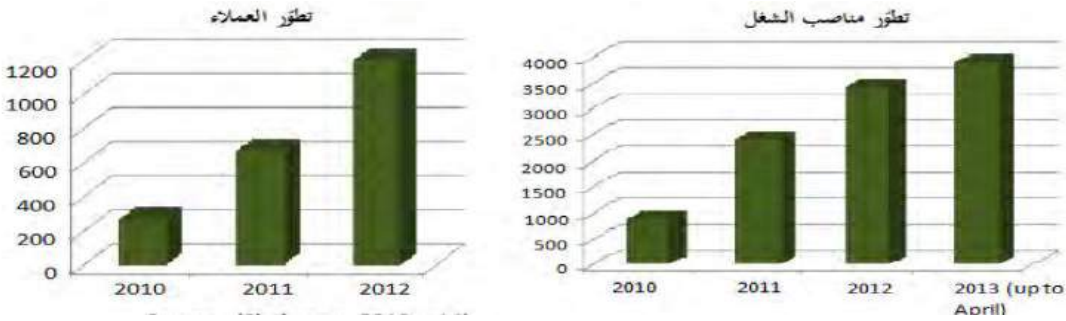
ومنذ اطلاق هذه الاداة المالية في البحرين فقد ثبت هناك تحسن ملحوظ فيما يخص مسؤولية التسديد و قد تم تكوين اكثر من 70 مجموعة عاملة في عدة قطاعات.

الشكل رقم 04: القطاعات الاستثمارية لدى عملاء بنك الاسرة



Source: Atef El Shabrawy, Innovation in Islamic M&SME's Banking, 2013, Consulté le 25-05-2014 sur : <http://www.alhudacibe.com/imfc2013/images/post-event/Mr.%20Atef%20-%20innovation%20in%20M&SME.pdf>

الشكل رقم 05: انجازات بنك الاسرة منذ تأسيسه



Source: El Shabrawy, p14

أكثر من 350 مستثمر في عدة قطاعات استثمارية و لا يزال العدد في تزايد يوميا. وقد أحصى البنك، كما يسعى بنك الاسرة لتوجيه الاشخاص لتطوير افكارهم وفقا لإمكانيات السوق عبر إتاحة لهم الفرصة حقيقية لتأسيس مؤسسات صغيرة في الكثير من الانشطة التجارية المتنوعة.

الخاتمة:

من خلال ما سبق حاولنا لقاء الضوء على التمويل الاصغر الذي ظهر من رحم الحاجة الى اسلوب تنموي اقتصادي يتصدى للإقصاء المصرفي و المالي الذي يطال شريحة لا يستهان بها من الافراد **محدودي الدخل و الفقراء**، فتميزت هذه الصناعة بنمو هائل في السنوات الأخيرة، ويرجع ذلك لاهتمام الدول النامية بسبب النتائج الايجابية التي حققتها في مجال مكافحة الفقر ، وذلك من خلال تديبها لمجموعة متنوعة من الخدمات المالية ، كالإقراض والادخار و التأمين، و تحويل الأموال، وأخرى غير مالية كالمساعدة الفنية وتقديم الاستشارات التي تصب كلها في مصلحة الفقراء ومحدودي الدخل الذين لم يسعفهم الحظ في الحصول على تمويل من المؤسسات المالية التقليدية ، بغرض تلبية احتياجاتهم المعيشية او لإنشاء مشاريع مصغرة مدرة للدخل.

فحسب الدراسات التي اجريت على تقدير الطلب على التمويل الاصغر في البلدان العربية و الاسلامية الى ان الطلب عال جدا على التمويل المتوافق مع الشريعة الاسلامية، حيث ان الدراسات التي هدفت الى استقصاء الطلب على التمويل الاصغر من الزبائن المحتملين سيختارون التمويل بشروط اسلامية لو اتيح لهم الخيار في ذلك حتى ولو كانت التكلفة اعلى من التمويل بنظام الفائدة لأسباب دينية.

كما تم التطرق الى تجربة التمويل الاصغر في الجزائر ومجموعة من الدول، حيث تم التطرق الى حالة الجزائر والخدمات المتاحة الممثلة في الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر ANGEM ، والوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب ANSEJ ، وتجربة بنك البركة في تقديم هذه الخدمات الموجهة للنساء المالكات في البيوت، وتجارب عالمية ناجحة رائدة والمتمثلة في تجربة بنك الفقراء ببنغلاديش ، والتجربة السودانية ، وكذلك التجربة البحرينية المتمثلة في

بنك الاسرة ومدى مساهمتهم في تحسين الوضع المعيشي للفقراء ولحدودي الدخل و تلبية حاجاتهم المتعددة من تعليم وصحة ومسكن ، وتقديم خدمات الاقراض لأصحاب المشروعات الاقتصادية الصغيرة المدرة للدخل. فرغم الجهود المبذولة في هذا الصدد، فقد اظهرت عدة تقارير ان التمويل الاصغر التقليدي غير المنضبط بالأحكام الشريعة لم يحقق كامل الاهداف المرجوة وكانت نتائجه الاجتماعية و الاقتصادية محدودة للغاية، فتطوير منتجات التمويل الاصغر الاسلامي (القرض الحسن ، تمويلات المشاركة ، التكافل ...) وفق مقارنة جديدة تعتمد اساسا على توظيف ارشد للمخزون المالي الكبير للمجتمعات الإسلامية، والمتمثل بالوقف و الزكاة، قد يسهم في توفير خدمات مالية للملايين من الفقراء الذين يسعون جاهدين لتجنب المنتجات المالية التقليدية ،

التهميش والإحالات

1. ماركو اليا ، ترجمة فادي قطان ، التمويل متناهي الصغر، نصوص وحالات دراسية ، كلية الإدارة، جامعة تورينو، إيطاليا ، 2006، ص 07.
2. نور الدين جوادى، عقبة عبد اللاوي ، التمويل متناهي الصغر كاداة فاعلة ضمن استراتيجية القضاء على البطالة وتحقيق التنمية المستدامة-حالة الجزائر-، الملتقى الدولي حول: استراتيجية الحكومة في القضاء على البطالة و تحقيق التنمية المستدامة ، 15 و 16 نوفمبر 2011 ، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية وعلوم التسيير ، جامعة المسيلة، ص 03.
3. محمد خالد ، بناء نموذج اعمال ناجح للتمويل المتناهي الصغر الاسلامي، ورقة عمل مقدمة لمؤتمر القمة العالمية للائتمان الصغير لعام 2011 ، بلد الوليد ، اسبانيا، متاح على بوابة التمويل المتناهي الصغر: <http://www.arabic.microfinancegateway.org> ، تاريخ الاطلاع 2014/08/20.
4. محمد مصطفى غانم، واقع التمويل الاصغر الاسلامي وآفاق تطويره في فلسطين -دراسة تطبيقية على قطاع غزة، مذكرة ماجستير غير منشورة، قسم المحاسبة و التمويل، كلية التجارة، الجامعة الاسلامية غزة، 2010، ص 29.
5. عبد الرحمن عبد الرحيم، التمويل الصغير الاسلامي ، العنصر المفقود في المصارف الاسلامية، نشرة كيوتو لدراسات المنطقة الاسلامية، 2007، ص 49، دراسة متاحة على بوابة التمويل الاصغر ، تاريخ الاطلاع : 2014/05/04 ، <http://www.arabic.microfinancegateway.org>
6. لمعلومات اوى ، يمكن زيارة الموقع الالكتروني : <http://www.cgap.org/news/islamic-microfinance-challenge-2013>
7. خالد محمد ، بناء نموذج اعمال ناجح للتمويل الاصغر الاسلامي ، القمة العالمية للائتمان الصغير، إسبانيا، 2012.
8. شبكة التمويل الاصغر في البلدان العربية ، التقرير العربي الاقليمي للتمويل الاصغر، 2010، ص 13.
9. Atef El Shabrawy, **Innovation in Microentrepreneurship & Islamic microfinance : the model of family Bank**, 10th International Entrepreneurship Forum, Tamkeen ,Bahrain, 2011, p70.
10. التمويل المتناهي الصغر الاسلامي : التحديات و المبادرات، ورقة بحث مقدمة لمنتدى تطوير القطاع المالي الاسلامي المنعقد في الكويت ،المعهد الاسلامي للبحوث و التدريب و المجلس العام للبنوك و الهيئات المالية الإسلامية، 2006، ص 34، متاح على موقع البنك الاسلامي للتنمية : www.isdb.org ، تاريخ الاطلاع 2013/05/20.
11. للتوسع اكثر انظر : عدنان، رزان ، سبعة تحديات للمصرفية الاسلامية ، جريدة القبس ، العدد 12664، 2008 ، ص 37.
12. المرسوم التنفيذي رقم 04-14 المؤرخ في 22 جانفي 2004.
13. -les bulletin de l'emploi et chomage au qautrième trimestres(2005-2010), l'ONS, <http://www.ons.dz/-EMPLOI-ET-CHOMAGE-au-Quatrieme,56-.html> , consulte le :10/05/2013.

14. منشورات داخلية لمديرية الدراسات و برامج المعلومات ، المديرية العامة للوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر، وزارة التضامن الوطني و الاسرة و قضايا المرأة، الجزائر ، ماي 2013
15. -المادة 06 من المرسوم 296/96 ، الجريدة الرسمية، العدد 52 بتاريخ 1996/09/11 ، ص13، 12.
16. -Ministère de l'Industrie, de la Petite et Moyenne Entreprise et de la Promotion de l'Investissement, Bulletin d'information statistique de la pme, N° 23, Novembre 2013.
17. مجلة اتحاد المصارف العربية ، موقع اتحاد المصارف العربية ، 2012.
18. عباس و داد ، تقييم السياسات العربية في مجال مكافحة الفقر لتحقيق اهداف الالفية الإنمائية، مذكرة ماجستير غير منشورة ، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، جامعة سطيف ، 2012، ص63، 64.
19. -Grameen Bank Monthly Update in US\$: April 2013, Statement No: 1 Issue No : 400, Issue Date : May 07, 2013 , www.grameen-info.org.
20. مجدي سعيد، تجربة بنك الفقراء، الدار العربية للعلوم، ناشرون ، بيروت لبنان ، ط2، 2007، ص84-87.
21. -Grameen Bank Monthly Update in US\$: April 2013, Statement No: 1 Issue No : 400, Issue Date : May 07, 2013 , http://www.grameen-info.org/index.php?option=com_content&task=view&id=1102&Itemid=422
22. -Grameen Bank Monthly Update in US\$: April 2013. op-cit
23. وزارة التنمية الاجتماعية ، إنجازات الوزارة لعام 2013 ، تاريخ 2014/07/20 ، متاح على: <http://www.social.gov.bh/en/node/2508>.
24. وكالة انباء البحرين ، بنك الاسرة يشارك في المنتدى العالمي الثالث للتمويل الاصغر الاسلامي بدبي، 2013، تاريخ الاطلاع 2014/06/18، متاح على: www.bna.bh/portal/news/583427
25. وقع بنك الاسرة: تاريخ الاطلاع 2014/06/13 متاح على الرابط التالي: <http://www.familybankbh.com/ara/index.asp>
- Atef El Shabrawy, **Innovation in Islamic M&SME's Banking**, 2013, Consulté le 25-05-2014 sur :- <http://www.alhudacibe.com/imfc2013/images/post-event/Mr.%20Atef%20-%20innovation%20in%20M&SME.pdf>

استراتيجيات الحكومة في الحد من البطالة بالجزائر

"دراسة تقييمية للسياسة المحلية بولاية البويرة ما بين 1980-2017"

Government strategies to reduce unemployment in Algeria

"Evaluation Study Of the local politics of Bouira for the period 1980 to 2017"

د. علماوي أحمد

جامعة غرداية

د. طويطي مصطفى

جامعة غرداية

د. وزاني ليديّة

جامعة أكلي محند أولحاج - البويرة

مخبر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والتنمية

المحلية في الجزائر

ahmedalmaoui@yahoo.fr

kaizen1982@gmail.com

ouazani085@gmail.com

الملخص :

تعتبر البطالة من أهم المشاكل والعقبات التي يعاني منها الاقتصاد الجزائري كغيره من اقتصاديات العالم الثالث، إذ أصبحت هذه المشكلة من القضايا الملحة، نظرا لأبعادها السلبية وانعكاساتها الخطيرة على الاقتصاد الوطني، ولذلك قامت الحكومة الجزائرية انطلاقا من برنامج الإنعاش الاقتصادي بوضع سياسة للتشغيل تتضمن مجموعة من صيغ التشغيل والتكوين، بالإضافة إلى ذلك، عملت الحكومة على تسهيل إجراءات التمويل للنشاطات التجارية والصناعية، والمعتمدة من طرف الشباب، و ذلك للتمكين من نجاح هذه السياسة ولعل من دلائلها انخفاض معدل البطالة إلى 12.3% حسب احصائيات 2017.

الكلمات المفتاحية: البطالة، استراتيجية التشغيل، هياكل الدعم التشغيل الذاتي، البويرة .

Abstract :

The unemployment is one of the most important problems facing the Algerian economy, like the other Third World economies, as this problem has become one of the pressing issues because of its negative dimensions and serious consequences on the national economy. Therefore, the Algerian government has developed a policy of employment which includes a range of modes of employment and formation, in addition, the government worked to facilitate the procedures of financing for the industrial and commercial activities which is approved by the young people to enable the success of this policy, one of its signs, the decline of the rate of unemployment to 12.3% according to the statistics of 2017.

Key words : the unemployment, Operating Strategy, Self-employment support structures, BOUIRA

مقدمة:

تعد البطالة من أكبر التحديات التي تواجهها اقتصاديات الدول في الوقت الراهن، فهي معضلة فاعلة سواء من الناحية الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، فبالرغم من أن البطالة تمثل في جوهرها ظاهرة اقتصادية إلا أن عدم معالجتها قد يقود إلى مشاكل اجتماعية وسياسية عويصة، فنظرا لخطورة الظاهرة واختلاف أبعادها فقد لاقت اهتماما واسعا لدى الكثير من الاقتصاديين والمفكرين.

بالرغم من آثار البطالة وانعكاسها السلبي على الواقع الاقتصادي والاجتماعي والسياسي للدول، إلا أنها تتواجد في معظم دول العالم سواء المتقدمة أو النامية منها على حد سواء، والجزائر كغيرها من الدول النامية التي لا تزال تعاني من هذه الظاهرة منذ زمن بعيد، فقد أصبح التشغيل في غالب الأحيان يضافي عليه الطابع المؤقت، حيث أن الاستقرار في مناصب الشغل بدأ يتقلص تدريجيا، كما أن متابعة الدراسة والحصول على مؤهل لم يعد يضمن منصب عمل.

سعيًا من الحكومة الجزائرية لتفادي هذه الاختلالات الصعبة و التصدي لهذه الظاهرة والعمل على إتاحة فرص عمل بأقصى طاقة ممكنة لاستيعاب الأعداد المتزايدة من طالبي الوظائف وفرص العمل وضعت مجموعة من البرامج و الإجراءات الهادفة إلى التخفيف من حدة الظاهرة وعلاجها، والتي يصفها بعض الاقتصاديين بالتدعيمية، أثمرت بنتائج مرضية نسبيا مقارنة مما كانت الحال عليه، حيث أن إدراك طبيعة وواقع البطالة في الجزائر وكذا محدوداتها هو السبيل الأنجع للحد من هذه الظاهرة.

على ضوء ما سبق يمكن صياغة إشكالية البحث في التساؤل الرئيسي التالي:

ما هي الاستراتيجيات المتبعة من الحكومة الجزائرية لتقليص معدل البطالة وما مدى فعالية هذه

الاستراتيجيات في ظل الواقع الاقتصادي الذي تشهده السوق الجزائرية؟

و للإحاطة بالموضوع و الإجابة على اشكاليته الرئيسية، نرى أن نتناول :

أولا : الإطار المفاهيمي للبطالة ،

ثانيا : قراءة احصائية لمشكلة البطالة في الجزائر خلال الفترة 1980 - 2017 ،

ثالثا : السياسة المحلية في التخفيف من حدة البطالة في ولاية البويرة .

أولاً- الإطار المفاهيمي للبطالة؛

وجدت البطالة كظاهرة في جميع المجتمعات الإنسانية سابقا وحاضرا ولا يكاد مجتمع من المجتمعات يخلو من مواجهة هذه الظاهرة بشكل أو بآخر ، وقد شغلت البطالة حيزا كبيرا في التحليل الاقتصادي وكانت من أخطر المشاكل المعروفة على المستوى الاقتصاد الكلي، إذ تعد من أهم العراقيل التي تتخطب فيها الدول النامية والمتطورة، كما تعد مطمحا هاما للسياسة الاقتصادية.

من أجل ذلك ارتأينا، أن نلقي بشيء من التفصيل لأخذ صورة شاملة على ما تحمله البطالة من معاني وكيف يمكن قياسها، وكذا معرفة مختلف أنواع البطالة والآثار السلبية الناتجة عنها.

أ- تعريف البطالة : لقد تعددت تعاريف البطالة لكن وإن اختلفت في تعبيرها فإنها تتفق في معناها على اعتبار أنها مشكلة عالمية حيث توجد بنسب متفاوتة في كل دول العالم المتقدمة منها و النامية على السواء وإنما جوهر التفاوت يكمن في مدى نجاعة الاستراتيجيات والتدابير المعد لمواجهة¹، عرفت منظمة العمل الدولية البطالة بأنها كل شخص قادر على العمل وراغب فيه ويبحث عنه ويقبله عند مستوى الأجر السائد²،

بينما يعرفها الديوان الوطني للإحصاء الجزائري بأنه يعتبر الشخص بطالا إذا توفرت فيه العناصر التالية³ :

- أن يكون في سن يسمح له بالعمل (بين 15 سنة و 64 سنة)،
 - لا يملك عملا عند إجراء التحقيق الإحصائي، كما نشير إلى أن الشخص الذي لا يملك عملا هو الشخص الذي لم يزاو عملا ولو لمدة ساعة واحدة خلال فترة إجراء التحقيق،
 - أن يكون على استعداد تام للعمل ومؤهلا لذلك،
 - أن يكون في حالة بحث عن عمل ، حيث أنه يكون قد قام بالإجراءات اللازمة للعثور على منصب شغل.
- على العموم يمكن إعطاء تعريف شامل ومختصر للبطالة كما يلي: البطالة هي توقف الشخص عن العمل أو عدم توافر العمل لشخص قادر عليه وراغب فيه وباحث.

ب- أنواع البطالة: هناك أنواع متعددة من البطالة تختلف باختلاف طبيعة النظر إليها ، نتناولها تباعا كما يلي⁴ :

- البطالة الهيكلية: هي ذلك النوع من التعطل الذي يصيب جانبا من قوة العمل بسبب تغيرات هيكلية تحدث في الاقتصاد الوطني، يمكن أن يحدث نتيجة لانخفاض الطلب عن نوعيات معينة من العمالة، بسبب الكساد الذي لحق بالصناعات التي كانوا يعملون بها وظهور طلب على نوعيات معينة من المهارات التي تلزم لإنتاج سلع معينة لصناعات تزدهر⁵،

- البطالة الدورية: سببها التقلبات الدورية التي تطرأ على مجوع النشاط التجاري والاقتصادي في الدولة، وتحدث عندما ينخفض الطلب الكلي على العمل في مواجهة عدم مرونة الأجور الحقيقية في الاتجاه النزولي و بالتالي ينضم مجموعة من العمال إلى العاملين العاطلين أصلا .
- البطالة الاحتكاكية : عندما يتعطل بعض الأفراد رغم ما قد يكون هناك من طلب على العمال لم يتم إشباعه بعد، لأن هؤلاء ليسوا هم النوع الصحيح الذي يسد حاجة الطلب، و ينشأ بسبب إحلال الآلات محل العمال أو صعوبة تدريب هؤلاء العمال الذين لم يسبق لهم التدريب عليها، و التي يتزايد عليها الطلب في سوق العمل.⁶
- البطالة المقنعة :هي حالة التحاق بعض الأفراد بوظائف معينة، يتقاضون عليها أجورا في حين أن إسهامهم في إنتاجية العمل لا يكاد يذكر،
- البطالة الموسمية : و هي البطالة التي تصيب فئة معينة من الأيدي العاملة في قطاع معين نتيجة لموسمية عملية الإنتاج أو دورة الإنتاج في هذا القطاع،⁷
- البطالة الإجبارية: هي الحالة التي يتعطل فيها العامل بشكل جبري، تحدث عن طريق تسريح العمال، رغم أن العامل راغب في العمل و قادر عليه وقابل لمستوى الأجر السائد،
- البطالة الاختيارية: هي الحالة التي يتعطل فيها العامل بمحض إرادته، عند الاستقالة أو عزوفه عن العمل لوجود مصدر دخل آخر، أو للبحث عن منصب عمل، بامتيازات أفضل من حيث الأجور و شروط العمل.⁸
- ج- أسباب البطالة:** تكمن أهم أسباب البطالة فيما يلي⁹:
- النمو السكاني بمعدلات كبيرة يؤدي إلى نمو قوة العمل بمعدلات أكبر، وهذا ما يؤدي إلى ضرورة خلق مناصب شغل جديدة، و لكن هذا ما لا يتحقق في غالبية الدول النامية،
- تفاقم آثار الثروة العلمية و التكنولوجيا على العمالة حيث حلت الفنون الإنتاجية المكثفة لرأس المال محل العمل الإنساني في كثير من القطاعات الاقتصادية القومي و من ثم انخفاض الطلب على العنصر البشري،
- لجوء الكثير من الحكومات الرأسمالية إلى انتهاج سياسات انكماشية، فكان طبيعيا أن يتم تحجيم الإنفاق العام الجاري الاستثماري في مختلف المجالات، و كان من نتيجة هذه السياسات انخفاض الطلب على العمالة،
- عجز سوق العمل عن استيعاب الخريجين، فأعداد الخريجين من الجامعات و المعاهد التعليمية المختلفة تتزايد سنويا و مع ذلك يعجز سوق العمل عن استيعابهم،
- د- الآثار المترتبة عن ظاهرة البطالة : تعتبر البطالة من الظواهر غير المرغوب نظرا لما تخلفه من مخاطر وما تعكسه من آثار سلبية على الأفراد والمجتمع على حد سواء.

- الآثار الاقتصادية : يمكن حصرها على العموم في النقاط التالية ¹⁰ :

1. إن البطالة يتحقق معها ارتفاع عبء الإعالة بسبب انخفاض المنتجين وارتفاع المستهلكين، من ضمنهم العاطلين عن العمل، وهو الأمر الذي يخفض مستويات المعيشة ويؤدي إلى انخفاض الادخار والقدرة على الاستثمار وبالتالي، انخفاض القدرة الإنتاجية ومن ثم انخفاض الإنتاج والدخل القومي وانخفاض الاستخدام ،
2. تخلف البطالة أيضا التراجع أو التآكل في قيمة رأس المال البشري، فمن المعروف أن الخبرات والمهارات العلمية المتراكمة التي يكتسبها الإنسان خلال العمل تعتبر في حد ذاتها أصلا قيما وذات قيمة إنتاجية عالية، إلا أن تعطل الإنسان وتوقفه عن العمل ولفترات طويلة، لا يؤدي إلى وقف عملية اكتساب هذه الخبرات وتراكمها فحسب، بل وإلى تأكلها وإصابتها بالاضمحلال وحتى لو عاد إلى العمل لاحقا فإنه يصبح أقل إنتاجية وعطاء،
3. الهدر في الموارد الإنتاجية : و يقصد بذلك أن البطالة تمثل موارد إنتاجية غير مستغلة استغلالا كاملا وهذه الحالة متى ما حصلت لا يمكن تعويضها بإرجاع عجلة الزمن إلى الوراء ولذلك فهي تمثل خسارة مادية وهدر في الموارد الإنتاجية غير مستغلة.

- الآثار الاجتماعية والسياسية : للبطالة أيضا آثار اجتماعية وسياسية لا تقل سوءا خطورة عن الآثار الاقتصادية

- بل أن هذه الآثار، تنعكس بعد ذلك في شكل آثار اقتصادية خطيرة، من بين الآثار الاجتماعية والسياسية نذكر:
1. ارتفاع معدلات الجريمة بين العاطلين عن العمل، حيث أثبتت الدراسات الإحصائية أن للبطالة ارتباط وتأثير مباشر على معدلات الجريمة في المجتمع،
 2. ارتفاع في حالات الأمراض النفسية بين العمال العاطلين التي تؤدي إلى تفشي العنف العائلي وحالات الانتحار والطلاق وما يتبع ذلك من ظواهر اجتماعية سلبية كتفكيك العائلي في المجتمع وتشرد الأطفال أو انحرافهم الأخلاقي،
 3. تأخير سن الزواج إلى ما بعد الثلاثين حيث لا يملك الشاب عوامل توفير السكن وغير ذلك وهو يترك آثار سيئة متنوعة ومتعددة على الإناث والذكور،
 4. ضعف الوحدة الوطنية وضعف الشعور الوطني والانتماء واللامبالاة المدمرة اتجاه الوطن وأفراد المجتمع.

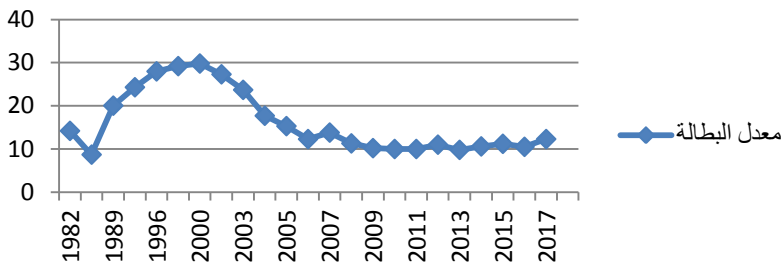
ثانياً : قراءة احصائية لمشكلة البطالة في الجزائر خلال الفترة 1980-2017؛

لم يكن مصطلح البطالة شائعا ومنتشرا خلال سنوات الرخاء الاقتصادي في فترة الستينيات والسبعينيات وإلى غاية منتصف الثمانينات بحكم الموارد البترولية الكافية نتيجة أسعار البترول المرتفعة آنذاك، غير أن الأزمة البترولية سنة 1986 كان لها الأثر الكبير في بداية ظهور البطالة، بل وفي مدة قصيرة أصبحت تشكل إحدى أهم الانشغالات

والتحديات والمشاكل الاقتصادية للمؤسسات الرسمية وغير الرسمية، حيث تشير التقارير الرسمية إلى أن مستوى البطالة في الجزائر بدأ في الارتفاع من 17% في عام 1987 إلى 28% سنة 1995 ليبلغ 30% سنة 1999 هذا الارتفاع جاء نتيجة عوامل سياسية واقتصادية واجتماعية مترابطة.¹¹

أ- تطور معدلات البطالة خلال الفترة 1980-2017 : لقد عرف معدل البطالة في الجزائر تذبذبات كبيرة ناجمة عن تغير الظروف الاقتصادية التي عرفتها البلاد. والشكل التالي يوضح ذلك :

الشكل رقم: 01 تطور معدل البطالة في الجزائر خلال الفترة 1980-2017



للإحصائيات. الوطني الديوان معطيات على بناء الباحثين، إعداد المصدر: من

إن تتبع المنحنى لتطور معدلات البطالة في الجزائر خلال الفترة 1980 - 2017 يبين أن سوق العمل في الجزائر مر بمراحل :

- المرحلة الأولى 1980-1999 : لقد تميزت هذه الفترة في بدايتها بكثافة حجم الاستثمارات العمومية نتيجة ارتفاع أسعار البترول، حيث تم خلق أكثر 561000 منصب شغل إلا أنه ابتداء من سنة 1986 ارتفعت معدلات البطالة بشكل مستمر حيث انتقل معدل خلق مناصب الشغل إلى 74000 سنة 1986 ثم انخفض الرقم سنة 1987 إلى حوالي 64000 منصب، ثم 61000 سنة 1988 ليبلغ 59000 سنة 1989 ، وقد أثرت المعطيات الاقتصادية لتلك المرحلة بانتقال عدد البطالين من 435000 سنة 1985 إلى 1010900 سنة 1987 ثم 1150000 سنة 1989¹²، حيث ارتفعت معدلات البطالة من 16.14% إلى 19.7% سنة 1990 لتصل 29.2% سنة 1999 أي بزيادة قدرها 9.5% ، وهذا راجع إلى الأزمة الاقتصادية التي مر بها الاقتصاد الجزائري نتيجة انخفاض أسعار النفط، وعجز جل المؤسسات العمومية وعدم قدرتها على إحداث المزيد من مناصب العمل بالإضافة إلى سياسة تسريح العمال التي اعتمدتها الدولة تحت مشروطة صندوق النقد الدولي، حيث تم تسريح أكثر من 500 ألف عامل وإغلاق ما يزيد عن 1000 مؤسسة بين سنة 1194 - 1998 ، مما أدى إلى وجود قوة عمل تراكمت من عاما بعد عام¹³ .

فبعد حدوث أزمة البترول سنة 1985 انخفضت إيرادات الجزائر وقد أدت بالحكومة إلى التوقف والانتقال بالسياسة الاقتصادية من الاقتصاد الموجه إلى اقتصاد السوق، وذلك عن طريق اصلاحات جذرية وهي ما عرفت ببرامج الاصلاح التعديل (الهيكلي)¹⁴.

و نظرا للتطور الرهيب الذي شهدته البطالة خلال الفترة، حاولت الحكومة انشاء بعض المصالح للتخفيف من حدة الأزمة أهمها: وكالة ترقية ودعم الاستثمارات: التي استحدثت ما يعادل 51909 منصب شغل، والصندوق الوطني للتأمين على البطالة ، بالإضافة إلى الوكالة الوطنية للتشغيل والوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب، ولكن هذه المصالح لم يكن لها دور كبير في خلق مناصب عمل خلال هذه الفترة بالمقارنة مع العشرية اللاحقة. كما تبنت الحكومة مجموعة من السياسات منها :

1. برنامج الشغل المأجور بمبادرة محلية : هدفه المعالجة الاقتصادية لبطالة الشباب، و المساعدة الاجتماعية للفئات المحرومة، تم تشغيل فيها 140000 شخص من بينهم 42000 منصب شغل دائم.
2. عقود ما قبل التشغيل : يهدف إلى تشجيع وتسهيل ادماج حاملي الشهادات في سوق العمل، وصل عدد المناصب المفتوحة إلى 39373 منصب .

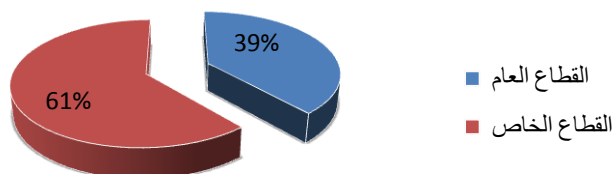
- المرحلة الثانية 2001 – 2010 : لحسن الحظ ارتفعت إيرادات الجزائر بارتفاع أسعار النفط، مما مكن الحكومة من تسطير برنامج الإنعاش الاقتصادي 2001-2004، حيث كان له أثرا إيجابيا على سوق العمل، مما أدى إلى تقليص حجم البطالة، فقد كان عدد البطالين سنة 2001 حوالي 2.3 مليون بطل بنسبة بطالة 27.3% ليصل إلى 2078270 بطل سنة 2003 ليصبح معدل البطالة 23.7% ثم إلى 17.65% عام 2004 ، وكان هذا التراجع بسبب الزيادة الهامة في فرص التشغيل باستحداث حوالي 720 ألف منصب شغل جديد منها 230 ألف منصب مؤقت، كما يجدر الإشارة إلى تطور نصيب مساهمة القطاع الخاص في التشغيل، حيث تمكن من خلق ما يعادل 2.5 مليون منصب عمل خلال 200-2005، كما انشئت الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر.¹⁵

- المرحلة الثالثة 2011 – 2017 : في هذه المرحلة عرفت معدلات البطالة انخفاضا محسوسا حيث انتقلت إلى 11% سنة 2012 لتصل إلى 10.6% سنة 2014¹⁶، فتقليص معدلات البطالة يرجع إلى استحداث البرامج والآليات التشغيلية الرامية إلى الإدماج المهني من جهة و تدعيم عروض العمل عن طريق دعم و تنمية المبادرات المقاولاتية من جهة أخرى، وهو مؤشر ايجابي راجع بالدرجة الأولى إلى ارتفاع أسعار المحروقات التي انعكست على تمويل التنمية الاقتصادية.

إلا أنه مع بداية سنة 2015 شهد معدل البطالة ارتفاعا محسوسا ليصل 11.2% ليصبح عدد البطالين 1.337000 شخصا مسجلا بذلك ارتفاعا بلغ 0.6 مقارنة بسنة 2014 ويرجع هذا الانخفاض إلى انخيار أسعار البترول في منتصف سنة 2014 وانتهاج الجزائر سياسة التقشف في تقليل التوظيف بتجسيد التدابير العملية الرامية إلى تعزيز التوازنات الداخلية للبلاد (التعليمية رقم 2552 المؤرخة في 2015/10/29)، حيث بقي المعدل في تذبذب إلى أن وصل عدد البطالين 1.508.000 أفريل من السنة الجارية 2017، بمعدل 12.3%.

ب- البطالة، أرقام و احصائيات أفريل 2017 :

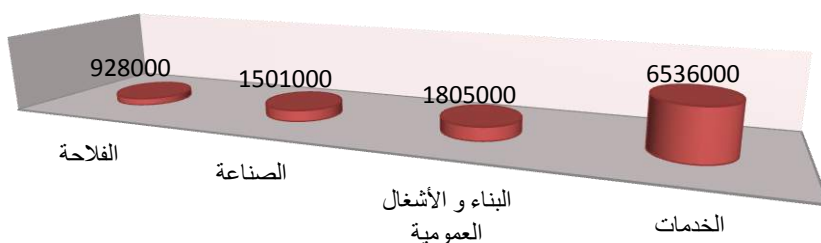
الشكل رقم: 02 توزيع اليد العاملة حسب طبيعة القطاع خلال الثلاثي الأول لسنة 2017



للإحصائيات الوطني الديوان معطيات على بناء الباحثين، إعداد المصدر: من

يوضح الشكل اعلاه أن حجم مساهمة القطاع الخاص في استيعاب القوة النشطة أكثر بكثير من القطاع العام، حيث يوفر ما نسبته 61% من إجمالي السكان النشطين أي ان عدد المناصب قدر بـ 6.616.000 منصب عمل، بينما القوة النشطة في القطاع العام لم تتعدى 40% و يعود هذا إلى السياسة التي انتهجتها الحكومة في تشجيع القطاع الخاص لا سيما في مجال المقاولاتية و انشاء مؤسسات صغيرة و متوسطة حيث كان لها الدور الفعال في امتصاص البطالة.

الشكل رقم: 03 توزيع اليد العاملة حسب قطاعات النشاط الاقتصادي خلال الثلاثي الأول لسنة 2017



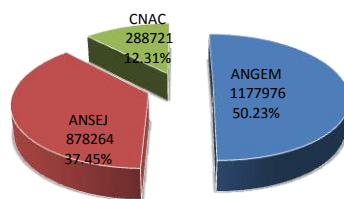
للإحصائيات الوطني الديوان معطيات على بناء الباحثين، إعداد المصدر: من

يظهر الشكل اعلاه مدى توزيع اليد العاملة الوطنية على مختلف قطاعات النشاط الاقتصادي، حيث لاحظنا تركز اليد العاملة في أنشطة قطاع الخدمات (الادارات العمومية، التعليم، الصحة و النقل ... إلخ) و ذلك بما يعادل 6536 ألف منصب و بنسبة مئوية بلغت 60.69% ن كما يضم قطاع البناء و الأشغال العمومية حجم عمالة لبأس بها والمقدرة بـ 16.76% حيث ذلك راجع لعدة عوامل أهمها العمل على تنفيذ المخططات التنموية الرامية إلى تحسين البنية التحتية ، مشاريع الإسكان إلى غير ذلك من المشاريع الكبرى، أما بالنسبة لأنشطة قطاعي الصناعة و الفلاحة فقد ساهمت بـ 13.94% و 8.62% عل التوالي و اللذين شهدا تحسنا في درجة استيعابهما لليد العاملة مقارنة مع السنة الماضية.

ج- البرامج المعتمدة في الجزائر في ظل استراتيجية التشغيل : إن آليات التشغيل التي اعتمدتها الحكومة الجزائرية في إطار تنفيذ سياستها في مجال التشغيل متعددة ومتنوعة ومختلفة المناهج والمسالك¹⁷ ، وتجدر الإشارة إلى أن السياسة الجديدة لمخطط النشاط لترقية تشغيل الشباب ومكافحة البطالة تعتمد أساسا على ما يلي:

- دعم تنمية المبادرات المقاولاتية : وفي هذا الإطار تجدر الإشارة إلى ثلاثة أجهزة عملية لخلق النشاطات، ويتعلق الأمر بالصندوق الوطني للتأمين على البطالة CNAC و الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب ANSEJ، الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر ANGEM ، نجد أنها هياكل تعمل على تنمية روح المقاولاتية لدى الشباب، كما نلاحظ انها تستهدف فئات عمرية مختلفة من الشباب البطالين و بصيغ مختلفة، و بالعودة للحصيلة الاحصائية التي ساهمت بها آليات ترقية التشغيل الذاتي في خلق فرص الشغل نبينها في الشكل الموالي :

الشكل رقم: 04 مساهمة هياكل دعم التشغيل الذاتي لسنة 2016



Source : bulletin d'information statistique de la PME, données de l'année 2016, N° 30.

يوضح الشكل مدى مساهمة هياكل دعم و ترقية التشغيل الذاتي لدى الشباب في عملية خلق و توفير فرص عمل، حيث بلغت الحصيلة الاجمالية لعدد مناصب الشغل التي تم توفيرها من خلال هذه الأخيرة بحوالي 2.344.961 منصب شغل سنة 2016، وتعد مساهمة هذه الهياكل الثلاث (ANGEM, CNAC, ANSEJ) مقبولة

مع حجم الأفراد العاملين والتي بلغت 19.35% من إجمالي العاملين البالغ حجمهم 12.177 ألف منصب شغل سنة 2016،

حيث نلاحظ أن الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر ANGEM كانت لها الحصة الأكبر في دعم الفئة الشبانية التي تعاني من البطالة بنسبة 50.23% و لعل مرد ذلك إلى الفئة المستهدفة و طبيعة المشاريع التي يمكنها الاستفادة من القروض الممنوحة من هذه الوكالة، اما بالنسبة للصندوق الوطني للناامين على البطالة CNAC فلم تتجاوز مساهمته 12% من إجمالي العمالة التي ساهمت بها هذه الهياكل في حين مساهمة الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب ANSEJ وصلت 37.45% و هي نسبة مقبولة بالنظر إلى الثقافة المقاولاتية التي تسعى هذه الهياكل إلى ترسيخها لدى الشباب.

- دعم ترقية الشغل المأجور: لقد تمت ترجمة ترقية الشغل المأجور بوضع جهاز جديد للمساعدة على الإدماج المهني (DAIP)، ويهدف هذا الجهاز إلى تسهيل الاستفادة من منصب عمل دائم للشباب طالبي العمل لأول مرة المسجلين لدى الشبكة الوطنية للتشغيل (ANEM) بإدماجهم أكثر في القطاع الاقتصادي العمومي والخاص، ويتضمن الجهاز الجديد الذي أنشئ في 19 أبريل 2008 المتعلق بجهاز المساعدة للإدماج المهني ثلاثة عقود للإدماج :

1. عقود إدماج حاملي الشهادات CID : هذه العقود موجهة للشباب طالبي العمل لأول مرة حيث تتكفل الدولة بحصة أرباب العمل في الاشتراك في الضمان الاجتماعي. ومن جهة أخرى يضمن المستخدم تأطير الشباب حاملي الشهادات الجامعية والتقنيين السامين في الوسط المهني والسهر على تقييمهم. أما بالنسبة لفترة الإدماج، فهي ثلاث سنوات قابلة للتجديد بطلب من المستخدم بالاحتفاظ بمنحة الإدماج بالنسبة للهيئات والإدارات العمومية، و مع الظروف التي تمر بها البلاد أصبح هذا النوع من العقود لا نهائي إلى حين حصوله على منصب عمل دائم.

2. عقود الإدماج المهني CIP : موجهة للشباب طالبي العمل لأول مرة، خريجي الطور الثانوي لمنظومة التربية الوطنية ومراكز التكوين المهني، أو الذين تابعوا تكوينا مهنيا، وبالنسبة لفترة الإدماج، فهي سنة واحدة قابلة للتجديد بطلب من المستخدم بالاحتفاظ بمنحة الإدماج بالنسبة للهيئات والإدارات العمومية، وسنة غير قابلة للتجديد بالنسبة للقطاع الاقتصادي العمومي والخاص.

3. عقود التكوين/الإدماج CFI : هذه العقود موجهة للشباب طالبي العمل لأول مرة بدون تأهيل وبدون تكوين، حيث يتم وضع الشباب طالبي العمل لأول مرة بدون تأهيل ولا تكوين في مختلف ورشات العمل التابعة

للجماعات المحلية أو في مختلف قطاعات النشاط أو في تكوين لدى الحرفيين المؤطرين، أما بالنسبة لفترة الإدماج فهي سنة قابلة للتجديد.¹⁸

4. عقود العمل المدعم CTA : يعتبر عقد العمل المدعم عقد عمل يدخل في الإطار العام لجهاز المساعدة على الإدماج المهني، تلعب فيه المؤسسات الاقتصادية العمومية والخاصة دور الجهة المستخدمة، موجه إلى فئة الشباب الذين يتراوح سنهم بين 18-35 سنة و يتقاسم بموجبه كل من المستخدم و الدولة صرف رواتب أصحاب هذا النوع من العقود، حيث تساهم الدولة في أجر المنصب لتشجيع توظيف طالبي العمل.

كل هذه العقود السابقة الذكر تسير من طرف وزارة العمل والتشغيل والضمان الاجتماعي

5. برنامج الإدماج الاجتماعي DAIS: تساهم به وكالات التنمية الاجتماعية وكانت تعرف فيما قبل بمنحة الإدماج للنشاطات الاجتماعية والذي بدوره كان يعرف باسم برنامج مناصب الشغل المأجورة للمبادرة المحلية، ويستفيد منه طالب العمل من عقد لمدة سنة قابلة للتجديد، هذا البرنامج يستفيد منه حملة شهادات التكوين المهني وكذا المنقطعون عن الدراسة و أصحاب الوضعيات المشقة اجتماعيا والذين يكون سنهم أقل من 40 سنة، تسير هذه البرنامج بالتنسيق بين وكالات التنمية الاجتماعية ADS ومديريات النشاط الاجتماعي DAS التابعة لكل ولاية، حيث أن هذا البرنامج مسطر من قبل وزارة التضامن الوطني والأسرة .

ثالثا_ : السياسة المحلية في التخفيف من حدة البطالة في ولاية البويرة؛

تعتبر ولاية البويرة من بين أهم ولايات الوطن التي تشهد عملية نمووية كبيرة ولعل أهم ما ميز هذا المسار التنموي الاهتمام المتزايد وتفعيل السياسات المحلية خاصة تلك المتعلقة بتوفير مناصب شغل لائقة والمساهمة بشكل كبير في القضاء التدريجي على ظاهرة البطالة في الجزائر بشكل عام وعلى مستوى ولاية البويرة حالة الدراسة بشكل خاص، خاصة مع الدعم الكبير الذي تحظى به من طرف العديد من الجهات .

حيث سجل على المستوى الولائي معدل بطالة منخفض وارتفاع في معدلات العمل، بحيث بلغ معدل البطالة 8.52% سنة 2016 يقابله ارتفاع في معدل العمل يصل إلى 46.95%، ويمكن تفسير ذلك بتعدد مجالات التكوين وارتفاع نسبة النجاح ومحاولة التقليل من معدلات التسرب المدرسي، لكن كل ذلك لم يمنع ارتفاع نسبة الفئة النشيطة .

وحسب التقييم العام لهذه المؤشرات فإنها تأخذ اتجاه إيجابيا، وحتى تكون المتابعة بشكل أدق نتطرق إلى حصيلة أهم برامج التشغيل في الولاية.

أ- توزيع اليد العاملة حسب قطاعات النشاط الاقتصادي لسنة 2015 :

الجدول رقم: 03 توزيع اليد العاملة حسب قطاعات النشاط الاقتصادي لسنة 2015

القطاع	ذكر	أنثى	المجموع
الفلاحة	20 264	1 805	22 069
الصناعة	18 416	3 817	22 233
البناء و الأشغال العمومية	52 227	3 647	55 874
التجارة و الخدمات	57 772	19 201	76 973
الإدارة	35 191	36 442	71 633
المجموع	183 870	64 912	248 782

المصدر: مديرية التشغيل لولاية البويرة

يظهر الجدول اعلاه توزيع اليد العاملة المحلية على مختلف قطاعات النشاط الاقتصادي، حيث لاحظنا تركز اليد العاملة في أنشطة قطاع التجارة و الخدمات و كذا الإدارات العمومية و ذلك بما يعادل 148606 منصب وبنسبة مئوية بلغت 60%، ونشير أيضا إلى ان اليد العاملة النسوية تتمركز في نشاط هذه الأنشطة مقارنة مع الأنشطة الأخرى و ذلك بنسبة 37%، يليه قطاع البناء والأشغال العمومية الذي بدوره يضم حجم عمالة لبأس بها والمقدرة بـ 22%، كما أن ما نسبته 93% من هذه اليد العاملة هي من جنس الذكور و ذلك راجع إلى طبع الجهد المطلوب في هذا النشاط، أما بالنسبة لأنشطة قطاعي الصناعة والفلاحة فقد ساهمت بـ 9% .

ب- مساهمة هياكل دعم التشغيل الذاتي في ولاية البويرة : لقد شكلت استراتيجيات الدعم المقترحة من الولاية عن طريق العديد من الأجهزة على غرار ANSEJ، CNAC، ANGEM، أحد أهم العوامل التي أدت إلى ازدهار وتطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالولاية وتعاضم دورها في سياسات التشغيل، ويمكن من خلال الجداول الموالية توضيح دور هذه الأجهزة في استحداث وتمويل عدد من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وبالتالي توضيح مساهمتها في توفير مناصب الشغل بالولاية، وذلك خلال الفترة الممتدة ما بين سنة 2012 والثلاثي الأول من سنة 2016.

- دور الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب ANSEJ في التشغيل : على خلاف برامج التشغيل في إطار العمل المأجور دائما نجد الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب كما سبق وأن أشرنا تعمل على دعم المبادرات الحرة من خلال تمويل الشباب أصحاب المشاريع الاستثمارية، ويمكن تلخيص حصيلة نشاط الوكالة على المستوى الولائي من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم: 04 دور الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب في التشغيل خلال الفترة (2012 - الثلاثي الأول من 2016)

2016		2015		2014		2013		2012		
عدد المناصب المستحد ثة	عدد المشاريع الممولة	عدد المناصب المستحد ثة	عدد المشاريع الممولة	عدد المناصب المستحد ثة	عدد المشاريع الممولة	عدد المناصب المستحد ثة	عدد المشاريع الممولة	عدد المناصب المستحد ثة	عدد المشاريع الممولة	الصناعة
25	16	201	92	333	147	295	111	330	112	البناء والأشغال العمومية والري
28	17	246	124	362	144	419	157	512	166	الزراعة والصيد البحري
23	12	99	53	119	58	158	75	168	60	الخدمات
41	26	310	165	481	250	679	371	1595	731	الحرف التقليدية
09	04	53	24	113	46	78	32	66	23	المجموع
126	75	909	458	1408	645	1629	739	2671	1092	

المصدر: الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب ومديرية التشغيل لولاية البويرة

من خلال هذا الجدول نلاحظ أن العدد الاجمالي للمشاريع الممولة من طرف الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب في تناقص مستمر ونفس الشيء بالنسبة لعدد المناصب المستحدثة في إطارها، وذلك بنسبة تطور -58.05 % بالنسبة لعدد المشاريع المستحدثة ونسبة -65.96 % بالنسبة لعدد العمال، وذلك مع أفضلية عددية بالنسبة لجميع السنوات محل الدراسة لقطاع الخدمات.

والسبب الأساسي في ذلك إعادة فتح المجال أمام المشاريع التي تعتمد على العمل الفردي الذي لا يخلق مناصب عمل، وعلى العموم تبقى توجهات أصحاب المبادرات الحرة وإن كانت حسب الكفاءات والمحيط بعيدة عن

الأهداف والتوقعات التي تضعها الحكومة بشكل عام في مجال خلق مناصب العمل هي التي تحوز على الجانب الأكبر.

- دور الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة CNAC في التشغيل :

الجدول رقم: 05 دور الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة في التشغيل خلال الفترة (2012-الثلاثي الأول من 2016)

2016		2015		2014		2013		2012		
عدد المناصب المستحدثة	عدد المشاريع الممولة	عدد المناصب المستحدثة	عدد المشاريع الممولة	عدد المناصب المستحدثة	عدد المشاريع الممولة	عدد المناصب المستحدثة	عدد المشاريع الممولة	عدد المناصب المستحدثة	عدد المشاريع الممولة	
19	07	146	44	96	34	107	35	110	40	الصناعة
18	07	158	55	300	77	138	40	220	80	البناء والأشغال العمومية
22	10	54	30	81	27	55	28	105	43	الفلاحة والصيد البحري
25	15	164	95	249	165	480	399	680	522	الخدمات
08	02	78	30	64	21	29	15	18	12	الحرف التقليدية
92	41	600	254	790	324	809	517	1133	697	المجموع

المصدر: الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة ومديرية التشغيل لولاية البويرة.

يتضح من خلال هذا الجدول أن عدد المشاريع الممولة والمناصب المستحدثة في إطارها عرفت تناقص مستمر في الفترة الممتدة من سنة 2012 وسنة 2015 وحتى الثلاثي الأول من سنة 2016، أين انتقل عدد المشاريع الممولة من 697 مشروع سنة 2012 إلى 254 مشروع سنة 2015 أي بنسبة تطور قدرت بـ -63.55 %، في حين انتقلت عدد المناصب المستحدثة في إطارها من 1133 منصب سنة 2012 إلى 600 منصب سنة 2015 أي بنسبة تطور قدرت بـ -47.04 %، وذلك دائماً مع أفضلية عديدة لقطاع الخدمات.

- دور الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر ANGEM : بالإضافة إلى الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب تعتبر الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر أحد أهم البرامج التشغيلية التي تعتمد عليها الحكومة خاصة في المجال الحرفي وعلى مستوى ولاية البويرة وتبعا لطبيعتها تتوفر الولاية على عدة مجالات للصناعات الحرفية والتقليدية، ويمكن تلخيص حصيلة نشاط هذه الوكالة على مستوى الولاية من خلال الجدول التالي :

الجدول رقم : 06 دور الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر في التشغيل خلال الفترة (2012-الثلاثي الأول من 2016)

2016		2015		2014		2013		2012		
عدد المناصب المستحد ثة	عدد المشاريع الممولة	عدد المناصب المستحد ثة	عدد المشاريع الممولة	عدد المناصب المستحد ثة	عدد المشاريع الممولة	عدد المناصب المستحد ثة	عدد المشاريع الممولة	عدد المناصب المستحد ثة	عدد المشاريع الممولة	
/	/	1306	1261	1265	1193	725	715	188	181	الصناعة
04	02	165	106	168	100	102	82	156	141	البناء والأشغال العمومية
/	/	210	207	416	404	557	553	1071	1067	الفلاحة والصيد البحري
11	08	235	217	403	342	580	406	352	224	الخدمات
/	/	48	46	21	17	336	327	1259	1220	الحرف التقليدية
05	04	209	200	274	216	33	22	20	10	التجارة
20	14	2173	2037	2547	2272	2333	2105	3046	2843	المجموع

المصدر: الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر ANGEM

من خلال هذا الجدول يتضح أن عدد المشاريع الممولة من طرف الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر قد انخفضت خلال الفترة الممتدة بين سنتي 2012 و 2015 من 2843 مشروع إلى 2037 مشروع أي بنسبة تطور قدرت بـ 28.35 %، ونفس الشيء تمت ملاحظته بالنسبة لعدد المناصب المستحدثة في إطارها والتي انتقلت من

3046 منصب سنة 2012 إلى 2137 منصب سنة 2015 أي بنسبة تطور -29.84 % ، وذلك مع ملاحظة ارتفاع في عدد كلا المتغيرين خلال سنة 2014، وذلك مع أفضلية عددية ميزت قطاع الحرف التقليدية خلال سنة 2012، ثم قطاع الصناعة خلال الفترة الممتدة بين سنتي 2013 و2015.

من خلال الجدول نجد أن عدد مناصب العمل تقدر بعدد المشاريع الممولة، ويرجع ذلك إلى إعادة النظر في الآليات والإجراءات الخاصة بتمويل المشاريع من طرف هذه الوكالة.

وعلى العموم يرجع ارتفاع عدد المشاريع الممولة إلى انخفاض كلفة المشاريع حسب نوعها وهو الأمر الذي يزيد إقبال الأفراد البطالين من جهة ومن جهة أخرى إمكانية إعادة القروض نظرا لانخفاض مبالغها، لكن يبقى معظم المشاريع الممولة في هذا الإطار مؤقتة ولا تكتسب صفة الديمومة.

وبشكل عام يمكن القول أن ولاية البويرة وذلك على غرار العديد من ولايات الوطن قد شهدت خلال السنوات الخمس الماضية تطورا ملحوظا في عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، والتي ساهمت بدورها في ارتفاع عدد مناصب الشغل المستحدثة في إطارها، لكن الأمر الذي شكل نقطة سلبية في هذا المجال هو تراجع دور الأجهزة الداعمة لهذا النوع من المؤسسات وفي مقدمتها الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب ANSEJ، الصندوق الوطني للتأمين على البطالة CNAC، والوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر ANGEM والتي سجلت انخفاضا كبيرا وبنسب مرتفعة في عدد المشاريع الممولة من طرفها وبشكل منطقي عدد المناصب المستحدثة في إطارها، فالأمر يتطلب العمل أكثر حتى يصل إلى الحد المطلوب للولاية إذا أخذنا بعين الاعتبار المواد الأولية التي تتوفر في الولاية.

فمن خلال الإحصاءات المقدمة سالفًا يتضح وجود أسباب لانخفاض مساهمة هذه الأجهزة في تنمية الاستثمارات المحلية وكذا في توفير مناصب العمل سواء على مستوى ولاية البويرة أو حتى على المستوى الوطني، بالرغم من الجهود المبذولة ومن التعديلات المستمرة، التي يرجع أهمها إلى: البنوك التي تبدي تحفظا على الملفات التي سبق وحصلت على الموافقة من قبل لجان الاختيار والمراقبة للوكالة أو الصندوق وتستمر بوضع قواعد احتياطية صارمة للتحكيم مما يجعل الحصول على القروض صعبا جدا، مع صعوبة الحصول على العقار ، وصعوبة توفير التمويل، يضاف إلى ما سبق المشاكل المتعلقة بضعف التنسيق خاصة بين الصندوق والوكالة من جهة وبين البنوك من جهة أخرى، كما أن الاستثمارات التي تنجح في الاستفادة من امتيازات الجهازين تواجه عدة مشاكل التي تظهر في صعوبة سدادة القروض وفوائدها حتى في وجود الإعفاءات والتخفيضات والتأجيل دفع المستحقات.

ج- حصيلة برامج دعم ترقية الشغل المأجور في ولاية البويرة : يعتبر برنامج جهاز المساعدة على الإدماج المهني ثمرة لحقل تجارب السياسات التشغيلية في الجزائر، وحتى يتسنى لنا معرفة نتائج هذا البرنامج ندرج الجدول التالي الذي يبين لنا حصيلة هذا البرنامج على مستوى ولاية البويرة :

الجدول رقم: 07 حصيلة برنامج جهاز المساعدة على الإدماج المهني DAIP لولاية البويرة سنة 2015

المجموع	عدد المناصب			البرنامج
	عقود التكوين/ الإدماج CFI ورشة	قطاع الاقتصادي الخاص	قطاع الاقتصادي العمومي	
1295	-	1187	108	عقود إدماج حاملي الشهادات CID
1212	-	1169	43	عقود الإدماج المهني CIP
151	33	116	02	عقود التكوين/الإدماج CFI
1038	-	884	154	عقود العمل المدعم CTA
3696	33	3356	307	المجموع

المصدر: مديرية التشغيل لولاية البويرة

يتبين لنا من خلال الجدول أن حصيلة الإدماج الذي يتكفل بكافة الفئات الشابة التي لا يتجاوز سنها 35 سنة وجميع مراتب ومستويات التأهيل تختلف من عقد إلى آخر، حيث سجلت في الإجمال خلق حوالي 3696 منصب عمل سنة 2015، أين احتلت العقود الخاصة بحاملي الشهادات الجامعية المرتبة الأولى بنسبة 35% في عدد المستفيدين و يدل هذا على الاهتمام بفئة حاملي الشهادات ومنح الأولوية لهم في التوظيف يليه خريجي معاهد التكوين المهني بعقود الإدماج المهني بنسبة 32%، أما عدد المناصب في إطار عقود العمل المدعم فهي تمثل مساهمة فعالة بحوالي 28% .

كما يدل الجدول أعلاه ضعف مساهمة القطاع الاقتصادي العام في توفير مناصب شغل وقد يعود هذا إلى عدم توفير التخصصات المطلوبة وعدم الخبرة في طالبي العمل، حيث يمثل نسبة 8.30% مقابل 90.80% للقطاع الاقتصادي الخاص، حيث يلعب القطاع الخاص دور فعال في التقليل من البطالة و المساهمة في خلق فرص عمل، لكن يبقى ذلك في التشغيل المؤقت حتى وإن سجل في بعض الحالات إدماج نسبة معينة من اليد العاملة.

د- حصيلة برنامج الإدماج الاجتماعي DAIS في ولاية البويرة :

الجدول رقم: 08 حصيلة برنامج الإدماج الاجتماعي DAIS في ولاية البويرة لسنة 2015

عدد المناصب المحققة		عدد المناصب المخصصة				عدد طالبي العمل		
PID(CPE)		PID(CPE)				PID(CPE)		DAIS
تكوين مهني	جامعة	تكوين مهني	جامعة	DAIS		تكوين مهني	جامعة	
165	1048	300	165	1048	300	150	1200	300

المصدر: مديرية التشغيل لولاية البويرة

من خلال الجدول يتضح لنا أن البرنامج يلعب دور في امتصاص البطالة في الولاية، إلا أنه لا يغطي كافة طلبات و الباحثين عن العمل، كما نلاحظ أن عدد حاملي الشهادات الجامعية المستفيدين من البرنامج يحتلون المرتبة الأولى بـ 1048 منصب عمل مقابل 165 منصب لأصحاب شهادات التكوين المهني، و في العموم نجد أن هذا البرنامج لا يساهم بشكل فعال في خلق فرص العمل في الولاية.

إن حصيلة برامج وأجهزة التشغيل على المستوى المحلي لولاية البويرة تعكس نفس نتائج هذه البرامج على المستوى الوطني، ويحتل برنامج جهاز المساعدة على الإدماج المهني DAIP المرتبة الأولى لكونه يشمل كافة فئات اليد العاملة بما فيها حملة الشهادات الجامعية، وهذا البرنامج يدخل كذلك في خانة برامج التشغيل المؤقتة لكن يعطي فرصا للإدماج أكثر.

وبشكل عام تبقى هذه البرامج مرهونة بالظرفية والمعالجة الشكلية لأزمة البطالة خاصة في ولاية تجمع بين مختلف قطاعات النشاط من صناعة، خدمات وفلاحة بالإضافة إلى المجال الحرفي، ناهيك عن المؤسسات العمومية التي تم غلقها عقب الإصلاحات الهيكلية، وفي مقابل برامج العمل المأجور نجد دعم المبادرات الحرة في هذه الولاية يأخذ حيزا هاما لكن دون أن يكون لها انعكاس إيجابي على سوق العمالة في الولاية لتبقى برامج التشغيل المؤقت متصدرة في ولاية.

الخاتمة :

يعتبر التشغيل من بين أهم المواضيع التي اهتمت بها الجزائر ، وذلك من أجل الوصول إلى توظيف أكبر قدر ممكن من العمالة واستغلالها أحسن استغلال من جهة ومكافحة مشكل البطالة والحفاظ على أمن المجتمع من جهة أخرى، فقد حاولت مواجهة هذه المشكلة من خلال وضع استراتيجية ومجموعة من الأجهزة لتعميمها على كامل التراب الوطني.

وقد تبين لنا من خلال دراستنا، أنه برغم من الإمكانيات المسخرة والجهود والتدابير المتخذة للحد من ظاهرة البطالة في الجزائر، تبقى الآليات المعتمدة في ظل استراتيجية التشغيل غير كافية تشوبها تعقيدات قانونية وإدارية، فضلا عن عدم قدرة الشباب البطال في الاندماج والتكيف مع الحلول المقترحة من قبل الحكومة، سواء لبطء الإجراءات المتخذة للاستفادة من القروض وتعقيدها أو افتقار الشباب لروح المبادرة أو عدم التنسيق بين التعليم وسوق الشغل الذي يعد مطلب ضروري.

وإذا كانت السياسات التشغيلية قد عملت على تقليص نسبة البطالة فإن أساس هذه السياسات هو الأغلبية المالية الهائلة الآتية من عائدات المحروقات نتيجة ارتفاعها في الأسواق العالمية، حيث لاحظنا ارتفاع معدلات البطالة نتيجة انخفاض هذه الأخيرة في السنوات الأخيرة، ولذلك يجب الاهتمام بالصناعات الإنتاجية ورفع تنافسيتها من أجل زيادة حجم الصادرات خارج قطاع المحروقات، ووضع سياسات وتدابير تهدف إلى تنويع عائدات البلد من أجل خلق انخفاض في البطالة وخلق مناصب دائمة.

حيث أن سياسة التشغيل المتبعة في الجزائر تعتمد الطرفية والمعالجة الشكلية لأزمة البطالة من خلال التركيز على برامج التشغيل المؤقت، حتى وإن كانت هذه الأخيرة تساعد ونسب قليلة في خلق مناصب عمل دائمة عن طريق الإدماج، ومن جهة أخرى المنح المخصصة في إطار هذه البرامج جد منخفضة لا تراعى فيها أدنى المعايير المتخذة في قياسات القوة الشرائية وخاصة عندما نجد هذا النوع من البرامج يأخذ أكبر نسبة من معدلات التشغيل.

فالحكومة ترفض وصف سياسة التشغيل المتبعة بالفاشلة وترجع مشاكل التشغيل إلى غياب المتابعة المحلية للاستراتيجية الوطنية، وسوء ترجمتها على المستوى المحلي، وبما أن الحكومة الجزائرية ترى نجاح سياساتها التشغيلية وترى أثرها في تقليص معدل البطالة، فإنها قررت الاستمرار في هذه الآليات والسياسات والتدابير، باعتبارها مصدر لاستحداث مناصب الشغل عن طريق الأجهزة العمومية لترقية التشغيل.

الاحالات و المراجع :

- ¹ أسامة السيد عبد السميع، مشكلة البطالة في المجتمعات العربية و الإسلامية (الأسباب ، الآثار، الحلول)، دار الفكر الجامعي ، الإسكندرية ، 2008 ، ص 9.
- ² جهاد أحمد أبو السندس ، عبد الناصر طلب نزال الزيود ، مبادئ الاقتصاد الكلي (مفاهيم وتطبيقات عملية) ، دار تسنيم للنشر و التوزيع ، الأردن ، ط1 ، 2008 ، ص 202
- ³ L'Office National des Statistiques, l'emploi et le chômage, (données statistiques, n°226, éditions ONS), ALGERIE, 1995, p8.
- ⁴ مدني بن شهرة، الإصلاح الاقتصادي وسياسة التشغيل (التجربة الجزائرية)، دار الحامد للنشر والتوزيع، الأردن ، ط1 ، 2009 ، ص234-238 .
- ⁵ أحمد خليلي، هاشمي بريقل، واقع البطالة و آثارها على الفرد و المجتمع، مداخلة تدخل ضمن الملتقى الدولي حول استراتيجية الحكومة في القضاء على البطالة و تحقيق التنمية المستدامة، جامعة المسيلة، 2011، ص 06.
- ⁶ ذبيح محمد دمان، الآليات الشرعية لعلاج مشكلة البطالة، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة باتنة، 2008، ص 34.
- ⁷ منظمة العمل العربية، ورقة عمل حول دور المنشآت الصغيرة و المتوسطة في تخفيف أزمة البطالة، المنتدى العربي للتشغيل، بيروت، 2009، ص 10.
- ⁸ دادي عدون ناصر، البطالة و اشكالية التشغيل ضمن التعديل الهيكلي للاقتصاد، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2010، ص 55.
- ⁹ عبد العزيز بن محمد أحمد بن حسين، البطالة و دورها في احداث الجريمة، مجلة عرين الأمن، جامعة الملك سعود، السعودية، 2013، ص 02.
- ¹⁰ سليم عقون، قياس أثر المتغيرات الاقتصادية على معدل البطالة، دراسة قياسية تحليلية، حالة الجزائر، مذكرة ماجستير في علوم التسيير، تخصص تقنيات كمية، جامعة سطيف، 2010، صص 13-15.
- ¹¹ بوزار صفية، فعالية و انعكاسات سياسات التشغيل على البطالة و الفقر في الجزائر خلال الفترة 1990-2014، مداخلة تدخل ضمن الملتقى الدولي حول تقييم سياسات الاقلال من الفقر في الدول العربية في ظل العولمة، المركز الجامعي تيبازة، 2014، ص 556.

- 12 دادن عبد الغاني، بن طحين محمودة عبد الرحمان، دراسة قياسية لمعدلات البطالة في الجزائر خلال الفترة 1970-2008، مجلة الباحث، العدد 10، جامعة ورقلة، 2012، ص 180.
- 13 الطاهر جليط، دراسة قياسية لمحددات البطالة في الجزائر للفترة 1980-2014، مجلة البحوث الاقتصادية و المالية، العدد 06، جامعة ام البواقي، ديسمبر 2016، ص 208.
- 14 عبد الخالق بوعتروس، الانعكاسات الاجتماعية لبرامج التعديل الهيكلي في الدول العربية حالة الجزائر، عنوان الملتقى و تاريخه مجهول، جامعة قسنطينة، صص 09-10.
- 15 دادن عبد الغاني ، مرجع سبق ذكره، صص 181-183.
- 16 الطاهر جليط، مرجع سبق ذكره، ص 209.
- 17 عبد الحميد قومي، حمزة عايب، سياسات التشغيل كسياسة لمكافحة البطالة في الجزائر، مداخلة تدخل ضمن الملتقى الدولي حول استراتيجية الحكومة في القضاء على البطالة و تحقيق التنمية المستدامة، جامعة المسيلة، 2011، ص 06.
- 18 المرجع السابق، ص ص 8-10.

أثر الاستدانة على القيمة السوقية للأسهم

دراسة حالة سوق باريس للفترة من (2011-2014)

Effect Leverage On the stock market value : Case Study of Paris Market for the Period (2011-2014)

أ. غربي صليحة

جامعة ورقلة

gherbi.saliha@gmail.com

د / نفيسة حجاج

جامعة ورقلة

Nafissa19561@gmail.com

أ.د / محمد زرقون

جامعة ورقلة

Zergounemed@gmail.com

الملخص

تهدف دراستنا إلى قياس تأثير الاستدانة على القيمة السوقية للأسهم، من خلال إيجاد العلاقة بين الاستدانة و القيمة السوقية للأسهم، تم إنجاز الدراسة على عينة مكونة من 31 شركة مدرجة في مؤشر CAC40 للفترة (2011-2014)، وقد اعتمدنا في تحقيق هدفنا وإيجاد العلاقة على نماذج الانحدار غير الخطي البسيط، اختبار استقرارية السلاسل الزمنية واختبار BDS لمعرفة مدى كفاءة سوق باريس عند المستوى الضعيف، توصلنا في الأخير إلى وجود علاقة عكسية بين الاستدانة وبين القيمة السوقية لأسهم الشركات المدرجة في مؤشر CAC40، و إلى عدم كفاءة سوق باريس عند المستوى الضعيف.

الكلمات المفتاحية : هيكل مالي، استدانة، ديون، قيمة سوقية للسهم، كفاءة سوق.

Abstract-

Our study aims to measure the effect of leveraging on the market value of stocks by finding the relationship between debt and market value of stocks, The study was completed on a sample of 31 companies listed in the CAC40 index for the period (2011-2014), We have relied on achieving our goal and finding a relationship on simple nonlinear regression models, time series stability testing and BDS testing to see how efficient the Paris market is at the weak level, Finally, we found an inverse relationship between leverage and the market value of listed companies in the CAC40 index and the inefficiency of the Paris market at the weak level.

Keywords

Financial structure, Leverage, Debt, market value of the stock, market efficiency.

Jel Classification Codes : G14, G32 ,C51 ,C52.

مقدمة :

تفرض معظم الأنشطة التي تزاو لها المؤسسة اللجوء إلى الاستدانة، ولكن قرار اللجوء إلى الاستدانة يصاحبه مخاطر كبيرة قد تتمكن المؤسسة من تدنيتها إلى أقصى حد وقد لا تتمكن، مما يفرض أو يحتم عليها دراسة هذا القرار دراسة جيدة قبل اللجوء إليه، كما يمكن أن تستفيد المؤسسة منها لتغطية احتياجاتها وتحقيق أرباح من خلال المفاضلة بين تركيبة الاستدانة واختيار أي مصدر من الديون يمكن أن يحقق ربح بأقل خطر، سنحاول في دراستنا هذه التركيز على علاقة الاستدانة بالقيمة السوقية للسهم، بحيث هل اللجوء إلى الاستدانة يرفع أو يخفض من القيمة السوقية للسهم؟ وهل العلاقة بينهما علاقة طردية أم عكسية؟ .

تناولنا هذه الدراسة من خلال طرح الإشكالية التالية :

ما مدى تأثير الاستدانة على القيمة السوقية لأسهم الشركات المدرجة في سوق باريس للفترة (2011 - 2014) ؟، سنحاول الإجابة على هذه الإشكالية في دراستنا من خلال تجزئتها إلى مجموعة من الأسئلة تمثل في الآتي :

- هل تؤثر نسبة إجمالي الديون إلى الأموال الخاصة على القيمة السوقية لأسهم الشركات المدرجة في مؤشر CAC40 ؟
- هل تؤثر نسبة الديون طويلة الأجل إلى الأموال الخاصة على القيمة السوقية لأسهم الشركات المدرجة في مؤشر CAC40 ؟
- هل تؤثر نسبة الديون قصيرة الأجل إلى الأموال الخاصة على القيمة السوقية لأسهم الشركات المدرجة في مؤشر CAC40 ؟
- هل يعتبر سوق باريس كفاء عند المستوى الضعيف ؟

وللإجابة على هذه التساؤلات قمنا بتقسيم الدراسة إلى :

-الدراسات السابقة.

-الإطار النظري للدراسة.

-الدراسة الميدانية.

أولا : الدراسات السابقة

1. (فائزة عمر محجوب، 2007)¹ : هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على أثر تشكيلة مصادر التمويل في قيمة المؤسسات العاملة بالسودان، وقد شملت عينة الدراسة على مؤسسات القطاع التجاري والخدمي في السودان للفترة الممتدة (2000-2004)، حيث اعتمدت الباحثة على المنهج الوصفي التحليلي كأداة إحصائية في الجمع والتحليل، وتوصلت إلى عدة نتائج منها أن الهيكل المالي الأمثل يسهم في تعظيم قيمة المؤسسة وأن تنوع مصادر التمويل تتيح للمؤسسة المقدرة على تعديل مصادر الأموال تبعا للتغيرات الأساسية والاحتياجات المالية، وتتأثر ربحية المؤسسة بكفاءة الأنظمة المحاسبية فيها، وأن المؤسسات العاملة في السودان لا تعتمد على سوق الخرطوم للأوراق المالية في تغطية احتياجاتها المالية الدائمة بسبب انخفاض كفاءته وافتقاره للوسائل التقنية الحديثة.

2. (علي بن الضب، 2009)² : هدفت هذه الدراسة إلى الوقوف على القدرة التفسيرية لقرار اختيار الهيكل المالي وقرار توزيع الأرباح على قيمة المؤسسة في سوق الأوراق المالية الكويتي، وقد شملت عينة الدراسة على 60 مؤسسة مدرجة في البورصة خلال الفترة الممتدة من (2006-2008) موزعة على أربع قطاعات مع الأخذ بعين الاعتبار درجة كفاءة السوق المالي الكويتي، حيث اعتمد الباحث على التقارير المالية للمؤسسات عينة الدراسة باستخدام نماذج الانحدار الخطي المتعدد والبسيط، وذلك بالاعتماد على سلسلة زمنية لأسعار أسهم المؤسسات والمعبر عنها بسعر الإقفال، وتوصلت هذه الدراسة إلى عدة نتائج أن السوق الكويتية تعد سوقا كفئا عند المستوى الضعيف، وأن الأسعار تسير عشوائيا حسب كل الاختبارات الخاصة بالتسيير العشوائي، بالإضافة إلى التوصل أن الهيكل المالي وسياسة توزيع الأرباح لها تأثير ذو معنوية إحصائية على قيمة المؤسسة.

3. (محمد أبكر أحمد محمد، 2004)³ : هدفت هذه الدراسة إلى إلقاء الضوء على المشكلات التي تعترض تكوين الهيكل المالي وبيان أثر تركيبة رأس المال وتحديد قيمة المؤسسة، وقد شملت عينة الدراسة بعض مؤسسات سوق الخرطوم للأوراق المالية للفترة الممتدة من (2000-2002)، حيث اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي والاستنباطي والاستقرائي في جمع وتحليل بيانات الدراسة، وتوصلت هذه الدراسة إلى نتائج منها أن التمويل الدائن بنسبة تناسب حجم وطبيعة المؤسسة ترفع من قيمة المؤسسة السوقية، وزيادته عن الحد المعقول تؤدي إلى نتائج سلبية ومخاطر قد تتسبب في تصفية المؤسسة، وأن فاعلية وكفاءة سوق الخرطوم ضعيفة ولا تفي بحاجة المستثمر، نسبة لقلة المؤسسات المدرجة بالسوق وقلة المعاملات المالية وتأخير إصدار تقارير السوق.

4. (حامد أحمد محمود المحادين، 2010)⁴ : هدفت هذه الدراسة إلى الكشف عن أثر المزيج التمويلي للمؤسسات موضع الدراسة في القيمة السوقية للأسهم، وقد شملت عينة الدراسة على 25 مؤسسة تأمين أردنية مدرجة في سوق عمان المالي خلال الفترة الممتدة من (2004-2009)، حيث اعتمد الباحث على البيانات المنشورة للمؤسسات عينة الدراسة كما استخدم العديد من الأساليب الإحصائية منها الانحدار الخطي البسيط والمتعدد وتحليل المسار، فضلاً عن استخدام تحليل التباين الأحادي (ANOVA) والحزمة الاقتصادية (SPSS-17.0 Version) وبرنامج (Amos Study- Version-7) بالإضافة إلى استخدام بعض أساليب الإحصاء الوصفي، وتوصلت هذه الدراسة إلى عدة النتائج منها يوجد أثر ذو دلالة إحصائية بين مجموعة متغيرات الدراسة في القيمة السوقية لمؤسسات التأمين الأردنية، كما يوجد أثر للمزيج التمويلي والعائد على السهم العادي الواحد في القيمة السوقية، أما بالنسبة للمزيج التمويلي والعائد على حقوق الملكية فلا يؤثران في القيمة السوقية لمؤسسات التأمين الأردنية.

5 (Gay B. Hatfield & Other, 1944)⁵ : هدفت هذه الدراسة إلى تحديد الهيكل المالي الأمثل من خلال بحث المؤسسة عن مستوى اقتراض أمثل، وأنها سوف تزيد أو تخفض من قيمة المؤسسة بواسطة التغير في مستوى الديون، وقد شملت عينة الدراسة على 183 مؤسسة خلال الفترة الممتدة من (1982-1987)، واعتمدت الدراسة على المنهج الإحصائي الذي تم تطبيقه على هذه المؤسسات وصنفت هذه المؤسسات حسب نسبة الرافعة المالية إلى مؤسسات رافعتها المالية أعلى من متوسط الصناعة وأخرى رافعتها المالية أقل من متوسط الصناعة، وكانت نتائج الدراسة غير معنوية حيث لم تظهر العلاقة بين مستوى ديون المؤسسة ومستوى ديون الصناعة، وأن مستوى ديون المؤسسة لا تؤثر في القيمة السوقية لعوائد المساهمين، وتوصلت الدراسة إلى نتائج شبيهة بنتائج مودقلياني وميلر في عدم وجود علاقة بين الهيكل المالي وقيمة المؤسسة، كما نفت وجود أثر لنسبة ديون الصناعة بصورة عامة وحجم ديون المؤسسة ومعدل نموها.

ثانياً : الإطار النظري للدراسة

يمكننا عرض الموضوع من الناحية النظرية من خلال التطرق إلى العناصر التالية :

1- لقيمة أو السعر

1.1 القيمة

تعد القيمة الركيزة الأساسية لنشاط المؤسسة لذلك تُهدف النظرية المالية الحديثة إلى تعظيمها ولقد قام الفقهاء التقليديون بوضع أول تعريف للسعر في البورصة بأنه "السعر الناتج للورقة المالية والمعلن أثناء انعقاد جلسة البورصة، وتم تسجيله في الجدول بعد الجلسة"⁶، كما يمكننا القول أن قيمة المؤسسة ناتجة عن الثروة الداخلية المتراكمة⁷.

1.1.1 العوامل المؤثرة على قيمة الأسهم

هناك مجموعة من العوامل التي تؤثر على سعر أو قيمة الورقة المالية، نذكر منها⁸:

- ✓ القيمة الدفترية للسهم، وترابطهما علاقة طردية؛
- ✓ الأرباح المحققة، حيث ينصح بشراء الأسهم المتوقع ارتفاع أسعارها؛
- ✓ التوقعات بخصوص مستقبل المؤسسة والشائعات في الأسواق المالية؛
- ✓ الأوضاع الاقتصادية للبلد؛
- ✓ سعر الفائدة، فبارتفاعه تزداد تكاليف خدمة الديون على حساب الأرباح الموزعة.

ونشير إلى بعض الآليات المستخدمة في التأثير على أسعار أسهم الشركات سواء باتجاه رفع أسعارها أو تخفيضها كإعادة شراء الأسهم، سياسة توزيع الأسهم المجانية واشتقاق الأسهم أو تقسيمها.

2- الاستدانة

تعد الديون مصدر من مصادر التمويل في المؤسسة والاعتماد عليها بشكل مفرط يؤدي بالمؤسسة إلى الإفلاس.

1.2 اللجوء إلى الاستدانة وحدودها

1.1.2 اللجوء إلى الاستدانة :

يعتبر التمويل الذاتي في العادة مصدر تمويل غير كافٍ لتلبية جميع الاحتياجات التمويلية للمؤسسة وعليه عادة ما تبقى عاجزة عجزاً جزئياً أو كلياً عن تمويل مختلف احتياجاتها بنفسها وهو الأمر الذي يجعلها تلجأ للاستدانة قصد تعضية ذلك العجز، تتعدد تصنيفات الاستدانة باختلاف المصادر وطبيعة القروض وآجال الاستحقاق⁹.

تعد الاستدانة مصدرا تمويليا تعتمد عليه المؤسسة، نظرا لما توفره من أشكال بحسب طبيعة قروض وآجال استحقاقها لذلك تعرف الاستدانة بأنها الديون المالية التي تجمع كل من الديون قصيرة، متوسطة وطويلة الأجل المقدمة من طرف المؤسسات المقرضة¹⁰.

2.1.2 حدود الاستدانة : بالرغم من تعدد المزايا التي تحققها الاستدانة، إلا أن هناك قيود تفرض على المؤسسة للتقليل من حجم الاستدانة وأهم هذه القيود ما يلي¹¹:

أ. النسب الهيكلية : وهي قاعدة تقليدية تستوجب أن لا تتجاوز الاستدانة بالمؤسسة حجم الأموال الخاصة التي تعد ضمانا للدائنين في حالة تصفية المؤسسة.

ب. تغطية المصاريف المالية : تؤدي زيادة اللجوء إلى الاستدانة إلى تضخم حجم المصاريف المالية وبالتالي تقليل الأرباح الصافية، ومن أجل تفادي مخاطر عدم القدرة على التسديد يتوجب مراقبة نسبة الاستدانة إلى القدرة على التمويل الذاتي، كما يمكن مقارنة المصاريف المالية إلى رقم الأعمال وتعتبر هذه النسبة مهمة خاصة من وجهة نظر البنك إذ يستخدمها لقياس قدرة المؤسسة على التسديد ومن أجل اتخاذ قرار تمويلها من عدمه.

ت. مخاطر العسر المالي : تعتبر من أهم المخاطر المالية والتي تزداد حدتها باللجوء المفرط إلى الاستدانة ومن أجل تفادي هذا المخطر يتوجب على مسيري المؤسسة التسيير الجيد على مستوى الخزينة من خلال إعداد تقديرات للخزينة على المدى القصير، المتوسط وطويل الأجل.

تواجه المؤسسة الاقتصادية خلال حياتها العديد من صور الاحتياج إلى التمويل، فتلجأ إلى الاقتراض أو إصدار الأسهم أو التنازل عن بعض الأصول بغية توفير التمويل اللازم لاستثماراتها ولكن في بعض الحالات عملية الحصول على الأموال تتطلب بعض الوقت الذي من الممكن أن يتسبب في تضيق الفرص الاستثمارية، ففي هذه الحالة تعتبر قروض الربط حلا لهذه المشكلة، حيث تمكن المؤسسة من الحصول على ما تحتاجه من تمويل بصفة مؤقتة من أجل عدم تضيق الفرص الاستثمارية في انتظار وصول مصادر التمويل المتفق عليها¹².

من خلال كل ما سبق يمكننا حساب مختلف النسب المتعلقة بسياسة الاستدانة كما يلي :

TD
PF : تتمثل في نسبة إجمالي الديون إلى الأموال الخاصة؛

$\frac{LTD}{PF}$: تتمثل في نسبة الديون طويلة الأجل إلى الأموال الخاصة؛

$\frac{STD}{PF}$: تتمثل في نسبة الديون قصيرة الأجل إلى الأموال الخاصة.

ثالثا : الدراسة الميدانية

يتمثل الجزء التطبيقي لهذه الدراسة أساسا في معرفة طبيعة العلاقة بين المتغيرات، ومدى تأثير المتغير المستقل على المتغير التابع وذلك من أجل الإجابة على الإشكالية المطروحة.

1- الطريقة والأدوات المستخدمة

سيتم من خلال هذا العنصر توضيح مجتمع وعينة الدراسة، بالإضافة إلى متغيرات الدراسة وكيفية قياسها.

1.1 العينة وحدود الدراسة :

تكون مجتمع الدراسة من المؤسسات المدرجة في مؤشر CAC40، وتم استثناء مؤسسات القطاع المالي والمؤسسات التي لم تتوفر فيها المعلومات اللازمة، لنحصل في الأخير على 31 مؤسسة كعينة للدراسة (أنظر الملحق 01) خلال الفترة الممتدة من (2011-2014)، وهي فترة كافية لدراسة أثر المتغيرات المستقلة (سياسة الاستدانة) على المتغير التابع (القيمة السوقية للأسهم)،

2.1 وصف متغيرات الدراسة :

- ❖ المتغير التابع : يتمثل المتغير التابع للدراسة الحالية في السعر السوقي لسهم حيث يتم قياس متوسط السعر السوقي لسهم خلال السنة وهذا بأخذ متوسط سعر الإغلاق لأسهم المؤسسات عينة الدراسة لمدة أربع سنوات. (أنظر الملحق 03)
- ❖ المتغيرات المستقلة : تمثلت في ثلاثة متغيرات لسياسة الاستدانة المتمثلة في (إجمالي الديون، الديون طويلة الأجل، الديون قصيرة الأجل)، وللإجابة على إشكالية الدراسة تم حساب كل متغير من هذه المتغيرات إلى الأموال الخاصة ومن ثم أخذ متوسط النسب لفترة أربع سنوات وذلك من أجل توحيد وتجانس المعطيات. (أنظر الملحق 03)

ولمعرفة طبيعة العلاقة بين متغيرات الدراسة، نرسم لكل متغير بما يلي

- المتغير التابع : القيمة السوقية للأسهم بـ MVS؛
- المتغير المستقل الأول : إجمالي الديون إلى الأموال الخاصة بـ TDPF؛
- المتغير المستقل الثاني : الديون طويلة الأجل إلى الأموال الخاصة بـ LTDPF؛
- المتغير المستقل الثالث : الديون قصيرة الأجل إلى الأموال الخاصة بـ STDPF.

3.1 الأدوات المستخدمة في الدراسة

بالنسبة للدراسة الميدانية فقد تم الاعتماد على التقارير المالية والنشرات الإحصائية الصادرة عن المواقع الرسمية لبورصة باريس الخاصة بالشركات قيد الدراسة، كما تم الاعتماد على بعض الأدوات الإحصائية متمثلة في : نماذج الانحدار غير الخطي البسيط وذلك لمعرفة تأثير كل متغير مستقل على المتغير التابع، واختبارات استقرار السلاسل الزمنية وهذا من خلال استخدام اختبار ADF، من أجل معرفة هل الأسعار تتحدد عشوائيا أم لا ؟ وكذا اختبار BDS، لمعرفة مدى كفاءة سوق باريس عند المستوى الضعيف.

2- عرض وتحليل نتائج الدراسة

1.2 تحليل نتائج الانحدار غير خطي البسيط لـ MVS بدلالة (TDPF, LTDPF, STDPF)

1.1.2 تحليل نتائج الانحدار غير خطي البسيط لـ MVS بدلالة TDPF

➤ صياغة العلاقة بين القيمة السوقية للأسهم (MVS) ونسبة إجمالي الديون إلى الأموال الخاصة (TDPF)

بعد قيامنا بالتمثيل النقطي لـ 31 مشاهدة انطلاقا من معطيات الشركات محل الدراسة، كان الانتشار على شكل قطع مكافئ بمعنى أن العلاقة أسية بين المتغيرين وبعد تقديرنا لأكبر عدد من النماذج، تم اختيار النموذج الأحسن بناء على عدة معايير إحصائية والمتمثل في النموذج الآتي :

$$\ln(MVS)=B_0+B_1\ln(TDPF)$$

والجدول الموالي يوضح تأثير نسبة إجمالي الديون إلى الأموال الخاصة على القيمة السوقية للأسهم

الجدول رقم (1) تأثير نسبة إجمالي الديون إلى الأموال الخاصة على القيمة السوقية للأسهم

Dependent Variable: LNMVS				
Method: Least Squares				
Date: 03/22/16 Time: 09:50				
Sample: 1 31				
Included observations: 31				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	4.155283	0.220268	18.86469	0.0000
LNTDPF	-0.467608	0.218196	-2.143066	0.0406
R-squared	0.136718	Mean dependent var	3.797085	
Adjusted R-squared	0.106950	S.D. dependent var	0.845234	
S.E. of regression	0.798758	Akaike info criterion	2.450823	
Sum squared resid	18.50241	Schwarz criterion	2.543338	
Log likelihood	-35.98776	Hannan-Quinn criter.	2.480981	
F-statistic	4.592730	Durbin-Watson stat	1.902909	
Prob(F-statistic)	0.040629			

المصدر : من إعداد الباحثون بالاعتماد على البرنامج الإحصائي EVIEWS9.0

من خلال الجدول أعلاه يمكن تشخيص القوة الإحصائية للنموذج المقدر وذلك من خلال الاختبارات التالية :

أ. اختبار المعنوية الإحصائية للمعالم المقدرة :

- اختبار المعنوية الإحصائية لـ B_0 : من خلال الجدول رقم (1) نلاحظ أن $\text{Prob } B_0 = 0.000 \leq 0.05$ ومنه فإن B_0 لها دلالة إحصائية في الواقع عند مستوى معنوية 0.05؛

- اختبار المعنوية الإحصائية لـ B_1 : من خلال الجدول رقم (1) نلاحظ أن $\text{Prob } B_1 = 0.04 \leq 0.05$ ومنه فإن B_1 لها دلالة إحصائية في الواقع عند مستوى معنوية 0.05؛

ب. اختبار المعنوية الكلية للنموذج : من خلال الجدول رقم (1) نلاحظ أن $\text{Prob } F = 0.04 \leq 0.05$ أي أنه يوجد على الأقل معلمة تختلف معنوياً عن الصفر وأن القيمة المقدرة هي قيمة غير عشوائية وبالتالي لها دلالة إحصائية في الواقع عند مستوى معنوية 0.05.

ت. اختبار جودة التوفيق : من خلال الجدول رقم (1) نلاحظ أن المعادلة المقدرة تفسر لنا 11 في المئة من المتغيرات الإجمالية للمتغير التابع MVS وهي تعبر عن جودة توفيق ضعيفة، أما النسبة المتبقية 89 في المئة ترجع إلى متغيرات أخرى غير مدرجة في النموذج.

ث. اختبار الارتباط الذاتي بين الأخطاء (Durbin – Watson) : بالاستعانة بالجدول رقم (1) وجدول (DW) نلاحظ أن قيمة (DW) تساوي 1.90 تقع ضمن مجال عدم وجود ارتباط ذاتي للأخطاء.

❖ معادلة النموذج المقبول :

$$\ln(MVS) = 4.155283 - 0.467608 \ln(TDPF)$$

إرجاع المعادلة إلى الشكل غير خطي كما يلي :

$$MVS = 63.77000891 * TDPF^{-0.467608}$$

من خلال المعادلة الأخيرة نقوم بتفسير المعالم المقدرة كما يلي :

- معلمة الحد الثابت B_0 : نلاحظ من المعادلة أن عند انعدام TDPF فإن القيمة المقدرة لـ MVS تساوي 63.77؛
- معلمة المتغير المستقل B_1 : نلاحظ من المعادلة أن عند زيادة TDPF بواحد وحدة تنخفض MVS بـ 0.47 وهذا ما يدل على وجود علاقة عكسية ذات دلالة إحصائية بين نسبة إجمالي الديون إلى الأموال الخاصة والقيمة السوقية للأسهم.

2.1.2 تحليل نتائج الانحدار غير خطي البسيط لـ MVS بدلالة LTDPF

➤ صياغة العلاقة بين القيمة السوقية للأسهم (MVS) ونسبة الديون طويلة الأجل إلى الأموال الخاصة (LTDPF)

بعد قيامنا بالتمثيل النقطي لـ 31 مشاهدة انطلاقا من معطيات الشركات محل الدراسة، كان الانتشار على شكل قطع مكافئ بمعنى أن العلاقة أسية بين المتغيرين وبعد تقديرنا لأكبر عدد من النماذج، تم اختيار النموذج الأحسن بناء على عدة معايير إحصائية والمتمثل في النموذج الآتي :

$$\ln(MVS) = B_0 + B_1 \ln(LTDPF)$$

والجدول الموالي يوضح تأثير نسبة الديون طويلة الأجل إلى الأموال الخاصة على القيمة السوقية للأسهم

الجدول رقم (2) تأثير نسبة الديون طويلة الأجل إلى الأموال الخاصة على القيمة السوقية للأسهم

Dependent Variable: LNMVS				
Method: Least Squares				
Date: 03/22/16 Time: 10:28				
Sample: 1 31				
Included observations: 31				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	3.592612	0.170614	21.05699	0.0000
LNLDPF	-0.329334	0.149957	-2.196192	0.0362
R-squared	0.142602	Mean dependent var	3.797085	
Adjusted R-squared	0.113036	S.D. dependent var	0.845234	
S.E. of regression	0.796031	Akaike info criterion	2.443984	
Sum squared resid	18.37630	Schwarz criterion	2.536499	
Log likelihood	-35.88175	Hannan-Quinn criter.	2.474142	
F-statistic	4.823257	Durbin-Watson stat	1.998683	
Prob(F-statistic)	0.036225			

المصدر : من إعداد الباحثون بالاعتماد على البرنامج الإحصائي EVIEWS9.0

من خلال الجدول أعلاه يمكن تشخيص القوة الإحصائية للنموذج المقدر وذلك من خلال الاختبارات التالية :

أ. اختبار المعنوية الإحصائية للمعالم المقدرة :

- اختبار المعنوية الإحصائية لـ B_0 : من خلال الجدول رقم (2) نلاحظ أن $\text{Prob } B_0 = 0.000 \leq 0.05$ ومنه فإن B_0 لها دلالة إحصائية في الواقع عند مستوى معنوية 0.05؛

- اختبار المعنوية الإحصائية لـ B_1 : من خلال الجدول رقم (2) نلاحظ أن $\text{Prob } B_1 = 0.04 \leq 0.05$ ومنه فإن B_1 لها دلالة إحصائية في الواقع عند مستوى معنوية 0.05؛

ب. اختبار المعنوية الكلية للنموذج : من خلال الجدول رقم (2) نلاحظ أن $\text{Prob } F = 0.036 \leq 0.05$ أي أنه يوجد على الأقل معلمة تختلف معنويًا عن الصفر وأن القيمة المقدرة هي قيمة غير عشوائية وبالتالي لها دلالة إحصائية في الواقع عند مستوى معنوية 0.05.

ت. اختبار جودة التوفيق : من خلال الجدول رقم (2) نلاحظ أن المعادلة المقدرة تفسر لنا 11 في المئة من المتغيرات الإجمالية للمتغير التابع MVS وهي تعبر عن جودة توفيق ضعيفة، أما النسبة المتبقية 89 في المئة ترجع إلى متغيرات أخرى غير مدرجة في النموذج.

ث. اختبار الارتباط الذاتي بين الأخطاء (Durbin – Watson) : بالاستعانة بالجدول رقم (2) وجدول (DW) نلاحظ أن قيمة (DW) تساوي 2 تقع ضمن مجال عدم وجود ارتباط ذاتي للأخطاء.

❖ معادلة النموذج المقبول :

$$\ln(MVS) = 3.592612 - 0.329334 \ln(LTDPF)$$

إرجاع المعادلة إلى الشكل غير خطي كما يلي :

$$MVS = 36.32884304 * LTDPF^{-0.329334}$$

من خلال المعادلة الأخيرة نقوم بتفسير المعالم المقدرة كما يلي :

- معلمة الحد الثابت B_0 : نلاحظ من المعادلة أن عند انعدام LTDPF فإن القيمة المقدرة لـ MVS تساوي 36.33؛
- معلمة المتغير المستقل B_1 : نلاحظ من المعادلة أن عند زيادة LTDPF بواحد وحدة تنخفض MVS بـ 0.33 وهذا ما يدل على وجود علاقة عكسية ذات دلالة إحصائية بين نسبة الديون طويلة الأجل إلى الأموال الخاصة والقيمة السوقية للأسهم.

3.1.2 تحليل نتائج الانحدار غير خطي البسيط لـ MVS بدلالة STDPF

➤ صياغة العلاقة بين القيمة السوقية للأسهم (MVS) ونسبة الديون قصيرة الأجل إلى الأموال الخاصة (STDPF)

بعد قيامنا بالتمثيل النقطي لـ 31 مشاهدة انطلاقاً من معطيات الشركات محل الدراسة، كان الانتشار على شكل قطع مكافئ بمعنى أن العلاقة أسية بين المتغيرين وبعد تقديرنا لأكبر عدد من النماذج (أنظر الملحق 04)، تبين لنا أنه لا يوجد تأثير لنسبة الديون قصيرة الأجل إلى الأموال الخاصة (STDPF) على القيمة السوقية للأسهم (MVS)، وهذا لأن كل النماذج المقترحة لا يوجد لها معنوية إحصائية وفقاً لاختبار فيشر.

2.2 دراسة كفاءة سوق باريس عند المستوى الضعيف

سنحاول اختبار كفاءة سوق باريس عند المستوى الضعيف وذلك من خلال دراسة أسعار أسهم الشركات المدرجة في مؤشر CAC40 والمعبّر عنها بسعر الإغلاق، يقوم هذا الاختبار على مدى وجود حركة عشوائية لأسعار الأسهم، ولتأكد من هذا لا بد من القيام أولاً باختبار الاستقرار.

1.2.2 اختبار استقرارية سلسلة أسعار الإغلاق مؤشر CAC40

❖ اختبار (1981) ديكي فولر المطور (ADF)

يقوم اختبار ADF على اختبار المعنوية الإحصائية المقدرة للنماذج التالية المحسوبة بطريقة المربعات الصغرى العادية والجدول التالي يبين نتائج هذا الاختبار :

الجدول رقم (3) نتائج اختبار ADF

Null Hypthesis : MVS has a unit root		
Lag length : maxlag =9		
Text ADF	t statistic	Prob
M (4)	1.284864	0.9474
M (5)	-0.702234	0.8358
M (6)	-4.431564	0.0049

المصدر : من إعداد الباحثين بالاعتماد على الملحق رقم (01) والبرنامج الإحصائي EVIEWS9.0

نلاحظ من خلال الجدول أن احتمال نتائج مقدرات النماذج الثلاثة لاختبار ADF أكبر من 0.05 ماعدا النموذج السادس نلاحظ أنه أقل من 0.05 ومنه نقبل H_0 ونرفض H_1 أي هناك جذر وحدوي للسلسلة وهي غير مستقرة.

2.2.2 اختبار كفاءة سوق باريس عند المستوى الضعيف

لاختبار كفاءة سوق باريس سنعتمد على اختبار BDS والجدول التالي يبين نتائج هذا الاختبار :

الجدول رقم (4) نتائج اختبار BDS

BDS Test for MVS01					
Date: 03/30/16 Time: 20:33					
Sample: 2011M01 2014M12					
Included observations: 48					
Dimension	BDS Statistic	Std. Error	z-Statistic	Prob.	
2	0.134388	0.005919	22.70360	0.0000	
3	0.217682	0.009457	23.01785	0.0000	
4	0.272300	0.011316	24.06233	0.0000	
5	0.298154	0.011852	25.15698	0.0000	
6	0.306842	0.011485	26.71603	0.0000	
Raw epsilon		12.39240			
Pairs within epsilon		1622.000	V-Statistic	0.703993	
Triples within epsilon		57054.00	V-Statistic	0.515896	
Dimension	C(m,n)	c(m,n)	C(1,n-(m-1))	c(1,n-(m-1))	c(1,n-(m-1))^k
2	681.0000	0.629972	761.0000	0.703978	0.495585
3	599.0000	0.578744	737.0000	0.712077	0.361062
4	530.0000	0.535354	709.0000	0.716162	0.263054
5	469.0000	0.495772	684.0000	0.723044	0.197617
6	416.0000	0.460687	661.0000	0.732004	0.153845

المصدر : من إعداد الباحثين بالاعتماد على معطيات الدراسة والبرنامج الإحصائي EVIEWS9.0

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن إحصائية BDS من أجل كل بعد 2، 3، 4، 5، 6 هي :

22.70360، 23.01785، 24.06233، 25.15698، 26.71603 على الترتيب أكبر من القيمة

الحرجة للتوزيع الطبيعي 1.96، أي نقبل H_1 فرضية الارتباط بين المشاهدات ونرفض H_0 فرضية عدم الارتباط

بين المشاهدات والتي تعني أن سلسلة أسعار إغلاق مؤشر CAC40 قابلة للتنبؤ على المدى القصير، وهو ما يدل على عدم كفاءة السوق عند المستوى الضعيف.

3. تفسير نتائج الدراسة

أظهرت نتائج الدراسة وجود علاقة عكسية ذات دلالة إحصائية بين نسبة إجمالي الديون إلى الأموال الخاصة والقيمة السوقية للأسهم، ذلك لأن زيادة الديون يساهم في تخفيض أرباح الشركة أي أن تكلفة الديون أعلى من الأرباح المحققة من استخدام واستثمار هذا الدين في الشركة هذا ما يؤثر سلبا على قيمة الشركة، كما يمكن إرجاع ذلك إلى أن زيادة الديون تزيد من احتمال عدم القدرة على السداد وبالتالي زيادة المخاطر المالية لشركة، مما يؤدي إلى انخفاض سعر السهم في السوق المالي، تتفق هذه النتيجة مع دراسة علي بن الضب 2009 ، كما تتناهي هذه النتيجة مع دراسة حامد أحمد محمود المخادين 2010 .

بينت نتائج الدراسة التطبيقية وجود علاقة عكسية ذات دلالة إحصائية بين نسبة الديون طويلة الأجل والقيمة السوقية للأسهم، يمكن تفسير ذلك أن الديون الطويلة تستهلك السيولة بسبب ارتفاع قيمة الدفعات، أيضا يستمر هذا التسديد للدفعات لفترات طويلة وهذا ما يؤثر سلبا على قيمة الشركة وبالتالي انخفاض أسعار أسهمها السوقية، تتفق هذه النتيجة مع دراسة علي بن الضب 2009.

كذلك بينت نتائج الدراسة التطبيقية عدم وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين نسبة الديون قصيرة الأجل إلى الأموال الخاصة والقيمة السوقية للأسهم، يمكن إرجاع ذلك إلى أن هناك متغيرات أخرى لم تأخذ بعين الاعتبار في النموذج، تتناهي هذه النتيجة مع دراسة علي بن الضب 2009 التي أثبتت وجود علاقة بين الديون قصيرة الأجل والقيمة السوقية للأسهم.

من خلال اختبار استقرارية السلاسل تم التوصل إلى أن للسلسلة جذر وحدوي فهي غير مستقرة، أي أن الأسعار تتحدد عشوائيا والمردودية عشوائية، وبالاعتماد على اختبار BDS فإن سوق باريس غير كفء عند المستوى الضعيف، وهذا ما يفسر وجود علاقة عكسية ذات دلالة إحصائية بين الاستدانة التي تعتبر كمعلومات مالية وبين القيمة السوقية لأسهم الشركات المدرجة في مؤشر CAC40، ونفسر هذه النتيجة إلى أن المستثمرين تنصرف اهتماماتهم إلى التحليل الفني، لذلك تلعب المؤشرات التاريخية لشركات (أسعار الإغلاق، حجم التداول، أعلى سعر وأدنى سعر، بالإضافة إلى المعلومات المالية المستخرجة من القوائم المالية) دورا في تحديد أسعار أسهمها في السوق.

خلاصة :

شهدت الأسواق المالية في فرنسا وبالأخص بورصة باريس تطوراً كبيراً بفعل الإصلاحات التي شرعت البلاد في تطبيقها والتي كانت تهدف بشكل أساسي إلى رفع القدرة التنافسية للشركات الفرنسية في مواجهة الشركات الأجنبية، وبعد إجراء الدراسة الميدانية على الشركات المدرجة في مؤشر CAC40، وباستخدام نماذج الانحدار غير الخطي البسيط، اختبار الاستقرار واختبار BDS تم التوصل إلى وجود أثر عكسي بين الاستدانة والقيمة السوقية للأسهم، وهذا ما يفسر اعتماد الشركات المدرجة في مؤشر CAC40 على الديون بشكل كبير مما أدى إلى انخفاض قيمة أسهمها، كذلك التوصل إلى أن فرضية السير العشوائي محققة وبالتالي عدم كفاءة سوق باريس عند المستوى الضعيف.

الملاحق

الملحق رقم (01) : نتائج اختبار الاستقرار

Null Hypothesis: MVS has a unit root			
Exogenous: Constant, Linear Trend			
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=9)			
		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic			
Test critical values:			
1% level	-4.431564		0.0049
5% level	-4.165756		
10% level	-3.508508		
	-3.184230		

Null Hypothesis: MVS has a unit root			
Exogenous: Constant			
Lag Length: 2 (Automatic - based on SIC, maxlag=9)			
		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic			
Test critical values:			
1% level	-0.702234		0.8358
5% level	-3.584743		
10% level	-2.928142		
	-2.602225		

Null Hypothesis: MVS has a unit root			
Exogenous: None			
Lag Length: 2 (Automatic - based on SIC, maxlag=9)			
		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic			
Test critical values:			
1% level	1.284584		0.9474
5% level	-2.617354		
10% level	-1.949313		
	-1.612229		

الملحق رقم (02) الشركات عينة الدراسة المدرجة في مؤشر CAC40

اسم المؤسسة	القطاع	اسم المؤسسة	القطاع
Accor	الخدمات	L'Oreal	الاستهلاك الدوري
Air Liquide	المواد الأساسية	Orange	الخدمات
Danone	الاستهلاك الدوري	Publicis Groupe	الخدمات
Carrefour	الخدمات	Pernod Ricard	الاستهلاك الدوري
Cap Gemini	التكنولوجيا	Renault	الاستهلاك الدوري
VINCI	سلع رأس المال	Safran	سلع رأس المال

أثر الاستدانة على القيمة السوقية للأسهم

الرعاية الصحية	Sanofi	الرعاية الصحية	Essilor International
سلع رأس المال	Compagnie de Saint Gobain	سلع رأس المال	Bouygues
التكنولوجيا	Schneider Electric	الطاقة	TOTAL
الخدمات	Sodexo	الاستهلاك الدوري	Valeo
سلع رأس المال	Technip	الخدمات	Kering
الاستهلاك الدوري	Peugeot	سلع رأس المال	Lafarge Holcim
الخدمات	Unibail Rodamco	الخدمات	Klepierre
الخدمات	Veolia Environnement	التكنولوجيا	Legrand
الخدمات	Vivendi	الاستهلاك الدوري	LVMH Moët Hennessy Louis Vuitton
-	-	الاستهلاك الدوري	Compagnie Generale DES Etablissements Michelin

المصدر : 13/03/2016, <http://sa.investing.com/indices/france-40>

الملحق رقم (03) حساب متغيرات العينة المدروسة

المؤسسة	MVS	TDPF	LTDPF	STDPF
1	63.0703572	0.915919	0.20830505	0.70761285
2	32.525625	1.65916164	0.51142303	1.14773861
3	68.3233333	0.83894289	0.17560992	0.66333297
4	28.0160417	1.79628541	0.58097079	1.21531462
5	8.86291667	3.2263632	1.22618687	2.00017632
6	78.2472917	1.55858354	0.54930149	1.00928206
7	21.4483333	3.4497234	0.83874267	2.61098073
8	10.1389583	6.12929312	1.18913475	4.94015837
9	70.648125	2.2058292	0.4825151	1.7233141
10	48.0995834	1.82283001	0.58438867	1.2384413
11	45.006875	2.32110579	0.40570028	1.91540552

12	51.1745833	1.34214292	0.41305616	0.92908676
13	34.1879167	2.86512406	0.66736892	2.19775515
14	412.480417	3.36680187	0.92459574	2.44220614
15	10.8385417	4.64661021	1.39198244	3.25462777
16	13.6991667	1.71297858	0.4803918	1.23258677
17	37.1458333	0.9077149	0.20761146	0.70010343
18	21.171875	5.35620135	1.26298211	4.09321925
19	130.921458	1.14203452	0.27729268	0.86474185
20	31.5583334	1.16688206	0.46354781	0.70333425
21	128.570833	0.39825129	0.225832	0.712418
22	80.24	1.607176	0.660356	0.94682
23	66.8166667	6.954958	2.611714	4.343243
24	145.77	2.079868	0.947873	1.131994
25	59.0566667	2.35034	0.249271	2.101069
26	121.815833	2.647134	0.0135222	2.633612
27	28.6166667	5.367464	2.418181	2.949282
28	39	1.463281	0.533046	0.930235
29	42.9408333	1.496017	0.498223	0.997793
30	46.8966667	4.118307	1.155083	2.963223
31	25.77	4.861631	0.988239	3.873392

الملحق رقم (04) اختبارات نماذج MVS بدلالة STDPF

Dependent Variable: LNMVS				
Method: Least Squares				
Date: 03/22/16 Time: 10:36				
Sample: 131				
Included observations: 31				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
STDPF	1.357161	0.194010	6.995319	0.0000
R-squared	-7.305826	Mean dependent var	3.797085	
Adjusted R-squared	-7.305826	S.D. dependent var	0.845234	
S.E. of regression	2.435951	Akaike info criterion	4.650278	
Sum squared resid	178.0157	Schwarz criterion	4.696536	
Log likelihood	-71.07931	Hannan-Quinn criter.	4.665357	
Durbin-Watson stat	1.593508			

Dependent Variable: LNMVS				
Method: Least Squares				
Date: 03/22/16 Time: 10:32				
Sample: 131				
Included observations: 31				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	4.255224	0.271989	15.64483	0.0000
STDPF	-0.240015	0.120611	-1.989993	0.0561
R-squared	0.120148	Mean dependent var	3.797085	
Adjusted R-squared	0.089808	S.D. dependent var	0.845234	
S.E. of regression	0.806387	Akaike info criterion	2.469836	
Sum squared resid	18.85756	Schwarz criterion	2.562351	
Log likelihood	-36.28246	Hannan-Quinn criter.	2.499994	
F-statistic	3.960070	Durbin-Watson stat	1.965691	
Prob(F-statistic)	0.056094			

أثر الاستدانة على القيمة السوقية للأسهم

Dependent Variable: MVS				
Method: Least Squares				
Date: 03/22/16 Time: 10:38				
Sample: 131				
Included observations: 31				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LNSTDPF	45.13992	21.76280	2.074178	0.0467
R-squared	-0.558908	Mean dependent var	64.61483	
Adjusted R-squared	-0.558908	S.D. dependent var	74.25392	
S.E. of regression	92.71067	Akaike info criterion	11.92857	
Sum squared resid	257856.0	Schwarz criterion	11.97483	
Log likelihood	-183.8928	Hannan-Quinn criter.	11.94365	
Durbin-Watson stat	1.895415			

Dependent Variable: LNMVS				
Method: Least Squares				
Date: 03/22/16 Time: 10:41				
Sample: 131				
Included observations: 31				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LNSTDPF	2.676588	0.788127	3.398674	0.0019
R-squared	-14.778595	Mean dependent var	3.797085	
Adjusted R-squared	-14.778595	S.D. dependent var	0.845234	
S.E. of regression	3.357464	Akaike info criterion	5.291975	
Sum squared resid	338.1769	Schwarz criterion	5.338233	
Log likelihood	-81.02561	Hannan-Quinn criter.	5.307054	
Durbin-Watson stat	0.795775			

Dependent Variable: MVS				
Method: Least Squares				
Date: 03/22/16 Time: 10:37				
Sample: 131				
Included observations: 31				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	68.33674	16.86344	4.052362	0.0003
LNSTDPF	-8.152425	22.04002	-0.369892	0.7142
R-squared	0.004696	Mean dependent var	64.61483	
Adjusted R-squared	-0.029625	S.D. dependent var	74.25392	
S.E. of regression	75.34578	Akaike info criterion	11.54439	
Sum squared resid	164632.6	Schwarz criterion	11.63691	
Log likelihood	-176.9381	Hannan-Quinn criter.	11.57455	
F-statistic	0.136820	Durbin-Watson stat	2.262042	
Prob(F-statistic)	0.714151			

Dependent Variable: LNMVS				
Method: Least Squares				
Date: 03/22/16 Time: 10:39				
Sample: 131				
Included observations: 31				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	3.997409	0.182029	21.96027	0.0000
LNSTDPF	-0.438788	0.237907	-1.844370	0.0754
R-squared	0.104985	Mean dependent var	3.797085	
Adjusted R-squared	0.074123	S.D. dependent var	0.845234	
S.E. of regression	0.813306	Akaike info criterion	2.486922	
Sum squared resid	19.18252	Schwarz criterion	2.579437	
Log likelihood	-36.54729	Hannan-Quinn criter.	2.517079	
F-statistic	3.401700	Durbin-Watson stat	1.969580	
Prob(F-statistic)	0.075367			

الهوامش

¹ فائزة عمر محبوب، أثر الهيكل المالي في قيمة المنشأة، رسالة دكتوراه غير منشورة، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، الخرطوم، السودان، 2007.

² علي بن الضب، دراسة تأثير الهيكل المالي وسياسة توزيع الأرباح على قيمة المؤسسة الاقتصادية المدرجة بالبورصة، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، 2009.

³ محمد أبكر أحمد محمد، هيكل رأس المال وأثره في القيمة السوقية للشركات، رسالة ماجستير، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، الخرطوم، السودان، 2004.

⁴ حامد أحمد محمود المحادين، أثر المزيج التمويلي في القيمة السوقية لشركات التأمين الأردنية المدرجة في بورصة عمان، رسالة ماجستير، جامعة الشرق الأوسط، عمان، الأردن، 2010.

⁵ Gay B. Hatfield & Other, The Determination of optimal capital Structure : the effect of firm and industry Debt Ration on Marqet value, **Journal of Financial & Strategic Decision**, Vol 7, No 3, 1994.

- ⁶ لطرش سميرة، كفاءة سوق رأس المال وأثرها على القيمة السوقية للسهم، أطروحة دكتوراه، جامعة منتوري، قسنطينة، الجزائر، 2010، ص- ص : 179 - 180.
- ⁷ دادن عبد الغاني، قراءة في الأداء المالي والقيمة في المؤسسات الاقتصادية، مجلة الباحث، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، العدد الرابع، 2006، ص : 43.
- ⁸ محمد مكاوي، دراسة أثر تقلبات أسعار الصرف على قيمة الأسهم، رسالة ماجستير، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، 2013، ص : 13.
- ⁹ زغود تبر، محددات سياسة التمويل للمؤسسة الاقتصادية الجزائرية، رسالة ماجستير، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، 2009، ص 25.
- ¹⁰ Florence Delahaye, Jaqueline Delahaye, **Finance d'entreprise manuel et applications**, 2^{ème} édition, Paris, 2009, p : 122.
- ¹¹ لطرش سميرة، مرجع سبق ذكره، ص- ص : 179 - 180.
- ¹² شعبان محمد، نحو اختيار هيكل تمويلي أمثل للمؤسسة الاقتصادية، رسالة ماجستير، جامعة أحمد بوقرة، بومرداس، الجزائر، 2010، ص : 26.

أثر الإفصاح المحاسبي الالكتروني علي مستوى جودة المعلومات المحاسبية

(دراسة تطبيقية علي القطاع المصرفي السوداني)

The Impact of Accounting Electronic Disclosure on the Level of Quality of Accounting Information (A study on Sudanese banking sector)

د. زهراء احمد إسماعيل محمد

جامعة الحدود الشمالية / كلية إدارة الأعمال / قسم المحاسبة

المملكة العربية السعودية

zohoor125@hotmail.com

الملخص:

هدفت الدراسة لمعرفة أثر الإفصاح المحاسبي الالكتروني علي جودة المعلومات المحاسبية من حيث الملائمة والشفافية. أعتمد الباحث علي مجموعة من المناهج: التاريخي لعرض الدراسات السابقة والاطلاع على المراجع والدوريات. الوصفي التحليلي لتحليل الاستبانة. الاستقرائي لاختبار الفرضيات. استخدم الباحث المصادر الثانوية: الكتب والمراجع والدوريات، المصادر الأولية: الاستبانة. توصلت الدراسة الي ان الإفصاح المحاسبي الالكتروني يؤثر ايجابيا علي ملائمة وشفافية المعلومات المحاسبية .

الكلمات المفتاحية: افصاح محاسبي الكتروني ، ملائمة ، شفافية ، معلومات محاسبية ، جودة .

Abstract

The study aimed to investigate the impact of electronic accounting disclosure on the quality of accounting information in terms of relevance and transparency. The researcher depend on historical approach to review the previous studies and see the references and periodicals, the descriptive analytical approach to analyze the questionnaire , and the inductive approach to test the hypotheses.

The researcher used books, references and periodicals, as secondary source and the questionnaire as primary source. The study concluded that the electronic accounting disclosure positively affects the adequacy and transparency of accounting information.

Keywords: electronic accounting disclosure, relevance, transparency, accounting information, quality.

مقدمة :

يعتبر استخدام الانترنت احد الوسائل الحديثة التي ازداد الاهتمام بها في السنوات الاخيرة في المجالات المحاسبية المختلفة والتي يتصدرها النشر الالكتروني للقوائم والتقارير المالية . في ظل السعي لتحسين مستوى جودة المعلومات المحاسبية المنشورة الكترونيا وزيادة الحاجة الي مزيد من الشفافية في كافة المعلومات المفصح عنها ونشرها في الوقت المناسب للجهات ذات المصلحة (المستخدمين) وذلك لاتخاذ القرارات اللازمة . وبالتالي اصبح الإفصاح المحاسبي الإلكتروني مطلباً ملحاً للشركات وعامل لجذب كثير من مستخدمي المعلومات المحاسبية للاستفادة منها بشكل فوري وواضح وغير مكلف مما أدى ذلك الي التنوع في أساليب الإفصاح من حيث نوعية المعلومات المحاسبية وأسلوب عرضها نظراً لان الافصاح الالكتروني لا يزال اختيارياً حيث لم يصدر معيار محاسبي ينظم النشر الإلكتروني.

مشكلة الدراسة: تمثلت مشكلة الدراسة في معرفة مستوى التأثير المحتمل للإفصاح المحاسبي الإلكتروني علي محتوى جودة المعلومات المحاسبية المفصح عنها

أهمية الدراسة : - تأتي أهمية هذه الدراسة من حيث :

تناولها موضوع حديثاً لم يتم تناوله بصورة كافية من قبل في بيئة المصارف السودانية/1

الاستفادة من تطبيق نظام الإفصاح المحاسبي الإلكتروني في ترقية مستوى الاداء. /2

هدفت الدراسة :- الي التعرف علي مدى تأثير الإفصاح المحاسبي الإلكتروني علي مستوى جودة المعلومات المحاسبية من حيث الملائمة والشفافية.

فرضيات الدراسة : للإجابة علي إشكالية البحث تمت صياغة الفرضيات الآتية :

1-توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين الافصاح الالكتروني و الشفافية.

2-توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين الافصاح الالكتروني والملائمة .

منهج الدراسة :

أعتمد الباحث علي مجموعة من المناهج منها المنهج التاريخي وذلك في عرض الدراسات السابقة والإطلاع على المراجع والدوريات المرتبطة بموضوع الدراسة ، كما استخدم الباحث المنهج الوصفي التحليلي الذي ينسجم مع اغراض الدراسة التي تتمثل في الاستبانة ، المنهج الاستقرائي : وذلك لاختبار صحة فرضيات الدراسة .

مصادر جمع البيانات :المصادر الثانوية : الكتب والمراجع والدوريات . المصادر الأولية : الاستبانة

حدود الدراسة :تغطي الدراسة الحدود التالية : الحدود المكانية : المصارف السودانية المدرجة بسوق الخرطوم للأوراق المالية . الحدود الزمانية : 2017م

ثانيا : الدراسات السابقة:

لاستكمال الفائدة قام الباحث بإلغاء الضوء على بعض الجهود البحثية التي تناولت موضوع الافصاح الالكتروني. لذا سيقوم الباحث باستعراض بعض الدراسات المتعلقة بأبعاد الدراسة ومتغيراتها .

(1) دراسة محمود رجب يس غنيم (2013)¹:

تهدف هذه الدراسة الى توسيع وتعميق المساحة المعرفية لموضوع الافصاح الالكتروني باعتباره احد الجوانب الحديثة في المحاسبة المالية ،ومن أهم نتائج الدراسة :ان الافصاح الالكتروني وتطويرة يؤثر على تحقيق الشفافية وعدم تماثل المعلومات.واكد التحليل الاحصائي عدم وجود فروقات ذات دلالة إحصائية بين إجابات أفراد عينة الدراسة .

دراسة : مصعب محمد خليل ، (2012م)²:

هدفت الدراسة لتحليل الإفصاح المحاسبي عبر الإنترنت، بيان أهمية مساهمة النشر الإلكتروني في زيادة كفاءة سوق الخرطوم للأوراق المالية ، والتعرف على الجهود المبذولة من الفكر المحاسبي في تطوير النشر الإلكتروني للبيانات . توصلت الدراسة إلى : يحسن الإنترنت من مستوى الإفصاح والشفافية، ويوفر الإفصاح المحاسبي الإلكتروني التنوع في عرض المعلومات مما ينعكس على المنفعة في اتخاذ القرارات.

-دراسة رنا جاب الله عبد الفضيل بخيت(2011)³:

هدفت الدراسة الى قياس اثر التغيير المالي الالكتروني علي سوق تداول الأوراق المالية المصرية ،وتوصلت الدراسة أن الإفصاح المال الالكتروني يقدم معلومات سريعة وحديثة من خلال إنتاج كمعلومات حرة واحد وإمكانية تقديمها بطرق كثيرة.

دراسة : (2010) Peter Oyelere ,Nirosh Kuruppu⁴

هدفت الدراسة الي التحقق من استخدام الانترنت كقناة للإفصاح المالي الالكتروني للشركات المدرجة في سوق الاوراق المالية في كل من ابوظبي ودبي وتوصلت الدراسة الي حوالي 67% من الشركات محل الدراسة تستخدم مواقعها علي الانترنت لتقوم بالإفصاح المالي الالكتروني .

دراسة : (2005) Khadaroo⁵ :

تناولت هذه الدراسة اهتمام الشركات المالية بنشر تقاريرها المالية على مواقعها الإلكترونية من خلال الشركات المدرجة في سوق الأوراق المالية الإلكترونية . توصلت الدراسة إلى أن بالرغم من الزيادة في عدد الشركات التي تهتم بالنشر الإلكتروني لتقاريرها المالية إلا أن المعلومات المفصّل عنها إلكترونياً ذات مستوى جودة منخفض .

دراسة : (2005) Pevvan⁶ :

تناولت هذه الدراسة موقف الشركات الإلكترونية من موضوع الإفصاح المحاسبي الإلكتروني وأثره على زيادة الربحية وتداول الأسهم . توصلت الدراسة إلى أن الشركات التي تهتم بالإفصاح المحاسبي الإلكتروني تعد الأكثر ربحية ، وأن أسهمها تعد الأكثر تداولاً من بين الشركات التي لا تهتم بنشر تقاريرها المالية إلكترونياً .

أولا : مفهوم وأهمية وأهداف الإفصاح المحاسبي الإلكتروني

1- مفهوم الإفصاح المحاسبي الإلكتروني:

أورد الكتاب والباحثين العديد من المفاهيم و التعريفات حول الإفصاح المحاسبي الإلكتروني :

عرف الإفصاح المحاسبي الإلكتروني بأنه عملية نشر المعلومات المالية والتشغيلية التي تقوم المنظمة بنشرها من خلال الشبكة العنكبوتية⁷ (جيهان عبد المعز الجمال ، 2014). كما عرف بأنه قيام المنشأة بإنشاء موقع أو أكثر لها علي الشبكة الدولية للمعلومات كوسيلة نقل سريع بهدف توزيع ونشر مباشر فور (online Reporting) لمعلومات مالية وغير مالية⁸ (صالح حامد محمد علي). عرف بأنه إعلام مستخدمي التقارير المالية بشكل ما يساعدهم علي اتخاذ قراراتهم الاقتصادية⁹ (زياد هاشم السقا ، 2010). كما عرف بأنه عرضاً للمعلومات المهمة للمستثمرين وغيرهم من المستفيدين بطريقة تسمح بالتنبؤ بمقدرة المشروع علي تحقيق أرباح في المستقبل وقدرته علي سداد التزاماته¹⁰ (عبد الله بن ثعيل). عرف بأنه قيام الوحدة الاقتصادية بعرض بياناتها المالية وغير المالية علي موقعها الإلكتروني¹¹ (مالك منزل محمد 2016). يري الباحث ان الإفصاح المحاسبي لاللكتروني هو ان تقوم الوحدة الاقتصادية بإنشاء مواقع الاللكتروني لها لنشر المعلومات المالية وغير المالية ، لان المعلومات المالية المنشورة الكترونياً تساعد المستخدمين علي قراءة التوقعات المستقبلية وتعزز ثقة المستخدمين كذلك تعمل علي تخفيض عدم التأكد لدى مستوى الإفصاح والشفافية.

2- أهمية الإفصاح المحاسبي الإلكتروني:

يعتبر الإفصاح امر في غاية الاهمية لتحديد قدرة المساهمين في ممارسة حقوقهم علي اسس مدروسة خاصة وان الإفصاح اداة هامة ذات تاثير قوي علي سلوك الشركات¹² (محمد اسماعيل عبد الواحد 2006) وتنبع أهمية الإفصاح المحاسبي من مجموعة من العوامل منها¹³ (محمد احمد ابراهيم أحمد ، 2008)

أ- ظهور الثورة الصناعية وما صاحبها من تغير في اهداف المحاسبة وطريقة عرض واعداد التقارير المالية وزيادة كمية ونوعية المعلومات التي يجب ان تحتويها التقارير المالية لأنها المصدر الرئيسي للمعلومات التي يعتمد عليها مستخدمي هذه المعلومات .

ب- تعتبر المعلومات والبيانات المحاسبية المنشورة الكترونيا هي المصدر الاساسي لمستخدميها حتي يتمكنوا من اتخاذ القرارات الرشيدة . يري اخر ان نشر التقارير المالية عبر الانترنت(الافصاح الالكتروني) يعتبر تحدي جديد لمهنة المحاسبة¹⁴ (Debreceeny,R.and Rahman,2005). يري الباحث ان الافصاح الالكتروني يؤدي الى زيادة جودة التقارير المالية المنشورة ويزيد من ثقة العملاء و يساهم في جذب المستثمرين الجدد وبالتالي زاد الاهتمام بالإفصاح المحاسبي الإلكتروني بصورة كبيرة لتلبية احتياجات مستخدمي القوائم والتقارير المالية .

3-أهداف الافصاح المحاسبي الالكتروني :

تمثل المنافع التي تحصل عليها المنشأة من الافصاح الالكتروني في الاتي¹⁵ (محمد شريف توفيق، 2001):

أ- وسيلة نشر وتقرير فوري مباشرة بين المنظمة كمنتج للمعلومات ومستخدميها .

ب- وسيلة اتصال لعدد كبير من المستخدمين غير المعروفين للمنظمة

ج- تخفيض التكاليف والوقت .

د- إعطاء رؤية واضحة للمساهمين والمستثمرين عن المركز المالي.¹⁶ (غسان أحمد أمين، 2008) :

و- العمل علي التحقق من شفافية المعلومات والتقارير .

يري الباحث ان الهدف من الافصاح المحاسبي الالكتروني النشر السريع والفوري للمعلومات المالية وغير المالية ويعتبر ركيزة اساسية لتدعيم ثقة المستخدمين لتلك المعلومات.

المبحث الثاني: مفهوم وخصائص جودة المعلومات المحاسبية

أولاً- مفهوم جودة المعلومات المحاسبية :

هناك العديد من المفاهيم التي قدمها الكتاب والباحثين حول جودة المعلومات المحاسبية وذلك لان المعلومات المحاسبية تعد من أهم المصادر الأساسية التي يعتمد عليها مستخدمي هذه المعلومات لتقييم قدرة الوحدة الاقتصادية على توليد التدفقات النقدية المستقبلية، وتحديد العائد ، عرفت بأنها ماتمتمع به هذه المعلومات من مصداقية وما تحققه من منفعة للمستخدمين وان تخلو من التحريف والتضليل وتعد في ضوء مجموعة من المعايير القانونية والرقابية والمهنية والفنية¹⁷ (حامدي علي، 2011). كما عرفت بأنها مجموعة من الخصائص التي يجب توافرها في المعلومات حتي تكون مفيدة وذات جودة¹⁸ (نجوي أحمد السيسي، 2010). عرفت بأنها السمات النوعية المطلوبة لتلبية إحتياجات المستخدمين¹⁹ (فاطمة ابراهيم، 2012). كما ان جودة المعلومات المحاسبية تعني ما تحققه هذه المعلومات من مصداقية ومنفعة للمستخدمين²⁰ (محمد أحمد ابراهيم، 2005). تحديد مفاهيم جودة المعلومات هي الخصائص التي تتسم بها المعلومات المحاسبية²¹ (هوام جمعة).

يري الباحث ان مفهوم جودة المعلومات المحاسبة هو ماتمتمع به من مصداقية ووضوح وان تخلو من الغموض والتضليل ، ولا شك أن زيادة جودة المعلومات المحاسبية يزيد من فاعلية تقييم مستوى الأداء في الوحدة الاقتصادية، كما إن جودة المعلومات المحاسبية تؤدي إلي تحسين الإفصاح في القوائم المالية المنشورة

ثانياً:- خصائص جودة المعلومات المحاسبية :

تتمثل الخصائص النوعية لجودة المعلومات المحاسبية في الاتي :

1- الشفافية

يمكن تعريف الشفافية بأنها عملية الكشف عن الخفايا (المعلومات الداخلية) واي معلومات تؤثر علي اسعار الاسهم بصدق ووضوح كامل، والافصاح عنها في توقيت واحد، حتي لا يتم تحقيق مكاسب غير عادية لبعض فئات المتعاملين في سوق المال علي حساب الفئات الاخرى والتي لا تتوافر لها تلك المعلومات²² (محمد مفتاح عبدالله، 2009). الشفافية تتمثل في تقدم صورة حقيقية لكل ما يحدث دون اخفاء اي جوانب يفسرها البعض بأنها اخفاقات او مشاكل تؤثر علي

مسيرتهم الوظيفية²³ (عبد الواحد محمود حسن، 2016). تعتبر الشفافية من الركائز الأساسية التي يقوم عليها الاقتصاد الحديث²⁴ (عجلان العياشي وغلاب فاتح، 2009). يري الباحث ان الوحدة الاقتصادية تكون شفافة إذا كانت المعلومات المتوفرة حولها صادقة وواضحة وهذا يساهم في تحسين ادائها واتخاذ القرارات السليمة التي تؤدي الي زيادة الاستثمارات.

2-الملائمة :

تعد الملائمة احد الخصائص الأساسية لجودة المعلومات المحاسبية والتي يجب توافرها في المعلومات حتي تكون ذات فائدة لمتخذي القرارات. الملائمة تعني ان تكون للمعلومات القدرة علي التأثير في اتخاذ القرار²⁵ (عباس مهدي الشيرازي، 1990). عرفت بأنها قدرة المعلومات المحاسبية علي احداث اختلاف في القرار²⁶ (زهور عبدالله محمد، 2009). المعلومات الملائمة هي تلك المعلومات القادرة علي إحداث تغيير في اتجاه القرار²⁷ (محمود السيد الناعي، 1987). لتكون المعلومات ملائمة للمستخدمين يجب ان تكون قادرة علي تمكينهم من اتخاذ القرار السليم²⁸ (احمد صلاح عطية ، 2007). لتحقيق ملائمة المعلومات المحاسبية وتصبح ذات فائدة لمستخدميها يجب ان تتوفر الخصائص التالية :

أ-القدرة التنبؤية: لكي تكون للمعلومات تأثير علي عملية اتخاذ القرار يجب ان تكون لها القدرة علي مساعدة مستخدميها علي التنبؤات حول اثار الاحداث الماضية والحالية والمستقبلية²⁹ (نعيم حسن دهمشي).

ب- التوقيت المناسب :ان تتاح المعلومات في الوقت المناسب وعند الحاجة اليها وهي من اهم الخصائص التي يجب توافرها في المعلومات المحاسبية³⁰ (عبدالرزاق قاسم شحادة و اخرون، 2011).

ج-التغذية العكسية: يقصد بها ان تكون للمعلومات المحاسبية القدرة علي تقويم الاداء ودراسة مدي الرشد الذي استخدم في القرارات السابقة³¹ (حافظ علي ادم، 2011). يري الباحث ان المقصود بالملائمة ان يتم تقديم المعلومات المحاسبية في

الوقت المناسب، يكون لها قدره على التنبؤ بالمستقبل ويكون لها قيمة استرجاعيه) ان يتم المقارنه بين تلك المعلومه مع ماتم التخطيط له فنقوم بالتصحيح)

المبحث الثالث

إجراءات الدراسة الميدانية

1/1/3 مجتمع الدراسة الميدانية:

يتكون مجتمع الدراسة الأصلي من المحاسبين والمراجعين ومدراء المراجعة والمدراء الماليين واخرين لهم علاقة بموضوع الدراسة
2/1/3 خصائص عينة الدراسة:

وللخروج بنتائج دقيقة وموثوقة قام الباحث بتنوع عينة الدراسة من حيث شمولها على الآتي
جدول رقم (1)

التوزيع التكراري لأفراد خصائص عينة الدراسة

النسبة المئوية	التكرار	الفئة	
2.0%	1	اقل من 30 سنة	العمر
28.0%	14	30 و اقل من 35	
38.0%	19	35 اقل من 40	
32.0%	16	40 فاكثر	
100.0%	50	المجموع	
28.0%	14	بكالوريوس	المؤهل العلمي
46.0%	23	ماجستير	
24.0%	12	دكتوراه	
2.0%	1	اخرى	
100.0%	50	المجموع	
54.0%	27	محاسبة	التخصص العلمي
28.0%	14	ادارة اعمال	
18.0%	9	اقتصاد	
%100.0	50	المجموع	

8.0%	4	زمانة محاسبة سودانية	المؤهل المهني
2.0%	1	زمانة محاسبة امريكية	
56.0%	28	اخرى	
34.0%	17	لا توجد زمانة	
%100.0	50	المجموع	
6.0%	3	عضو هيئة المحاسبين القانونيين	المسمى الوظيفي
14.0%	7	محلل مالي	
42.0%	21	مدير مراجعة داخلية	
38.0%	19	مدير مالي	
%100.0	50	المجموع	
2.0%	1	اقل من 5 سنوات	سنوات الخبرة
14.0	7	5 و اقل من 10 سنوات	
56.0	28	10 و اقل من 15 سنة	
28.0	14	15 فاكتر	
%100.0	50	المجموع	

المصدر: إعداد الباحث من بيانات الدراسة الميدانية، 2017م

4/1/3 أداة الدراسة الميدانية :

استخدم الباحث استمارة الاستبانة كوسيلة رئيسية لجمع البيانات من عينة الدراسة.

1/ وصف الاستبانة:

أرفق الباحث مع الاستبانة خطاب للمبحوثين تم فيه تنويرهم بعنوان الدراسة والغرض من استمارة الاستبانة(الملحق رقم 1)،

وتكونت الاستبانة من قسمين رئيسيين:

القسم الأول: تتضمن البيانات الشخصية لأفراد عينة الدراسة، تمثلت في التخصص العلمي، المؤهل العلمي، المؤهل المهني،

سنوات الخبرة، وغيرها.

القسم الثاني: احتوى هذا القسم على عدد (20) عبارة طلب من أفراد عينة الدراسة أن يحددوا استجابتهم عن ما تصفه كل عبارة وفق لقياس " ليكرت" الخماسي المتدرج الذي يتكون من خمسة مستويات (أوافق بشدة، أوافق، محايد، لا أوافق، لا أوافق بشدة). وقد تم توزيع هذه العبارات على فرضيات الدراسة الثلاثة كما يلي:

والمحور الأول تتضمن (5) عبارات، والمحور الثاني تتضمن (5) عبارات، والمحور الثالث تتضمن (10) عبارات .

2/ الثبات والصدق الظاهري لأداة :

من اجل تحسين صدق الأداة (استمارة الاستبانة) وثباتها فقد تم إجراء الاختبار القبلي لها عن طريق عرضها على بعض الأكاديميين من الجامعات الأخرى بغرض التحقق من صلاحيتها وسلامة ووضوح عباراتها. حيث تم تحديثها بتعديلاتهم قبل توزيعها على المبحوثين .

3/ الثبات والصدق الإحصائي:

لحساب الصدق والثبات الإحصائي لاستمارة الاستبانة تم اخذ استطلاعية وتم حساب ثبات وصدق الاستبانة من العينة الاستطلاعية بموجب معادلة التحزئة النصفية يوضح الجدول رقم (2) نتائج الثبات والصدق الإحصائي لإجابات أفراد العينة الاستطلاعية:

جدول رقم (2)

الفرضيات	معامل الثبات	معامل الصدق الذاتي
عبارات الاستبانة كاملة	60%	77%

المصدر: إعداد الباحث من بيانات الدراسة الميدانية، 2017م

يتضح للباحث من الجدول رقم(2) أن نسبة معامل الثبات ومعامل الصدق الذاتي وفقا لمعادلة كرنباخ الفا للعبارات لكامل استمارة الاستبانة جميعها عالية جداً مما يعطى مؤشر جيد لقوة وصدق الاستبانة وفهم عباراتها من قبل المبحوثين، ومن ثم الاعتماد عليها في اختبار فرضيات الدراسة .

4/1/3 الأساليب الإحصائية المستخدمة :

ولتحقيق أهداف الدراسة والتحقق من فرضياتها تم استخدام البرنامج الإحصائي (SPSS) والذي يشير اختصاراً إلى الحزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية، كما تمت الاستعانة ببرنامج الإكسل (Excel) لتنفيذ الأشكال البيانية المطلوبة في الدراسة. وذلك لاستخدام نتائج الأساليب الإحصائية التالية:

- التكرارات والنسب المئوية لإجابات أفراد العينة على العبارات.
- الرسوم البيانية والنسب المئوية لإجابات أفراد عينة الدراسة

أثر الإفصاح المحاسبي الالكتروني علي مستوى جودة المعلومات المحاسبية

- كرنباخ الفا لحساب معامل الثبات والصدق الإحصائي.

- والوسط الحسابي (Mean) والانحراف المعياري لإجابات أفراد العينة .

- الانحدار الخطي البسيط

3/ 2 تحليل البيانات واختبار الفرضيات

تحليل ومناقشة عبارات المحور الأول: الإفصاح الالكتروني:

جدول رقم (3) التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة لعبارة المحور الأول

الانحراف المعياري	الوسط الحسابي	العبارات				
		لا اوافق بشد	لا اوافق	محايد	اوافق	اوافق بشدة
		النسبة	النسبة	النسبة	النسبة	النسبة
درجة الموافقة	.580	4.52	0	0	2	20
			0.0%	0.0%	4.0%	40.0%
اوافق بشدة	.580	4.52	0	0	2	20
			0.0%	0.0%	4.0%	40.0%
اوافق بشدة	.499	4.58	0	0	21	29
			0.0%	0.0%	42.0%	58.0%
اوافق بشدة	.575	4.42	0	0	2	25
			0.0%	0.0%	4.0%	50.0%
اوافق بشدة	.541	4.56	0	0	1	20
			0.0%	0.0%	2.0%	40.0%
اوافق بشدة	.495	4.60	0	0	0	20
			0.0%	0.0%	0.0%	40.0%
اوافق بشدة	.344	4.54	0	0	5	106
			0.0%	0.0%	2.0%	42.4%

المصدر: أعداد الباحث من بيانات الدراسة الميدانية، 2017م

يتبين من الجدول رقم (3) الخاص بنتائج البعد الاول (الافصاح الالكتروني) نجد أنه حصل على وسط حسابي (4.54) أي وافق بشدة حسب مقياس ليكارت الخماسي . اي ان غالبية المبحوثين يوافقون بشدة على ما جاء بعبارات المحور الاول الافصاح الالكتروني.

جدول رقم (4) التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة لعبارة المحور الثاني

العبارات	لا بشدة	لا وافق	محايد	وافق	وافق بشد	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة الموافقة
التحقيق الشفافية في المعلومات المنشورة الكترونيا	0	0	1	23	26	4.50	.544	وافق بشدة
	0.0%	0.0%	2.0%	46.0%	52.0%			
الافصاح بشكل كامل عن جميع المعلومات ذات الصلة	0	1	9	17	23	4.24	.822	وافق بشدة
	0.0%	2.0%	18.0%	34.0%	46.0%			
الشفافية عن المعلومات المحاسبية المستقبلية تساهم في	0	0	0	17	33	4.66	.479	وافق بشدة
	0.0%	0.0%	0.0%	34.0%	66.0%			
المستثمرين بعدالة القوائم المالية	0	0	0	24	26	4.52	.505	وافق بشدة
	0.0%	0.0%	0.0%	48.0%	52.0%			
يجب الزام المصارف بانشاء مواقع الكترونية لها يحمي	0	1	11	104	134	4.48	.341	وافق بشدة
	0.0%	.4%	4.4%	41.6%	53.6%			
كافة البيانات والمعلومات التي تهم المستخدمين	0	0	0	24	26	4.52	.505	وافق بشدة
	0.0%	0.0%	0.0%	48.0%	52.0%			
الشفافية تساعد على تقديم المعلومات بشكل دقيق	0	0	0	24	26	4.52	.505	وافق بشدة
	0.0%	0.0%	0.0%	48.0%	52.0%			
وجود اي تلاعب او اخطاء	0	0	0	24	26	4.52	.505	وافق بشدة
	0.0%	0.0%	0.0%	48.0%	52.0%			
يعد تقييم جودة المعلومات المحاسبية المنشورة ا	0	0	0	24	26	4.52	.505	وافق بشدة
	0.0%	0.0%	0.0%	48.0%	52.0%			
مطلباً هاماً وضروريا لكل مستخدميها	0	0	0	24	26	4.52	.505	وافق بشدة
	0.0%	0.0%	0.0%	48.0%	52.0%			
الشفافية	0	1	11	104	134	4.48	.341	وافق بشدة
	0.0%	.4%	4.4%	41.6%	53.6%			

المصدر: أعداد الباحث من بيانات الدراسة الميدانية، 2017م

يتبين من الجدول رقم (3) الخاص بنتائج البعد الثاني (الشفافية) نجد أنه حصل على وسط حسابي (4.48) أي وافق بشدة حسب مقياس ليكارت الخماسي . اي ان غالبية المبحوثين يوافقون بشدة على ما جاء بعبارات المحور الثاني (الشفافية).

تحليل ومناقشة عبارات المحور الثالث: الملائمة

أثر الإفصاح المحاسبي الالكتروني علي مستوى جودة المعلومات المحاسبية

جدول رقم (5) التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة لعبارات المحور الثالث

العبارة	لا اوافق بشدة	لا اوافق	محايد	اوافق	اوافق بشدة	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة الموافقة
يتم اعداد القوائم والتقارير المالية بطريقة يسهل فهمها	0	0	3	13	34	4.62	.602	اوافق بشدة
	0.0%	0.0%	6.0%	26.0%	68.0%			
يتم اعداد القوائم والتقارير المالية في الوقت المناسب	0	0	1	28	21	4.40	.535	اوافق بشدة
	0.0%	0.0%	2.0%	56.0%	42.0%			
تساهم القوائم والتقارير المالية في تصحيح القرارات	0	0	4	24	22	4.36	.631	اوافق بشدة
	0.0%	0.0%	8.0%	48.0%	44.0%			
المعلومات التي تتضمنها القوائم والتقارير المالية خالية من التحيز	0	0	6	23	21	4.30	.678	اوافق بشدة
	0.0%	0.0%	12.0%	46.0%	42.0%			
المعلومات التي تتضمنها القوائم والتقارير المالية مناسبة للمقارنة	0	0	1	24	25	4.48	.544	اوافق بشدة
	0.0%	0.0%	2.0%	48.0%	50.0%			
تعد المعلومات المحاسبية المنشورة الكترونياً مطلباً ضرورياً لكل مستخدميها	0	0	1	18	31	4.60	.535	اوافق بشدة
	0.0%	0.0%	2.0%	36.0%	62.0%			
يتم عرض المعلومات التي تتضمنها القوائم والتقارير المالية في القوائم والتقارير المالية	0	0	2	22	26	4.48	.580	اوافق بشدة
	0.0%	0.0%	4.0%	44.0%	52.0%			
المعلومات المحاسبية المنشورة الكترونياً تساعد المستعمل على اتخاذ القرارات	0	0	1	25	24	4.46	.542	اوافق بشدة
	0.0%	0.0%	2.0%	50.0%	48.0%			
المعلومات المحاسبية المنشورة الكترونياً تعمل على عدم التأكد لدى المستخدمين	0	0	0	16	34	4.68	.471	اوافق بشدة
	0.0%	0.0%	0.0%	32.0%	68.0%			
المعلومات المحاسبية المنشورة الكترونياً تساعد على التوقعات المستقبلية	0	0	1	16	33	4.64	.525	اوافق بشدة
	0.0%	0.0%	2.0%	32.0%	66.0%			
الملائمة	0	0	20	209	271	4.50	.225	اوافق بشدة
	0.0%	0.0%	4.0%	41.8%	54.2%			

المصدر: أعداد الباحث من بيانات الدراسة الميدانية، 2017م

يتبين من الجدول رقم (4) الخاص بنتائج المحور الثالث (الملائمة) نجد أنه حصل على وسط حسابي (4.50) أي وافق حسب مقياس ليكرات الخماسي . اي ان غالبية المبحوثين يوافقون ما جاء بعبارات المحور الثالث الملائمة .

ثانيا تحليل ومناقشة نتائج المحاور

1. الافصاح الالكتروني :

جدول رقم (6)

اختبار العينة الواحدة (One- Sample Test) لاجابات أفراد عينة الدراسة

م	العبرة	ت . المحسوبة	درجات الحرية	المعنوية	القرار
1	وجود مستوى مقبول من الافصاح المحاسبي الالكتروني من قبل المصارف يؤثر ايجابي على القيمة السوقية	18.533	49	.000	دالة احصائياً
2	تهتم المصارف بجودة الافصاح الالكتروني الذي يعد مطلباً هاماً وضرورياً لمستخدمي المعلومات المحاسبية	22.409	49	.000	دالة احصائياً
3	الافصاح المحاسبي الالكتروني يساعد في نشر سريع وفوري للمعلومات المالية وغير المالية	17.474	49	.000	دالة احصائياً
4	يعد الافصاح الالكتروني ركيزة اساسية لتدعيم ثقة العملاء وجذب المستثمرين الجدد	20.405	49	.000	دالة احصائياً
5	الافصاح الالكتروني يؤدي الى كفاءة وتطوير التقارير المالية وفهم احتياجات المستخدمين	22.862	49	.000	دالة احصائياً

المصدر: إعداد الباحث من بيانات الدراسة الميدانية 2017م

يتضح للباحث من الجدول (5) أن جميع القيم الإحصائية (الدلالة الإحصائية) المقابلة لقيمة ت المحسوبة لدلالة الفروق أقل من مستوى المعنوية (0.05) وهذا يعني أن هناك فروق ذات دلالة إحصائية بين اجابات المبحوثين أي توجد دلالة إحصائية في توزيع إستجابات أفراد العينة على خيارات الإجابة المختلفة (أوافق بشدة، أوافق ، محايد ، لا أوافق ، لا أوافق بشدة) ، وبصورة عامة نستنتج أن معظم أفراد العينة موافقين بشدة على عبارات المحور الاول .

فانه يشير إلى: وجود فروق دالة احصائيا في اجابات المبحوثين حول عبارات محور الافصاح الالكتروني.

2. الشفافية:

جدول رقم (7) اختبار العينة الواحدة (One- Sample Test) لاجابات أفراد عينة الدراسة

م	العبارة	ت . المحسوبة	درجات الحرية	المعنوية	القرار
1	لتحقيق الشفافية في المعلومات المنشورة إلكترونياً يجب الإفصاح بشكل كامل عن جميع المعلومات ذات العلاقة	19.498	49	.000	دالة احصائياً
2	الشفافية عن المعلومات المحاسبية المستقبلية تساهم في اقناع المستثمرين بعدالة القوائم المالية	10.665	49	.000	دالة احصائياً
3	يجب الزام المصارف بانشاء مواقع الكترونية لها بحيث تضم كافة البيانات والمعلومات التي تهم المستخدمين	19.498	49	.000	دالة احصائياً
4	الشفافية تساعد على تقديم المعلومات بشكل دقيق يمنع وجود اي تلاعب او اخطاء	24.530	49	.000	دالة احصائياً
5	يعد تقييم جودة المعلومات المحاسبية المنشورة إلكترونياً مطلباً هاماً وضرورياً لكل مستخدميها	21.297	49	.000	دالة احصائياً

المصدر: إعداد الباحث من بيانات الدراسة الميدانية 2017م

يتضح للباحث من الجدول (5) أن جميع القيم الإحتمالية (الدلالة الإحصائية) المقابلة لقيمة ت المحسوبة لدلالة الفروق أقل من مستوى المعنوية (0.05) وهذا يعني أن هناك فروق ذات دلالة إحصائية بين اجابات المبحوثين أي توجد دلالة إحصائية في توزيع إستجابات أفراد العينة على خيارات الإجابة المختلفة (أوافق بشدة، أوافق ، المحور الثاني .

فانه يشير إلى: وجود فروق دالة احصائيا في اجابات المبحوثين حول عبارات محور الشفافية.

2/1/2 الملائمة

يهدف هذا البعد لمعرفة الملائمة واختبار هذا البعد لابد من بيان اتجاه اراء افراد عينة الدراسة لكل عبارة، واستخدم اختبار العينة محايد ، لا أوافق ، لا أوافق بشدة) ، وبصورة عامة نستنتج أن معظم أفراد العينة موافقين بشدة على عبارات الواحدة (One- Sample Test) لاجابات أفراد عينة الدراسة الملائمة.

جدول رقم (8) اختبار العينة الواحدة (One- Sample Test) لاجابات أفراد عينة الدراسة الملائمة

م	العبرة	ت . المحسوبة	درجات الحرية	المعنوية	القرار
1	يتم اعداد القوائم والتقارير المالية بطريقة يسهل فهمها	19.017	49	.000	دالة احصائياً
2	يتم اعداد القوائم والتقارير المالية في الوقت المناسب	18.520	49	.000	دالة احصائياً
3	تساهم القوائم والتقارير المالية في تصحيح القرارات	15.236	49	.000	دالة احصائياً
4	المعلومات التي تتضمنها القوائم والتقارير المالية خالية من التحيز	13.565	49	.000	دالة احصائياً
5	المعلومات التي تتضمنها القوائم والتقارير المالية قابلة للمقارنة	19.251	49	.000	دالة احصائياً
6	تعد المعلومات المحاسبية المنشورة إلكترونياً مطلباً هاماً وضرورياً لكل مستخدميها	21.166	49	.000	دالة احصائياً
7	يتم عرض المعلومات التي تتضمنها القوائم والتقارير المالية وغير المالية في القوائم والتقارير المالية	18.045	49	.000	دالة احصائياً
8	المعلومات المحاسبية المنشورة إلكترونياً تساعد المستخدمين على اتخاذ القرارات	19.031	49	.000	دالة احصائياً
9	المعلومات المحاسبية المنشورة إلكترونياً تعمل على تخفيض عدم التأكد لدى المستخدمين	25.210	49	.000	دالة احصائياً
10	المعلومات المحاسبية المنشورة إلكترونياً تساعد على اقراءات التوقعات المستقبلية	22.077	49	.000	دالة احصائياً

المصدر: إعداد الباحث من بيانات الدراسة الميدانية 2017م

يتضح للباحث من الجدول (12) أن جميع القيم الإحصائية (الدلالة الإحصائية) المقابلة لقيمة t المحسوبة لدلالة الفروق أقل من مستوى المعنوية (0.05). وهذا يعني أن هناك فروق ذات دلالة إحصائية بين اجابات المبحوثين أي توجد دلالة إحصائية في توزيع إستجابات أفراد العينة على خيارات الإجابة المختلفة (أوافق بشدة، أوافق ، محايد ، لا أوافق ، لا أوافق بشدة) هـ، وبصورة عامة نستنتج أن معظم أفراد العينة موافقين بشدة على عبارات المحور الثاني .
فان ذلك يشير إلى : وجود فروق دالة احصائيا في اجابات المبحوثين حول عبارات محور الملائمة.
2/ 2 تحليل الانحدار الخطي:

يعتبر مقياس لنوعية العلاقة بين متغيرين ، وفي كثير من الدراسات تكون العلاقة بين أكثر من متغيرين هي علاقة اعتماد (الحدار) ويعتبر الانحدار الخطي البسيط من الأساليب الإحصائية التي تستخدم في قياس العلاقة بين متغيرين على هيئة علاقة دالة، يسمى أحد المتغيرات والآخر (متغير) dependent Variable (متغير تابع وهو المتسبب في) Independent Variable (مستقل تغير المتغير التابع. وتمثل هذه العلاقة بمعادلة الخط المستقيم .
1/ تحليل الانحدار بين المتغيرات المستقلة (الافصاح الالكتروني و الشفافية):
جدول رقم (9)

نتائج تحليل الانحدار الخطي المتعدد لقياس العلاقة بين متغير دور الافصاح الالكتروني و الشفافية

معاملات الانحدار	أختبار (t)	القيمة الاحتمالية (Sig)	التفسير
$\hat{B}_0$	3.178	5.106	.000
$\hat{B}_1$	.288	2.105	.041
معامل الارتباط (R)	.291a		
معامل التحديد (R^2)	.084		
أختبار (F)	4.430		النموذج معنوي

المصدر: إعداد الباحث من الدراسة الميدانية، 2017م

يتضح من الجدول رقم (13)

1. أظهرت نتائج التقدير وجود ارتباط طردي قوي بين الافصاح الالكتروني كمتغير مستقل و الملائمة كمتغير تابع، وذلك من خلال قيمة معامل الارتباط المتعدد التي بلغت (0.291).

2. بلغت قيمة معامل التحديد (R^2) (0.084)، هذه القيمة تدل على ان الافصاح الالكتروني كمتغير مستقل يساهم بـ (8%) في الشفافية (المتغير التابع).

3. بعد استخدام اختبار تحليل التباين وجد ان نموذج الانحدار الخطي البسيط معنوي حيث بلغت قيمة اختبار (F) (4.430) وهي دالة عن مستوى دلالة (0.041).

4. نجد ان ثابت نموذج الانحدار تساوي (3.178) وهي قيمة الشفافية عندما يكون الافصاح الالكتروني مساوياً للصفر في حين كانت قيمة ميل الافصاح الالكتروني تساوي (0.228) وهي مقدار التغير في الشفافية عندما من جانب الافصاح الالكتروني وان القيمة العرفية المقابلة لها تساوي (0.041) وهي اقل من القيمة العرفية اي ان الافصاح الالكتروني له تأثير على الشفافية.

- مما تقدم نستنتج أن فرضية الدراسة الأولى والتي نصت على أن: " توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين الافصاح الالكتروني و الشفافية قد تحققت .

$$\hat{y} = (3.178) + (0.288X_1)$$

تحليل الانحدار بين المتغيرات المستقلة (الافصاح الالكتروني و الملائمة):

جدول رقم (10) نتائج تحليل الانحدار الخطي المتعدد لقياس العلاقة بين متغير دور الافصاح الالكتروني و الملائمة

معاملات الانحدار	اختبار (t)	القيمة الاحتمالية (Sig)	التفسير
$\hat{B}_0$	3.761	9.025	0.000
$\hat{B}_1$	.163	1.782	.081
معامل الارتباط (R)	.249a		
معامل التحديد (R^2)	.062		
اختبار (F)	3.177		النموذج غير معنوي

المصدر: إعداد الباحث من الدراسة الميدانية، 2017م

يتضح من الجدول رقم (13)

1. أظهرت نتائج التقدير وجود ارتباط طردي قوي بين الافصاح الالكتروني كمتغير مستقل و الملائمة كمتغير تابع، وذلك من خلال قيمة معامل الارتباط المتعدد التي بلغت (0.807).

2. بلغت قيمة معامل التحديد (R^2) (0.651)، هذه القيمة تدل على ان الإفصاح الإلكتروني كمتغير مستقل يساهم بـ (65%) في الملائمة (المتغير التابع).

3. بعد استخدام اختبار تحليل التباين وجد ان نموذج الانحدار الخطي البسيط معنوي حيث بلغت قيمة اختبار (F) (3.177) وهي دالة عن مستوى دلالة (0.081).

4. نجد ان ثابت نموذج الانحدار تساوي (3.761) وهي قيمة الملائمة عندما تكون الإفصاح الإلكتروني مساوية للصفر في حين قيمة ميل الإفصاح الإلكتروني تساوي (0.163) وهي مقدار التغير في الملائمة من جانب الإفصاح الإلكتروني وان القيمة العرفية المقابلة لها تساوي (0.081) وهي اكبر من القيمة العرفية اي ان الإفصاح الإلكتروني له تأثير على الملائمة.

- مما تقدم نستنتج أن فرضية الدراسة الأولى والتي نصت على أن: " توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين الإفصاح الإلكتروني و الملائمة قد تحققت .

$$\hat{y} = (3.761) + (0.163X_1)$$

نتائج وتوصيات الدراسة

هدفت هذه الدراسة الي التعرف علي مدى تأثير الإفصاح المحاسبي الإلكتروني علي مستوى جودة المعلومات المحاسبية من حيث الملائمة والشفافية.

اولا: النتائج :

تم التوصل الي النتائج التالية:

أ/ الإفصاح المحاسبي الإلكتروني يؤثر إيجابيا علي الشفافية في المعلومات المحاسبية من خلال الاتي :

1/ تدعيم ثقة العملاء واقناع المستثمرين بعدالة القوائم المالية.

2/ كفاءة وتطوير التقارير المالية وفهم احتياجات المستخدمين.

3/ منع وجود اي تلاعب او اخطاء في المعلومات المحاسبية المنشورة.

هذه النتائج تثبت صحة الفرضية الاولى والتي نصت على أن: " توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين الإفصاح الإلكتروني و الشفافية .

ب/ الإفصاح المحاسبي الإلكتروني يؤثر إيجابيا علي الملائمة في المعلومات المحاسبية من خلال الاتي:

1/ نشر المعلومات المحاسبية في الوقت المناسب و بطريقة يسهل فهمها وتكون قابلة للمقارنة.

2/ يساعد المستخدمين على اتخاذ القرارات السليمة.

3/ يعمل علي دعم القدرة التنبؤية للتوقعات المستقبلية .

وهذه النتائج تثبت صحة الفرضية الثانية والتي نصت على أن: " توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين

الافصاح الالكتروني و الملائمة

ثانيا: التوصيات:

في ضوء النتائج التي توصلت اليها الدراسة فإن الباحث يوصي :

بضرورة إهتمام المصارف السودانية المدرجة بسوق الخرطوم للأوراق المالية بتفعيل متطلبات الإفصاح المحاسبي الالكتروني لتحسين مستوى جودة المعلومات المحاسبية لتحقيق طموحات المستخدمين .

المراجع والهوامش:

(1) محمود رجب يس ، دور إفصاح الالكتروني في الحد من عدم تماثل المعلومات وانعكاس ذلك علي كفاءة سوق رأس المال المصري 'مجلة الدراسات والبحوث التجارية ' العدد الأول 2013.

(2) مصعب محمد خليل محمد، الإفصاح المحاسبي عبر الانترنت وأثره على كفاءة أسواق الأوراق المالية، دراسة تحليلية ميدانية، كلية الدراسات العليا ، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا ، السودان ، 2012 م .

(3) رنا جاب الله عبد الفضيل ، قياس أثر التقارير الالكترونية علي تداول الاوراق المالية في مصر ،رسالة ماجستير في المحاسبة غير المنشورة (جامعة حلوان) كلية التجارة وإدارة الاعمال(2011) .

Peter Oyelere ,Nirosh KuruppU" Determinants of Internet Financial Reporting in

Emerging economies :Astudy of listed Companies in the united Arab Emirates

AFAANZ Annual Confercnce , ,Jult 2010 (4)

(5) Khadaroo "Corporating on the internet some implication for the auditing profession", managerial Auditing Journal, 2005.

(6) Pevvan I. "Financed Reporting on the internet and the practices of Croatian Joint

Stack Companies, Quoted on the Stack or charges" Financial theory Practice, 2005.

(7) جيهان عبد المعز الجمال ،المراجعة في بيئة الالكتروني ، (العين : دار الكتاب الجامعي)، 2014 ، ص445

- (8) د. صالح حامد محمد علي ، مدي فعالية الإفصاح المحاسبي الإلكتروني بسوق الخرطوم للأوراق المالية ، كلية التجارة والدراسات الاقتصادية والاجتماعية ، جامعة النيلين ، المجلة العلمية ، المجلد (2) ، العدد (4) ، شعبان 1435هـ - يونيو 2014م ، ص 34.
- (9) زياد هاشم السقا ، تأثير النشر الإلكتروني للتقارير والقوائم المالية علي حوكمة الشركات ، المؤتمر العالمي الأول للإدارة الإلكترونية في المجتمع الجماهيري خلال الفترة من 1-4 يونيو 201م ، ص 53 .
- (10) عبد الله بن ثعيل العتيبي ، نحو إطار مقترح لإعداد معيار محاسبي سعودي لتنظيم نشر التقارير المالية عبر الانترنت ، المجلة العربية لكلية التجارة ، كلية التجارة ، جامعة اسويط ، العدد (38) ، السنة (22) ، ص 63 .
- (11) مالك منزل محمد ، المراجعة المستمرة ودورها في الحد من مخاطر النشر الإلكتروني للتقارير المالية رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التجارة - جامعة النيلين 2016، ص60
- (12) <https://ar.wikipedia.org/wiki> الاثنين 2018/6/26 الساعة 2.15
- (13) محمد اسماعيل عبد الواحد ، مقومات تطوير المراجعة الداخلية في اطار معايير حوكمة الشركات في مصر ، جامعة المنصورة ، المجلة المصرية للدراسات التجارية ، المجلد الثلاثون ، العدد الاول ، 2006 ، ص 148 .
- (14) محمد احمد ابراهيم أحمد ، أهمية الافصاح المحاسبي في شركات ومؤسسات البيع ، بالملكة العربية السعودية ، بحث تكميلي لنيل درجة الماجستير في المحاسبة والتمويل ، غير منشور ، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا ، كلية الدراسات العليا ، 2008م ، ص 36-37 .
- (15) Debreceeny,R.and Rahman, A."Firm specific determinants of continuous corporatc disclosure" international journal of accounting ,2005.No 40.
- (16) محمد شريف توفيق التقرير الإلكتروني علي شبكة الانترنت وتقييم جهود تعظيمه ، دراسة اختبارية للمتغيرات المؤثر في القطاع المصرفي . المجلة العلمية للتجارة الأزهر ، كلية التجارة جامعة الزقازيق ، العدد 26 ، 2001 ، 240
- (17) غسان أحمد أمين ، مراقب الحسابات في زيادة فعالية الافصاح ومنفعة التقارير والقوائم المالية المنشورة وملحقاتها ، رسالة ماجستير في المحاسبة غير منشورة ، جامعة أم درمان الإسلامية ، كلية الدراسات العليا ، 2008م ، ص 185 .
- (18) حامدي علي ، اثر جودة المعلومات المحاسبية علي صنع القرار في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية ، رسالة ماجستير ، جامعة محمد حيزر بسكرة، 1010-2011 ، ص99
- (19) نجوي أحمد السيسى وآخرون ، دراسات في نظم المعلومات المحاسبية ،(القاهرة : دار الكتب المصرية ، 2010)، ص 22
- (20) فاطمة ابراهيم عمر ، نظم المعلومات وتطويرها باستخدام النظام المتكامل للمعلومات في الوحدات الاقتصادية، رسالة دكتوراة في المحاسبة، غير منشورة كلية الدراسات العليا، جامعة النيلين، 2012، ص56
- (21) محمد أحمد ابراهيم خليل ، حوكمة الشركات في تحقيق جودة المعلومات المحاسبية ، مجلة البحوث والدراسات التجارية، كلية التجارة ، بنها، العدد الاول ، 2005 ، ص 26 .
- (22) د.هوام جمعة ، دور حوكمة الشركات في تحقيق جودة المعلومات المحاسبية،الملتقي الوطني حول حوكمة المحاسبية للمؤسسة ، جامعة العربي بن مهيدي - ام البواقي ، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التيسر ، ص12

- (23) محمد مفتاح عبدالله، تطبيق قواعد واليات حوكمة الشركات واثره علي متخذ القرار الاستثماري بسوق الاوراق المالية ، كلية التجارة - جامعة عين شمس ، مجلة الفكر المحاسبي ، العدد الثاني ، 2009 ، ص471.
- (24) عبد الواحد محمود حسن ،اليات المحاسبية للحوكمة ودورها في تحسين التحفظ المحاسبي وجودة الارباح، رسالة دكتوراة غير منشورة ، كلية الدراسات العليا،جامعة النيلين ، 2016 ، ص 69
- (25) عجلان العياشي وغلاب فاتح ، دور الافصاح والشفافية والحكومة المصرفية في تمويل التنمية المستدامة ، الملتقي العلمي الدولي حول اداء وفعالية المنظمة في التنمية المستدامة ، يومي 10/11/2009 نوفمبر 2009م ص3
- (26) عباس مهدي الشيرازي ، نظرية المحاسبة ، دار السلاسل للطباعة والنشر-الكويت ، 1990، ص109
- (27) زهور عبدالله محمد ، دور المعلومات المحاسبية في تطبيق حوكمة الشركات العامة في السودان ، رسالة ماجستير ،غير منشورة كلية الدراسات العليا جامعة النيلين ، 2009، ص24 .
- (28) محمود السيد الناغي ، دروس في نظرية المحاسبة (القاهرة : جامعة عين شمس ،1987)، ص89
- (29) احمد صلاح عطية ، افاق جديد لمسؤوليات مراجع الحسابات في بيئة العولمة ، (الاسكندرية : الدار الجامعية ' 207م) ، ص556
- (30) نعيم حسن دهمشي ،القوائم المالية والمبادي المحاسبية المتعارف عليها والمقبولة قبولا عاما ، (عمان معهد الدراسات المصرفية ، د.ت)ص22
- (31) عبدالرزاق قاسم شحادة و اخرون ،نظرية المحاسبة ، عمان :دار زمزم للنشر ،2011، ص246
- (32) حافظ علي ادم ،دور جودة المعلومات المحاسبية في الحد من فجوة التوقعات في المراجعة ،رسالة ماجستير في المحاسبة ،غير منشورة، كلية الدراسات العليا ، جامعة النيلين ، 2011 ، ص 95 .

الخيارات الحقيقية: خلق القيمة والمرونة
real options: value creation and flexibility

د. سمية بن علي

جامعة باجي مختار - عنابة

benali.soumaya.dz@gmail.com

د. لمياء عماني

جامعة قاصدي مرباح - ورقلة

Lamitta.ame2001@yahoo.fr

الملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى إبراز دور الخيارات الحقيقية في تقييم المؤسسات وخلق القيمة. يتم مناقشة الإشكالية في ظل التقارب بين النظرية المالية ونظرية المنظمات واستراتيجية المؤسسة. تم التركيز على دور المرونة الإدارية- التي تنشأ عند اتخاذ القرار من خلال مدخل الخيارات الحقيقية- على خلق القيمة في محفظة المشاريع الاستثمارية. والنتيجة هو أنه يمكن أن ينشأ توافق بين هدي تعظيم القيمة السوقية وتعظيم القيمة الاقتصادية إذا تم تامين المرونة.

الكلمات المفتاحية: خلق القيمة، خيارات حقيقية، مرونة، مشروع استثماري، قرار

Abstract :

This study aims to clarify the role of real options in valuation and value creation. The problem is discussed within the framework of convergence between financial theory, organizations theory and the corporate strategy. We focused on the role of managerial flexibility, which arises when making decisions through the real options theory; in value creation in the portfolio of investment projects. A consensus can be created between the objectives of maximizing market value and maximizing economic value if managerial flexibility is appreciated.

Key words: value creation, real options, flexibility, investment project, decision.

JEL Classification: M1 – L25

مقدمة

تعد نظرية الخيارات الحقيقية بمثابة نقطة التلاقي بين المالية والإدارة الاستراتيجية، إنها من ناحية تفتح آفاقا جديدة أمام موضوع التقييم وتعطيه أبعادا استراتيجية تتعدى البعد المالي، ومن ناحية أخرى تغير من طبيعة اتخاذ القرار عندما تعطي قيمة إضافية للمرونة من خلال الاستفادة من عنصر الزمن، فلحالة عدم اليقين المرتبطة بالزمن "قيمة" يجب أن يستفيد منها المسيرون.

وإذا كانت القرارات المالية بحد ذاتها هي قرارات استراتيجية من حيث نتائجها وآثارها فإن ذلك يعني أن استخدام الخيارات الحقيقية كأداة مساعدة لاتخاذ القرار المالي هو توجه استراتيجي.

على صعيد آخر تلتقي المالية مع الإدارة الاستراتيجية في موضوع خلق القيمة سواء القيمة المالية التي تكون هدفا أساسيا للمستثمرين الماليين أو القيمة الاقتصادية ذات الطبيعة الاستراتيجية التي يستهدفها المستثمرون الصناعيون والمسيرون الذين يسعون لإظهار كفاءتهم الإدارية.

وعلى هذا المستوى يمكن لنظرية الخيارات الحقيقية أن تدعم هذه الحلقة من الاتساق بين المنظورين المالي والاقتصادي -الاستراتيجي لخلق القيمة.

إشكالية الدراسة:

- إلى أي مدى يمكن أن تدعم الخيارات الحقيقية كنظرية لتقييم المشاريع الاستثمارية سيورة خلق القيمة داخل الشركات؟

نموذج الدراسة المقترح:

تقوم هذه الدراسة على منهج وصفي تحليلي لربط التطور ضمن النظرية المالية مع التطورات ضمن مجالات أخرى في علوم التسيير في إطار موضوع "القيمة" وتحديد كيف يمكن أن تتطافر الاستراتيجيات المالية مع قرارات التسيير لتسهم في تعظيم القيمة.

المدخل المعتمد في هذا التحليل هو الخيارات الحقيقية المبنية على منطق الخيارات المالية والتي تخلق نوعا من المرونة الإدارية التي قد تسهم بدورها في تعظيم قيمة المؤسسة.

لقد وضعنا تصورا لدراستنا هذه بناء على القراءات المرجعية في هذا المجال، إنها موضحة في الشكل رقم (1). ضمن النظرية المالية يمكن القول أنّ أهم الأطر النظرية التي تناولت موضوع خلق القيمة تمثلت بنظرية الإشارة، نظرية الوكالة، ونظرية تسعير الخيارات المالية التي اشتقت منها نظرية الخيارات الحقيقية.

لقد أثرت نظرية الخيارات الحقيقية تحديداً من جهة مناهج تقييم المؤسسات، ومن جهة أخرى فتحت مجالات أخرى لخلق القيمة، والقيمة التي يتم التطرق إليها في هذه الدراسة هي القيمة المالية -السوقية التي تعكس تطلعات المساهمين قصيرة المدى مقابل القيمة الاقتصادية-الاستراتيجية التي تستجيب للتطلعات طويلة المدى.

تهدف هذه الدراسة إلى مناقشة بعض محددات خلق القيمة وفق الرؤية السابقة، متمثلة في: اختيار الاستثمارات التي يمكن أن يفوق فيها العائد على رأس المال المستثمر تكلفته، قيمة وتكلفة المرونة الإدارية والمعلومات، والكفاءة الإدارية في اتخاذ القرار والاستفادة من المرونة.

أولاً - خلق القيمة بين البعدين المالي والاستراتيجي

موضوع "خلق القيمة" من المواضيع الاقتصادية الشائعة التي تحتاج إلى الإحاطة بعدة أطر نظرية لمناقشته. فالقيمة ذات جذور متأصلة في النظرية الاقتصادية، إنها موضوع أساسي في المحاسبة والمالية، تكاد النظرية المالية تضع هدفاً لها هو تعظيم القيمة، كما أن الإدارة الاستراتيجية ونظرية اتخاذ القرار تهدفان لأن تكون الاستراتيجية والقرارات الملائمة في مصلحة خلق القيمة واستدامتها.

1. الإطار النظري

لا توجد نظرية معلنة لخلق القيمة (المساهمية) ولكن توجد عدة أطر نظرية تحدثت ضمناً عن هذا النهج ويمكن اعتبارها ذات صلة قوية بالموضوع، منها نظرية الإشارة، نظرية الوكالة، ونظرية تسعير الخيارات. إن مجموع الأفكار والنظريات المناقشة والمحللة عبر تطور الفكر المالي قد سمح بنشأة نظرية ضمنية للقيمة من خلال مناقشة أثر القرارات المالية على قيمة الشركة على سبيل المثال، ولموضوعات مرتبطة بها كالحفاظ على القيمة، إعادة توزيع القيمة (تحويل)، وخلق القيمة.

1.1 نظرية الإشارة

في نظرية الإشارة وفي مقال لـ *Myers and Majluf (1984)* تم دراسة أنواع الإشارات التي يمكن أن ينقلها المستثمرون إلى الأسواق المالية والمساهمين الخارجيين، ويكون لها تأثير على القيمة السوقية. تمثلت هذه الإشارات في الهيكل المالي وتوزيعات الأرباح، هذه الإشارات موجهة لإعلام المستثمرين عن الجودة الحقيقية للفرص الاستثمارية¹.

الشركات التي تكون لديها فرص استثمارية قوية تفوق التدفقات النقدية التشغيلية والتي تتمكن من الحصول على ديون بمخاطر منخفضة سوف تتخلى عن الاستثمارات الجديدة إذا كان تمويلها مخططاً، ويتم هذا لمصلحة المساهمين الحاليين².

يمكن لهذا الأمر أن يتسبب في خسارة القيمة مستقبلاً، وتكون هذه الخسارة متزايدة حسب حجم الإصدارات الجديدة المطلوبة (حاجات التمويل)، وبالتالي ستؤدي زيادة حجم الاستثمارات المطلوبة وتقليل مشاكل التمويل إلى المزيد من فقدان القيمة.

1. 2 نظرية الوكالة:

ضمن نظرية الوكالة لـ *Jensen and Meckling (1976)*³ تم التطرق إلى موضوع القيمة، وتحديدًا مسألة تعظيم القيمة السوقية، من خلال التعرض لموضوع الوكالة بين الملاك والمسيّرين (الأعوان عموماً) وما ينتج عنها من مشاكل وتكاليف.

ثمّ التطرق إلى نظام المكافآت القائم على التحفيز والذي يمكن أن يجمع بين مصالح الطرفين حول "خلق القيمة" عبر التسعير في الأسواق المالية: يمكن أن يعمل المسيّرون على تعظيم القيمة السوقية للأسهم التي يديرونها إذا كانت مكافأته مرتبطة بتقييم الأداء عبر التسعير.

ويمكن عرض نموذج لمخطط الخيارات المالية على الأسهم (*Stock-options*) كواحد من أهم أدوات التحفيز، وهي "خيارات شراء *CALL Options*" تُمنح للمسيّرين ولفئات أخرى من الموظفين، وتعطيهم الحق في شراء عدد من أسهم الشركة بسعر محدد مسبقاً (وهو سعر التنفيذ) خلال فترة زمنية معينة.

لا توجد فائدة من هذه الخيارات إن لم ترتفع القيمة السوقية لتلك الأسهم، فإذا انخفضت الأسعار فلا جدوى من شراء الأسهم بسعر التنفيذ وتصبح قيمة الخيارات معدومة. أما إذا ارتفعت الأسعار فيمكن تحقيق نتائج رأسمالية على الأسهم كما يمكن التفاوض على الخيارات إذ تكون لها قيمة سوقية متزايدة حسب ارتفاع قيمة الأسهم.

خيارات الأسهم هي إذن أداة حوكمة ومكافأة تسبق الأداء لتحفيزه، إنها عديمة القيمة إن لم يتحسن هذا الأداء بمعيّار تعظيم القيمة السوقية، ولكنها في المقابل أداة استثمارية جيّدة بيد المسيّرين إذا تم تحقيق هدف تعظيم القيمة، كما أنها لا تتطلب أية تكلفة مسبقة (المقصود أنه لا توجد علاوة مشابهاً لتلك التي يتم دفعها في حالة الخيارات المالية العادية)⁴.

تدعو إذن نظرية الوكالة إلى الاندماج بين "المالية" ونظرية المنظمات والاهتمام بميكمل الملكية وأنظمة المكافآت من أجل فهم جيّد للسياسة المالية⁵، أما الهدف الأساسي فهو تعظيم القيمة.

1. 3 نظرية الخيارات الحقيقية

الخيارات الحقيقية هي نظرية مشتقة مباشرة من نظرية تسعير الخيارات المالية من قبل *Stewart Myers* الذي قام بصياغة وتكييف هذا المفهوم مع عالم الاستثمار الحقيقي ليكون ملائماً للتقييم. كل مؤسسة مكونة من نوعين من الأصول:

- الأصول الحقيقية القائمة، والتي لها قيمة سوقية مستقلة عن الاستراتيجية الاستثمارية للمؤسسة.
- الخيارات الحقيقية وهي فرص ممكنة للاستثمار في هذه الأصول إذا كانت الظروف المستقبلية مواتية⁶.

لقد تجاوز استخدام الخيارات الحقيقية ما وضعه *Myers* حول تقييم المؤسسة. فهي مستخدمة في "المالية" لتحسين فهم تقييم المؤسسة الناتج عن تسعير أسهمها في السوق المالي (الاستخدام الأصلي)، وما بين "المالية" و"الاستراتيجية" من أجل تقييم أفضل للاستثمارات، وتستخدم أيضاً في مجال "التسويق" لأن المرونة تعطي قدرة أفضل على التفاوض (تكون المرونة متضمنة في العقود كالتفاوض على القرض الإيجاري، تسويق الكهرباء)، أيضاً يتم الاعتماد عليها في مراقبة التسيير لتفسير إعادة تخصيص الموارد بين الأقسام والنشاطات⁷.

2. القيمة الاقتصادية مقابل القيمة السوقية

تنمو الشركات عندما تخلق قيمة اقتصادية حقيقية لمساهميها، وتخلق الشركات هذه القيمة من خلال استثمار رأس المال بمعدلات تتجاوز تكلفة رأس المال. إن هذه القاعدة صلبة من حيث السند النظري والتطبيقي. وعليه فإن التعريف الاقتصادي لخلق القيمة يعني أن تتمكن الشركات من تحقيق فائض من استثمار رأس المال الذي تحصل عليه من المستثمرين وتوليد تدفقات نقدية مستقبلية تسمح بتحقيق معدلات عائد تتجاوز تكلفة رأس المال. ومن المبادئ الأساسية لخلق القيمة مبدأ "الحفاظة على القيمة"، حيث أن كل قرار استراتيجي لا يؤدي إلى زيادة التدفقات النقدية المستقبلية فهو قرار لا يؤدي إلى خلق القيمة.

فإذا كانت الركائز المالية لخلق القيمة (الرفع المالي، إعادة شراء الأسهم، إدارة المخاطر المالية) وتغيير المعالجة المحاسبية يؤديان إلى خلق فائض لصالح المساهمين، فيمكن اعتبار ذلك قيمة مالية، غير قابلة للاستدامة، وليست قيمة اقتصادية مستدامة، لأن تلك القرارات لن تؤدي إلى توليد تدفقات جديدة بل إلى تغيير شكل التدفقات النقدية. وفي هذا الإطار يمكن الحديث عن الحفاظ على القيمة (وعكسه هدر القيمة) بدل الحديث عن خلق القيمة.

من خلال ما سبق يمكن القول أنّ خلق القيمة هو سيرورة تكون نتائجها على المدى الطويل، فعلى المدى القصير هناك ضغوط من المنافسين وأخرى من المساهمين. وفي هذا الإطار يصطدم توجه الشركات نحو الاستدامة بتوجهات المساهمين قصيرة الأجل.

يمكن لنتائج المدى القصير أن تخدم تطلعات المدى الطويل والعكس صحيح. فالشركة التي يمكنها الحفاظ على القيمة في المدى القصير بحيث لا يؤدي قرار النمو - كاستراتيجية طويلة المدى - إلى هدر القيمة ترضي المساهمين وتدفعهم بشكل غير مباشر في سيرورة خلق القيمة. إذا نجحت على المدى الطويل في خلق قيمة اقتصادية من خلال ارتكازها على الميزة التنافسية تصبح لديها قدرة تفاوضية أكبر ومرونة عالية في اتخاذ القرار أمام المساهمين. نحاول تلخيص هذا التوجه من خلال الشكل رقم (2): على المدى القصير التوافق يحتاج إلى المرونة، هذه الأخيرة تظهر نتائجها أفضل على المدى الطويل في بيئة داخلية توافقية.

إذا أخذنا بعين الاعتبار "خماسي القيمة - *Pentagone*" أو "نموذج استراتيجية القيمة" المقترح من قبل *Mckinsey* والذي يشير إلى أن للمؤسسة قيمتين قيمتها الحالية وقيمتها بعد إعادة الهيكلة يمكننا اقتراح مجموعة من النقاط مثل:

* يمكن التركيز في المدى القصير على القيمة ذات الطبيعة المالية، من خلال التسعير في السوق المالي ومن خلال الاعتماد على الركائز المالية لخلق القيمة والتي غالبا لا تؤثر بشكل مباشر على عمليات الاستغلال. هذه الآليات تلتقطها الأسواق المالية وتتفاعل معها بشكل إيجابي، إنما نقطة قوة بالنسبة للشركات في سياسة الاتصال المالي عبر الأسواق (نظرية الإشارة).

إننا في المستوى الأول من القيمة التي يشير إليها الخماسي: القيمة السوقية أو المالية مقاسة بالتسعير.

* في المدى المتوسط والطويل يتم الاهتمام وتركيز الجهود على خلق القيمة ذات الطبيعة الاقتصادية والاستراتيجية ويتم الأخذ بعين الاعتبار للأصول غير المادية مادام السوق قد ثمن على المدى القصير الأصول المادية والمعنوية والمالية المسجلة محاسبيا. عند هذا المستوى تهتم الشركات بالنمو والتوسع وبالميزة التنافسية أي بالركائز الاستراتيجية لخلق القيمة (يمكن خلق توافق يقلل من تكاليف الوكالة).

على الشركات السعي باستمرار لاستغلال مصادر جديدة للميزة التنافسية، فالميزة التنافسية إذا كانت محددة بشكل جيد وديناميكية (تتجدد مع المحيط التنافسي) تسمح للشركات بالمحافظة على نمو قوي ضمن الصناعة أو القطاع وعائدات مرتفعة على رأس المال المستثمر وبالتالي تمكنها من خلق القيمة.

إذن الميزة التنافسية كمفهوم أساسي في إدارة الأعمال الاستراتيجية يمكن أن تكون محددا من محددات خلق القيمة الاقتصادية المستدامة.

إننا في المستوى الثاني من القيمة التي يشير إليها الخماسي: القيمة الاقتصادية مقاسة بالتدفقات النقدية المستقبلية المحيئة انطلاقا من مخطط الأعمال.

* يشير خماسي القيمة فيما بعد إلى القيمة الكامنة الداخلية والخارجية المرتبطة أساسا بالنمو والتوسع الداخلي والخارجي أو بالتنازل (عن الوحدات، عن بعض الأنشطة، عن الأصول) أو الدخول الجزئي إلى السوق المالي أو إعادة الشراء أو التصفية. إنها القيمة الإضافية المرتبطة بإعادة الهيكلة مقاسة بالتدفقات النقدية المستقبلية المعاد تقديرها والمحيئة، حيث يتم التقييم من خلال تحليل السيناريو عن كل الاستراتيجيات الممكنة⁸.

إن القيمتين المالية والاقتصادية تدعمان بعضهما البعض من خلال إيجاد تمفصل إيجابي بين أهداف المدى القصير والآفاق طويلة الأجل. تنشأ هذه الحالة الإيجابية من وجود "المرونة" عند اتخاذ القرار، فالمساهمون الذين يملكون أسهما ترتفع قيمتها السوقية بشكل مقبول لن يمانعوا أي توجه لدعم النمو على المدى الطويل. وربما تكون القيمة الاقتصادية مقياسا أفضل لفعالية وكفاءة الإدارة على المدى الطويل⁹، غير أن هذه الثقة المكتسبة والقائمة على نتائج المدى القصير يجب أن تدعم باتخاذ القرارات السليمة، أي القرارات المالية ذات البعد الاستراتيجي، التي تؤدي إلى خلق القيمة في الآجال الطويلة.

عند هذا المستوى من التحليل يتم السؤال عن الطريقة الملائمة لاتخاذ قرار الاستثمار أي الطريقة التي يتم من خلالها تقييم المشاريع الاستثمارية بشكل يتماشى مع الأهداف السابقة.

ثانيا- نظرية الخيارات الحقيقية

إن اتخاذ القرارات وتقييم المشاريع الاستثمارية لا يمكن أن يخضعا لمجرد المعايير المالية البحتة، فلا بد من مراعاة البعد الاستراتيجي لكل مشروع كما ينبغي احتساب تكلفة عدم الأخذ بعين الاعتبار لمشروع استثماري معين غير مقبول من الناحية المالية. فالسؤال هو هل أن رفض هذا المشروع الذي ليس له جدوى مالية على المدى المنظور سيؤثر على الشركة في الآجال المتوسطة والطويلة أم لا؟

1. مدخل إلى نظرية الخيارات الحقيقية

توجد مشاريع معينة تكون لها خصوصية في جانب ما، فهناك مشاريع تتميز بالإنفاق الرأسمالي الضخم كمشروعات الصناعة النفطية، وأخرى تمول برأس المال المخاطر أو قائمة على الابتكارية كشركات التكنولوجيا المالية

الحديثة، ومنها المشاريع التي لا تتوافق فيها التدفقات النقدية مع مستوى المخاطر على المدى القصير، أو التي لا تتقابل فيها الإيرادات والتكاليف لنفس الدورة.

غالباً لن يتم القبول بهذه المشاريع إذا أخضعت لدراسة جدوى مالية وتم الاعتماد على مؤشرات ذات طبيعة مالية مرتبطة بالأرباح والتدفقات في اتخاذ القرار. إلا أن التركيز على الأبعاد الاستراتيجية للمشاريع والمرونة الممكنة في اتخاذ القرارات الملائمة وفي الأوقات المناسبة، قد تعطي لتلك المشاريع فرصة ليتم تقييمها بشكل أفضل.

تطبق نظرية الخيارات الحقيقية في التسيير، تحديداً التسيير الاستراتيجي، على اعتبار أن عملية اتخاذ القرار هي سيرورة تهدف إلى التقليل من التعرض إلى المخاطرة وزيادة التقارب مع الفرص المواتية.

1.1 تعريف الخيارات الحقيقية

إن نظرية الخيارات الحقيقية تمثل تموقعاً بين "المالية" وبقية الميادين الخاصة باتخاذ القرار في ظروف عدم اليقين والمخاطرة، كتقييم المشاريع، الدخول والخروج إلى السوق، إعادة الهيكلة، تبني تكنولوجيات جديدة، والهندسة التنظيمية وغيرها، والنقد الأساسي الذي تقدمه هذه النظرية إلى مدخل التدفقات النقدية هو صياغته لكل المتغيرات المستقبلية في سيناريو واحد.

مرجعية نظرية الخيارات الحقيقية تعود إلى إشارة *Myers* بأن امتلاك مشروع استثماري حقيقي كإقامة مصنع (أو اعتماد تكنولوجيا جديدة، إعادة هيكلة الخطّة، استكشاف سوق أو منتج جديد، وتطوير برنامج للبحث والتطوير...) هي عملية تشبه الحصول على خيار مالي.

حسب مقارنة الخيارات الحقيقية فإن القيام بمشروع استثماري شبيه بالحصول على خيار مالي، فكل مشروع حقيقي (أو مادي) هو خيار وليس إلزام، لإنفاق الموارد مستقبلاً للحصول على أصول ما، إن قيمة تلك الأصول هي متغير عشوائي. فإذا كان المتوقع هو أن سعر المنتج لا يتطور بالشكل المطلوب، وأن التكاليف جدّ مرتفعة فلا داعي لتبني هذا المشروع بمعنى عدم تنفيذ الخيار¹⁰.

الخيارات الحقيقية ليس لها وجود مادي أو قانوني (هي بمثابة دراسة جدوى قائمة على المحاكاة)، تعرّف على أنها خيارات متعلقة باستثمارات مادية. تعطي الحق، وليس الالتزام، بتعديل مشروع استثماري بفضل المعلومة الإضافية المحصل عليها حول التوقعات بشأن المردودية (التدفقات)، وعلى المستثمر الصناعي الاستفادة منها من خلال معرفة الخيارات المخفية داخل الاستثمار¹¹.

يمكننا من خلال الجدول رقم (1) عرض العوامل المؤثرة على قيمة الخيار المالي وما يقابها في صياغة الخيار الحقيقي، إن الفكرة الأساسية هي في نقل محددات القيمة لأصل مالي إلى ما يقابلها في أصول مادية هي مشاريع استثمارية قائمة بذاتها.

1.3 خصائص وأسس نظرية الخيارات الحقيقية

من الطبيعي أن تقوم نظرية الخيارات الحقيقية على نقد القيمة الحالية الصافية VAN كمعيار مالي للتقييم واسع الاستخدام، لأن معيار القيمة الحالية كان مناسباً لبيئة أعمال مختلفة تتميز بالاستقرار النسبي، حيث من المقبول اتخاذ القرار من خلال مقارنة ساكنة والتقييم واتخاذ القرار مرة واحدة.

1.3.1 نقد القيمة الحالية الصافية:

هناك جملة من الانتقادات الموضوعية الموجهة لمعيار القيمة الحالية الصافية والتي تشكل نقطة التحول نحو ابني معايير أخرى ذات أبعاد تتجاوز البعد المالي، منها:

- تفترض القيمة الحالية الصافية أن محددات القرار الاستثماري مستقرة وذات طابع ساكن، ولذلك فهو منهج لا يتمتع بالمرونة؛
 - لا تأخذ بعين الاعتبار تدفق المعلومات، لأنها تفترض أن القرار الاستثماري غير قابل للرجعة حتى لو كانت التدفقات النقدية غير كافية¹²؛
 - لا تدمج أثر تدفق المعلومات ضمن عملية التقييم، وهي المعلومات التي تضيف طابع "عدم اليقين" على التدفقات النقدية؛
 - لا تأخذ بعين الاعتبار القيمة الإضافية نتيجة وجود فرص للتعديل أو التوقف؛
 - لا تدمج البعد الاستراتيجي، الذي تكون له نتائج مؤثرة على القيمة المضافة للمشاريع¹³.
- في حين لن يكون ذلك مقبولا في ظل بيئة أعمال مختلفة، فالصناعات أصبحت أقل ضبطاً، ودورة حياة المنتجات صارت قصيرة في ظل تطور تكنولوجي مستمر أدى إلى تعقد البيئة التنافسية. من المجدي في هذه الحالة التفكير وفق منهج يسمح بتعديل الاستراتيجية الاستثمارية¹⁴ حسب الظروف الراهنة أي التي تستجد في كل مرحلة، وهو ما أصبح ممكناً في ظل التقييم من خلال الخيارات الحقيقية.

1.3.2 عناصر الجذب في نظرية الخيارات الحقيقية

- إن المكانة التي اكتسبتها نظرية الخيارات الحقيقية، حسب Myers، قائمة على عناصر جذب عديدة، منها :
- المزاوجة بين نظرية القرار والنظرية المالية: توفر نظرية الخيارات الحقيقية "المرونة"، وهي مفتاح حاسم في اتخاذ القرار، القدرة على التعديل، البعد الاستراتيجي، تهمين الاختيارات الضمنية المتاحة بعد الاستثمار المبدئي، ففرص النمو يمكن تحليلها كخيار نمو¹⁵؛
 - وجود أشكال للتقييم غير مألوفة في النظرية المالية: كتحسين قيمة الحصة السوقية المتوقعة بدل التدفقات النقدية.
 - نقد "القيمة الحالية الصافية": بحيث لا يمكن لكل المشاريع أن تقيّم بمنطق مالي بحت يدمج كل احتمالات المستقبل في سيناريو واحد.

تعكس فكرة التقييم باستخدام الخيارات الحقيقية إدماج الطابع الديناميكي لقرارات الاستثمار من خلال الأخذ بعين الاعتبار المرونة التي يمكن أن تتاح أمام المؤسسة عند اتخاذ مثل هذه القرارات، لأن الاستثمار في مشروع جديد يحمل في طياته إمكانية زيادة الفرص أمام المؤسسة. إنّ تأثير هذه الفرص يعتبر بمثابة خيارات لأنها تمنح الحق دون الالتزام باتخاذ أي إجراء في المستقبل، كما أن تحديد قيمة هذه الفرص قد لا يكون مجديا بتقييم القيمة الحالية الصافية (VAN) التقليدية، وإنما يجب أخذ قيمة الخيار في الحسبان مستقبلا.

إذن تسمح نظرية الخيارات الحقيقية بالتقييم، عندما يمتلك المديرون المرونة الكافية لتحقيق اختياراتهم الاستثمارية، وفي ظل حالة عدم اليقين الذي يعتبر كمصدر للقيمة فإن وجود مثل هذه المرونة يعتبر كمصدر قوة للمؤسسة مما يسمح لها بتعظيم قيمتها، يمكن ترجمة هذه المرونة من خلال ثلاث إمكانيات حسب أنواع الخيارات:

- زيادة مدة الاستثمار إذا كان ناجحا (خيار التوسع).
- التخلي عن الاستثمار إذا كان غير مجدٍ (خيار التخلي).
- تأجيل الاستثمار للتخفيف من عدم اليقين (خيار التأجيل).

إن وجود مثل هذه المرونة يعتبر بمثابة عامل مخفز (جذب) للمؤسسة، حيث يسمح لها بتهمين قيمتها مقارنة بالوضعية التي لا تمتلك فيها مثل هذه الخيارات. من جهة أخرى فإن قيمة الاستثمار المرن مساوية لقيمة الاستثمار غير المرن مضافا إليها قيمة الخيار الحقيقي أي:

$$\text{قيمة الاستثمار المرن} = \text{قيمة الاستثمار غير المرن} + \text{قيمة الخيار الحقيقي}$$

حيث أن قيمة الاستثمار غير المرن يمكن الحصول عليها من خلال تجميع التدفقات النقدية المتاحة¹⁶.

الجدول رقم (2) يوضح أهم أنواع الخيارات من أكثرها شيوعاً إلى تلك التي تمثل حالات خاصة، ويظهر من خلال الجدول أن مجال استخدام الخيارات في التقييم واسع ويمكن تطوير آفاقه أكثر.

2. محددات خلق القيمة في ظل الخيارات الحقيقية

بناء على ما سبق فإن السؤال الأساسي في هذا المجال يتمحور حول الإضافة التي تقدمها نظرية الخيارات الحقيقية في عملية التقييم، وعليه يمكن رصد أهم ما يميّز هذا النهج في التقييم، وفي سيرة خلق القيمة.

2. 1 تقييم الاستثمارات من خلال الخيارات الحقيقية

وضع *Goffin (1999)* أربعة شروط لإمكانية أن يخضع الاستثمار للتقييم من خلال الخيارات الحقيقية¹⁷:

- "عدم القدرة على الرجوع عن الاستثمار المبدئي - *Irréversibilité*" فإذا كان من الممكن استرداد قيمة ما تم إنفاقه على الأصول المادية وغير المادية في المرحلة الأولى فلن تكون هناك قيمة إضافية للخيار.

- الخطر: حالة عدم اليقين المحيطة بالمشروع وتغير العوامل البيئية الداخلية والخارجية طيلة المدة، مما يؤثر على التدفقات المتوقعة.

- انخفاض التكاليف الوحودية عند التعديل مع وجود أرباح وحدودية منتظرة.

- المرونة: القدرة على الاستفادة من الفرص الممكنة وتجنب المخاطر المحتملة بسبب تعدد الخيارات المستقبلية، وهو الأمر الذي يفسر وجود قيمة "كامنة".

وقسمت سيروورة التحليل وفق نظرية الخيارات الحقيقية حسب *Artikarov and Copland (2003)* إلى أربع مراحل أساسية¹⁸:

(1) يقيم المشروع بصورة عادية من خلال تجميع التدفقات النقدية المتاحة باستخدام معدل تكلفة رأسمال المستثمر، تقدير التدفقات يكون خارج خيارات المرونة الموجودة.

(2) بناء شجرة الأحداث، حيث توضح هذه الشجرة مختلف الأحداث التي من الممكن أن تؤثر على قيمة المشروع محل التقييم في كل مرحلة من مراحل تنفيذه، دون اتخاذ أي نوع من القرارات في هذه المرحلة. إن الأحداث التي من الممكن أن تؤثر على قيمة المشروع عديدة لذا يصعب جمعها ووصفها على شكل شجرة للأحداث،

- في هذه الحالة يتم محاكاتها بتطبيق ما يعرف بمحاكاة (Monte-carlo)، تسمح هذه الأخيرة بمعرفة مختلف مصادر عدم اليقين في عامل واحد، تغير قيمة المشروع عبر الزمن، كما تمكن من تشكيل شجرة ثنائية.
- (3) يتم تشكيل شجرة القرارات حيث يظهر مفهوم المرونة في مختلف عقد شجرة الأحداث، أين تتاح للمسيرين الإمكانية لاتخاذ القرارات، هذه الشجرة تمكن من إظهار الربح المثالي في كل عقدة انطلاقا من مبدأ أن المسيرين سيتخذون القرارات التي تساهم في خلق قيمة أكبر في المستقبل.
- (4) يتم تقييم الخيار أو الخيارات الحقيقية، على أساس المشروع المرن.
- إن خلق القيمة على المدى الطويل يبقى مقرونا بوجود معدل عائد على رأس المال المستثمر موجبا ومستداما، فهذا المعدل ضروري لكل استراتيجية ولكل قرار استثماري¹⁹. لذلك فإن تقييم الاستثمارات بهدف اتخاذ القرار بشأنها من خلال الاعتماد على الخيارات الحقيقية يتطلب أن يكون التقييم المرحلي مبنيا على مقارنة العائد والتكلفة على رأس المال المستثمر.

2.2 المرونة الإدارية: التكلفة والقيمة

المرونة التي تتميز بها الخيارات نابعة من جوهرها، باعتبار أن الخيار يعطي الحق وليس الالتزام. على هذا الأساس يمكن لقيمة المرونة أن تكون موجبة وذات تأثير إيجابي على التدفقات النقدية في حالة التنفيذ أو معدومة في حالة عدم التنفيذ²⁰.

1.2.2 تكلفة المرونة:

في الخيارات المالية تكون تكلفة المرونة متمثلة في العلاوة وهي التعويض عن الحق في اتخاذ القرار بشأن التنفيذ أو عدم التنفيذ، يدفعها صاحب الخيار إلى المحرر، بينما في حالة الخيارات الحقيقية، ومع غياب السوق فإن مفهوم التكلفة يختلف، وقد تأخذ عدة أشكال (طبيعة المشروع، جودة الإدارة، الفرص،...)، كما يمكن أن تأخذ شكل الإنفاق كافتناء معدات إضافية لاستخدامها لاحقا عند اتخاذ قرار زيادة الإنتاج، وقد تكون تكلفة الفرصة البديلة مثلا للسيولة المعطلة.

إن توفير الخيارات الحقيقية للمرونة في اتخاذ القرار، من شأنه توفير الاستفادة من الفرص المتاحة في الحالة الاقتصادية المواتية، بينما في الحالة العكسية حيث لا يكون المشروع مربحا، يمكن اتخاذ القرار بتقليل حجم المشروع أو التخلي عنه: المرونة تزيد من فرص الربح وتحد من الخسائر.

للمرونة تكلفة، فإن لم يكن لقرار تعديل المشروع الاستثماري من تكلفة، فلن تكون للخيار المتاح من قيمة، إن المرونة تخلق القيمة من خلال إظهارها لخيارات جديدة، أو تسمح بزيادة القيمة من خلال الخيارات الموجودة²¹.

2.2.2 قيمة المرونة: إن معرفة محددات قيمة المرونة أساسي وضروري لتعظيم الاستفادة، الشكل رقم (3) يبين الارتباط بين قيمة المرونة التي تعكس قيمة الخيار الحقيقي الذي تمتلكه المؤسسة ومختلف المعلمات المميّزة لتلك الخيارات. مع إشارة إلى الأهمية التي لا تزال تكتسبها التدفقات النقدية المتوقعة (بمعنى أن التقييم يتأثر في جانب منه بجودة التوقعات لتلك التدفقات)، من ناحية التدفقات المتوقعة للمشروع قبل وبعد المعلومة الإضافية عن المستقبل؛ ومن ناحية أخرى أهمية التدفقات النقدية الضائعة، والمقصود بها تلك التي تفقدها المؤسسة لصالح منافسيها بسبب التأجيل، هذه الأخيرة يجب أن تؤخذ بعين الاعتبار. كما يجب أن تراعي المؤسسة الزمن الذي ينقضي قبل نفاذ الفرصة أو استهلاكها.

يجب وضع محددات القيمة في الخيارات الحقيقية تحت السيطرة للاستفادة القصوى من المرونة، وهذا الأمر ليس متاحا دائما، كما أنه ليس سهلا، يتطلب من ناحية مهارات ومؤهلات خاصة لدى الإدارة لشمين تلك المرونة والاستجابة السريعة والفعالة للمعلومات الواردة؛ من ناحية أخرى يتم التساؤل عن مدى إمكانية الحصول على المعلومات الجديدة ذات الفائدة.

2. 3 الكفاءة في الأداء

التقاطع بين هذين المدخلين: المعلومات الجديدة وإمكانية التفاعل معها، من شأنه تقييم المرونة التي تميز الخيارات الحقيقية كما هو موضح في الشكل رقم (4). وإذا نظرنا إلى العوامل المؤثرة على الخيارات الحقيقية في الجدول رقم (3)، وهي متقاربة مع تلك المؤثرة على الخيارات المالية، مع مراعاة أن المسألة هنا متعلقة بتقييم مشروع استثماري حقيقي كامل، نلاحظ أهمية الزمن في اتخاذ القرار، القيمة في البداية (الاستثمار المبدئي) والقيمة عند اتخاذ القرار (النتائج)، أهمية تدفق المعلومات الإضافية، وجود البدائل الاستراتيجية. كل هذه العوامل تدعم مرونة الخيارات الحقيقية.

* ما هي المصادر الرئيسية لعدم اليقين؟ ما هي الأحداث التي تجلب معلومات جديدة ومتى؟ إن "عدم اليقين" هو مصدر لخلق القيمة، فقط إذا كان من المرجح أن تؤدي المعلومات الجديدة ذات الصلة إلى إحداث تغيير في القرار.

- * ما هي القرارات التي يمكن للإدارة اتخاذها استجابة للأحداث؟ تمتع المسيّرين بالسلطة التقديرية للاستجابة للتغيرات، هل يملكون مرونة حقيقية أم لا؟
 - * ما هي المكاسب المرتبطة بهذه القرارات؟ من الناحية العملية يحدث أن يجد المسيّرون مشاريع ذات قيمة حالية صافية ايجابية، ولكن ينبغي أن تستمد القيمة الحالية الصافية من المزايا التنافسية المستدامة. يجب أن تكون هناك تدفقات نقدية ولكن يجب اختبار الميزة التنافسية وخلق القيمة²².
- إن إظهار كفاءة الإدارة يجب أن ينعكس على الأداء، وغالبا سيتم تقييم نجاح استراتيجية الإدارة وسياساتها من خلال تعظيم القيمة. المسيّرون واعون بهذه الحالة وعليهم الاستفادة من النقاط التالية:
- "عدم اليقين" يخلق فرصا وقيمة؛
 - تسمين هذه القيمة يتطلب قرارات مناسبة؛
 - تحديد مصادر عدم اليقين وتجميع المعلومات في الوقت المناسب وبأفضل الأدوات؛
 - تحديد القرارات أو الاختيارات التي تعزز الاستفادة من الفرص المواتية والقرارات التي تؤدي إلى التعرض لمخاطر التدهور.

خاتمة

تعد الخيارات الحقيقية المشتقة من الخيارات المالية نقطة تحول أساسية ضمن نظرية اتخاذ القرار وتقييم المشاريع الاستثمارية والمؤسسات وتضمن الاستراتيجيات التي من شأنها أن تؤدي إلى خلق القيمة. وضمن هذا السياق أصبح لحالة عدم اليقين "قيمة" يجب إدارتها بشكل جيد، وهو مجال آخر للمسيرين يمكنهم من خلاله إظهار كفاءتهم ومهاراتهم الإدارية.

النتائج والتوصيات:

إن الموضوع المعروض في هذه الدراسة موضوع أكاديمي بحت، ولكن يمكنه أن يكون موضوعاً عملياً ومهنيًا لارتباطه مباشرة بعملية التقييم وبالتالي بعمليات التفاوض على القيمة والسعر، وعليه توصي هذه الدراسة -ربطاً للموضوع ببيئة الأعمال الجزائرية- بما يلي:

1. إعطاء مزيد من الاهتمام لنظرية الخيارات الحقيقية على مستوى المناهج الأكاديمية الجامعية في موضوعات المحاسبة والمالية والإدارة الاستراتيجية، وبالتالي محاولة تبسيط المفاهيم ذات الصلة ووضع أطر مناسبة للتطبيق ومنهجية عمل متقاربة لجعل النتائج أكثر موثوقية.
2. إعطاء مزيد من الاهتمام أيضاً لموضوع خلق القيمة على مستوى المؤسسة، خاصة في ظل تزايد الحديث عن استدامة المؤسسات. إن موضوع خلق القيمة يعني البحث في الإمكانيات الحقيقية للاستثمار من خلال استهداف فائض قيمة ناتج عن الفرق بين مردودية وتكلفة رأس المال المستثمر والحفاظ على الميزة التنافسية، والقرار الجيد هو القرار الذي يفضي إلى خلق القيمة.
3. ربط موضوع الخيارات الحقيقية وخلق القيمة واستغلال المرونة بالصناعة النفطية، لأن أكثر المجالات التي تعد فيها الخيارات الحقيقية معياراً ملائماً لاتخاذ القرار هي الصناعة النفطية. بسبب ما تتميز به هذه الأخيرة من إنفاق ضخم، عدم اليقين، عدم توافق الإنفاق مع العائدات على المدى القصير وارتفاع درجة المخاطر.

ملحق الجداول والأشكال البيانية:

جدول رقم (1): العوامل المؤثرة على قيمة الخيارات الحقيقية والخيارات المالية

الخيارات الحقيقية	الخيارات المالية
القيمة الحالية الإجمالية للتدفقات النقدية المتوقعة	القيمة الحالية للأصل المالي

سعر التنفيذ	معدل تكلفة الاستثمار
الزمن المتبقي حتى تاريخ الاستحقاق	الزمن حتى استنفاد الفرصة
عدم اليقين حول سعر الأصل المالي	عدم اليقين حول قيمة المشروع
معدل العائد الخالي من المخاطر	معدل العائد الخالي من المخاطر / معدل العائد المعدل بالمخاطر

المصدر:

Boyer, M. (2003, Mars). Création de valeur, gestion de risque et options réelles : CIRANO
Rapport, Bourgogne, p 9

جدول رقم (2): أهم الخيارات الحقيقية

خيار التأجيل (الانتظار)	تأجيل اتخاذ القرار إلى حين الحصول على معلومات أكثر. خيار تأجيل الاستثمار يعادل خيار الشراء على الأسهم. للتأجيل تكلفة تتمثل في الفرصة البديلة.
خيار التوسع (النمو)	تحقيق المؤسسة للمشروع الأول يسمح لها باختبار قدرتها على البقاء وامتلاك الخبرة، في هذه الحالة يمكن للخيار الأول أن يكون خالفا للقيمة عند قبوله بقيمة حالية صافية سالبة إذا كانت القيمة الحالية الصافية للمشروع الثاني موجبة.
خيار التخلي (الإلغاء)	يمكن للمؤسسة أن توقف أي مشروعٍ حاليٍّ بهدف تقليل الخسائر، عندما تكون التكاليف المتعلقة بتصفية المشروع أقل من القيمة الحالية للمشروع في تاريخ التصفية إذا تمت المحافظة عليه. فإذا كانت هذه الإمكانية موجودة يجب أن تدمج في سيورة القرار بإضافة قيمة هذا الخيار إلى القيمة الحالية الصافية.
خيار التقصير وخيار التمديد	المؤسسات التي يمكن أن تمتد أو تقصر حياة الأصل أو العقد عن طريق دفع مبلغ ثابت (سعر التنفيذ) تملك خيارا قيما، فمن الممكن تمديد أو تقصير عمر الأصل أو العقد.
الخيار المتتابع (مجمع الخيارات)	خيارات مركبة استثمار على مراحل، الشروع في كل مرحلة يتوقف على مدى النجاح والتقدم في المرحلة التي سبقتها. الاستثمار أو التخلي مبني على التدفقات. مثل القيام بسلسلة من عمليات الاستحواذ على المؤسسات باستخدام آثار الرافعة
خيار التبديل	المشروع الذي يمكن تشغيله وإيقافه (أو التبديل بين موقعين مختلفين) يستحق أكثر من مشروع مماثل دون هذه المرونة.
خيار التعلم	الحصول على المعلومات والاستفادة منها.

المصدر: من إعداد الباحثين*

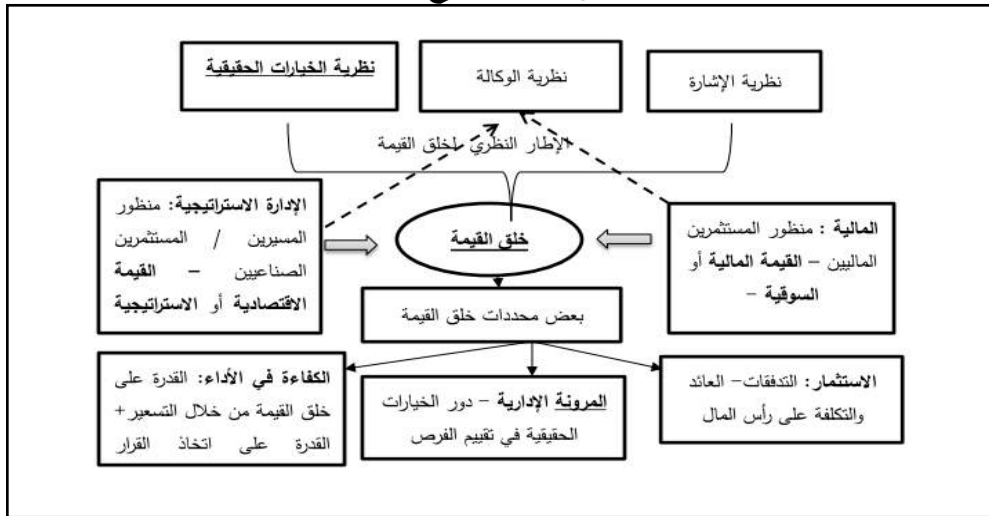
جدول رقم (3): المتغيرات المؤثرة على الخيارات الحقيقية

المتغير	تأثيراته
الزمن (الاستحقاق)	يرتبط مفهوم الخيارات بوجود فاصل زمني يسمح باتخاذ القرار بشأن التنفيذ أو عدم التنفيذ، إنها مدة استحقاق الخيار.
القيمة عند الاستحقاق	يتم اتخاذ القرار بشكل مستقل ولكن مترابط عبر الزمن. هذا يفترض أن المؤسسة بإمكانها توقيف الاستثمار في مرحلة ما بحيث تقرر تنفيذ أو عدم تنفيذ الخيار الاستثماري.
القيمة عند التنفيذ	لا يمكن معرفة الشكل الذي تتغير إليه البيئة، ولكن يمكن معرفة المؤثرات. كيفية الحصول على المعلومات بالنسبة للمسيرين وطريقة التعلم حاسمة في تحديد الاستراتيجية باستخدام الخيارات.
عدم اليقين المعلوماتي حول بيئة الأعمال المستقبلية	اتخاذ القرار يكون في ظل وجود بديل استراتيجي لتلك الخيارات.
وجود بديل استراتيجي للخيار	

المصدر:

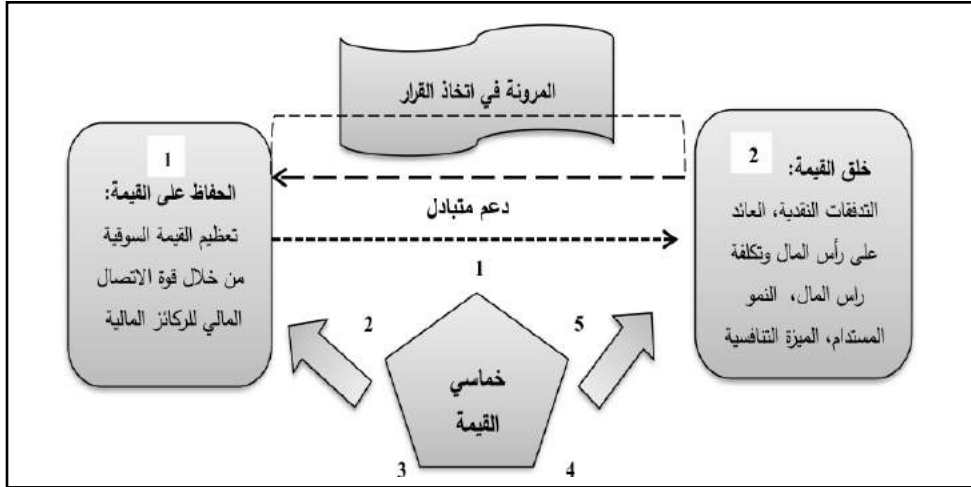
Durand, R. Gomez, P-Y. et Monin, P. (2006, Jan). Le management stratégique face à la théorie des options : Revue française de gestion, N° 160, p 166.

الشكل 01: " نموذج الدراسة "



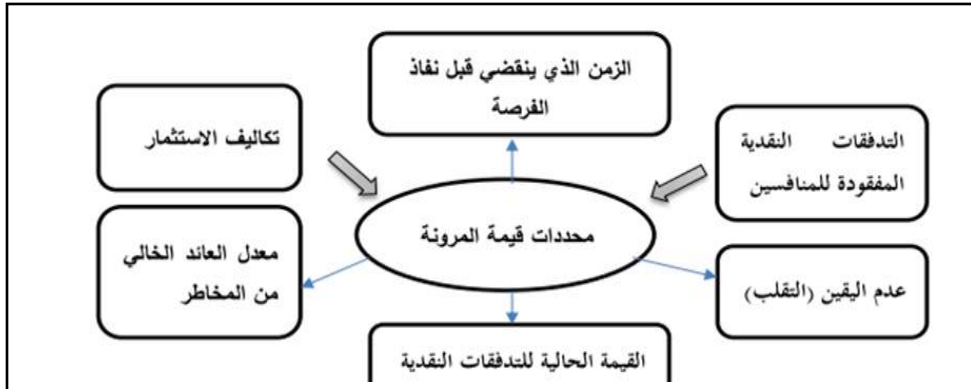
المصدر: من إعداد الباحثين

الشكل 02: " تصور توافقي للقيمة السوقية والاقتصادية ضمن النموذج الخماسي للقيمة "



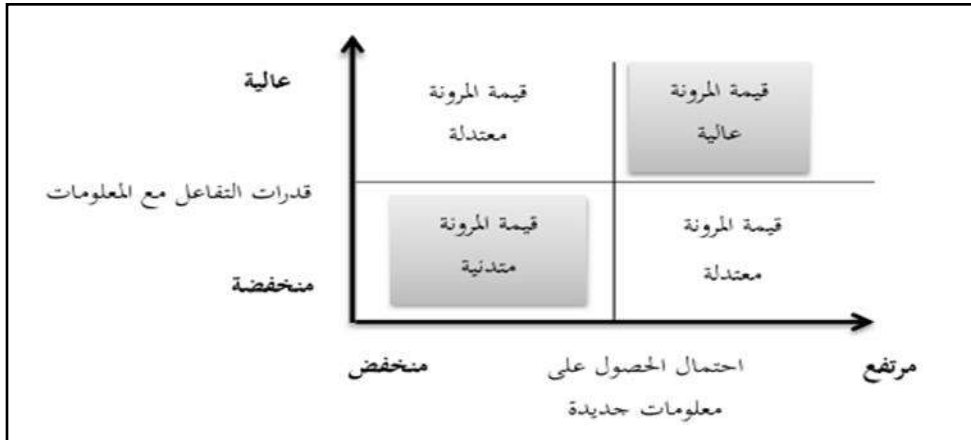
المصدر: من إعداد الباحثين

الشكل 03: " محددات قيمة المرونة (قيمة الخيار) "



المصدر: Koller, T. Goedhart, M. Wessels, D (2010). Valuation, measuring and managing value of companies: fifth edition, Mckinsey and company, p 685

الشكل 04: "تقييم المرونة الإدارية في الخيارات الحقيقية"



المصدر: Ibid, p 683

الهوامش والمراجع المستخدمة:

¹ Charreaux, G. Théorie financière et stratégie financière : **revue française de gestion**, Paris. N 160, 2006/1, PP 109-137.

² Myers, S.C. And Majluf, N.S. Corporate financing and investment decisions when firms have information that investors do not have: **journal of financial economics** 13, North Holland, 1984. P 219.

³ Jensen, M.C. And Meckling, W.H. Theory of the firm: managerial behavior, agency costs and ownership structure: **Journal of financial economics**, vol 3, n 4, 1976. PP 305-360.

⁴ Maillard, D. **Que valent les stock-options ?** Conservatoire national des Arts et Métiers, Chaire de banque, : document de recherche n° 14, 2005. <http://ww2.cnam.fr/banque/DR14.pdf>

⁵ Jensen, M.C. And Meckling, W.H. Op cit.

⁶ Franklin, A. and Raghram, R. The contribution of Stewart Myers to the theory of corporate finance: **journal of applied corporate finance**, Vol 20, N 4, Morgan Stanley publication, 2008. PP 9-10.

⁷ Krychowski, C. **Apport et limites des options réelles à la décision d'investissement stratégique** : Thèse de Doctorat, HEC Paris, 2007. PP 42.

⁸ Van Caillie, D. Techniques modernes d'évaluation des entreprises : **séminaire de perfectionnement des formations postuniversitaires**, HEC, Liège. 1998.

⁹ Idem.

¹⁰ Boyer, M. Christoffersen, P. Lasserre, P. et Pavlov, A. **Création de valeur, gestion de risque et options réelles** : CIRANO rapport, N°2003RB-01, Bourgogne, 2003, Sep. P 9.

¹¹ Vernimmen, P. **Finance d'entreprise** : Dalloz, Paris, 2011. P 729.

¹² IDEM, P 728.

¹³ Dhiab, E. **Les options réelles : options de croissance et de contraction pour l'évaluation d'un projet d'investissement** : mémoire présenté comme exigence partielle de la maîtrise en administration des affaires, Québec, Canada, 2008. P 2.

¹⁴ Krychowski, C. Op cit. P 9.

¹⁵ Dhiab, E. Loc cit.

¹⁶ Thauvron, A. **Evaluation d'entreprise**: Economica, Paris, 2013. P 234.

¹⁷ Krychowski, C. Op cit, PP 70-71.

¹⁸ Thauvron, A. Op cit, PP 234- 235.

¹⁹ Koller, T. Goedhart, M. and Wessels, D. **Valuation, measuring and managing value of companies**: fifth edition, Mckinsey and company, 2010. PP 59-62.

²⁰ Dhiab, E. Op cit. PP 7-9.

²¹ Vernimmen, P. Op cit. P 729.

²² Koller, T. Goedhart, M. Wessels, D. Op cit. PP 686, 687.

*ملخص عن المراجع التالية:

Thauvron, A. (2013), Koller, T. Goedhart, M. Wessels, D (2010), Krychowski, C. (2007).

تحليل جدول تدفقات الخزينة بالطريقة غير المباشرة وفق النظام المحاسبي المالي دراسة حالة مؤسسة اقتصادية جزائرية 2010_2014

Analysis the indirect method of the statement of cash flows According to the financial accounting system

Case study of an Algerian economic institution in 2010-2014

أ. خبيطي خضير

جامعة غرداية _ الجزائر _

khodir50@gmail.com

أ. حنان رزاق سالم

جامعة قاصدي مرباح ورقلة _ الجزائر _

lolanarjis20@gmail.com

ملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى البحث في موضوع تحليل جدول تدفقات الخزينة بالطريقة غير المباشرة، والذي حظي باهتمام العديد من الباحثين الاقتصاديين مؤخرًا، لما له من أهميته البالغة في الحكم على الوضع المالي للمؤسسات، بالاستعانة بمجموعة من المؤشرات التي من شأنها المساعدة في عملية التحليل، لمؤسسة اقتصادية في مجال الخدمات للفترة الممتدة من 2010_2014.

ولقد خلصت الدراسة في الأخير إلى تسجيل حالات عدم استقرار في معدل نمو رقم الأعمال، والذي أدى بدوره إلى تذبذب مؤشر القدرة على التمويل الذاتي، بالإضافة إلى تسجيل احتياج في مؤشر الاحتياج في رأس المال العامل نتيجة تآكل السيولة النقدية والعائد بالدرجة الأولى إلى المخزون.

الكلمات الدالة: جدول تدفقات خزينة، قدرة على التمويل الذاتي، احتياج في رأس المال العامل، تدفق الخزينة المتاحة.

تصنيف JEL: M41، M49.

Abstract:

The aim of this study is to examine the indirect analysis of the flow of the treasury, which has attracted the attention of many economic researchers recently, because it is very important in the governance of the financial situation of institutions, using a set of indicators that will assist in the analysis process.

Finally, the study concluded that there was an instability in the business growth rate, which in turn led to a fluctuation in the self-financing ability index, as well as recording a need in the working capital requirement as a result of the erosion of liquidity and return mainly to the stock.

Key Words: Statement of cash flow, The capacity to self-financing, The need of working capital, free cash flow.

JEL Classification Codes: M41, M49.

المقدمة:

تعتبر عملية التحليل المالي المنهج أو الوسيلة المتبعة والمساعدة من طرف العديد من المستثمرين والمساهمين وحتى الباحثين الاقتصاديين في التعرف على الوضع المالي للمؤسسات. والخزينة هي أحد أهم وسائل عملية التحليل المالي لما لها من أهمية بالغة في الحكم على مدى قدرة المؤسسة على الوفاء بالتزاماتها، ذلك أنها مصب كل التدفقات المالية لكل التعاملات التي تقوم بها المؤسسة، لذلك سنقوم بتسليط الضوء ومن خلال هذه الدراسة على تحليل جدول تدفقات الخزينة باعتباره أداة تسيير حديثة وهامة للحكم على الوضعية المالية للمؤسسة خلال فترة زمنية معينة.

إشكالية الدراسة: مما سبق يمكننا أن نطرح التساؤل الرئيسي التالي:

"ما مدى مساهمة تحليل جدول تدفقات الخزينة بالطريقة غير المباشرة في الحكم على الوضع المالي

للمؤسسة محل الدراسة؟"

ويمكن أن نجزأ التساؤل الرئيسي للدراسة إلى التساؤلات الفرعية التالية:

- هل تعتبر الضرائب المؤجلة في جدول تدفقات الخزينة في البيئة الجزائرية تدفق حقيقي أم وهمي ؟
 - هل تعتبر خزينة التمويل وبالتحديد دورة رأس المال في جدول تدفقات الخزينة للمؤسسة والمتبناة من طرف ال SCF ذات أهمية في البيئة الجزائرية ؟
 - هل تعتبر البيانات المستخرجة من جدول تدفقات الخزينة كافية لتقييم وضع المؤسسة المالي وتحديد أي من خزينة الاستغلال أو الاستثمار أو التمويل كانت سببا في العجز المالي إن وجد ؟
- فرضيات الدراسة:** تتمثل فرضيات الدراسة في ما يلي:
- تعتبر الضرائب المؤجلة في البيئة الجزائرية خصوم تصحيح للنتيجة الصافية (تدفق وهمي)، أما أصول فتدفق خزينة حقيقي ؛
 - تعتبر خزينة التمويل وبالتحديد دورة رأس المال عن التعاملات المالية البورصية والتي تعتبر شبه مفقودة في البيئة الجزائرية ؛
 - يسمح جدول التدفقات بالتحديد الدقيق لمكان العجز المالي في المؤسسة سواء كان نتيجة خزينة الاستغلال، الاستثمار أو التمويل.

أولاً: مفاهيم أساسية لجدول تدفقات الخزينة:

1. التطور التاريخي لجدول تدفقات الخزينة:

يعتبر جدول تدفقات الخزينة من بين أهم المعايير المحاسبية التي أصدرها مجلس معايير المحاسبة المالية (Financial Accounting Standards Board)، والذي جاء إثر تطورات ومراحل عديدة مر بها عبر الزمن ليصل إلى الشكل القانوني الذي هو عليه حالياً.

ولقد كان أول ظهور له سنة 1963 من قبل مجلس المبادئ المحاسبية الأمريكي (Accounting Principales Board) في شكل قائمة مصادر الأموال واستخداماتها، حيث تعرض هذه القائمة كمعلومات مكملية للتقارير المالية المنشورة¹. في سنة 1971 أصدر مجلس المبادئ المحاسبية (APB) الرأي المحاسبي رقم 19 "قائمة التغيرات في المركز المالي"، والتي ألزم فيها المؤسسات بضرورة أن تكون هذه القائمة إحدى الكشوف الرئيسية التي يتم نشرها على أن تخضع للمصادقة من قبل المدقق الخارجي².

ونتيجة للانتقادات التي وجهت لقائمة التغيرات في المركز المالي زاد الاهتمام بالأساس النقدي كأساس لإعداد قائمة التغير في المركز المالي، والتي أصدر مجلس معايير المحاسبة المالية الأمريكية (FASB) على إثرها سنة 1987 البيان الأمريكي رقم 95³، والذي ألزم المؤسسات المساهمة الأمريكية بإصدار "قائمة التدفقات النقدية" بدلا من "قائمة التغير في المركز المالي" والتي كانت مستخدمة حتى ذلك التاريخ⁴.

أما لجنة معايير المحاسبة الدولية (International Accounting Standards Committee) فقامت بإصدار المعيار المحاسبي الدولي 7 سنة 1992 والمعنون بـ: "قائمة التدفقات النقدية"، وأصبح هذا المعيار ساري المفعول على البيانات المالية ابتداء من الفاتح جانفي سنة 1994⁵، وبذلك أصبح إعداد جدول سيولة الخزينة إلى جانب الكشوف المالية الأخرى الرئيسية مطلبا دوليا رئيسيا.

جاء النظام المحاسبي المالي الجزائري (SCF) تماشياً مع التطورات العديدة التي شهدتها معظم الأنظمة المحاسبية الدولية المسايمة للمعايير المحاسبية الدولية، بحيث تم تكيفه بناء على هذه المعايير حيث يظهر ذلك من خلال التعديلات التي جاء بها هذا النظام، ومن بين أهم هذه التعديلات نجد إلزام المؤسسات الجزائرية بإعداد جدول سيولة الخزينة على أنه جزء لا يتجزأ من الكشوف المالية الرئيسية، وهذا تماشياً مع ما جاءت به المعايير المحاسبية الدولية (IAS)، ونجد أن الـ SCF قد التزم بتطبيق المعيار المحاسبي الدولي رقم 7 "جدول سيولة الخزينة" وذلك من خلال إجراء مقارنة لما جاء به المعيار المحاسبي الدولي 7 مع ما ورد في الفصل الرابع من القرار المؤرخ في 2008/07/26 المتعلق بجدول سيولة الخزينة وإلزام المؤسسات بإعداده (وفقاً للطريقتين المباشرة وغير المباشرة) والتصريح به ضمن الكشوف المالية الواجب التصريح بها وتقديمها.

2. جدول تدفقات الخزينة من منظور ال SCF و IAS:

يعتبر جدول تدفقات الخزينة من بين الكشوف المالية الرئيسية الإلزامية التي يجب على المؤسسات الجزائرية التصريح بها، وذلك وفقا لما نص عليه المشرع الجزائري في النظام المحاسبي المالي (SCF) وما جاء به المعيار المحاسبي الدولي 7، نظرا لما يحتويه من معلومات هامة وضرورية تساعد مستخدمي هذه الكشوف في التعرف على الأوضاع المالية للمؤسسة، هذه المعلومات هي عبارة عن المتحصلات والنفقات النقدية خلال السنة المالية، والتي تسمح بمعرفة مدى قدرة المؤسسة على القيام بردة فعل جيدة تجاه التغيرات المفاجئة التي قد تطرأ عليها كاستفادة من الفرص الاستثمارية الجديدة، والاستجابة بسرعة للأزمات والتي يصطلح عليها بالمرونة المالية. وتكون مصنفة حسب مصدرها أو منشئها وذلك وفقا للتصنيفات الثلاثة الرئيسية له أنشطة الاستغلال، الاستثمار والتمويل سواء بالطريقة المباشرة أو بالطريقة غير المباشرة.

هذه الأخيرة والتي تعتبر الطريقة المعتمدة في الدراسة تقوم على مبدأ تعديل النتيجة الصافية من خلال تسوية جميع الحسابات التي لا تدخل ضمن التدفقات النقدية المحصلة والمدفوعة فعليا للحصول على مؤشر القدرة على التمويل الذاتي (La Capacité d'auto Financement)، وبطرح مؤشر الاحتياج في رأس المال العامل (Le Besoin en Fond de Roulement) منه ينتج لنا تدفق خزينة الاستغلال، ليليه كل من تدفق خزينة الاستثمار والتمويل.

3. الضرائب المؤجلة وتدفقات الخزينة في البيئة الجزائرية:

تعتبر الضرائب المؤجلة من بين أهم المواضيع التي تم التطرق إليها ومعالجتها من قبل مجلس معايير المحاسبة الدولية (IASB)، ويظهر ذلك من خلال ما خصصه لها في المعيار المحاسبي الدولي رقم (IAS12) سنة 1979 والذي شرع في تطبيقه سنة 1981⁶، بهدف توحيد المعالجات المحاسبية فيما يتعلق بأصول وخصوم الضريبة المؤجلة. ولقد تناول النظام المحاسبي المالي الجزائري (SCF) تطبيق هذا المعيار في الفصل الثالث "كيفية خاصة للتقييم والمحاسبة" ابتداء من الفقرة 1-134 للقرار المؤرخ في 26 يوليو 2008 للجريدة الرسمية الصادرة في 25 مارس 2009، العدد 19 والتي جاء فيها:

"الضرائب المؤجلة هي عبارة عن مبلغ ضريبة على الأرباح قابلة للدفع (ضريبة مؤجلة خصمية) أو قابلة للتحويل (ضريبة مؤجلة أصلية) خلال سنوات مالية مستقبلية"⁷.

والضريبة المؤجلة غير ناتجة عن النشاط الرئيسي للمؤسسة، وإنما ناتجة عن الفروقات المؤقتة بين كل من النظام المحاسبي المالي والتشريعات الضريبية، ثانيا التغير في الضرائب المؤجلة يعبر عن قيمة الضريبة المؤجلة للسنة المعنية،

سواء كانت ضريبة مؤجلة أصل أو ضريبة مؤجلة خصم، لذلك يمكن تمييز نوعين من الضرائب المؤجلة وهما ضرائب مؤجلة أصول وضرائب مؤجلة خصوم⁸:

- الضرائب المؤجلة أصول: هي مبلغ ضرائب الربح القابلة للاسترداد في الفترات المستقبلية وقد أدرجها المشرع الجزائري حسب النظام المحاسبي المالي في الحساب 133: "ضرائب مؤجلة أصول"؛
- الضرائب المؤجلة خصوم: هي مبلغ ضرائب الربح المستحقة الدفع في الفترات المستقبلية، وقد أدرجها المشرع الجزائري في النظام المحاسبي المالي في الحساب 134: "ضرائب مؤجلة خصوم".

في حال ما إذا كانت الضرائب المؤجلة المسجلة في جدول سيولة الخزينة أصول فإننا نعتبرها من عناصر الاحتياج في رأس المال العامل خارج الاستغلال، لأنها تترجم خروج الأموال من ذمة المؤسسة في السنة المعنية، إلا أن هذه المبالغ قابلة للاسترجاع في سنوات مستقبلية، أما في حال ما إذا كانت الضرائب المؤجلة خصوم فيمكن أن نعتبرها تسوية للنتيجة الصافية، كونها تمثل في هذه الحالة مبلغ مؤجل الدفع لسنوات مستقبلية ولا تعبر عن خروج أموال في السنة المعنية.

ثانيا: تحليل مصفوفة التوازن المالي للخزينة من منظور الطريقة غير المباشرة:

تختلف الوضعية المالية للخزينة باختلاف إستراتيجية ونوعية نشاط المؤسسة، ولغرض الإلمام بجميع السيناريوهات الممكنة للخزينة من منظور جدول تدفقات الخزينة وفق المقاربة غير المباشرة، وبلاستعانة بالمؤشرات المالية سيتم التطرق إليها وذلك عن طريق صياغتها في شكل مصفوفة رياضية والموضحة في الجدول رقم (1)⁹.

$$D = A - B + C \quad \text{حيث تم وضع: } F = A - B \text{ و}$$

A : تدفق خزينة الاستغلال؛ B : تدفق خزينة الاستثمار؛ C : تدفق خزينة التمويل؛

F : تدفق الخزينة المتاح؛ D : الخزينة الإجمالية؛

الجدول رقم (1): مصفوفة رياضية تدرس سيناريوهات التوازن المالي المحتملة للخزينة

السيناريوهات المحتملة	$F < 0$	$F = 0$	$F > 0$
$C > 0$	$F < 0$ $C > 0$ $D = 0$ (1)	$F = 0$ $C > 0$ $D > 0$ (2)	$F > 0$ $C > 0$ $D > 0$ (3)
$C = 0$	$F < 0$ $C = 0$ $D < 0$ (4)	$F = 0$ $C = 0$ $D = 0$ (5)	$F > 0$ $C = 0$ $D > 0$ (6)
$C < 0$	$F < 0$ $C < 0$ $D < 0$ (7)	$F = 0$ $C < 0$ $D < 0$ (8)	$F > 0$ $C < 0$ $D = 0$ (9)

المصدر: إلياس بن ساسي، يوسف قريشي، التسيير المالي، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، 2006، ص 214.

حيث توضح المصفوفة الرياضية في الجدول رقم (1) أغلب السيناريوهات المالية التي تتخذها الخزينة بالاستعانة بالمؤشرات المالية من منظور المقاربة غير المباشرة، وذلك بناء على دراسة وضعية تدفق الخزينة المتاحة (F)، والذي يعبر بطريقة غير مباشرة عن كل من وضعية خزينة الاستغلال (A) وخزينة الاستثمار (B)، بالإضافة إلى دراسة وضعية تدفق خزينة التمويل (C) والذي بناء عليهما تتحدد وضعية الخزينة الإجمالية (D).

1. سيناريوهات الخزينة الإجمالية موجبة:

تعتبر الخزينة الموجبة الإجمالية على العموم عن الوضع الطبيعي للمؤسسة وعن السير الجيد للنشاط، لكن ذلك لا يمنع من وجود حالات استثنائية تكون فيها المؤسسات في حالة تدهور بالرغم من أن الخزينة الإجمالية المحققة موجبة، ويظهر جلياً في السيناريو الثاني والثالث والسادس.

2. سيناريوهات التوازن المالي من منظور المؤشرات المالية:

تعتبر وضعية التوازن المالي الوضعية المثلى التي ترغب المؤسسات في الوصول إليها، وعليه فالسيناريوهات التي تندرج ضمن هذه الحالة هي: السيناريو الأول والخامس والتاسع.

3. السيناريوهات التي تكون فيها الخزينة سالبة:

تعتبر هذه الحالات الوضعية التي لا ترغب أي مؤسسة في الوصول إليها، لأنها تعبر عن حالة العجز المالي، والذي يمكن أن يؤدي بدوره إلى الإفلاس، ويظهر جلياً في السيناريو الرابع والسابع والثامن.

ثالثا: تحليل تدفقات خزينة المؤسسة محل الدراسة:

تعتبر المؤسسة محل الدراسة من أهم المؤسسات الناشطة في قطاع الخدمات، حيث يعتبر نشاطها ذو أهمية بالغة بالنسبة للاقتصاد الوطني، برأسمال قدره 06 مليار دينار جزائري، أما بالنسبة للموارد البشرية فإن المؤسسة يشتغل بها حوالي 1200 عامل.

ونظرا لحساسية المعلومات المقدمة في هذه المقال ارتأينا عدم الإفصاح عن اسم المؤسسة، حيث سنقوم في هذا الجزء بتحليل تدفقات كل خزينة على حدا كما تطرقنا إليه في الجزء النظري

1. مؤشر تدفق الخزينة المتأتية من أنشطة الاستغلال:

الجدول رقم (1): تطور معدل نمو تدفقات خزينة الاستغلال الوحدة: (10⁵ دج)

2014	2013	2012	2011	2010	
97,284.03	83,795.54	111,187.66	121,869.63	147,443.07	CAF
52,701.46 -	17,647.12	106,173.97	46,624.79	123,073.57	التغير في BFR
149,985.49	66,148.42	5,013.69	75,244.84	24,369.49	FTPE
%125.84	%121.19	% 93.34 -	%208.77	-	معدل نمو FTPE

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على وثائق المؤسسة

يشهد معدل نمو تدفقات خزينة الاستغلال تذبذب وعدم استقرار، حيث نسجل انخفاض في سنة 2012 بمعدل -93.34%، كما نسجل ارتفاع في سنة 2011 و2013 و2014 بمعدل 208.77% و1224.22% و125.84% على الترتيب (وهذا ما يوضحه الجدول رقم (1)).

ويفسر انخفاض معدل نمو تدفقات خزينة الاستغلال سنة 2012 بالارتفاع الملحوظ في الاحتياج في رأس المال العامل (وهذا ما يوضحه الجدول رقم (2))، والذي يؤدي إلى تآكل السيولة النقدية والمتمثلة في القدرة على التمويل الذاتي هذا من جهة، وانخفاض القدرة على التمويل الذاتي من جهة أخرى (وهذا ما يوضحه الجدول رقم (3)).

الجدول رقم (2): تطور مؤشر القدرة على التمويل الذاتي للمؤسسة الوحدة: (10⁵دج)

2014	2013	2012	2011	2010	
55,084.15	45,404.41	70,369.37	75,380.06	105,530.97	النتيجة الصافية
42,199.88	38,655.13	40,818.29	46,489.57	41,649.98	الاهتلاك
-	-	-	-	262.12	فائض/نقص القيمة
97,284.03	84,059.54	111,187.66	121,869.63	147,443.07	CAF
% 15.73	% 24.40 -	% 8.76 -	% 17.34 -	-	معدل النمو لـ CAF%

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على وثائق المؤسسة

الجدول رقم (3): تطور معدل نمو الاحتياج في رأس المال العامل الوحدة: (10⁵دج)

2014	2013	2012	2011	2010	
4.26 -	180.92	290.74 -	1,130.49	2,729.65	+ التغير في المخزون
-50.73	-11.30	-130.82	237.04	212.77	+ التغير في العملاء
52,646.47	17,477.5 -	106,595.53 -	45,257.26 -	120,131.15 -	- التغير في الموردون
52,701.46 -	17,647.12	106,173.97	46,624.79	123,073.57	= التغير في BFR
% 398.64 -	% 83.38 -	% 127.72	% 62.12 -	-	(%)BFR

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على وثائق المؤسسة

2. مؤشر تدفق الخزينة المتأتية من الأنشطة الاستثمارية: معدل نمو تدفقات خزينة الاستثمار يشهد انخفاضاً في سنة كل من 2011 و 2013 و 2014 بمعدل -243.62% و -631.38% و -124.51%، ونسجل ارتفاعاً في سنة 2012 بمعدل 87.89% (وهذا ما يوضحه الجدول رقم (4)).

الجدول رقم (4): تطور معدل نمو تدفقات خزينة الاستثمار الوحدة: (10⁵دج)

2014	2013	2012	2011	2010	
156,155.92- 7,837.61	69,585.63- 3,182.88	12,014.79- 3,002.56	94,543.17- 19,811.60	20,487.70- 2,386.71	حيازة استثمارات مادية ومعنوية التنازل عن الاستثمارات المادية والمعنوية حيازة استثمارات مالية التنازل عن الاستثمارات المالية
532.00 - 220.12	68.23 - 268.03	203.93 - 164.94	279.21- 235.36	324.47- 264.47	
148,630.19-	66,202.95-	9,051.73-	74,775.42-	21,760.98-	FTPI
% 124.51 -	%631.38 -	%87.89	% 243.62 -	-	معدل نمو (FTPI%)

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على وثائق المؤسسة

ويعود سبب الانخفاض المسجل في معدل نمو تدفق خزينة الاستثمار إلى عمليات التوسع التي تقوم بها المؤسسة والتي نستدل عليها بارتفاع معدل نمو عمليات حيازة الاستثمارات خلال هذه السنوات خاصة المادية والمعنوية منها بمعدل 361.46% و 479.17% و 124.41% على الترتيب، والتي تحتاج إلى أموال ضخمة لتمويلها، وذلك بغض النظر عن عمليات التنازل في هذه الفترات والتي تمثل نسبة 20.96% و 4.57% و 5.02% على الترتيب من عمليات الحيازة، حيث تعتبر نسب ضئيلة بالمقارنة مع عملية الحيازة.

3. مؤشر تدفق الخزينة المتاحة: معدل نمو تدفق الخزينة المتاحة يشهد انخفاضاً في كل من سنة 2011 و 2012 بمعدل - 82.00% و - 960.22% على الترتيب، ليشهد بعدها ارتفاعاً في سنة 2013 و 2014 بمعدل - 98.65% و 2585.42% على الترتيب (وهذا ما يوضحه الجدول رقم (5)).

الجدول رقم (5): تطور معدل نمو تدفق الخزينة المتاحة للمؤسسة

2014	2013	2012	2011	2010	
149,985.49	66,148.42	5,013.69	75,244.84	24,369.49	FTPE
148,630.19 -	66,202.95-	9,051.73-	74,775.42-	21,760.98-	FTPI
1,355.30	54.54 -	4,037.54 -	469.42	2,608.50	FTD
% 2585.42	% 98.65-	% 960.22-	% 82.00-	-	معدل نمو (FTD%)

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على وثائق المؤسسة

ونفسر هذا الانخفاض بالسياسة المالية التي تتبعها المؤسسة والمتعلقة بعمليات التوسع، والتي أدت إلى إنفاق أموال ضخمة في الاستثمار خاصة المادية والمعنوية سببت بدورها بانخفاض تدفق خزينة الاستثمار هذا من جهة، وانخفاض قيمة تدفق خزينة الاستغلال الناتجة عن انخفاض معدل نمو رقم الأعمال المشار إليها سابقاً من جهة أخرى.

4. مؤشر تدفق الخزينة المتأتية من أنشطة التمويل: أما فيما يخص خزينة التمويل فلم يكن لها أي تأثير في المؤسسة محل الدراسة، كونها غير نشطة، وبالتالي يعتبر تدفق الخزينة المتاح المحقق من طرف المؤسسة هو نفسه تدفق الخزينة الإجمالي، والذي تم التوصل إليه من خلال الدراسة.

رابعاً: تحليل أهم النسب المالية المشتقة من جدول تدفقات الخزينة:

لقد قمنا في دراستنا هذه بدراسة النسب التي لها علاقة بموضوع البحث فقط حيث تم الاستغناء عن بعض النسب الأخرى (كالنسبة المتعلقة بدراسة مؤشر النشاط التشغيلي مثلاً)، بالإضافة إلى أن بعض النسب الأخرى تم حذفها بسبب ارتباطها بخزينة التمويل والتي هي في الأصل غير نشطة بالنسبة للمؤسسة محل الدراسة.

الجدول رقم (6): النسب المالية المشتقة من جدول تدفقات الخزينة

2014	2013	2012	2011	2010	
%95.72	%94.97	%41.03	%79.35	%99.83	نسبة تغطية الدين
%95.72	%75.76	%4.22	%53.20	%16.52	نسبة كفاية التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية
%272.28	%146.54	%7.12	%99.82	%23.09	مؤشر النقدية التشغيلية

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على وثائق المؤسسة

1. نسبة تغطية الدين: نلاحظ من خلال الجدول رقم (6) بأن نسبة تغطية الدين المسجلة تنخفض تدريجياً من سنة 2010 إلى سنة 2012 حيث تسجل في كل من سنة 2010 و 2011 و 2012 معدل %99.83 و %79.35 و %41.03 على الترتيب، لترتفع بعدها في كل من سنة 2013 و 2014 لتسجل %94.97 و %95.72 على الترتيب، وتعتبر النسبة المحققة سنة 2012 هي أدنى نسبة كون هذه السنة هي التي حققت فيها المؤسسة العجز المالي على مستوى الخزينة والذي تم التطرق إليه في المبحث الثاني من الدراسة، بمعنى أن المؤسسة في هذه السنة كانت كفيلة بتغطية ما نسبته %41.03 فقط من الالتزامات الاستثمارية بواسطة التدفقات النقدية التشغيلية.

2. نسبة كفاية التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية: نلاحظ من خلال الجدول رقم (6) بأن نسبة كفاية التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية قد ارتفعت في كل من سنة 2011 و 2013 و 2014 بنسبة

53.20% و75.76% و95.72% على الترتيب، وانخفضت سنة 2012 لتسجل نسبة 4.22%، وهذا ما يؤكد ما توصلنا إليه سابقا أي العجز المحقق سنة 2012 حيث أن هذه النسبة تدل على أن التدفق النقدي التشغيلي كان كفيلا فقط بتغطية ما نسبته 4.22% من الاحتياجات الأساسية للمؤسسة.

3. مؤشر النقدية التشغيلية: نلاحظ ومن خلال الجدول رقم (6) بأن النتيجة الصافية قد ساهمت سنة 2010 بنسبة 23.09% في توليد التدفقات النقدية التشغيلية، لنسجل بعدها ارتفاع في كل من سنة 2011 و2013 و2014 بنسبة 99.82% و146.54% و272.28% على الترتيب، والانخفاض الوحيد المسجل في هذه النسبة كان سنة 2012 بـ 7.12%، أي أن النتيجة في هذه السنة كانت تساهم بنسبة 7.12% في توليد التدفقات النقدية التشغيلية.

خامسا : الاستنتاجات

إنه وانطلاقا من عملية التحليل التي قمنا بها لجدول تدفقات الخزينة سواء النظرية كانت أم التطبيقية خلصنا من خلالها إلى مجموعة من النتائج قسمناها إلى نتائج نظرية ونتائج تطبيقية.

1. النتائج النظرية:

إن ظهور النظام المحاسبي المالي الجزائري (SCF) كان جراء التطورات العديدة التي شهدتها معظم الأنظمة المحاسبية الدولية المسيرة للمعايير المحاسبية الدولية، بحيث نجد إلزام المؤسسات بإعداد جدول تدفقات الخزينة وهذا تماشيا مع ما جاءت به المعايير المحاسبية الدولية (IAS). وقد التزم النظام المحاسبي المالي الجزائري (SCF) بتطبيق المعيار المحاسبي الدولي رقم 7 "جدول تدفقات الخزينة"، حيث يمكن ملاحظة ذلك من خلال مقارنة ما جاء به المعيار المحاسبي الدولي (IAS7) مع ما ورد في الفصل الرابع من القرار المؤرخ في 2008/07/26 المتعلق بجدول تدفقات الخزينة وإلزام المؤسسات بإعدادده (وفقا للطريقتين المباشرة وغير المباشرة) والتصريح به ضمن الكشف المالية الواجب التصريح بها وتقديمها، إضافة إلى ذلك فإن المشرع الجزائري قد أوصى باعتماد الطريقة المباشرة في إعداد هذا الجدول. بالإضافة إلى ما سبق فإننا خلصنا كذلك ومن خلال الجانب النظري للدراسة أنه إذا كانت الضرائب المؤجلة المسجلة في جدول تدفقات الخزينة أصول فإننا نعتبرها من عناصر الاحتياج في رأس المال العامل خارج الاستغلال، لأنها تترجم خروج الأموال من ذمة المؤسسة في السنة المعنية، إلا أن هذه المبالغ قابلة للاسترجاع في سنوات مستقبلية، أما في حال ما إذا كانت الضرائب المؤجلة خصوم فيمكن أن نعتبرها تسوية للنتيجة الصافية، كونها تمثل في هذه الحالة مبلغ مؤجل الدفع لسنوات مستقبلية ولا تعبر عن خروج أموال في السنة المعنية. وهذا ما يثبت صحة الفرضية الأولى.

2. النتائج التطبيقية:

تميزت المؤسسة محل الدراسة خلال الفترة 2010-2014 بتذبذب وعدم استقرار في معدل نمو مؤشر القدرة على التمويل الذاتي، ويعود السبب بالدرجة الأولى إلى النتيجة الصافية للسنة المالية، خاصة منها رقم الأعمال، كما أظهرت نتائج الدراسة والمتعلقة بتحليل معدل نمو مؤشر الاحتياج في رأس المال العامل بأنه يسجل احتياج في أغلب سنوات الدراسة، ذلك عائد بالدرجة الأولى إلى البطء المسجل في معدل دوران المخزون، وذلك بالمقارنة مع معدل دوران كل من المورد والعملاء، والذي كان سببه اقتناء المؤسسة لقطع غيار خاصة بالآلات، والتي تقوم المؤسسة بتغييرها في حالة التلف، لذلك فإن المخزون يؤدي إلى تآكل السيولة النقدية لها، مما أدى في الأخير إلى تسجيل احتياج في رأس المال العامل.

تسجل المؤسسة محل الدراسة في كل سنوات الدراسة تدفق خزينة استثماري سالب، ناتج عن عمليات الحياة عن الاستثمارات المادية والمعنوية والمالية الضخمة التي تقوم بها المؤسسة بالمقارنة مع عمليات التنازل، وبالأخص عملية حياة الاستثمارات المادية والمعنوية.

تسجل المؤسسة محل الدراسة في كل من سنتي 2012 و 2013 عجز مالي على مستوى الخزينة الإجمالية، والتي تعتبر كذلك في هذه الحالة هي نفسها تدفق الخزينة المتاح، والعجز المالي المسجل كان سببه التوسع الاستثماري خاصة المادي والمعنوي منه، الذي قامت به المؤسسة خلال هذه السنوات في ظل غياب السيولة النقدية الكافية لتغطيته والمتمثلة في خزينة الاستغلال. وهذا ما يثبت صحة الفرضية الثالثة.

تتركب خزينة التمويل من دورتين مهمتين وأساسيتين هما دورة رأس المال ودورة الاستدانة، تعتمد دورة الاستدانة على القيام بعمليات الاقتراض أو الإقراض التي تقوم بها المؤسسة، بينما دورة رأس المال فتشمل توزيعات الأرباح التي تقوم بها، بالإضافة إلى الرفع في رأس المال النقدي، والذي يكون عن طريق طرح أسهم في السوق المالي، ويتطلب القيام بهذه العملية أن تكون المؤسسة مسعرة في البورصة لتسهيل وتيسير القيام بهذه التعاملات المالية، الأمر الذي يغيب في المؤسسة محل الدراسة، والذي يتأكد من خلال انعدام التعامل بالرفع في رأس المال النقدي فيها، حيث يعتبر هذا الجزء من الجدول أهم جزء يعكس لنا الوضعية المالية الحقيقية للمؤسسة، لأنه يعبر عن رأي المحلل الخارجي فيها سواء أكان مستثمر أو مقرض، والذي يمتاز لا محالة بالمصداقية. وهذا ما يثبت صحة الفرضية الثانية.

الهوامش والمراجع المعتمدة:

- ¹عباس حميد يحيى التميمي، إستقلال جمعة وجر، دور مؤشرات قائمة التدفقات النقدية في تقييم جودة الأرباح، مجلة الإدارة والاقتصاد، جامعة بغداد، عدد 95، 2013، ص : 89.
- ²آمال نوري محمد، مدى تناغم أدوات التحليل المالي مع المحتوى المعلوماتي لقائمة التدفقات النقدية، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية، جامعة بغداد، العدد 34، 2013، ص : 332.
- ³نبيل الحلبي، دور معلومات التدفقات النقدية في اتخاذ قرارات الاستثمار والاقتراض في الشركات الخاصة السورية، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، سوريا، العدد الأول، المجلد 22، 2006، ص : 215.
- ⁴Frederik Bolkestein, **Norme Comptable Internationale IAS 7**, Journal officiel de l'Union européenne, L261, 2003, p : 31.
- ⁵مراقبة صالح، المعيار المحاسبي الدولي رقم 07 قائمة التدفقات النقدية، مجلة الاقتصاد والمجتمع، جامعة منتوري قسنطينة، الجزائر، العدد 06، 2010، ص : 84.
- ⁶جمعة هوام، المحاسبة المعمقة وفقا للنظام المحاسبي المالي والمعايير المحاسبية الدولية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2010، ص : 173.
- ⁷الجريدة الرسمية الجزائرية، قرار مؤرخ في 23 رجب 1429 الموافق لـ 26 يوليو 2008 المتضمن قواعد التقييم والمحاسبة ومحتوى الكشف المالية، العدد 19، الجزائر، 2009، ص : 18.
- ⁸حنيفة بن ربيع، الواضح في المحاسبة المالية وفق المعايير الدولية IFRS/IAS، دارالمحمدية، الجزائر، الطبعة 1، جزء 2، 2013، ص : 291-292.
- ⁹إلياس بن ساسي، يوسف قريشي، التسيير المالي، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، 2006، ص 214

دراسة تحليلية لأثر الهيكل التمويلي على الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية

حالة مجمع صيدال (2013-2015)

An analytical study of the impact of the financial structure on the financial performance of the economic institution- The case of the SIDAL company (2013-2015)

د. قطاف عبد القادر
المركز الجامعي آفلو
guettafaek@yahoo.fr

د. مولود فتحي
المركز الجامعي آفلو
moufat1987@gmail.com

ملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى معرفة مدى تأثير السياسة التمويلية التي تتبعها المؤسسة الاقتصادية في الأداء المالي لها، من خلال انعكاسها على مختلف المؤشرات والنسب المالية، والمردودية المقدمة من المؤسسة، حيث تم اختيار مجمع صيدال كنموذج اقتصادي مثالي للمؤسسة الاقتصادية الجزائرية، من خلال تحليل ثلاث ميزانيات لثلاث سنوات 2013-2014-2015، تحليلًا عموديًا من خلال مؤشرات التوازن المالي ومختلف النسب المالية، وتحليلًا أفقيًا من خلال المقارنة بين الميزانيات الثلاث عن طريق حساب نسب التغيرات في القيم.

الكلمات المفتاحية: سياسة تمويلية، أداء مالي، مؤشرات مالية، نسب مردودية، مجمع صيدال.

Abstract:

The study aims at identifying the impact of the financial policy of the economic institution on its financial performance by reflecting the various indicators and financial ratios and the profitability provided by the institution. SIDAL company was chosen as an ideal economic model for the Algerian economic institution through analyzing three budgets for three last years 2013-2014-2015, and analyzed vertically through financial balance indicators and various financial ratios, and analyzed horizontally by comparing the three budgets by calculating the proportions of changes in values.

Keywords: Finance Policy, Financial Performance, Financial indicators, Profitability ratio, SIDAL company

Jel : A10 ، G10 تصنيف

مقدمة:

يعتبر أداء المؤسسة تحصيلًا حاصلًا للسياسة التسييرية التي تعتمدها المؤسسة في جميع المجالات، وبالحديث عن الأداء المالي، فإن هناك عوامل عديدة تعمل على الوصول بالمؤسسة إلى مستوى أمان مطمئن، حسب طبيعة المؤسسة، وتلعب السياسة التمويلية دورًا كبيرًا في استقرار الأداء المالي حيث يجب أن يتناسب قرار التمويل مع الأهداف المرجوة للمؤسسة، حيث لا يمكن تحقيق الأرباح والانتفاع بعوائد استغلال النشاط، في ظل ديون كبيرة نتجت عن سوء اختيار مصادر التمويل، ككثرة الديون الناتجة من تراكم الفوائد المنبثقة من قروض البنوك، والتعاملات الخارجية مع الموردين أو أي أطراف أخرى ساهمت في تمويل المؤسسة. كما تحتل سياسة التمويل مكانة مهمة في صياغة الإستراتيجية المالية للمؤسسة، فهي تبين مختلف المصادر التمويلية المتاحة للمؤسسة لتنفيذ الإستراتيجية، وتبين مدى ملائمة هذه المصادر لوضعية المؤسسة المالية ومختلف تأثيرات سياسات التمويل المعتمدة على وضعيتها المالية.

وبالحديث عن مصادر التمويل، تجدر الإشارة إلى أنها تعني تشكيلة أو توليفة من المصادر التي تتحصل منها المؤسسة على الأموال بغرض الاستثمار، ونجد منها الداخلية متمثلة في التمويل الذاتي مثلاً، والخارجية كالائتمان المصرفي، وإصدار الأوراق المالية من أسهم وسندات، التمويل بالإيجار، شركات رأس المال المخاطر، الائتمان التجاري، اللجوء إلى إعانات حكومية أن اضطر الأمر.

انطلاقاً مما سبق يمكننا طرح إشكالية بحثنا على النحو التالي:

ما مدى تأثير أساليب التمويل في الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية ؟

وللإجابة على إشكالية هذا البحث تم التطرق إلى دراسة تحليلية تبرز أثر الهيكل التمويلي في مؤسسة صيدال المختصة في صناعة الأدوية على وضعيتها المالية لمعرفة مدى مناسبة سياسة التمويل لها، وقد قسم هذا المقال إلى ما يلي:

- الإطار النظري لسياسة التمويل
- الأداء المالي للمؤسسات الاقتصادية
- تحليل ميزانيات مجمع صيدال 2013، 2014، 2015.
- دراسة مؤشرات التوازن المالي لمجمع صيدال.
- دراسة النسب المالية ونسب المردودية لمجمع صيدال.
- وسائل التمويل في مجمع صيدال.

أولاً: الإطار الفكري لسياسة التمويل

يعتبر التمويل النواة الأساسية التي تعتمد عليها المؤسسة في توفير مستلزماتها الإنتاجية وتسديد جميع مستحقاتها ونفقاتها، كذلك يختلف أنواع التمويل باختلاف الزوايا التي ينظر من خلالها.

1- تعريف التمويل

1-1 التعريف الأول: إن المقصود بالتمويل هو توفير الموارد المالية اللازمة لإنشاء المشروعات الاستثمارية، أو تكوين رؤوس الأموال الجديدة واستخدامها لبناء الطاقات الإنتاجية قصد إنتاج السلع والخدمات، أو هو عبارة عن البحث عن الطرائق المناسبة للحصول على

الأموال واختيار وتقييم تلك الطرائق والحصول على المزيج الأفضل بينهما بشكل يناسب كمية ونوعية احتياجات والتزامات المنشأة المالية.¹

1-2 التعريف الثاني: يعرف التمويل على أنه توفير المبالغ النقدية اللازمة لإنشاء أو تطوير مشروع خاص أو عام غير أن اعتبار التمويل على أنه الحصول على الأموال بغرض استخدامها لتشغيل أو تطوير المشروع يمثل نظرة تقليدية، بينما النظرة الحديثة له تركز على تحديد أفضل مصدر للأموال عن طريق المفاضلة بين عدة مصادر متاحة من خلال دراسة التكلفة والعائد.²

2- مفهوم السياسة التمويلية

يمكن تعريف السياسة التمويلية على أنها تلك القرارات التي تهدف إلى تخصيص الموارد المالية الضرورية لتحقيق الأهداف الاستراتيجية وذلك ضمن القيود المالية التي تفرضها الوضعية المالية والإمكانات المالية المتوفرة لدى المؤسسة.³ كما يمكن تعريفها على أنها أحد أهم الركائز بالمؤسسة الاقتصادية ، وتكون هذه السياسة محكمة برغبات أصحاب المشروع أو مجلس إدارة الشركة ، ومصلحة الشركة وبالتالي فإن قرار التمويل يكون نتيجة تفاعل مجموعة من العوامل ، فسياسة التمويل تهتم بكيفية الحصول على الأموال من مصادرها المختلفة ، كما تهتم بأنواع الأموال والضمانات الممكن تقديمها للحصول عليها والالتزامات الممكن قبولها مقابل الحصول على الأموال ، كما يتضمن مسائل تتعلق بتوزيع الأرباح واحتجازها والانتظام أو عدم الانتظام في التوزيع والاحتجاز.⁴ من خلال التعاريف السابقة يمكن تعريف السياسة التمويلية على أنها مجموعة الإجراءات والأساليب والقرارات الرشيدة التي تكون على عاتق متخذ القرار المالي والتي تضمن تغطية مختلف الاحتياجات المالية في المؤسسة مع تحقيق الأهداف العامة لها من ربح وبقاء ونمو.

3- أهداف السياسة التمويلية:

إن أهداف السياسة التمويلية تكون مندمجة في أهداف الإستراتيجية المالية والتي تعمل بالتنسيق مع أهداف بقية الأهداف الإستراتيجية لبقية الوظائف والتي تتكامل فيما بينها لتحقيق أهداف الإستراتيجية العامة للمؤسسة ككل، ومن أهم أهداف السياسة التمويلية يمكن أن نجد:⁵

1-3 تمويل الاستثمارات ودورة الاستغلال: تولد كل من دورتي الاستغلال والاستثمار تسديد المشتريات مواد، دفع أجور، شراء آلات.... الخ و مداخيل (مبيعات منتجات)، ولكن تلك المداخيل لا تكفي لتمويل كل احتياجات دورتي الاستغلال والاستثمار، مما يؤدي إلى البحث عن مصادر للتمويل سواء من طرف الخواص (المساهمين)، البنوك (في شكل قروض)، الدولة أو المصالح العمومية (في شكل إعانات)، وهذا هو الدور الأساسي لسياسة التمويل، إضافة إلى البحث عن كيفية تسديد تلك المصادر.

2-3 ضمان مستوى من السيولة: من أجل عدم الوقوع في مخاطر التوقف عن الدفع فإن سياسة التمويل يجب أن تحافظ على مستوى معين من السيولة، وذلك من أجل مواجهة الالتزامات المالية للمؤسسة فحالة التوقف عن الدفع قد تكلف المؤسسة وتؤدي إلى إفلاسها بالإضافة إلى زيادة التكاليف خاصة اتجاه الدائنين في حالة التأخر عن مواعيد الاستحقاق من خلال غرامات التأخير وبالتالي إضعاف تنافسية المؤسسة من خلال ارتفاع التكاليف والتأثير على قدرة التمويل الذاتي والنمو.

3-3 تعظيم المردودية: تسعى السياسة التمويلية إلى الحصول على مصادر التمويل والتي يتم المزج فيما بينها حيث يوجه هذا المزيج للحصول على استثمارات ذات مردودية كبيرة، وفي نفس تخفيض تكلفة التمويل التي يجب أن تقل عن المردودية المحققة من الاستثمارات التي تم حيازتها بواسطة سياسة التمويل، لأنه حتى تتمكن المؤسسة من تحقيق الأمان والحد من المخاطر المالية يجب تحقيق معدل عائد على الأموال المستثمرة في الاستثمارات يفوق التكلفة التي تدفع للمولين وإلا وقعت المؤسسة في دائرة العجز المالي⁶.

3-4 محاولة زيادة حجم المؤسسة واكتسابها قوة وتحقيق نمو : لا يقدر حجم المؤسسة من الناحية المالية برقم الأعمال أو القيمة المضافة المحققة أو بحجم الاستثمارات، بل بالمجموع العام لهذه العناصر الذي يمثل قيمة المؤسسة ككل، لكن يختلف هذا التقييم بين مسيري المؤسسة والمساهمين⁷:

أ- **بالنسبة للمساهمين :** يجب أن تحقق المؤسسة حجما معيناً لكي تكون للمؤسسة مردودية، بحيث يشكل (حجمها) شرطاً لبقائها، وعليه فهو مهم، سواء امتلكوا معظم أو جزء فقط من أسهم المؤسسة، لأنها تمثل دليلاً على استقرار مداخلهم و دمتهم، و لذلك فهم يعتمدون إلى تعظيم حجم المؤسسة و محاولة تحقيق نمو خارجي وتنويعه للتقليل من خطره، إن معيار القوة في اقتصاديات المديونية هو حجم الأصول الصافية للمؤسسة، بينما في اقتصاديات الأسواق المالية فهو ليس القيمة المحاسبية بل القيمة السوقية أي رسملة المؤسسة في البورصة.

ب- **بالنسبة للمسير:** كلما كان الثقل المالي للمؤسسة أكبر كلما:

✓ سهل للمسير تحقيق معدل المردودية المرغوب من المساهمين.

✓ ابتعاد المؤسسة عن ضرورة اللجوء إلى زيادة رأس المال وبالتالي ضمان احتفاظ المسير بمكانته.

3-5 التأقلم مع المحيط المالي: يفرض المحيط المالي على المؤسسة مجموعة من القيود والتحديات كما يمكن أن يتيح مجموعة من الفرص، ولذلك لا بد على سياسة التمويل أن تأخذ بعين الاعتبار مكونات المحيط المالي وهو ما يسمح للمؤسسة بالتأقلم مع مكونات هذا المحيط، وذلك من خلال التشخيص الجيد لمحيط المؤسسة المالي ومكوناته المختلفة، وهو ما يتيح للمؤسسة استغلال الفرص المتاحة وتجاوز التحديات الممكنة.

ثانياً: الأداء المالي للمؤسسات الاقتصادية

1- مفهوم الأداء المالي

جدير بالذكر أن الوظيفة المالية تبحث عن أساس منهجي سليم لتقويم استخدام الأموال بفعالية وبأعلى كفاءة في المؤسسة، كي يتسنى تحقيق الأهداف المالية المنشودة في الأجل الطويل، من خلال معلومات ملائمة وطريقة تحليل علمية وعملية في بناء المؤشرات، يعني تقويم الأداء المالي للمؤسسة تقديراً حكماً حول إدارة الموارد الطبيعية والمادية والمالية المتحددة (إدارة المؤسسة ومدى إشباع منافع ورغبات أطرافها المختلفة). أي تقويم الأداء المالي هو قياس النتائج المحققة أو المنتظرة على ضوء معايير محددة سلفاً لتحديد ما يمكن قياسه ومن ثم مدى تحقيق الأهداف لمعرفة مستوى الفعالية، وتحديد الأهمية النسبية بين النتائج والموارد المستخدمة مما يسمح بالحكم على درجة الكفاءة، ويعرف أيضاً بمدى تحقيق القدرة الإبداعية والقدرة الكسبية في المؤسسة، حيث أن الأولى تعني قدرة المؤسسة على توليد إيرادات سواء من أنشطتها الجارية أو الرأسمالية أو الاستثنائية، بينما تعني الثانية قدرة المؤسسة على تحقيق فائض من أنشطتها الموضحة

سابقا من أجل مكافئة عوامل الإنتاج وفقا للنظرية الحديثة، والبعض يعرفه بمدى تمتع وتحقيق المؤسسة لهامش أمان، يزيل عنها العسر المالي، ظاهرة الإفلاس أو بتعبير آخر مدى قدرة المؤسسة، على تصدي المخاطر والصعاب المالية⁸.

2- الأهداف المالية للمؤسسة الاقتصادية

2-1 السيولة واليسر المالي: تقيس السيولة، بالنسبة للمؤسسة، قدرتها على مواجهة التزاماتها القصيرة، أو بتعبير آخر تعني قدرتها على التحويل بسرعة الأصول المتداولة-المخزونات والقيم القابلة لتحقيق- إلى أموال متاحة، فنقص السيولة أو عدم كفايتها يقود المؤسسة إلى عدم المقدرة على الوفاء أو مواجهة التزاماتها وتأدية بعض المدفوعات.

2-2 التوازن المالي: يعتبر التوازن المالي هدفا ماليا تسعى الوظيفة المالية لبلوغه لأنه يمس باستقرار المؤسسة المالي. ويمثل «التوازن المالي في لحظة معينة التوازن بين رأس المال الثابت والأموال الدائمة التي تسمح بالاحتفاظ به وعبر الفترة المالية، يستوجب ذلك التعادل بين المدفوعات والمتحصلات أو بصفة عامة بين استخدامات الأموال ومصادرها»⁹. من التعريف يتضح أن الرأس المال الثابت والمتمثل عادة في الاستثمارات يجب أن تمول عن طريق الأموال الدائمة-رأس المال الخاص مضافا إليه الديون الطويلة والمتوسطة الأجل- وهذا يضمن عدم اللجوء إلى تحويل جزء منه إلى سيولة لمواجهة مختلف الالتزامات. وتحقيق تغطية الأموال الدائمة للأصول الثابتة، يستوجب التعادل بين المقبوضات والمدفوعات.

2-3 المردودية: تعتبر من الأهداف الأساسية التي ترسمها المؤسسة وتوجه الموارد لتحقيقها، فهي بمثابة هدف كلي للمؤسسة ويرى PETER DRUKER بأنها هدف من الأهداف أو المجالات الثمانية التي يجب أن تسعى المؤسسة إلى تحديد فيها أهدافها والمردودية كمفهوم عام يدل على قدرة الوسائل على تحقيق النتيجة. و الوسائل التي تستعملها المؤسسة تتمثل في الرأس المالي الاقتصادي وهذا يعكس المردودية الاقتصادية والرأس المال المالي وهذا يعكس المردودية المالية، فحسب نوع النتيجة والوسائل المستخدمة يتحدد نوع المردودية، وبصفة عامة اهتمام المؤسسة ينصب على المردودية المالية والمردودية الاقتصادية.

2-4 إنشاء القيمة: إنشاء القيمة للمساهمين تعني القدرة على تحقيق مردودية مستقبلية كافية من الأموال المستثمرة حاليا. والمردودية الكافية هي تلك التي لا تقل عن المردودية التي بإمكان المساهمين الحصول عليها في استثمارات أخرى ذات مستوى خطر مماثل. فإذا لم يتمكن فريق المسيرين من إنشاء القيمة فإن المستثمرين يتوجهون إلى توظيفات أخرى أكثر مردودية¹⁰.

ثالثا: وسائل التمويل في مجمع صيدال

سنقوم بالتطرق إلى وسائل التمويل الداخلية والخارجية التي يعتمد عليها المجمع في تأمين مصادره المالية، وإعطاء نظرة تحليلية حول العناصر المكونة للتمويل.

1- وسائل التمويل الداخلية

يعتمد المجمع على التمويل الذاتي المكون أساسا من رأس المال والاحتياطات والاهتلاكات والمؤونات كما هو مبين في الجدول التالي:

جدول رقم 21 وسائل التمويل الداخلية لمجمع صيدال للسنوات 2013-2014-2015 وحدة القياس: د.ج

البيان	2013	2014	2015
رأسمال الشركة	2500000000.00	2500000000.00	2500000000.00
الاحتياطات	9421690281.30	11282665927.3	12251816341.17
الاهتلاكات والمؤونات	1431299339.58	1130374262.15	1328939749.35
المجموع	13352989620,88	14913040189,48	14884710315,52

المصدر: من إعداد الباحثين بناء على القوائم المالية للمؤسسة

من خلال الجدول رقم 2-1 نلاحظ أن نسبة التمويل الداخلي قد زادت سنة 2014 مقارنة بسنة 2013، حيث قدرت في 2014 بـ 14913040189,48 دج، أما في سنة 2013 كانت 13352989620,88 دج، أي بنسبة تقارب 12%، لتعاود الانخفاض في سنة 2015، حيث قدر التمويل الداخلي بـ 14884710315,52 دج، وهي نسبة قليلة لا تؤثر كثيرا مقارنة بـ 2014، ونلاحظ من خلال الجدول أن مجموع التمويل الداخلي للسنوات الثلاث، يوضح ان المؤسسة تخصص نسبة كبيرة من الاحتياطات إلى جانب رأس المال في تمويلها الداخلي، حيث بلغت نسبة الاحتياطات سنة 2015 مثلا في التمويل 82%، أما نسبة الاهتلاكات والمؤونات قدرت 8.92%.

يمكننا أن نقوم بحساب الفائض النقدي للمؤسسة على النحو التالي: الفائض النقدي = (النتيجة الإجمالية للدورة + الاهتلاكات + المؤونات) - الضرائب، والجدول التالي يوضح ذلك:

جدول رقم 22 الفائض النقدي للسنوات 2013-2014-2015 وحدة القياس: د.ج

البيان	2013	2014	2015
النتيجة الإجمالية للدورة..1	2798702417.58	1568433946.30	1443809602.61
الاهتلاكات والمؤونات..2	1431299339.58	1130374262.15	1328939749.35
الفائض النقدي الاجمالي..3 2+1=3	4230001757,16	1287217656,45	2772749351,96
الضرائب..4	505103069.99	400073617.37	344102929.92
الفائض النقدي الصافي 3-4	3724898687,17	887144039,08	2428646422,04

المصدر: من إعداد الباحثين بناء على القوائم المالية للمؤسسة

من خلال الجدول نلاحظ أن يتناقص من 2013 إلى غاية 2014 بسبب نقص الأرباح المحققة، ليعاود الارتفاع سنة 2015 بسبب زيادة نسبة الاهتلاكات والمؤونات، ما يفسر لجوء المؤسسة إلى هذا النوع من التمويل حال سنة 2015.

2- وسائل التمويل الخارجية

يمكننا توضيح المصادر التي اعتمد عليها المجمع في تأمين أمواله اللازمة للتمويل من أطراف خارجية، حيث كانت كما هو مبين في الجدول التالي:

وحدة القياس: د.ج

جدول رقم 23 وسائل التمويل الخارجية

البيان	2013	2014	2015
الموردون	1227887706.58	1460434895.94	1931770182.61
قروض مالية	2911046961.36	3383163695.36	4821513005.59
ديون أخرى	5818577282.18	3055762788.63	3619036497.36
ديون أخرى غير متداولة	493645268.24	3456705764.33	1061401552.48
المجموع	10451157218,36	11356067144,26	11433721238,04

المصدر: من إعداد الباحثين بناء على قوائم المؤسسة

من خلال الجدول، نلاحظ ارتفاع بنسب مقاربة في الاعتماد على المصادر الخارجية في التمويل من سنة إلى أخرى، فيتبين لنا من الجدول أن تعامل المؤسسة مع الموردين في مجال المخزونات يزداد من سنة لأخرى، عكس اعتمادات الاستثمارات التي تمثل ديون ذات أجل طويل، وكذلك الديون قصيرة الأجل، حيث نلاحظ تناقصا في الاعتماد على هذه المصادر.

رابعا: تحليل ميزانيات مجمع صيدال 2013، 2014، 2015.

1- تقديم الميزانيات

جدول رقم 1 : أصول ميزانية مجمع صيدال للسنوات 2013-2014-2015 وحدة القياس: د.ج

الأصول	المبالغ		
	2013	2014	2015
<u>أصول غير متداولة</u>			
فارق الشراء	58268550.00	58268550.00	87341040.00
تثبيات معنوية جاري إنجازها	13511340.46	12030521.60	21588150.02
التثبيات العينية الجاري إنجازها	00	00	00
الأراضي	4525499753.87	4514492953.87	4514492953.87
المباني	1909285170.74	1762997822.76	1649608532.26
تثبيات عينية أخرى	2003175109.47	1604049468.87	1189497235.41
التثبيات في شكل امتياز	10346779.38	86261341.26	278103983.68
التثبيات الجاري إنجازها	470133457.73	2502907388.68	5363985192.51

دراسة تحليلية لأثر الهيكل التمويلي على الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية

00	00	00	تثبيات مالية
1465132799.40	1846291841.31	1776264616.78	سندات مقومة بواسطة
584859076.01	49030988.72	75281129.79	المعادلة (المؤسسات المشاركة)
00	00	00	سندات المساهمة الأخرى
140479615.20	103321318.61	109092099.30	سندات مثبتة أخرى
472097555.36	463577177.79	357881232.62	قروض وأصول مالية أخرى غير متداولة
15767186133.72	13003229373.47	11308739239.87	مجموع الأصول غير المتداولة
4965900019.13	5606916340.97	5534355055.31	<u>أصول متداولة</u>
3822680037.51	3448794401.79	3830960856.37	مخزونات ومنتجات جارية
1139842768.95	1036790150.80	1865186534.90	زبائن
179420574.16	2256042010.23	115898709.75	مدنيون آخرون
40666666.67	18795412.47	125000.00	ضرائب
3018559989.19	3018559989.19	2018559989.19	أصول أخرى متداولة
5987644631.35	5198576727.01	5413372987.30	أصول مالية متداولة أخرى
19145714686.96	18584475032.46	18790834132.82	مجموع الأصول المتداولة
34921900820.68	31587704405.93	30099573372.69	المجموع العام للأصول

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على موقع بورصة الجزائر

جدول رقم 2: خصوم ميزانية مجمع صيدال للسنوات 2013-2014-2015 وحدة القياس: د.ج

المبـالغ			الخصوم
2015	2014	2013	
2500000000.00	2500000000.00	2500000000.00	رأس المال والاحتياطات وما يماثلها
12251816341.17	11282665927.33	9421690281.30	رأسمال الشركة
2586812201.59	00	00	احتياطات
			مساهمة الدولة

دراسة تحليلية لأثر الهيكل التمويلي على الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية

145245635.13	218627945.68	435055761.63	فارق إعادة التقييم
1025006852.16	778627191.02	13556004893.04	فارق المعادلة
1143817990.89	1477751553.22	2658147326.76	النتيجة الصافية
166052299.51-	371301688.91	319161089.57	رؤوس أموال أخرى
979287855.72	961690080.29	858376750.19	حقوق الأقلية
20465934577.15	17590664386.45	16748436102.49	المجموع
			<u>خصوم غير متداولة</u>
4821513005.59	3383163695.36	2911046961.36	قروض مالية
285333000.95	267823005.95	252388287.15	ضرائب مؤجلة على الخصوم
1061401552.48	3456705764.33	493645268.24	ديون أخرى غير متداولة
1605571934.62	1381034485.26	1351120085.82	مؤونات
7773819493.64	8488726950.90	5008200602.57	مجموع الخصوم غير المتداولة
			<u>خصوم متداولة</u>
1931770182.61	1460434895.94	1227887706.58	موردون والحسابات المرتبطة بها
402507323.51	363939782.75	564464142.35	ضرائب
3619036497.36	3055762788.63	5818577282.18	ديون أخرى
728832746.41	628175601.26	732016536.52	خزينة الخصوم
6682146749.89	5508313062.58	8342936667.63	مجموع الخصوم المتداولة
34921900820.68	31587704405.93	30099573372.69	المجموع العام للخصوم

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على موقع بورصة الجزائر

2- تقديم الميزانيات المختصرة لثلاث سنوات لمجمع صيدال 2015-2014-2013

جدول رقم 3: أصول الميزانية المختصرة لمجمع صيدال 2015-2014-2013 وحدة القياس: د.ج

المبالغ			الأصول
2015	2014	2013	
108929190.02	70299071.6	71779890.46	الأصول غير الجارية
1299568789.73	10470705375.44	8918440271.19	التشبيكات المعنوية
2190471490.61	1998644148.64	1960637845.87	التشبيكات المادية
472097555.36	463577177.79	357881232.62	تشبيكات مالية
			تشبيكات أخرى
15767186133.72	13003229373.47	11308739239.87	مجموع الأصول غير الجارية
4965900019.13	5606916340.97	5534355055.31	الأصول الجارية
8192170036.48	9760186552.01	7843106090.21	المخزونات
5987644631.35	5198576727.01	5413372987.30	حسابات الغير
			خزينة الاصول
19154714686.96	18584475032.46	18790834132.82	مجموع الأصول الجارية
34921900820.68	31587704405.93	30099573372.69	مجموع الاصول

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على موقع بورصة الجزائر

جدول رقم 4: خصوم الميزانية المختصرة لمجمع صيدال 2015-2014-2013 وحدة القياس: د.ج

المبالغ			الخصوم
2015	2014	2013	
20465934577.15	17590664386.45	16748436102.49	الأموال الدائمة
7773819493.64	8488726950.90	5008200602.57	الأموال الخاصة
			الخصوم الغير جارية
28239754070.79	26079391337.35	21756636705.06	مجموع الأموال الدائمة
			الخصوم الجارية

دراسة تحليلية لأثر الهيكل التمويلي على الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية

5953314003.48	4880137461.32	7610920131.11	خصوم جارية ماعدا خزينة
728832746.41	628175601.26	732016536.52	الخصوم خزينة الخصوم
6682146749.89	5508313062.58	8342936667.63	مجموع لخصوم الجارية
34921900820.68	31587704405.93	30099573372.69	مجموع الخصوم

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على موقع بورصة الجزائر

3- تحليل عناصر الميزانيات المختصرة مجمع صيدال للسنوات الثلاث:

1-3 تحليل عناصر الأصول:

3-1-1: الأصول غير الجارية:

نلاحظ من خلال الجدول رقم 3 تزايد عناصر الأصول غير الجارية خلال السنوات الثلاث، حيث ارتفعت قيمتها سنة 2014 مقارنة بسنة 2013 بنسبة 14 % ، وقد ارتفعت في سنة 2015 بنسبة 21 % ، مقارنة بـ 2014 ، وبالنظر إلى جميع عناصر الأصول غير الجارية، فنلاحظ ارتفاعا في قيمها كلها خلال السنوات الثلاث، ما يدل على أن المجمع يميل أو يهتم بزيادة عناصر التثبيتات بجميع أنواعها، من خلال اقتناء التثبيتات العينية، وزيادة الاستثمار في الأسهم والسندات كما هو ملاحظ من خلال زيادة نسبة التثبيتات المالية.

1-2: الأصول الجارية:

من خلال الجدول رقم 3 ، نلاحظ أن الأصول الجارية ارتفعت سنة 2014 مقارنة بسنة 2013 بنسبة 2.29 %، أي أكثر من الضعف، وهذا راجع إلى زيادة ملموسة في كل عناصر الأصول الجارية خاصة حسابات الغير، ما يعني زيادة تعامل المؤسسة مع الزبائن على الحساب، إلا أن قيم الأصول الجارية ارتفعت سنة 2015 مقارنة بـ 2014 بنسبة 3 % . وبالتالي فإننا نلاحظ ارتفاعا واضحا في عناصر الأصول لمجمع صيدال خلال السنوات الثلاث على العموم.

1- تحليل عناصر الخصوم

2-1: الأموال الدائمة:

نلاحظ أن قيمة الأموال الدائمة قد ارتفعت سنة 2014 مقارنة بسنة 2013، بنسبة تقارب 20 %، واستمر الارتفاع في سنة 2015 مقارنة بـ 2014 بنسبة 8 %، يعود هذا الارتفاع إلى زيادة نسبة الاحتياطات خلال السنوات الثلاث، بالإضافة إلى مساهمة الدولة خلال سنة 2015.

2-2: الخصوم الجارية:

نلاحظ انخفاضاً واضحاً سنة 2014 مقارنة بسنة 2013 بنسبة 66%، بسبب انخفاض قيمة الديون التي على عاتق المؤسسة، بينما عاد مؤشر الارتفاع بنسبة 20%، سنة 2015 مقارنة بسنة 2014، حيث نلاحظ من خلال الميزانية التفصيلية ارتفاعاً في جميع عناصر الخصوم الجارية.

خامساً: التحليل بواسطة مؤشرات التوازن المالي

سنقوم بالاستعانة بمؤشرات التوازن المالي من أجل تحليل الوضعية المالية لمجمع صيدال للسنوات الثلاث، حيث سنقوم بتحليل بواسطة رأس المال العامل الدائم، رأس المال العامل الخاص، احتياجات رأس المال العامل، بالإضافة إلى الخزينة

1- رأس المال العامل الدائم FRN

رأس المال العامل الدائم = الأموال الدائمة - الأصول غير الجارية

جدول رقم 5 رأس المال العامل الدائم للسنوات 2013-2014-2015 وحدة القياس: د.ج

البيان	2013	2014	2015
الأموال الدائمة	21756636705.06	26079391337.35	28239754070.79
الأصول غير الجارية	11308739239.87	13003229373.47	15767186133.72
رأس المال العامل الدائم	10447897465,22	13076161963,88	12472567937,07

المصدر: من إعداد الباحثين بناء على القوائم المالية للمؤسسة

من خلال الجدول نلاحظ أن رأس المال العامل الدائم أو الصافي لسنة 2013، قد بلغ 10447897465,22 د.ج، ما يشير إلى قدرة المجمع على تغطية أصوله غير الجارية من خلال الأموال الدائمة، أي أن هناك فائضاً في دورة الاستثمار، نفس الشيء بالنسبة للسنتين 2014، 2015، كما نلاحظ تغير قيمة رأس المال العامل الصافي من سنة لأخرى، لكن على العموم فهو في وضع إيجابي.

2- رأس المال العامل الخاص FRP

رأس المال العامل الخاص = الأموال الخاصة - الأصول غير الجارية

جدول رقم 6 رأس المال العامل الخاص للسنوات 2013-2014-2015 وحدة القياس: د.ج

البيان	2013	2014	2015
الأموال الخاصة	16748436102.49	17590664386.45	20465934577.15
الأصول غير الجارية	11308739239.87	13003229373.47	15767186133.72
رأس المال العامل الخاص	5439696862,62	4587435012,98	4698748443,43

المصدر: من إعداد الباحثين بناء على القوائم المالية للمؤسسة

من خلال الجدول نلاحظ أن رأس المال العامل الخاص في تناقص من سنة 2013 إلى 2015، إلا أنه في كل السنوات فقد كان موجبا، مما يدل على أن الأموال الخاصة كانت كافية لوجدها بتغطية الأصول غير الجارية.

3- احتياج رأس المال العامل BFR: احتياج رأس المال العامل = احتياجات التمويل الدورية - موارد التمويل الدورية،

حيث:

■ احتياجات التمويل الدورية = الأصول الجارية - خزانة الأصول

■ موارد التمويل الدورية = الخصوم الجارية - خزانة الخصوم

جدول رقم 7 احتياج رأس المال العامل للسنوات 2013-2014-2015 وحدة القياس: د.ج

البيان	2013	2014	2015
الأصول الجارية... 1	18790834132.82	18584475032.46	19154714686.96
خزانة الأصول... 2	5413372987.30	5198576727.01	5987644631.35
احتياجات التمويل الدورية... 3 2-1	13377461145,52	13385898305,45	13167070055,61
الخصوم الجارية... 4	8342936667.63	5508313062.58	6682146749.89
خزانة الخصوم... 5	732016536.52	628175601.26	728832746.41
موارد التمويل الدورية... 6 5-4	7610920131,11	4880137461,32	5953314003,48
احتياج رأس المال العامل 6-3	5766541014,41	8505760844,13	7213756052,13

المصدر: من إعداد الباحثين بناء على القوائم المالية للمؤسسة

نلاحظ من خلال الجدول أن احتياج رأس المال العامل ارتفع سنة 2014 مقارنة بسنة 2013 بنسبة 47.50%، ثم انخفض سنة 2015 ليقدّر بـ 7213756052.13 دج، أي بنسبة 15.18% مقارنة بـ 2014. وكما يبدو من خلال الجدول أن الارتفاع من سنة 2013 و 2014 يعود على انخفاض قيمة الخصوم الجارية سنة 2014 لترتفع بنسبة قليلة في 2015.

والملاحظ أن احتياج رأس المال العامل خلال السنوات الثلاث كان موجبا، مما يشير إلى وجود عجز في تمويل دورة الاستغلال بسبب تفوق احتياجات التمويل الدورية على موارد التمويل الدورية، لكن هذا لا يدعو إلى القلق بسبب وجود رأس مال عامل صافي يفوق هذا العجز بكثير، ما يد على أن المؤسسة قادرة على الوفاء بالتزاماتها قصيرة الأجل.

4- الخزينة T (Trésorie): الخزينة = رأس المال العامل الصافي - احتياجات رأس المال العامل

جدول رقم 8 قيمة الخزينة لمجمع صيدال للسنوات 2013-2014-2015 وحدة القياس: د.ج

البيان	2013	2014	2015
رأس المال العامل الصافي	10447897465,22	13076161963,88	12472567937,07
احتياجات رأس المال العامل	5766541014,41	8505760844,13	7213756052,13
الخزينة	4681356450,81	4570401119,75	5258811884,94

المصدر: من إعداد الباحثين بناء على المعطيات المتحصل عليها بعد حساب BFR وFRN

من خلال الجدول، فقد قدرت الخزينة سنة 2014 بـ 4570401119.75 دج، حيث انخفضت بنسبة 2.37 % مقارنة بسنة 2013، لتعاود الارتفاع سنة 2015 بنسبة 15% مقارنة بسنة 2014.

وعلى العموم، فإن مؤشر الخزينة خلال السنوات الثلاث كان إيجابيا، حيث كانت كل القيم موجبة، مما يدل على وجود فائض في المؤسسة، يمكنها من استغلاله في التقليل من حجم ديون الموردين، أو زيادة الاستثمارات أو المخزونات حسب سياسة المؤسسة التي تعمل بها.

سادسا: التحليل بواسطة النسب المالية ونسب المردودية لمجمع صيدال

سيتم التركيز هنا على نسب الهيكل، ونسب السيولة ونسب التمويل ونسب المردودية، حيث يرى الباحثان انه هذه النسب تعتبر الأنسب لدراسة ومعرفة أداء المؤسسة المالي، في ظل المعطيات المتوفرة، وبالتالي سيتم التطرق غلى تحليل الأداء المالي من خلال هاته النسب على النحو التالي:

1- نسب الهيكل المالية

1-1 نسبة الأصول الثابتة: نسبة الأصول الثابتة = مجموع التثبيات / مجموع الأصول

جدول رقم 9 نسبة الأصول الثابتة لمجمع صيدال للسنوات 2013-2014-2015 وحدة القياس: د.ج

البيان	2013	2014	2015
الأصول الثابتة	11308739239.87	13003229373.47	15767186133.72
مجموع الأصول	30099573372.69	31587704405.93	34921900820.68
نسبة الأصول الثابتة	37.5%	41.1%	45.1%

المصدر: من إعداد الباحثين بناء على الميزانيات المختصرة للسنوات الثلاث.

من خلال الجدول نلاحظ أن نسبة الأصول الثابتة قدرت 37.5 % سنة 2013، لتزيد بنسبة 3.6 % سنة 2014، لتستمر في الارتفاع سنة 2015 بنسبة 4% مقارنة بسنة 2014.

ومن هنا يمكن للمجمع اتخاذ القرارات المناسبة في توجيه سياسة الاستثمار في المؤسسة من أجل الاستغلال الأمثل للتثبيات. ويمكننا اعتبار هذه النسب مؤشرا إيجابيا.

2-1 نسبة الأصول المتداولة: نسبة الأصول المتداولة = الأصول المتداولة / مجموع الأصول

جدول رقم 10 نسبة الأصول المتداولة لمجمع صيدال للسنوات 2013-2014-2015 وحدة القياس: د.ج

البيان	2013	2014	2015
الأصول المتداولة أو الجارية	18790834132.82	18584475032.46	19154714686.96
مجموع الأصول	30099573372.69	31587704405.93	34921900820.68
نسبة الأصول المتداولة	62.4 %	58.8 %	54.8 %

المصدر: من إعداد الباحثين بناء على الميزانيات المختصرة للسنوات الثلاث.

من خلال الجدول يتضح لنا أن نسبة الأصول المتداولة انخفضت سنة 2014 مقارنة بسنة 2013 بمقدار 3.6%، لتواصل الانخفاض سنة 2015 بمقدار 4%، وهذا شيء طبيعي حيث هناك علاقة عكسية بينها وبين نسبة الأصول الثابتة. وتوضح هذه النسبة هنا سياسة تسيير رأس المال العامل الصافي.

1-3 نسبة الأموال الخاصة: نسبة الأموال الخاصة = الأموال الخاصة / مجموع الأصول

جدول رقم 11 نسبة الأموال الخاصة للسنوات 2013-2014-2015 وحدة القياس: د.ج

البيان	2013	2014	2015
الأموال الخاصة	16748436102.49	17590664386.45	20465934577.15
مجموع الأصول	30099573372.69	31587704405.93	34921900820.68
نسبة الأموال الخاصة	55.6 %	55.6 %	58.7 %

المصدر: من إعداد الباحثين بناء على الميزانيات المختصرة للسنوات الثلاث.

من خلال الجدول، يتضح لنا أن نسبة الأموال الخاصة كانت متساوية في سنتي 2013 و 2014، لترتفع بمقدار 2% في 2015، ومن الملاحظ أيضا أن النسب كلها تفوق 50%، مما يدل على أن نسبة مساهمة أصحاب المشروع هي الأكبر، ما يعطي راحة وثقة للدائنين من ناحية إمكانية تسديد المجمع للالتزامات طويلة الأجل، وإذا كان الارتفاع في هذه النسبة متواصلا، فإنه يساعد على التقليل من المصاريف المالية.

2-2 نسب التمويل تشير نسب التمويل إلى معرفة مدة مساهمة الدائنين والمقرضين في تمويل أصول المؤسسة، وتحسب كما يلي:

1-2 نسبة المديونية: نسبة المديونية = الديون / الأصول

جدول رقم 12 نسبة المديونية لمجمع صيدال للسنوات 2013-2014-2015 وحدة القياس: د.ج

البيان	2013	2014	2015
الديون	13351137270.2	13997040013.48	14455966243.53

دراسة تحليلية لأثر الهيكل التمويلي على الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية

34921900820.68	31587704405.93	30099573372.69	مجموع الأصول
%41.3	%44.4	%44.4	نسبة المديونية

المصدر: من إعداد الباحثين بناء على الميزانيات المختصرة للسنوات الثلاث

من خلال الجدول، فإن نسبة المديونية متساوية لسنتي 2013 و 2014، وانخفضت بمقدار 2% في سنة 2015، وهذا في صالح المؤسسة، لأنه يدل على أن نسبة مساهمة الدائنين في المؤسسة أقل من مساهمة أصحاب المشروع، ما يعزز ثقة الدائنين في المجمع. ويمكننا شرح أو إعطاء صورة توضيحية عن الهيكل التمويلي للمجمع من خلال نسبتي الأموال الخاصة والمديونية في الشكل التالي:

2-2 نسبة الاستقلالية المالية

نقوم بحساب هذه النسبة وفق العلاقة التالية: نسبة الاستقلالية المالية = الأموال الخاصة / الديون

جدول رقم 13 نسبة الاستقلالية المالية لمجمع صيدال للسنوات 2013-2014-2015 وحدة القياس: د.ج

البيان	2013	2014	2015
الأموال الخاصة	16748436102.49	17590664386.45	20465934577.15
الديون	13351137270.2	13997040013.48	14455966243.53
نسبة الاستقلالية المالية	1.25	1.25	1.4

المصدر: من إعداد الباحثين بناء على الميزانيات المختصرة للسنوات الثلاث.

خلال معرفتنا لنسب الأموال الخاصة ونسب المديونية، يمكننا الحكم على أن المجمع مستقل ماليا بشكل معتبر، وهذا ما يؤكد الجدول رقم 2-13، حيث فاقت نسب الاستقلالية المالية للسنوات الثلاث كلها الواحد ما يعني تفوق الأموال الخاصة على المساهمة الخارجية في عملية تمويل المجمع، وهو مؤشر إيجابي يعزز الثقة في الأداء المالي للمؤسسة.

مبدئيا يمكننا الحكم على أن سياسة التمويل التي يتبعها مجمع صيدال للسنوات قيد الدراسة قد أوضحت فعاليتها وأثرها الإيجابي، وهذا من خلال معرفة الهيكل التمويلي بعد تحديد نسب الأموال الخاصة ونسب المديونية التي تعبر عن مدى المساهمة الخارجية في تأمين المصادر المالية لممارسة نشاط المجمع.

2-3 نسبة رأس المال العامل: حيث تشير هذه النسبة إلى سياسة تمويل الاستثمارات في المجمع، وتحسب وفق العلاقة التالية: نسبة رأس

المال العامل = الأموال الدائمة / الأصول الثابتة

جدول رقم 14: نسبة رأس المال العامل لمجمع صيدال للسنوات 2013-2014-2015. وحدة القياس: د.ج

البيان	2013	2014	2015
الأموال الدائمة	28239754070.79	26079391337.35	21756636705.06
الأصول الثابتة	11308739239.87	13003229373.47	15767186133.72
نسبة رأس المال العامل	2.5	2	1.3

المصدر: من إعداد الباحثين بناء على الميزانيات المختصرة للسنوات الثلاث.

من خلال الجدول يتضح لنا تفوق الأموال الدائمة على الأصول الثابتة خلال السنوات الثلاث، ما يعني قدرة المجمع على تمويل استثماراته من الأموال الدائمة فقط دون اللجوء إلى الديون طويلة الأجل، وبالتالي فغن هذا المؤشر يساعد المجمع على اتخاذ قرارات سليمة فيما يخص سياسة تسيير الاستثمارات.

3- نسب السيولة: سنقوم بدراسة نسب السيولة م اجل تحديد مدى قدرة المجمع على الوفاء بالتزاماته في الأجل القصير وسنستعين بالنسب التالية:

1-3 نسبة السيولة العامة: وتحسب وفق العلاقة التالية: نسبة السيولة العامة = الأصول الجارية / الخصوم الجارية

جدول رقم 15 نسبة السيولة العامة لمجمع صيدال للسنوات 2013-2014-2015 وحدة القياس: د.ج

البيان	2013	2014	2015
الأصول الجارية	18790834132.82	18584475032.46	19154714686.96
الخصوم الجارية	8342936667.63	5508313062.58	6682146749.89
نسبة السيولة العامة	2.25	3.37	2.86

المصدر: من إعداد الباحثين بناء على الميزانيات المختصرة للسنوات الثلاث.

من خلال الجدول يتضح لنا زيادة نسبة السيولة العامة ارتفعت سنة 2014 مقارنة بسنة 2013 بقيمة 1.17، وتنخفض سنة 2015 بقيمة 0.51، بسبب زيادة الخصوم الجارية مقارنة بـ 2014. وعلى العموم، فإن هذه النسبة خلال السنوات الثلاث تشير إلى مقدرة المجمع على الوفاء بالتزامات ذات الأجل القصير، مهما كانت حالة دوران المخزون.

2-3 نسبة السيولة المختصرة:

وتحسب كما يلي: الأصول الجارية ماعدا المخزونات / الخصوم الجارية

جدول رقم 16 نسبة السيولة المختصرة لمجمع صيدال للسنوات 2013-2014-2015 وحدة القياس: د.ج

البيان	2013	2014	2015
الأصول الجارية ماعدا المخزونات	13256479077.51	12977558691.49	14188814667.83
الخصوم الجارية	8342936667.63	5508313062.58	6682146749.89
نسبة السيولة المختصرة	1.58	2.35	2.12

المصدر: من إعداد الباحثين بناء على الميزانيات المختصرة للسنوات الثلاث.

3-3 نسبة السيولة الفورية

دراسة تحليلية لأثر الهيكل التمويلي على الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية

سنقوم بحسابها وفق العلاقة التالية: نسبة السيولة الفورية = خزينة الأصول / الخصوم الجارية

جدول رقم 17 نسبة السيولة الفورية لمجمع صيدال للسنوات 2013-2014-2015 وحدة القياس: د.ج

البيان	2013	2014	2015
خزينة الأصول	5413372987.30	5198576727.01	5987644631.35
الخصوم الجارية	8342936667.63	5508313062.58	6682146749.89
نسبة السيولة الفورية	%64.88	% 94.37	%89.60

المصدر: من إعداد الباحثين بناء على ميزانيات المجمع الثلاث

نلاحظ أن نسب السيولة الفورية مرتفع من سنة لأخرى حيث زادت سنة 2014 بما يقارب نسبة 40 %، مقارنة بـ 2013، وتنخفض بما يقارب نسبة 5% في 2015 مقارنة بـ 2014، وعلى العموم فإن هذه النسب مريحة جدا للمسيرين، حيث تؤكد قدرتها على مواجهة المخاطر والتقليل من الضغط على الزبائن من أجل دفع مستحقاتهم قصيرة الأجل.

4- نسب المردودية

لمعرفة أكثر عن أداء المجمع، ارتأينا دراسة نسب المردودية المختلفة من أجل معرفة قدرة المؤسسة على تحقيق الأرباح، وهو الهدف المنشود من دراستنا حيث سنعرف مدى تأثير السياسة التمويلية على مردودية المجمع، فكلما كانت هذه النسب ذات أثر إيجابي، فإنه يدل على السياسة الحكيمة للتمويل الذي تسير به المجمع، وسنرى هذا الأثر ن خلال نسبة المردودية الاقتصادية والتجارية والمالية.

4-1 نسبة المردودية الاقتصادية: تحسب هذه النسبة وفق العلاقة التالية: نسبة المردودية الاقتصادية = النتيجة العملية / مجموع الأصول

جدول رقم 18 نسبة المردودية الاقتصادية للسنوات 2013-2014-2015 وحدة القياس: د.ج

البيان	2013	2014	2015
النتيجة العملية	2946399282.02	1618736152.23	1433808241.54
مجموع الأصول	30099573372.69	31587704405.93	34921900820.68
نسبة المردودية الاقتصادية	% 9.78	%5.12	%4.1

المصدر: من إعداد الباحثين بناء على جدول حسابات النتائج والميزانية المختصرة للسنوات الثلاث.

يبدو لنا من خلال الجدول، انخفاض نسبة المردودية الاقتصادية خلال السنوات الثلاث، حيث أنها متقاربة نوعا ما خلال سنتي 2015 و 2016، وقد كانت أعلى سنة 2013، بأكثر من 4 %، وعلى العموم فإن هذا المؤشر يشير إلى أن هناك مردودية اقتصادية جيدة، من حيث قدرة رأس المال الاقتصادي أي كل الأصول، على تحقيق الفائض النقدي في إطار النشاط الاستغلالي للمجمع.

4-2 نسبة المردودية المالية: نقوم بحساب هذه النسبة وفق العلاقة التالية: نسبة المردودية المالية = النتيجة الصافية / الأموال الخاصة

جدول رقم 19 نسبة المردودية المالية للسنوات 2013-2014-2015 وحدة القياس: د.ج

البيان	2013	2014	2015
النتيجة الصافية	2658147326.76	1477751553.22	1143817990.89
أموال الخاصة	16748436102.49	17590664386.45	20465934577.15
نسبة المردودية المالية	%15.87	% 8.40	%5.58

المصدر: من إعداد الباحثين بناء على ميزانيات المجمع الثلاث

من خلال الجدول، فإننا نلاحظ انخفاض نسب المردودية المالية سنتي 2014 و 2015، مقارنة بسنة 2013، وهذا راجع لانخفاض الأرباح المحققة خلال السنتين، وبالتالي ندرك أن الأموال الخاصة قد ساهمت في تحقيق الأرباح بالنسب الواضحة في الجدول، ما يفسر مساهمة مصادر التمويل الداخلي في تحقيق الثروة القابلة للتوزيع، وبالتالي يمكن القول أن المؤسسة في وضع جيد يسمح لها بممارسة نشاطها رغم التذبذبات الحاصلة في معدل المردودية المالية المقبول عموماً.

4-3 المردودية التجارية: نقوم بحساب المردودية التجارية وفق العلاقة التالية: المردودية التجارية = النتيجة العادية / رقم الأعمال

جدول رقم 20 نسبة المردودية التجارية للسنوات 2013-2014-2015 وحدة القياس: د.ج

البيان	2013	2014	2015
النتيجة العادية	2798702417.58	1568433946.30	1443809602.61
رقم الأعمال	11461847581.90	9789025905.91	9984043757.71
نسبة المردودية التجارية	%24.41	%16.02	%14.46

المصدر: من إعداد الباحثين بناء على جداول حسابات النتائج للمجمع لثلاث سنوات.

من خلال الجدول يتضح لنا انخفاض قيمة المردودية التجارية خلال سنتي 2014 و 2015 مقارنة بسنة 2013، وهذا راجع إلى الانخفاض الملحوظ في النتيجة، إلا أن النسبة على العموم تبقى مقبولة، حيث تشير إلى التحكم الجيد في التكاليف من طرف المجمع

خاتمة

من خلال ما تم التطرق إليه في المقال و بعد دراسة وسائل التمويل، اتضح أن المؤسسة تعتمد في التمويل على الاعتماد على مصادرها الذاتية مثل الاحتياطات والاهتلاكات والمؤونات بنسبة أكبر، من المصادر الخارجية للتمويل، رغبة منها في تجنب الديون أو الاقتراض، والحفاظ على قوة مركزها المالي. وبعد دراسة مؤشرات التوازن المالي، يمكن الحكم على أن الأداء المالي للمجمع بأنه جيد، حيث كان كل من رأس المال العامل الدائم ورأس المال العامل الخاص واحتياج رأس المال العامل، ذات قيم موجبة، ما يعطي أريحية وثقة

أكبر ملاك المؤسسة، م حيث قدرتها على تغطية الأصول ومواجهة أي عجز محتمل. كما أشارت النسب المالية المتمثلة في نسب السيولة ونسب الهيكلية المالية، إلى أن المجموع يتحكم جيدا في سياسة الديون، حيث إنه يعتمد نسبيا على الاقتراض الخارجي ومختلف المصادر الأخرى، حيث أثبتت قدرتها على الاعتماد على مصادرها الذاتية، وإعطاء ثقة أكبر للدائنين تجاه المجموع. ويبدو من خلال النسب، أن هذا الأداء انعكس إيجابا على المردودية بمختلف أنواعها، المالية والاقتصادية والتجارية، حيث بالرغم من تذبذبها بين السنوات الثلاث، إلا أنها كانت في المستوى المقبول عموما. وبالتالي فإنه من خلال دراستنا لموضوع سياسة التمويل ودورها في الأداء المالي، لاحظنا أن وسائل التمويل تعتبر المحرك الأساسي لنشاط المؤسسة، خاصة إذا كانت تكاليف هذه الوسائل منخفضة، كما أنها تتنوع حسب نشاط المؤسسة واحتياجاتها، حيث يجب اتخاذ القرار السليم في اختيار مصادر التمويل من أجل ضمان استقرار الأداء المالي والمحافظة على استمرارية المؤسسة، وتحقيق أكبر قدر ممكن من الأرباح. إلا أن الخيار الأفضل في طريقة التمويل بالنسبة للمؤسسة التي تسعى للاستقرار المالي، هو الاعتماد دائما على المصادر الداخلية لتغطية احتياجاتها، أما إذا لم تكن هذه المصادر كافية لتلبية المتطلبات المالية، فاللجوء إلى التمويل الخارجي يبقى الحل الوحيد، كالاقتراض البنكي أو التمويل السندي... الخ.

الهوامش والمراجع المستخدمة

¹ رابع خوني، رقية حساني: المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ايتراك للنشر والتوزيع، القاهرة، مصر، الطبعة الأولى، 2008، ص 95-96.

² أحمد بوراس: تمويل المنشآت الاقتصادية، دار العلوم، عنابة، الجزائر، 2008، ص 24.

³ إلياس بن ساسي، يوسف قريشي: التسيير المالي، (الإدارة المالية دروس وتطبيقات)، دار وائل للنشر، الطبعة 2، الأردن، 2011، ص 254.

⁴ زياد سليم رمضان: أساسيات الإدارة المالية، دار الصفاء للتوزيع والنشر، الطبعة الرابعة، الجزائر، 1996، ص 87.

⁵ إلياس بن ساسي، يوسف قريشي: مرجع سبق ذكره، ص 254.

⁶ أحمد بوراس: مرجع سبق ذكره، ص 25.

⁷ VermimmenPierr: Politique Financiers de l'Entreprise, Encyclopédie de gestion, tome 03, Economica, Paris, France, 1989, P 2140.

⁸ دادن عبد الغني: قياس وتقييم الأداء المالي في المؤسسات الاقتصادية نحو إرساء نموذج للإنذار المبكر باستعمال المحاكاة المالية، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2007، ص 34.

⁹ السعيد فرحات جمعة: الأداء المالي بمنظمات الاعمال، دار الميرخ للنشر، الرياض، 2000، ص 247.

¹⁰ عادل عشي: الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية: قياس وتقييم، مذكرة تخرج مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في علوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، 2002، ص 25.

قائمة الملاحق

الملحق رقم 01: أصول مؤسسة صيدال 2013

DESIGNATIONS	31/12/2013			31/12/2012
	MONTANTS BRUTS	AMORTS OU PROVISIONS	MONTANTS NETS	
ACTIFS NON COURANTS				
Écart d'acquisition (ou goodwill)	58 268 550,00		58 268 550,00	
immobilisations incorporelles	198 535 044,63	185 023 704,17	13 511 340,46	20 550 643,13
immobilisations corporelles				
Terrains	4 525 499 753,87		4 525 499 753,87	4 583 697 150,84
Bâtiments	7 053 924 525,64	5 144 639 355,17	1 909 285 170,47	2 218 566 774,15
Autres immobilisations corporelles	15 034 995 143,67	13 031 820 034,20	2 003 175 109,47	2 841 007 825,61
immobilisations en concession	11 014 278,00	667 498,62	10 346 779,38	10 680 512,00
Immobilisations en cours	470 133 457,73		470 133 457,73	1 203 233 977,48
Immobilisations financières				
Titres mis en équivalences - entreprises associées	1 776 264 616,78		1 776 264 616,78	0,00
Autres participations et créances rattachées	129 167 575,00	53 886 445,21	75 281 129,79	159 137 625,18
Autres titres immobilisés				
prêts et autres actifs financiers non courants	109 092 099,30		109 092 099,30	30 169 720,32
Impôts différés actif	357 881 232,62		357 881 232,62	387 701 216,20
TOTAL ACTIFS NON COURANTS	29 724 776 277,24	18 416 037 037,37	11 308 739 239,87	11 454 745 444,91
ACTIFS COURANTS				
Stocks et encours	6 969 082 810,68	1 434 727 755,37	5 534 355 055,31	6 175 385 227,05
Créances et emplois assimilés				
Clients	5 529 998 546,61	1 699 037 690,24	3 830 960 856,37	4 694 957 948,14
Autres débiteurs	1 865 186 534,90		1 865 186 534,90	353 436 040,24
Impôts	460 376 148,07	344 477 438,32	115 898 709,75	170 458 536,03
Autres actif courant	12 500 000,00		12 500 000,00	
Disponibilités et assimilés				
Placements et autres actifs financiers courants	2 018 559 989,19		2 018 559 989,19	18 642 816,89
Trésorerie	5 495 438 158,83	82 065 171,53	5 413 372 987,30	7 153 519 481,26
TOTAL ACTIFS COURANTS	22 351 142 188,28	3 560 308 055,46	18 790 834 132,82	18 566 400 049,61
TOTAL GENERAL ACTIF	52 075 918 465,52	21 976 345 092,83	30 099 573 372,69	30 021 145 494,52

الملحق رقم 02: خصوم مؤسسة صيدال 2013

DESIGNATIONS	31/12/2013	31/12/2012
CAPITAUX PROPRES		
Capital émis	2 500 000 000,00	2 500 000 000,00
Capital non appelé		
Primes et réserves -(réserves consolidées)	9 421 690 281,30	8 767 303 972,03
Ecart de réévaluation	435 055 761,63	645 898 091,73
Écart d'équivalence	556 004 893,04	0,00
Résultat Net	2 658 147 326,76	1 965 160 951,44
Autres capitaux propres -report à nouveau	319 161 089,57	28 874 721,33
Intérêts minoritaires	858 376 750,19	839 268 275,80
TOTAL I	16 748 436 102,49	14 746 506 012,33
PASSIFS NON COURANTS		
Emprunts et dettes financières	2 911 046 961,36	1 851 741 010,35
Impôts (différés et provisionnés)	252 388 287,15	359 962 619,95
Autres dettes non courantes	493 645 268,24	
Provisions et produits comptabilisés d'avance	1 351 120 085,82	4 129 700 666,41
TOTAL PASSIFS NON COURANTS II	5 008 200 602,57	6 341 404 296,71
PASSIFS COURANTS		
Fournisseurs et comptes rattachés	1 227 878 706,58	3 250 392 942,41
Impôts	564 464 142,35	551 586 033,66
Autres dettes	5 818 577 282,18	3 662 731 669,91
Trésorerie passif	732 016 536,52	1 468 524 539,53
TOTAL PASSIF COURANT III	8 342 936 667,63	8 933 235 185,51
TOTAL GENERAL PASSIF	30 099 573 372,69	30 021 145 494,55

الملحق رقم 03: جدول حسابات النتائج لمؤسسة صيدال 2013

DESIGNATIONS	31/12/2013	31/12/2012
Chiffre d'affaires	11 461 847 581,90	13 895 054 472,57
Variation stocks produits finis et en cours	782 030 567,10	229 626 444,54
Production immobilisée		379 032,26
Subvention d'exploitation		
I - PRODUCTION DE L'EXERCICE	12 243 878 149,00	14 125 059 949,37
Achats consommés	-3 556 475 260,95	-5 246 886 845,95
Services extérieurs et autres consommations	-740 255 739,42	-914 334 046,84
II - CONSOMMATIONS DE L'EXERCICE	-4 296 731 000,37	-6 161 220 892,79
III - VALEUR AJOUTEE D'EXPLOITATION (I - II)	7 947 147 148,63	7 963 839 056,58
Charges de personnel	-3 848 442 866,21	-3 809 104 894,13
Impôts, taxes et versements assimilés	-211 018 083,50	-228 139 765,88
IV - EXCEDENT BRUT D'EXPLOITATION	3 887 686 198,92	3 926 594 396,57
Autres produits opérationnels	123 256 224,16	372 976 278,55
Autres charges opérationnelles	-135 200 827,62	-207 496 681,94
Dotations aux amortis, provisions et pertes de valeur	-1 431 299 339,58	-2 144 929 104,62
Reprises sur pertes de valeurs et provisions	501 957 026,14	575 024 462,14
V - RESULTAT OPERATIONNEL	2 946 399 282,02	2 522 169 350,70
Produits financiers	73 629 153,44	100 796 850,14
Charges financières	-221 326 017,88	-225 135 653,69
VI - RESULTAT FINANCIER	-147 696 864,44	-124 338 803,55
VII - RESULTAT ORDINAIRE AVANT IMPOT (V + VI)	2 798 702 417,58	2 397 830 547,15
Impôts exigibles sur résultats ordinaires	-500 440 495,49	-489 506 617,86
Impôts différés (variation) sur résultat ordinaires	-4 662 574,50	105 369 639,88
TOTAL DES PRODUITS DES ACTIVITES ORDINAIRES	12 952 479 688,40	15 264 646 326,18
TOTAL DES CHARGES DES ACTIVITES ORDINAIRES	-10 658 880 340,81	-13 267 975 918,88
VIII - RESULTAT NET DES ACTIVITES ORDINAIRES	2 293 599 347,59	1 996 670 407,30
Eléments extraordinaires (produits) (à préciser)	0,00	0,00
Eléments extraordinaires (charges) (à préciser)	-21 476,75	-3 985 277,20
IX - RESULTAT EXTRAORDINAIRE	-21 476,75	-3 985 277,20
X - RESULTAT DE L'EXERCICE	2 293 577 870,84	1 992 685 130,10
RESULTAT MINORITAIRES	70 792 332,18	27 524 178,66
Part dans le résultat dans stes mises en équivalence	293 777 123,74	0,00
X - RESULTAT NET DE L'EXERCICE	2 658 147 326,76	1 965 160 951,44

الملحق رقم 04: أصول وخصوم مؤسسة صيدال 2014

دراسة تحليلية لأثر الهيكل التمويلي على الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية

DESIGNATIONS	31/12/2014			31/12/2013	%
	MONTANTS BRUTS	AMORTS PROVISIONS	MONTANTS NETS		
ACTIFS NON COURANTS					
Écart d'acquisition (ou goodwill)	58 268 550,00	0,00	58 268 550,00	58 268 550,00	0%
Immobilisations incorporelles	201 799 344,60	389 768 823,00	12 030 521,60	13 511 340,46	-11%
Immobilisations corporelles	0,00	0,00	0,00		
Terrains	4 514 492 953,87	0,00	4 514 492 953,87	4 525 499 753,87	0%
Bâtiments	7 032 781 737,47	5 269 783 914,71	1 762 997 822,76	1 909 285 170,47	-8%
Autres immobilisations corporelles	15 300 746 959,15	13 696 697 490,28	1 604 049 468,87	2 003 175 109,47	-20%
Immobilisations en concession	87 528 246,00	1 266 904,74	86 261 341,26	10 346 779,38	734%
Immobilisations en cours	2 502 907 388,68	0,00	2 502 907 388,68	470 133 457,73	432%
Immobilisations financières	0,00	0,00	0,00		
Titres mis en équivalences - entreprises associées	1 846 291 841,31	0,00	1 846 291 841,31	1 776 264 616,78	
Autres participations et créances rattachées	102 167 575,00	53 136 586,28	49 030 988,72	75 281 129,79	-35%
Autres titres immobilisés	0,00	0,00	0,00		
Prêts et autres actifs financiers non courants	103 321 318,61	0,00	103 321 318,61	109 092 099,30	-5%
Impôts différés actif	463 577 177,79	0,00	463 577 177,79	357 881 232,62	0%
TOTAL ACTIF NON COURANTS	32 213 883 092,48	19 210 653 719,01	13 003 229 373,47	11 308 739 239,87	15%
ACTIFS COURANTS					
Stocks et encours	7 103 810 877,97	1 496 894 527,00	5 606 916 350,97	5 534 355 055,31	1%
Créances et emplois assimilés	0,00	0,00	0,00		
Clients	5 136 249 341,15	1 687 454 939,36	3 448 794 401,79	3 830 960 856,37	-10%
Autres débiteurs	1 036 790 150,80	0,00	1 036 790 150,80	1 865 186 534,90	-44%
Impôts	601 389 838,47	345 347 828,24	256 042 010,23	115 898 709,75	121%
Autres actifs courants	18 795 412,47	0,00	18 795 412,47	12 500 000,00	0%
Disponibilités et assimilés	0,00	0,00	0,00		
Placements et autres actifs financiers courants	3 018 559 989,19	0,00	3 018 559 989,19	2 018 559 989,19	50%
Trésorerie	5 281 852 295,08	83 275 568,07	5 198 576 727,01	5 413 372 987,30	-4%
TOTAL ACTIFS COURANTS	22 197 447 905,13	3 612 972 872,67	18 584 475 032,46	18 790 834 132,82	-1%
TOTAL GENERAL ACTIF	54 411 330 997,61	22 823 626 591,68	31 587 704 405,93	30 099 573 372,69	5%

DESIGNATIONS	31/12/2014	31/12/2013	%
CAPITAUX PROPRES			
Capital émis	2 500 000 000,00	2 500 000 000,00	0%
Capital non appelé	0,00		
Primes et réserves (réserves consolidées)	11 282 665 927,33	9 421 690 281,30	20%
Écarts de réévaluation	218 627 945,68	435 055 761,63	-50%
Écart d'équivalence	778 627 191,02	556 004 893,04	
Résultat Net	1 477 751 553,22	2 658 147 326,76	-44%
Autres capitaux propres - report à nouveau	371 301 688,91	319 161 089,57	16%
Intérêts minoritaires	861 080 080,29	858 376 750,19	12%
TOTAL CAPITAUX PROPRES I	17 590 664 386,45	16 748 436 102,49	5%
PASSIFS NON COURANTS			
Emprunts et dettes financières	3 383 163 695,36	2 911 046 961,36	16%
Impôts (différés et provisionnés)	267 823 005,95	252 388 287,15	0%
Autres dettes non courantes	3 456 705 764,33	493 645 268,24	600%
Provisions et produits comptabilisés d'avance	1 381 034 485,26	1 351 120 085,82	2%
TOTAL PASSIFS NON COURANTS II	8 488 726 950,90	5 008 200 602,57	69%
PASSIFS COURANTS			
Fournisseurs et comptes rattachés	1 460 434 895,94	1 227 878 706,58	19%
Impôts	363 939 782,75	564 464 142,35	-36%
Autres dettes	3 055 762 788,63	5 818 577 282,18	-47%
Trésorerie passif	628 175 601,26	732 016 536,52	-14%
TOTAL PASSIF COURANT III	5 508 313 068,58	8 342 936 667,63	-34%
TOTAL GENERAL PASSIF	31 587 704 405,93	30 099 573 372,69	5%

Production

RUBRIQUES	31/12/2014	31/12/2013
Quantités (1 000 UV)	111 020	130 676
Valeurs (1 000 DA)	8 483 261	10 719 779

الملحق رقم 05: جدول حسابات النتائج لمؤسسة صيدال 2014

DESIGNATIONS	30/06/2014	30/06/2013	%
Chiffre d'affaires	9 789 025 905,91	11 461 847 581,90	-15%
Variation stocks produits finis et en cours	47 596 284,29	782 030 567,10	-94%
Production immobilisée	0,00		
Subvention d'exploitation	0,00		
I - PRODUCTION DE L'EXERCICE	9 836 622 190,20	12 243 878 149,00	-20%
Achats consommés	-3 017 970 352,54	-3 556 475 260,95	-15%
Services extérieurs et autres consommations	-815 279 475,31	-740 255 739,42	10%
II - CONSOMMATIONS DE L'EXERCICE	-3 833 249 827,85	-4 296 731 000,37	-11%
III - VALEUR AJOUTÉE D'EXPLOITATION (I - II)	6 003 372 362,35	7 947 147 148,63	-24%
Charges de personnel	-3 222 199 202,24	-3 848 442 866,21	-16%
Impôts, taxes et versements assimilés	-205 064 473,74	-211 018 083,50	-3%
IV - EXCEDENT BRUT D'EXPLOITATION	2 576 108 686,37	3 887 686 198,92	-34%
Autres produits opérationnels	85 434 154,80	123 256 224,16	-31%
Autres charges opérationnelles	-204 467 978,10	-135 200 827,62	51%
Dotations aux amortissements et provisions et pertes de valeur	-1 130 374 262,15	-1 431 299 339,58	-21%
Reprises sur pertes de valeurs et provisions	292 035 551,31	501 957 026,14	-42%
V - RESULTAT OPERATIONNEL	1 618 736 152,23	2 946 399 282,02	-45%
Produits financiers	106 709 251,37	73 629 153,44	45%
Charges financières	-157 011 457,30	-221 326 017,88	-29%
VI - RESULTAT FINANCIER	-50 302 205,93	-147 696 864,44	-66%
VII - RESULTAT ORDINAIRE AVANT IMPOT (V + VI)	1 568 433 946,30	2 798 702 417,58	-44%
Impôts exigibles sur résultats ordinaires	-309 812 391,00	-500 440 495,49	
Impôts différés (variation) sur résultats ordinaires	-90 261 226,37	-4 662 574,50	
TOTAL DES PRODUITS DES ACTIVITES ORDINAIRES	10 320 801 147,68	12 942 720 552,74	-20%
TOTAL DES CHARGES DES ACTIVITES ORDINAIRES	-8 971 918 366,01	-10 649 121 205,15	-16%
VIII - RESULTAT NET DES ACTIVITES ORDINAIRES	1 348 882 781,67	2 293 599 347,59	-41%
Éléments extraordinaires (produits) (à préciser)			
Éléments extraordinaires (charges) (à préciser)		-21 476,75	
IX - RESULTAT EXTRAORDINAIRE		-21 476,75	0%
X - RESULTAT NET DE L'EXERCICE	1 348 882 781,67	2 293 577 870,84	-41%
Résultat minoritaires	14 686 721,26	70 792 332,18	-79%
part dans le résultat dans Stes mises en équivalence	114 182 050,29	293 777 123,74	-61%
RESULTAT NET DE L'EXERCICE	1 477 751 553,22	2 658 147 326,76	-44%

الملحق رقم 06: أصول مؤسسة صيدال 2015

ACTIF	31/12/2015			31/12/2014
	MONTANTS BRUTS	AMORTS OU PROVISIONS	MONTANTS NETS	
ACTIFS NON COURANTS				
Écart d'acquisition (ou goodwill)	87 341 040,00	0,00	87 341 040,00	58 268 550,00
Immobilisations incorporelles	212 279 501,73	190 691 351,71	21 588 150,02	12 030 521,60
Immobilisations corporelles	0,00	0,00	0,00	0,00
Terrains	4 514 492 953,87	0,00	4 514 492 953,87	4 514 492 953,87
Bâtiments	7 022 975 679,20	5 373 367 146,94	1 649 608 532,26	1 762 997 822,76
Autres immobilisations corporelles	14 957 589 225,86	13 768 091 990,45	1 189 497 235,41	1 604 049 468,87
Immobilisations en concession	280 023 210,00	1 919 226,32	278 103 983,68	86 261 341,26
Immobilisations en cours	5 363 985 192,51	0,00	5 363 985 192,51	2 502 907 388,68
Immobilisations financières	0,00	0,00	0,00	0,00
Titres mis en équivalences - entreprises associées	1 465 132 799,40	0,00	1 465 132 799,40	1 846 291 841,31
Autres participations et créances rattachées	641 518 175,00	56 659 098,99	584 859 076,01	49 030 988,72
Autres titres immobilisés	0,00	0,00	0,00	0,00
Prêts et autres actifs financiers non courants	140 479 615,20	0,00	140 479 615,20	103 321 318,61
Impôts différés actif	472 097 555,36	0,00	472 097 555,36	463 577 177,79
TOTAL ACTIFS NON COURANTS	35 157 914 948,13	19 390 726 814,41	15 767 186 133,72	13 003 229 373,47
ACTIFS COURANTS				
Stocks et encours	5 450 251 412,46	484 351 393,33	4 965 900 019,13	5 606 916 340,97
Créances et emplois assimilés	0,00	0,00	0,00	0,00
Clients	5 536 082 569,71	1 713 402 532,20	3 822 680 037,51	3 448 794 401,79
Autres débiteurs	1 139 842 768,95	0,00	1 139 842 768,95	1 036 790 150,80
Impôts	524 768 402,40	345 347 828,24	179 420 574,16	256 042 010,23
Autres actif courant	40 666 666,67	0,00	40 666 666,67	18 795 412,47
Disponibilités et assimilés	0,00	0,00	0,00	0,00
Placements et autres actifs financiers courants	3 018 559 989,19	0,00	3 018 559 989,19	3 018 559 989,19
Trésorerie	6 070 920 199,42	83 275 568,07	5 987 644 631,35	5 198 576 727,01
TOTAL ACTIFS COURANTS	21 781 092 008,80	2 626 377 321,84	19 154 714 686,96	18 584 475 032,46
TOTAL GENERAL ACTIF	56 939 006 956,93	22 017 106 136,25	34 921 900 820,68	31 587 704 405,93

الملحق رقم 07: خصوم مؤسسة صيدال 2015

PASSIF	31/12/2015	31/12/2014
CAPITAUX PROPRES		
Capital émis	2 500 000 000,00	2 500 000 000,00
Capital non appelé	0,00	0,00
Dotation de l'état	2 586 812 201,59	0,00
Primes et réserves -(réserves consolidées)	12 251 816 341,17	11 282 665 927,33
Ecart de réévaluation	145 245 635,13	218 627 945,68
Écart d'équivalence	1 025 006 852,16	778 627 191,02
Résultat Net	1 143 817 990,89	1 477 751 553,22
Autres capitaux propres -report à nouveau	-166 052 299,51	371 301 688,91
Intérêts minoritaires	979 287 855,72	961 690 080,29
TOTAL I	20 465 934 577,15	17 590 664 386,45
PASSIFS NON COURANTS	0,00	
Emprunts et dettes financières	4 821 513 005,59	3 383 163 695,36
Impôts (différés et provisionnés)	285 333 000,95	267 823 005,95
Autres dettes non courantes	1 061 401 552,48	3 456 705 764,33
Provisions et produits comptabilisés d'avance	1 605 571 934,62	1 381 034 485,26
TOTAL PASSIFS NON COURANTS II	7 773 819 493,64	8 488 726 950,90
PASSIFS COURANTS	0,00	
Fournisseurs et comptes rattachés	1 931 770 182,61	1 460 434 895,94
Impôts	402 507 323,51	363 939 782,75
Autres dettes	3 619 036 497,36	3 055 762 788,63
Trésorerie passif	728 832 746,41	628 175 601,26
TOTAL PASSIF COURANT III	6 682 146 749,89	5 508 313 068,58
TOTAL GENERAL PASSIF	34 921 900 820,68	31 587 704 405,93

الملحق رقم 08: جدول حسابات النتائج لمؤسسة صيدال 2015

TABLEAU DES COMPTES DE RESULTAT	31/12/2015	31/12/2014
Chiffre d'affaires	9 984 043 757,71	9 789 025 905,91
Variation stocks produits finis et en cours	-11 893 123,70	47 596 284,29
Production immobilisée	0,00	0,00
Subvention d'exploitation	0,00	0,00
I - PRODUCTION DE L'EXERCICE	9 972 150 634,01	9 836 622 190,20
Achats consommés	-3 470 479 457,80	-3 017 970 352,54
Services extérieurs et autres consommations	-996 298 147,20	-815 279 475,31
II - CONSOMMATIONS DE L'EXERCICE	-4 466 777 605,00	-3 833 249 827,85
III - VALEUR AJOUTEE D'EXPLOITATION (I - II)	5 505 373 029,01	6 003 372 362,35
Charges de personnel	-3 056 024 245,03	-3 222 199 202,24
Impôts, taxes et versements assimilés	-166 639 675,94	-205 064 473,74
IV - EXCEDENT BRUT D'EXPLOITATION	2 282 709 108,04	2 576 108 686,37
Autres produits opérationnels	202 735 842,16	85 434 154,80
Autres charges opérationnelles	-143 865 838,16	-204 467 978,10
Dotations aux amortissements, provisions et pertes de valeur	-1 328 939 749,35	-1 130 374 262,15
Reprises sur pertes de valeurs et provisions	421 168 878,85	292 035 551,31
V - RESULTAT OPERATIONNEL	1 433 808 241,54	1 618 736 152,23
Produits financiers	142 454 921,27	106 709 251,37
Charges financières	-132 453 560,20	-157 011 457,30
VI - RESULTAT FINANCIER	10 001 361,07	-50 302 205,93
VII - RESULTAT ORDINAIRE AVANT IMPOT (V + VI)	1 443 809 602,61	1 568 433 946,30
Impôts exigibles sur résultats ordinaires	-328 709 218,00	-309 812 391,00
Impôts différés (variation) sur résultat ordinaires	15 393 711,92	-90 261 226,37
TOTAL DES PRODUITS DES ACTIVITES ORDINAIRES	10 738 510 276,29	10 320 801 147,88
TOTAL DES CHARGES DES ACTIVITES ORDINAIRES	-9 638 803 603,60	-8 971 918 366,01
VIII - RESULTAT NET DES ACTIVITES ORDINAIRES	1 099 706 672,69	1 348 882 781,67
Eléments extraordinaires (produits) (à préciser)		
Eléments extraordinaires (charges) (à préciser)		
IX - RESULTAT EXTRAORDINAIRE	0,00	0,00
X - RESULTAT NET DE L'EXERCICE	1 099 706 672,69	1 348 882 781,67
Résultat minoritaires	18 117 370,96	14 686 721,26
part dans le Résultat dans Stes mises en équivalence	25 993 947,24	114 182 050,29
RESULTAT NET DE L'EXERCICE	1 143 817 990,89	1 477 751 553,22

**THE ROLE OF BIG 4 AUDIT FIRMS IN THE REDUCTION OF AUDIT
REPORT DELAY IN SAUDI ARABIA: EMPIRICAL EVIDENCE**

دور أفضل مكاتب التدقيق العالمية الأربعة في التقليل من تأخر إصدار تقرير مراجع الحسابات الخارجي في
المملكة العربية السعودية: دراسة تطبيقية

Waddah Kamal Hassan
College of Business Administration1
Northern Border University
Email: waddahkam@yahoo.com

Nabil Ahmad Senan
College of Business Administration
Prince Sattam bin Abdulaziz University,
Saudi Arabia
Email: n.senan@psau.edu.sa

Khaled Salmen Aljaaidi
College of Business Administration
Prince Sattam bin Abdulaziz
University, Saudi Arabia
Email: k.aljaaidi@psau.edu.sa

Ghassan Saeed Bagulaidah
College of Administrative Sciences
Hadhramut University, Republic of Yemen
Email: bajelida@gmail.com

Abstract :

This paper examines whether audit quality is associated with audit report lag. We posit that hiring a Big 4 audit firm reduces external audit report lag. Data was obtained from 82 listed companies in Saudi Stock Exchange (Tadawul) for the year 2013. An OLS regression analysis shows that, audit quality is associated negatively with shorter audit report lag. The outcomes of this study have significant implications to the auditor independent issues in the setting of Saudi Arabia.

Keywords: audit quality; audit report lag; Saudi Arabia.

Jel classification: M42

الملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى اختبار علاقة جودة التدقيق الخارجي بتأخر إصدار تقرير مراجع الحسابات الخارجي. حيث تفترض هذه الدراسة بأن طلب الشركات لدرجة جودة خدمة التدقيق الخارجي من قبل أفضل أربعة مكاتب التدقيق الدولية يقلل من فترة تأخر إصدار المراجع الخارجي لتقرير التدقيق. تم جمع البيانات لعدد 82 شركة من الشركات المدرجة في السوق المالي السعودي (تداول) لعام 2013م. أوضحت نتائج تحليل الانحدار (المربعات الصغرى الاعتيادية) وجود علاقة طردية ذات دلالة إحصائية بين جودة مراجع الحسابات الخارجي وتأخر إصدار تقرير المراجعة الخارجية.

كلمات البحث الدالة: جودة التدقيق ، وتأخر إصدار تقرير مراجع الحسابات الخارجي ، والسعودية.

1. Introduction

Audit report delay indicates to the time period from a company's financial year end to the date of the auditor's report (Walker and Hay, 2013; Imam, Ahmed and Khan, 2001). It represents one of the most crucial factors that influence the timeliness of earning announcements (Givoly and Palmon, 1982; Ashton, Willingham and Elliott, 1987). Majority of the companies (over 70 %) do not declare their earnings until the issuance of auditor's report (Bamber, Bamber and Schoderbok, 1993). Therefore, Audit Report Lag (hereafter ARL) provides a key role in the transference of audit information to the market (Dopuch, Holthausen and Leftwich, 1986; Lai, Cheuk and Hom, 2005) and has been associated with the market reactions (Chambers and Penman, 1984). Likewise, researchers (e.g., Newton and Ashton, 1989; Afify, 2009) indicated that ARL is considered as one of the critical indicators of audit efficiency and thus, efficient auditors should perform more timely audits. Moreover, researchers and professional agencies consider the timeliness of financial reporting (ARL is the most influential factor in timeliness) as an important characteristic which reflects the relevancy and reliability of financial information and financial information becomes less relevant with the passage of time (FASB, 1980; Hendriksen and Van Breeda, 1992; Lawrence and Glover, 1998; McGee and Tarangelo, 2008).

Along the same line, researchers (e.g. Prickett, 2002; Kulzick, 2004) argued that the timeliness of financial reporting reflects one of the important aspects of transparency of financial information and therefore, represents one of characteristics of good corporate governance identified by international organizations such as OCED and World Bank (McGee and Yuan, 2008). Furthermore, Khasharmeh and Aljifri (2010) argued that ARL has greater importance especially for emerging economies since other non-financial statements such as news conferences, media releases and financial analysts' forecasts are not well developed. In addition, the regulatory bodies in these markets are not as effective as in western developed countries (Wallace and Briston, 1993; Chahine and Tohme, 2009).

Due to the importance of ARL, several previous studies have examined this issue in different settings and these studies are still suffering of inconclusive and limited results (Leventis et al., 2005; Che-Ahmed and Abidin, 2008; El-Bannany, 2008; Lee et al., 2008; Afify, 2009; Khasharmeh and Aljifri, 2010; Mohamad-Nor et al.,

2010; Hashim and Abdul Rahman, 2011; Mohamad-Nor et al., 2010; El-Bannany, 2008). One of the issues ignored by the extant research in the discipline of ARL is audit quality. It is evidenced that brand-names are considered a higher audit quality providers (Boon, McKinnon and Ross, 2007; Moizer, 1997; Copley, Gaver and Gaver, 1995; Palmrose, 1988; Simunic and Stein, 1987; Dopuch and Simunic, 1980). Healy and Lys (1986) document that brand-name auditor indicates of higher audit quality and it also refers a dissipating by the audit quality provider if there is a fail in supplying the contracted-for quality. Consequently, there will be a potential loss of reputation, audit fees and client base (Chaney et al., 2004; Citron & Manalis, 2001; Woo & Koh, 2001; Bedard et al., 2000; Francis & Wilson, 1988; DeAngelo, 1981; Burton and Roberts, 1967). Further, Healy and Lys (1985) indicate that internationally operating companies choose Big Eight because of their quality and geographic dispersion. Therefore, it worth to mention that Big 4 audit firms may have lesser audit report delay compared to non-Big 4 audit firms. Therefore, the current study examines the association between audit quality and ARL among Saudi listed firms. This is due to the importance of ARL especially for the emerging markets such as Saudi Arabia, since the information in these markets is limited and these markets have a longer time lag (Errunza and Losq, 1985; Khasharmeh and Aljifri, 2010). Further, ARL has a greater importance especially for emerging economies since other non-financial statements such as news conferences, media releases and financial analysts' forecasts are not well developed. In addition, the regulatory bodies in these markets are not as effective as in western developed countries (Wallace and Briston, 1993; Chahine and Tohme, 2009). Hence, this study aims to answer the following research question: "Could audit quality reduce company's ARL?"

This study contributes to the audit literature by examining association of audit quality and ARL. The findings of the study would have implications for many parties in Saudi Arabia. It provides supporting evidence for the external auditors in Saudi Arabia on whether audit quality could significantly decrease ARL. Furthermore, this study could assist managements of companies in Saudi Arabia to focus on the important role of audit quality and the reduction of timeliness of financial reporting. Finally, this study could assist regulators in Saudi Arabia to focus on the important audit quality in reducing timeliness of financial reporting.

The rest of this paper is structured as follows. The next section reviews the literature on audit committee activity and ARL, and develops the testable hypothesis. This is followed by the design of the research. It further provides the results of the analysis and discussion. The final section concludes and discusses limitations and suggestion for future research.

2. Literature Review and Hypothesis Development

2.1 Audit Quality and Audit Report Delay

Market perceives audit quality as a different product using the brand-name classifications (e.g, Houque et al., 2015; Chi & Weng, 2014; Chou, Zaiats & Zhang, 2014; Becker et al. 1998). Empirically, several studies find that audit firms with a well-recognized brand-names are considered a higher audit quality providers (e.g, Boon, McKinnon and Ross, 2007; Moizer, 1997; Copley, Gaver and Gaver, 1995; Palmrose, 1988; Simunic and Stein, 1987; Dopuch and Simunic, 1980). Healy and Lys (e.g, 1986) document that brand-name auditor indicates of higher audit quality and it also refers a dissipating by the audit quality provider if there is a fail in supplying the contracted-for quality. Consequently, there will be a potential loss of reputation, audit fees and client base (e.g, Chaney et al., 2004; Citron & Manalis, 2001; Woo & Koh, 2001; Bedard et al., 2000; Francis & Wilson, 1988; DeAngelo, 1981; Burton and Roberts, 1967). Further, Healy and Lys (1985) indicate that internationally operating companies choose Big Eight because of their quality and geographic dispersion. In DeAngelo's formulation, differential audit quality is a passive by-product of client-specific quasi-rents.

In addition, Palmrose (1988) indicates that non-Big Eight firms as a group had higher litigation occurrence rates than the Big Eight. The value of external audits derives from users' expectations auditors will detect and correct/reveal any material omissions or misstatements of financial information. Failure to do so, termed an audit failure, typically results in litigation when client/users incur losses in conjunction with materially false or misleading financial information. This suggests that (under ceteris paribus conditions) users can view auditors with relatively low (high) litigation activity as higher (lower) quality suppliers. There is also evidence that the Big Eight firms command price premiums (e.g, Rubin, 1988; Simon and Francis, 1988; Francis and Simon, 1987; Palmrose, 1986; Francis and Stokes, 1986; Francis, 1984). Simon and Francis (1988) report that Big Eight fees

have been consistently estimated at 16 percent to 19 percent higher than non-Big Eight audit fees across several independent studies. Big Eight price premiums are consistent with Klein and Leffler's (1981) claim that price is an indicator of quality. Further, Francis and Simon (1987) report that the Big Eight price premium holds with respect to both other national firms and local-regional firms and that non-Big Eight national firms do not command a price premium over local-regional firms. Based on these studies, Francis and Wilson (1988) use a two-category representation of audit quality with Big Eight firms defined as brand name higher-quality supplier.

Researchers disputed that the audit delay for firms audited by big audit firms is shorter than for firms which are audited by not big audit firms for various reasons: First, big audit firms utilize additional qualified staff, possess superior technology to complete their audit job earlier compared to smaller firms (Chan, Ezzamel & Gwilliam, 1993; Crasewell *et al.*, 1995; Hossain & Taylor, 1998; Leventis *et al.*, 2005). Second, big audit firms have specialized experience in auditing listed firms compared to smaller ones, which leads to achieving proficient audit work in less time (Ashton *et al.*, 1989). Third, big audit firms possess strong incentive to enhance the market share in the audit market and sustain their reputation. This will guide them to achieve their work earlier compared to smaller firms (Krishnan, 2005; Leventis *et al.*, 2005; Afify, 2009). Therefore; the hypothesis developed by this study is stated in the following direct form:

H₁: There is a positive relationship between audit quality and the audit report lag.

3. Research Design and Model Specification

The population of interest comprises all companies listed on Saudi Stock Exchange (Tadawul) for the year 2013. This selection is the most recent test period for which data were available at the time this study is carried out. A cross-sectional review of audit reports of the sample companies listed on Saudi Stock Exchange was undertaken. Samples selected depicted in Table 1.

Table 1 Sample Selection in 2013

	Total Observations
Total listed companies	172
Banks & Insurance companies	(47)
Observations discarded (outliers, missing and incomplete data)	(43)
Final sample	82

The audit report lag model used in this study is adopted from prior studies to accommodate the audit quality in the Saudi setting. We include several control variables which have been found to be associated with audit report lag. These variables are board of directors' effectiveness (*BDEFE*) firm size (*SIZE*), firm performance (*ROA*), and leverage (*LEV*).

The control variables are based on prior researchers regarding audit report lag. Several empirical studies in different disciplines have reported an association between weaknesses in governance and poor financial reporting quality (Carcello & Neal, 2000; Klein, 2002). The board of directors has to fulfill two functions: (1) monitoring management and (2) providing expert advice (Houque & Zijl, 2008; Kirkos et al., 2008). Therefore, the effectiveness of board of directors may influence negatively the ARL. With regard to the association of firm size and ARL, researchers (e.g., Henderson and Kaplan, 2000; Ahmed and Kamarudin, 2003; Che-Ahmed and Abidin, 2008; El-Bannany, 2008; Lee et al., 2008; Afify, 2009; Mohamad-Nor et al., 2010; Hashim and Abdul Rahman, 2011) found a negative association between firm size and audit report lag. With regard to the association of firm performance and audit report lag, several empirical studies (Mao & Pham, 2014; Dyer & McHugh, 1975; Carslaw & Kaplan, 1991; Bamber *et al.*, 1993; Almosa & Alabbas, 2007) reported a positive association. Finally, It is a matter of dispute whether the relative proportion of debt to total assets could be indicative of financial health of the company (Carslaw and Kaplan, 1991) and a prominent proportion of debt could result in liquidity or going-concern problems which necessitate more tentative audit (Ahmed and Kamarudin, 2003). Moreover, Che-

Ahmed and Abidin (2008) indicated that the amount of long-term debt may also raise the agency cost as suggested by Jensen and Meckling (1976) which leads to the increase of audit efforts and hence, increase in the length of audit engagement. Furthermore, studies (Carslaw and Kaplan, 1991; Ahmed and Kamarudin, 2003; Abdullah, 2007; Lee et al., 2008; Baatwah *et al.*, 2015) showed that firms with a high proportion of debt have longer ARL. Hence, this study adopts the positive effect of debt ratio on audit report lag.

The following is the hypothesized Audit Report Lag (ARL) model:

$$ARL = \beta_0 + \beta_1 AC_ACTIVITY + \beta_2 SIZE + \beta_3 ROA + \beta_4 LEV + \varepsilon$$

Where:

ARL Audit Report Lag: a number of calendar days from fiscal year- end to the date of the auditor's report

Test Variable

AUQ "1" Big 4 audit firm, "0" Non-Big 4 audit firm

Control Variables

BDEFE An integration measurement of the number of board of directors and the number of board of directors' meetings held during the year

SIZE Firm size, natural Logarithm of total assets of the company

ROA Return on assets, net income divided by book value of total assets

LEV Leverage, total liabilities to total assets. Total liabilities refer to the sum of current liabilities and long- term liabilities.

4. Results

4.1 Descriptive Statistics and Correlation Analysis

Table 2 reports the descriptive statistics of all variables examined in this study. The mean of the number of calendar days from fiscal-year end to date of external auditor's report (*ARL*) is 41.26 days (standard deviation of 19.741 days) with actual minimum of 5 days and maximum of 138 days. This means that the Saudi listed companies take approximately 41 days on average beyond their annual reports date before they are finally ready for the presentation of the audited financial reports to the shareholders. This evidence suggests that the *ARL* may be an important concern for Saudi listed companies in financial reporting policy when compared with other Arab countries. It is important to mention that the average audit report lag of Egyptian companies is 67 days as reported by Afify (2009) and similar to audit lag in Bahrain (51 days) but longer than average of audit lag in United Arab Emirates (43 days) as reported by Khasharmeh and Aljifri (2010).

Table 2: Descriptive Statistics

Panel A: Continuous Variables					
Variable	Minimum	Maximum	Mean	Std.Deviation	
ARL	5	138	41.26	19.741	
BDEFF	00.	108.00	41.000	19.06649	
SIZE	86470	55141948981	1812469323	6279879161	
ROA	0.000	.38540	0.086521	0.0846869	
LEV	0.0216	1.0976	0.347614	0.22153030	
Panel B: Dichotomous Variable					
Big 4	52 (63.4%)				
Others	30 (36.6%)				

With regard to board of directors' effectiveness (*BDEFE*), Table 2 displayed that the mean of the board of directors' effectiveness is approximately 41.000 with a standard deviation of 19.06649. As for the firm size (*SIZE*), The mean is S.R 1812469323 with a maximum of S.R 55141948981, a minimum of S.R 86470 and a standard deviation of 6279879161. The firm performance (*ROA*) ranges from .38540 to 0.000 with an average of 0.086521 and a standard deviation of 0.0846869. With respect to firm leverage (*LEV*), it ranges from 1.0976 to 0.0216 with an average of 0.347614 and a standard deviation of 0.22153030. With regard to audit quality, 52 (63.4%) companies of the sample are audited by Big-4 audit firms, and 30 (36.6%) companies are audited by Non-Big-4 audit firms.

With respect to multicollinearity assumption, Table 3 shows the Pearson Correlation among the independent variables in this study. The highest correlation reported by this study is between audit quality and leverage at .430, which suggests that multicollinearity is not a problem for the regression results.

Table 3: Pearson Correlation Matrix

	AUQ	BDEFF	SIZE	ROA	LEV
AUQ	1				
BDEFF	-.024	1			
SIZE	.099	.161	1		
ROA	.119	.189	-.052	1	
LEV	** .430	-.161	.124	*-.227	1

*correlation is significant at the 0.05 level

** Correlation is significant at the 0.01 level

4.2 Multivariate Analysis

Table 4 shows the multiple regression results.

Table 4: OLS Regression Results: The Impact of AUQ on ARL

Variable	Expected Sign	t-Value	P-value	Tolerance	VIF
Constant		1.255	0.214		
Test Variable					
AUQ	-	2.785	0.007	0.644	1.552
Control Variables					
BDEFF		0.194	0.847	0.940	1.064
SIZE		-1.764	0.082	0.943	1.070
ROA		-1.711	0.092	0.827	1.209
LEV		0.243	0.809	0.595	1.682
DV= ARL $R^2 = .208$ Adjusted $R^2 = .147$ F-Ratio = 3.414 Sig F = .008					

As seen from Table 4, the model explains 20.8 % of the variation in ARL. In general, the model is significant ($F = 3.414$) (Sig $F = 0.008$). As for the association between audit quality *AUQ* and *ARL*, the direction of this relationship is positive and significant at 1% ($t = 2.785$, $P = .007$). This result indicates to the inverse impact of *AUQ* on *ARL* which means a higher audit quality increases the possibilities of *ARL*. This result is inconsistent with agency theory prediction and the extant research (Chan, Ezzamel & Gwilliam, 1993; Crasewell *et al.*, 1995; Hossain & Taylor, 1998; Leventis *et al.*, 2005; Ashton *et al.*, 1989). Thus, hypothesis 1 is not supported.

With respect to the control variables, firm size *SIZE* is significant in the expected direction ($t = -1.764$, $P = .082$) as reported previously by the previous studies (Henderson and Kaplan, 2000; Ahmed and Kamarudin, 2003; Che-Ahmed and Abidin, 2008; El-Bannany, 2008; Lee *et al.*, 2008; Afify, 2009; Mohamad-Nor *et al.*, 2010; Hashim and Abdul Rahman, 2011). As for firm performance *ROA*, a significant and negative association has been reported ($t = -1.711$, $P = .092$), given an inconsistent result with the previous studies (Mao & Pham, 2014; Dyer & McHugh, 1975; Carslaw & Kaplan, 1991; Bamber *et al.*, 1993; Almosa & Alabbas,

2007). Regarding to *LEV*, no association has been reported for the relationship of *LEV* with *ARL* as previously found by Baatwah *et al.* (2015) in the Omani context.

5. Conclusion

The result of this study shows that audit quality is related positively to audit report lag among listed companies in Saudi Arabia. Such result provides evidence about the role of Big 4 audit firms in reducing audit report lag in the context of Saudi Arabia. This result indicates to ineffective role of hiring Big 4 audit firms in reducing the time of issuing audit reports. This circumstance exists due to possible interpretations such as there is an obvious indication of weak levels of enforcement and a dominance of three groups of shareholders, namely; government and its agencies, family, and domestic corporations in which these dominant groups are a result of the weakness of investor protection and the absence of well-developed markets for sound management practices and corporate control (Chahine, 2007; Chahine & Tohme, 2009; Harabi, 2007; Hawkamah and IFC, 2008; Omran *et al.*, 2008; Saidi & Kumar, 2007). Another interpretation of this circumstance could be related to concentration of Big 4 audit firms in Saudi Arabia market. So that there is no differentiation in the quality of audit service offered by Big 4 and non-Big 4 audit firms. Thus, the consequence of these issues is that Big 4 audit firms spend much time on auditing and, then, giving the audit report.

Limitations of the study lie on the other internal corporate governance mechanisms (i.e., board of directors characteristics, audit committee characteristics and ownership structure). Future line of research should put an effort to introduce these mechanisms. Further research should replicate this model to determine its validity in different contexts of GCC countries, in different time periods, and with different sample size. These limitations may motivate more future research in the GCC market.

One important implication of these findings relates to the issue of audit report lag in Saudi Arabia. Saudi government, stock market, companies and accounting and auditing regulators would gain some new insights from this study in terms of understanding the determinants influencing audit report lag. The results of this study would benefit banks in the way that they can assess the creditworthiness of incorporating companies in Kingdom of Saudi Arabia. The numbers incurred in

the audited financial statements are based on to mandate bond covenants. Moreover, credit decisions made by lenders are determined based on audited financial statements. Therefore, audit report lag issues are of the utmost important for any lending institution. Investors and financial analysts depend on audited financial statements to make decisions related to bonds, bond rating, interest rate, and all other decisions related to investments in Kingdom of Saudi Arabia market. Accordingly, increased understanding and prediction of companies' events is important to this user group. Further, the results of this study will be of interest to the researchers and academic community due to a lack of formal research body addressing the issues of audit report lag in Kingdom of Saudi Arabia and, therefore, this study will provide with substantial information about issues in the markets of Saudi Arabia to count on, in the future, as premise data.

References

- Abdel-Khalik, A. R., Snowball, D., & Wragge, J. H. (April 1983). The effects of certain internal audit variables on the planning of external audit programs. *The Accounting Review*, LV111(2), 215-227.
- Abdullah, S. N. (Winter2006-2007). Board Composition, audit committee and timeliness of corporate financial reports in Malaysia. *Corporate Ownership & Contro*, 4(2), 33-45.
- Adams, M. B. (1994). Agency theory and the internal audit. *Managerial Auditing Journal*, 9(8), 8-12.
- Afify, H. A. E. (2009). Determinants of audit report lag: Does implementing corporate governance have any impact? Empirical evidence from Egypt. *Journal of Applied Accounting Research*, 10(1), 65-86.
- Ahmed R. A. R., & Kamarudin K. (2003), Audit Delay and the Timeliness of Corporate Reporting: Malaysian Evidence. Available: <http://www.hicbusiness.org/biz2003proceedings/khairul>
- AICPA. (1991). Statement on Auditing Standards No, 65: *The auditors' consideration of the internal audit function in an audit of financial statements*. New York, NY:AICPA.
- Almosa, A. S. and Alabbas, M. (2007), Audit Delay: Evidence from Listed Joint Stock Companies in Saudi Arabia. King Khalid University, Abha, Saudi Arabia, internet: kku.sa/conference/SSEFP/Presentations.
- Al-Oroud, S. F., & Shakar, T. H. (2010). The Quality of Information Technology and Its Impact on the efficiency of Internal Auditing of Jordanian Industrial and Service Companies. *Jordan Journal of Business Administration*, 5(4).
- Ashton, R. H., Willingham, J. J., & Elliott, R. K. (1987). An empirical analysis of audit delay. *Journal of Accounting Research*, 25(2), 275-292.

- Baatwah, S. R., Salleh, Z., & Ahmad, N. (2015). CEO characteristics and audit report timeliness: do CEO tenure and financial expertise matter?. *Managerial Auditing Journal*, 30(8/9), 998-1022.
- Bamber, E. M., Bamber, L. S., & Schoderbek, M. (1993). Audit structure and other determinants of audit report lag: An empirical analysis. *Auditing: A Journal of Practice & Theory*, 12(1), 1-23.
- Beasley, M. S., Carcello, J. V., Hermanson, D. R., & Neal, T. L. (2009). The audit committee oversight process. *Contemporary Accounting Research*, 26(1), 65-122.
- Becker, C., DeFond, M., Jiambalvo, J., & Subramanyam, K. (1998). The effect of audit quality on earnings management. *Contemporary Accounting Research*, 15, 1.
- Bedard, J., & Biggs, S. (1991). The effect of domain-specific experience on evaluation of management representations in analytical procedures. *Auditing: A Journal of Practice & Theory*, 10, 77-90.
- Bedard, J., & Gendron, Y. (2010). Strengthening the financial reporting system: can audit committee deliver? *International Journal of Auditing*, 14, 174-210.
- Blue Ribbon Committee (BRC). 1999. *Report and recommendations of the Blue Ribbon Committee on improving the effectiveness of corporate audit committees*. New York: New York Stock Exchange and National Association of Securities Dealers.
- Boon, K., McKinnon, J., & Ross, P. (2007). Attributes affecting auditor appointment in compulsory audit tendering: survey evidence. Macquarie University ResearchOnline.
- Burton, J., & Roberts, W. (1967). A study of auditor changes. *Journal of Accountancy*, 123, 31-36.
- Carcello, J., & Neal, T. (2003). Audit committee characteristics and auditor dismissals following "new" going-concern reports. *Accounting Review*, 78(1), 95-117.
- Carslaw, C., & Kaplan, S. E. (1991). An examination of audit delay: further evidence from New Zealand. *Accounting and Business Research*, 22(85), 21-32.
- Chahine, S. (2007). Activity-based diversification, corporate governance, and the

market valuation of commercial banks in the Gulf Commercial Council. *Journal of Management & Governance*, 11(4), 353-382.

Chahine, S., & Tohme, N. S. (2009). Is CEO duality always negative? An exploration of ceo duality and ownership structure in the Arab IPO context. *Corporate Governance: An International Review*, 17(2), 123-141.

Chambers, A. E., & Penman, S. H. (1984). Timeliness of reporting and the stock price reaction to earnings announcements. *Journal of Accounting Research*, 22(1), 21-47.

Chan, P., Ezzamel, M., & Gwilliam, D. (1993). Determinants of audit fees for quoted UK companies. *Journal of Business Finance & Accounting*, 20(6), 765-786.

Chaney, P., Jeter, D., & Shivakumar, L. (2004). *Self-selection of auditors and size nonlinearities in audit pricing*: Working paper, Vanderbilt University and London Business School.

Che-Ahmad, A., & Abidin, S. (2009). Audit Delay of Listed Companies: A Case of Malaysia. *International Business Research*, 1(4), P32.

Chi, H. Y., & Weng, T. C. (2014). Managerial legal liability and Big 4 auditor choice. *Journal of Business Research*, 67(9), 1857-1869.

Chou, J., Zaiats, N., & Zhang, B. (2014). Does auditor choice matter to foreign investors? Evidence from foreign mutual funds worldwide. *Journal of Banking & Finance*, 46, 1-20.

Citron, D. B., & Manalis, G. (2001). The international firms as new entrants to the statutory audit market: an empirical analysis of auditor selection in Greece, 1993 to 1997. *European Accounting Review*, 10(3), 439-459.

Copley, P., Gaver, J., & Gaver, K. (1995). Simultaneous estimation of the supply and demand of differentiated audits: Evidence from the municipal audit market. *Journal of Accounting Research*, 33(1), 137-155.

Craswell, A. T., Francis, J. R., & Taylor, S. L. (1995). Auditor brand name reputations and industry specializations. *Journal of Accounting and Economics*, 20(3), 297-322

Dao, M., & Pham, T. (2014). Audit tenure, auditor specialization and audit report lag.

Managerial Auditing Journal, 29(6), 490-512.

DeAngelo, L. (1981a). Auditor Independence, 'Low Balling', and Disclosure Regulation. *Journal of Accounting and Economics*, pp.113-127.

DeAngelo, L. (1981b). Auditor size and audit quality. *Journal of Accounting and Economics*, 3(3), 183-199.

DeAngelo, L. (1981c). *The auditor-client contractual relationship: an economic analysis*. (UMI Research Press, Ann Arbor, Michigan).

DeAngelo, L. (1982). Mandated successful efforts and auditor choice. *Journal of Accounting and Economics*, 4(3), 171-203.

DeZoort, F. (1997). An investigation of audit committees' oversight responsibilities. *Abacus*, 33(2), 208-227.

DeZoort, F. T., Hermanson, D. R., Archambeault, D. S., & Reed, S. A. (2002). Audit committee effectiveness: A synthesis of the empirical audit committee literature. *Journal of Accounting literature*, 21, 38-75

DeZoort, F. T., & Salterio, S. (2001). The effects of corporate governance experience and financial reporting and audit knowledge on audit committee members' judgments. *Auditing: A Journal of Practice and Theory*, 20(2), 31-47.

Doupch, N., R.Holthausen, & R.Leftwich. (1986). Abnormal stock returns associated with media disclosures of 'subject to' qualified audit opinions. *Journal of Accounting and Economics*, 8(2), 93-117.

Dopuch, N., & Simunic, D. (1980). The nature of competition in the auditing profession: a descriptive and normative view. *Regulation and the Accounting Profession*, 77

Dyer IV, J. C. and McHugh A.J. (1975), The Timeliness of the Australian Annual Report. *Journal of Accounting Research*, Autumn, p. 204-220.

El-Bannany, M. (Spring 2008). Factors affecting audit report lag in banks: the Egyptian case. *Corporate Ownership & Control*, 5(3), 54-61.

Errunza, V. R., & Losq, E. (1985). The behavior of stock prices on LDC markets. *Journal of Banking & Finance*, 9(4), 561-575.

- Fama, E., & M.Jensen. (1983). Agency problems and residual claims. *Journal of Law and Economics*, 26(2), 327-349.
- Felix, W. L., Gramling, A. A., & Maletta, M. J. (1998). *Coordinating total audit coverage: the relationship between internal and external auditors.*(Altamonte Springs, FL: The Institute of Internal Auditors Research Foundation, 1998).
- Felix, W. L., Gramling, A. A., & Maletta, M. J. (2001). The contribution of internal audit as a determinants of external audit fees and factors influencing this contribution. *Journal of Accounting Research*, 39(3), 513-534.
- Financial Accounting Standards Board. 1980. Statement of Financial Accounting Concepts No. 2, Qualitative Characteristics of Accounting Information. Stamford, CT: Financial Accounting Standards Board.
- Francis, J. (1984). The effect of audit firm size on audit prices:: A study of the Australian Market. *Journal of Accounting and Economics*, 6(2), 133-151.
- Francis, J., Maydew, E., & Sparks, H. (1999). The role of Big 6 auditors in the credible reporting of accruals. *Auditing*, 18, 17-34.
- Francis, J., & Simon, D. (1987). A test of audit pricing in the small-client segment of the US audit market. *Accounting Review*, 62(1), 145-157.
- Francis, J., & Stokes, D. (1986). Audit prices, product differentiation, and scale economies: Further evidence from the Australian market. *Journal of Accounting Research*, 24(2), 383-393.
- Francis, J., & Wilson, E. (1988). Auditor changes: A joint test of theories relating to agency costs and auditor differentiation. *Accounting Review*, 63(4), 663-682.
- Givoly, D., & Palmon, D. (1982). Timeliness of annual earnings announcements: Some empirical evidence. *Accounting Review*, 486-508.
- Glover, S. M., Prawitt, D. F., & Wood, D. A. (2008). Internal audit sourcing and the external auditor's reliance decision. *Contemporary Accounting Research*, 25(1), 193-213.
- Goodwin, J., Seow, J. L., (2002). The influence of corporate governance mechanisms on the quality of financial reporting and auditing: perceptions of auditors and

- directors in Singapore. *Accounting and Finance*, 42, 195 – 223.
- Gramling, A. A., Maletta, M. J., Shneider, A., & Church, B. K. (2004). The role of internal audit function in corporate governance: a synthesis of the extant internal auditing literature and directions for future research. *Journal of Accounting literature*, 23, 194-244.
- Hashim, U. J., & Abdul Rahman, R. (2011). Audit report lag and the effectiveness of audit committee among Malaysian companies. *International Bulletin of Business Administration*, 10, 50-61.
- Harabi, N. (2007). State of Corporate Governance in Arab Countries: An Overview. MPRA unpublished paper, MPRA: Munich Personal RePEc Archive. Retrieved August 12, 2009, from <http://mpa.ub.uni-muenchen.de/4566/>.
- Haron, H., Chambers, A., Ramsi, R., & Ismail, I. (2004). The reliance of external auditors on internal auditors. *Managerial Auditing Journal* 19(9), 1148-1159.
- Hawkamah, the Institute for Corporate Governance and IFC, International Finance Corporation. (2008). Corporate governance survey of listed companies and banks across the Middle East and North Africa. Available at <http://www.hawkamah.org>.
- Healy, P., & Lys, T. (1986). Auditor changes following Big Eight mergers with non-Big Eight audit firms. *Journal of Accounting and public Policy*, 5(4), 251-265.
- Henderson, C., & Kaplan, S. E. (2000). An examination of audit report lag for banks: a panel data approach. *Auditing: A Journal of Practice & Theory*, 19(2), 159-174.
- Hendriksen, E. S., & Breda, M. F. V. (1992). *Accounting Theory*: fifth edition, Burr Ridge. IL: Irwin.
- Ho, S., Hutchinson, M. (2010). Internal audit department characteristics / activities and audit fees: some evidence from Hong Kong firms. *Journal of International Accounting Auditing and Taxation*, 19, 121 – 136
- Hossain, M. A., & Taylor, P. (1998). *An examination of audit delay: Evidence from Pakistan*: Working Paper, University of Manchester.

- Houqe, N., Van Zijl, T., Dunstan, K., & Karim, A. K. M. (2010). Board ethics and auditor choice—International evidence. *Board Ethics and Auditor Choice—International Evidence (December 23, 2010)*. Available at http://www.afaanz.org/openconf/2010/modules/request.php?module=oc_p.
- Houqe, M. N., van Zijl, T., Dunstan, K., & Karim, A. W. (2015). Corporate ethics and auditor choice—International evidence. *Research in Accounting Regulation*, 27(1), 57-65.
- IFAC. (2009). International standard on auditing No, 610: *the auditor's consideration of the internal audit function*. Available: <http://www.ifac.org>
- Imam, S., Ahmed, Z. U., & Khan, S. H. (2001). Association of audit delay and audit firms' international links: evidence from Bangladesh. *Managerial Auditing Journal*, 16(3), 129-134.
- Ismail, H., Mohd. Iskandar, T., & Mohid Rahmat, M. (2008). Corporate reporting quality, audit committee and quality of audit. *Malaysian Accounting Review*, 7(1), 21-42.
- Jaggi, B., & Tsui, J. (1999). Determinants of audit report lag: Further evidence from Hong Kong. *Accounting and business research*, 30(1), 17.
- Jensen, M. C., & Meckling, W. H. (1976). Theory of the firm: managerial behavior, agency costs, and ownership structure. *Journal of Financial Economics*, 3(4), 305-360.
- Khasharmeh, H. A., & Aljifri, K. (2010). The timeliness of annual reports in Bahrain and the united arab emirates: an empirical comparative study. *The International Journal of Business and Finance Research*, 4(1), 51-71.
- Kirkos, E., Spathis, C., & Manolopoulos, Y. (2008). Support vector machines, Decision Trees and Neural Networks for auditor selection. *Journal of Computational Methods in Science and Engineering*, 8(3), 213-224.
- Klein, A. (2002). Audit committee, board of directors characteristics, and earning management. *Journal of Accounting and Economics*, 33, 375-400.

- Klein, B., Crawford, R., & Alchian, A. (1978). Vertical integration, appropriable rents, and the competitive contracting process. *The Journal of Law and Economics*, 21(2), 297.
- Klein, B., & Leffler, K. (1981). The role of market forces in assuring contractual performance. *The Journal of Political Economy*, 89(4).
- Koh, P. S., Laplante, S. K., & Tong, Y. H. (2007). Accountability and value enhancement roles of corporate governance. *Accounting & Finance*, 47, 305 – 333.
- Krishnan, G. V. (2005). The association between Big 6 auditor industry expertise and the asymmetric timeliness of earnings. *Journal of Accounting Auditing and Finance*, 20(3), 209.
- Kulzick, R. S. (2004). Sarbanes-Oxley: Effects on Financial Transparency. *SAM Advanced Management Journal*, 69(1), 43-50.
- Lai, K. W., Cheuk, L. C., & Hom, H. (2005). Audit Report Lag, Audit Partner Rotation and Audit Firm Rotation: Evidence from Australia.
- Lawrence, J. E., & Glover, H. D. (1998). The Effect of Audit Firm Mergers on Audit Delay. *Journal of Managerial Issues*, 10(2), 151-165.
- Lee, H. Y., Mande, V., & Son, M. (2008). A comparison of reporting lags of multinational and domestic firms. *Journal of International Financial Management & Accounting*, 19(1), 28-56.
- Leventis, S., Weetman, P., & Caramanis, C. (2005). Determinants of audit report lag: some evidence from the Athens stock exchange. *International Journal of Auditing*, 9(1), 45-58.
- Omran, M. M., Bolbol, A., & Fatheldin, A. (2008). Corporate governance and firm performance in Arab equity markets: Does ownership concentration matter? *International Review of Law and Economics*, 28(1), 32-45
- Maletta, M. J., & Kida, T. (1993). The effect of risk factors on auditors' configural information processing. *Accounting Review*, 68(3), 681-691.
- Mat Zain, M., Subermaniam, N. & Stewart, J. (2006). Internal auditors' assessment of their contribution to financial statement audit : the relation with audit

committee and internal audit function characteristics . *International Journal of Auditing*, 10, 1-18.

McGee, R. W., & Tarangelo, T. (2008). The timeliness of financial reporting: A comparative study of Russian and Non-Russian banks. *Corporate Governance in Transition Economies*, 101-113.

McGee, R. W., & Yuan, X. (May 2008). Corporate governance and the timeliness of financial reporting: an empirical study of the people's republic of china. Unpublished working paper. Florida International University.

Menon, K., & Williams, J. (1994). The use of audit committee for monitoring. *Journal of Accounting and Public Policy*, 13, 121-139.

Miettinen, J. (2008). *The effect of audit quality on the relationship between audit committee effectiveness and financial reporting quality*: University of Vaasa.

Mohamad-Nor, M. N., Shafie, R., & Wan-Hussin, W. N. (2010). Corporate governance and audit report lag in Malaysia. *Asian Academy of Management Journal of Accounting and Finance*, 6(2), 57-84.

Moizer, P. (1997). Auditor reputation: the international empirical evidence. *International Journal of Auditing*, 1(1), 61

Morrill, C., & Morrill, J. (2003). Internal auditors and the external audit: a transaction cost perspective. *Managerial Auditing Journal*, 18(6/7), 490-504.

Naser, K., & Al-Khatib, K. (2000). Determinants of the depth of information disclosure in the board of directors statements of a sample of Jordanian listed companies. *Advances in International Accounting*, 13, 99-118.

Newton, J. D., & Ashton, R. H. (1989). The association between audit technology and audit delay. *Auditing: A Journal of Practice & Theory*, 8(2), 22-37.

Owusu-Ansah, S. (2000). Timeliness of corporate financial reporting in emerging capital markets: empirical evidence from the Zimbabwe stock exchange. *Accounting and Business Research*, 30(3), 241-254.

- Owusu-Ansah, S., & Leventis, S. (2006). Timeliness of corporate annual financial reporting in Greece. *European Accounting Review*, 15(2), 273-287.
- Palmrose, J. (1988). An analysis of auditor litigation and audit service quality. *The Accounting Review*, 63(1).
- Palmrose, Z. (1984a). Size Related Surrogates for Quality and the Pricing of Audit Services. Unpublished Working Paper, University of California-Berkeley.
- Palmrose, Z. (1984b). The Demand for Quality-Differentiate Audit Services in Agency-Cost Setting: An Empirical Investigation. *Symposium on Auditing Research VI*. Urbana: University of Illinois.
- Pomeroy, P., & Thornton, D. B. (2008). Mera- analysis and the accounting literature: The case of audit committee independence and financial reporting quality. *European Accounting Review*, 17(2), 305-330.
- Prickett, R. (2002). Sweet clarity. *Financial Management (September)*, 18–20.
- Public Company Auditing Oversight Board (PCAOB). 2007. Auditing Standard No. 5: *An audit of internal control over financial reporting that is Integrated with an Audit of Financial Statements*. New York: PCAOB.
- Public Oversight Board (POB). 1993. In the Public Interest: A Special Report by the Public Oversight. Stamford, CT: Public Oversight Board.
- Qin, B. (2007). The influence of audit committee financial expertise on earnings quality: US evidence. *ICFAI Journal of Audit Practice*, 4(3), 7-28.
- Reinstein, A., Callaghan, J., & Braiotta, L. (1984). Corporate audit committees: Reducing directors' legal liabilities. *Journal of Urban Law*(Winter), 375—389.
- ROSC. (2005). *Report on the observances of standards and codes, corporate governance country assessment* (electronic version). Amman-Jordan.
- Rubin, M. (1988). Municipal audit fee determinants. *The Accounting Review*, 63(2), 219-236.
- Saidi, N. (2011). Corporate governance in the GCC: What has been done and what

- remains. *Qatar Business Review*, 11-13.
- Sarbanes-Oxley Act, 2002, Public Law 107–204, 107th Cong., 2nd sess (GPO, Washington, DC).
- Shneider, A. (2009). The nature, impact and facilitation of external auditor reliance on internal auditing. *academy of accounting and financial studies journal*, 13(4), 41-53.
- Shneider, A. (Autumn 1985). The reliance of external auditors on the internal audit function. *Journal of Accounting Research*, 23(2), 911-919.
- Simunic, D. (1980). The pricing of audit services: Theory and evidence. *Journal of Accounting Research*, 18(1), 161.
- Simunic, D., & Stein, M. (1987). Product Differentiation in Auditing, Auditor Choice in the Market for Unseasoned New Issues, The Canadian Certified General Accountants. *British Columbia, Canada*.
- Smith Committee (2003). Audit Committees - Combined Code Guidance. Financial Reporting Council.
- Suwaidean, M. S., & Qasim, A. (2010). External auditors' reliance on internal auditors and its impact on audit fees. *managerial auditing journal*, 25(6), 509-525
- Treadway Commission. 1987. *Report of the national commission on fraudulent financial reporting*. Washington, DC: National Commission on Fraudulent Financial Reporting.
- Walker, A., & Hay, D. (2013). Non-audit services and knowledge spillovers: An investigation of the audit report lag. *Meditari Accountancy Research*, 21(1), 32-51.
- Wallace, W. A. (1984). Internal auditors can cut outside CPA costs. *Harvard Business Review*, 62(2), 16-20.
- Wallace, R. S. O., & Briston, R. J. (1993). Improving the accounting infrastructure in developing countries. *Research in Third World Accounting*, 2, 201-224.
- Woo, E., & Koh, H. (2001). Factors associated with auditor changes: a Singapore study. *Accounting and Business Research*, 31(2), 133-144.